

مركز دراسات الوحدة العربية

تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي

١٩٥٢ - ١٩٧١

نور الدين بن الحبيب حجلاوي



مركز دراسات الوحدة العربية

تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي

١٩٥٢ ـ ١٩٧١

نور الدين بن الحبيب حجلاوي

تأثير الفكر الناصري
على الخليج العربي
١٩٥٢ ـ ١٩٧١

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حجلاوي، نور الدين بن الحبيب

تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١/ نور الدين بن الحبيب حجلاوي.

٣٥٢ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٢٥ ـ ٣٤٣.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-319-5

١. الناصرية ـ الخليج العربي. أ. العنوان.

320.540953

العنوان بالإنكليزية

The Influence of Nasserite Thought
on the Arabian Gulf Countries,
1952 - 1971

by Noureddine Ben Elhabib Hajlawi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣
الطبعة الثانية: بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٠

الإهـداء

إلى من أوصى بهما الله في محكم كتابه الكريم:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾
القرآن الكريم، «سورة الإسراء،» الآية ٢٤.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع براً ووفاءً



المحتويات

شكر وتقدير

أجدني، في هذا المقام، أقف أمام كوكبة علمية من الأساتذة أسهمت بطريقة أو بأخرى في هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر منهم أستاذي الجليل المشرف كمال مظهر أحمد، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة بروح وأمانة علمية حتى ظهرت بهذه الصورة.

وأتوجه بالامتنان إلى الأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني، الذي شجعني على اختيار هذا الموضوع، وإلى الأستاذ المساعد الدكتور مفيد الزيدي الذي ساعدني وأنار دربي للوصول إلى مصادره.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من توجيهاتهم السديدة وخبرتهم التاريخية، بعد أن أتاحت لنا سنوات مرحلة الباكالوريوس والسنة التحضيرية فرصة الاحتكاك بهم وهم: د. عماد عبد السلام، د. صادق ياسين الحلو، د. عبد الأمير العكام، د. جعفر عباس حميدي، د. طارق الحمداني، د. نوري العاني، د. عبد الوهاب القيسي، د. أحلام النقيب، د. يقظان سعدون.

وإن من واجبي تقديم الشكر والعرفان إلى نخبة من الساسة والمفكرين العرب الذين منحوني فرصة الالتقاء بهم ومحاورتهم حول بعض القضايا والأحداث التي تخص الرسالة وهم: الأمين العام المساعد للحزب العربي الديمقراطي الناصري، حامد محمود، الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، ضياء الدين داود، و د. بطرس عودة بطرس، والكاتب الصحافي محمد عودة، والكاتب الصحافي عبد العظيم مناف، ود. وميض عمر نظمي، ود. محمود علي الداود، والسيد أمير الحلو، مع تقدير خاص إلى السيد علي غنام الذي فتح لي أبواب مكتبته.

كما أتوجّه بالشكر إلى كلٍ من د. طاهر البكاء، ود. وميض عمر نظمي، ود. حميد عبد الله الذين مدوا يد المساعدة في ما يخص بعض المصادر غير المتوفرة في

المكتبات، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

كذلك أقدم بالغ امتناني وتقديري للمؤسسات والمراكز العلمية والعاملين فيها، التي زودتنا بالمصادر والخدمات المكتبية، وهي: المكتبة المركزية، والمكتبة الوطنية، ومركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ومركز دراسات الخليج العربي، وجامعة البصرة، ومكتبة الموسوعة العربية، والمجمع العلمي العراقي، ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب، ومكتبة كلية العلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وأخيراً، أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون في إعداد هذا الجهد المتواضع، وأخص بالذكر زوجتي العزيزة التي أعانتني طوال مرحلة البحث وكانت خير سند لي.

ومن الله التوفيق

نور الدين بن الحبيب حجلاوي

مـقـدمــة

دشّنت نهاية الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها بداية مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي، إذ ازدادت أهميتها عالمياً، وفي الأخص بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الحليفة، نظراً للمصالح الاقتصادية الكبيرة الأهمية والحساسية لاقتصادات تلك الدول ممثلة في موارد النفط التي تؤلف عصب الحياة المعاصرة. وقد ازدادت الأهمية السوقية للمنطقة العربية عامة بعدما فجر الاتحاد السوفياتي قنبلته الذرية الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، وبعد تبلور الحرب الباردة بين القوتين العظميين. في خضم ذلك قامت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر وظهرت قيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لمصر ولحركة القومية العربية، والتي تعد بحق أهم حدث في مصر، ومن أهم أحداث الوطن العربي في القرن العشرين. ذلك أنها حددت أهدافها في تحرير العرب من السيطرة والنفوذ الاستعماري وتحقيق وحدتهم القومية. وهكذا أخذت المعركة بعداً جديداً تمثل أساساً في الصراع بين الحركة القومية العربية من جهة، والاستعمار الغربي بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. وقد شكلت منطقة الخليج العربي بؤرة الصراع الأكثر أهمية للأسباب التي سبق ذكرها، فضلاً عن عناصر جديدة أخذت في الظهور، خاصة في عقد الستينيات.

ومن الملاحظ أن الدراسات الأكاديمية التاريخية ذات الاتجاه القومي الشمولي، أخذت في الآونة الأخيرة تحظى باهتمام كبير لدى الباحثين العرب المتخصصين، سواء في أروقة الجامعات العربية ذات الصلة، أم داخل مراكز البحوث المتخصصة وفي طليعتها مركز دراسات الوحدة العربية، يضاف إلى ذلك أن الدراسات المتعلقة بالخليج العربي شهدت تزايداً ملحوظاً بشكل يتناسب مع أهمية المنطقة، ولا سيما بعد التطورات والأحداث السياسية التي مرت بها ممثلة في ظهور مجلس التعاون الخليجي، ثم حربي الخليج الأولى والثانية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. تأسيساً على ذلك، فإن موضوع هذه الدراسة:

«تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢ ـ ١٩٧١»، والذي لم يسبق أن تطرقت إليه، على حد علمنا، أية دراسة علمية أكاديمية، باستثناء بحث منشور للدكتور محمد غانم الرميحي تحت عنوان «الناصرية في الخليج العربي»[1]، وجاء في ثلاث صفحات، وجزء من بحث في كتاب الدكتور مفيد الزيدي المعنون **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، بواقع سبع صفحات.

وتأتي هذه الدراسة جهداً متواضعاً للتعرف إلى مدى تأثير الفكر الناصري وإنجازات ثورة تموز/يوليو المصرية في منطقة الخليج العربي على المستويين الشعبي والرسمي، أو بعبارة اخرى يمكن أن نلخص هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى أسهم الفكر الناصري في إيقاظ الحس الوطني والشعور القومي ضد الاستعمار الغربي بشكل عام، والوجود البريطاني بشكل خاص؛ ذلك الفكر الذي طالما حاربته كل من بريطانيا والولايات المتحدة بأكثر من وسيلة للحؤول دون وصوله إلى منطقة الخليج العربي التي عانت أكثر من غيرها من النير الاستعماري؟

ينطوي الإطار الزمني للدراسة على المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧١، على أساس أن البداية تمثل قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو كحدث قومي بارز في الحياة العربية، تهدف بالدرجة الأولى إلى تحرير كامل الوطن العربي من النفوذ الاستعماري خطوة أولى نحو بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، في حين يمثل العام ١٩٧١ انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، واستقلال كل من البحرين وقطر، ثم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وقبلها تغيير نظام الحكم في عُمان، وبعدها بدأت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة نحو التحديث وبناء الدولة.

وتتألف الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

يعالج **الفصل الأول** الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بشكل عام في الفترة ما بين الحربين وصولاً إلى نهاية الأربعينيات. فقد تمّ التركيز على المضاعفات التي خلّفها التحول الاقتصادي بسبب ظهور عنصر النفط وظهور البدايات الأولى لبعض المطالب الوطنية في كل من الكويت والبحرين ودبي، وانتهت بمطالب واضحة عشية الحرب العالمية الثانية التي لم تكن في مجملها بعيدة عما جرى على الساحة العربية. ثم يستعرض هذا الفصل انعكاسات الحرب العالمية الثانية ونكبة عام ١٩٤٨، وينتهي بمبحث حول نشأة الفكر الناصري وتطوره عبر

(١) محمد غانم الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» **الثقافة العربية** (ليبيا)، السنة ١ العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١).

الإنجازات الوطنية والقومية والذي تبلور شكله النهائي في ما عرف بالناصرية.

واختص **الفصل الثاني** بدراسة تأثير الفكر الناصري على العربية السعودية، على المستويين الرسمي والشعبي. وقد رأينا من الضروري إفراد مبحث مستقل لموضوع العلاقات بين مصر والعربية السعودية؛ ذلك أن تلك العلاقات قد أثرت في انسيابية الفكر الناصري، إيجاباً وسلباً لا في السعودية فحسب، وإنما في أنحاء الخليج العربي كافة، وهو ما أوضحناه في ثنايا الدراسة، كما أن تلك العلاقات أفضت إلى ضغط على النظام السياسي السعودي، بعد أن وجدت الناصرية لها أنصاراً ومتعاطفين داخل الأسرة الحاكمة نفسها، مما اقتضى التركيز على تلك العلاقات. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تتبعنا البدايات الأولى للحركة العمالية في السعودية بوصفها النواة الأولى التي انطلقت منها الحركة الوطنية السعودية وتأثرت مبكراً بالثورة المصرية، ثم انبثق منها تنظيم سياسي ناصري مستقل عن بقية التنظيمات الأخرى، وكان أنشط التنظيمات السعودية سواء في الداخل أو في الخارج.

وعالج **الفصل الثالث،** تغلغل الفكر الناصري في كل من الكويت والبحرين وقطر. ومن خلال السياق التاريخي للأحداث تتبعنا نشاط الحركة الوطنية في هذه الإمارات الثلاث، التي تفاعلت وبشكل واضح مع الإنجازات الناصرية، خصوصاً مع تأميم القناة والوحدة المصرية - السورية، فضلاً عن القرارات الاشتراكية، ولذلك تم قمعها في البحرين وقطر، في حين ظل الفكر الناصري فاعلاً في صلب الحركة الوطنية في الكويت إلى أواخر الستينيات.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فقد كرّس لموضوع إمارات الساحل العماني وعُمان. والحقيقة أن هذه المنطقة تشكِّل إقليماً واحداً، إلا أن قلة السكان، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب السياسة الاستعمارية، مثَّلا أضعف الحلقات في منطقة الخليج العربي. ومع ذلك اقتضى سير الأحداث أن نخصص الجزء الأول من الفصل للمساعدات الاقتصادية التي قدمتها مصر لتلك الإمارات، ثم الكيفية التي تعاملت بها القيادة الناصرية في الستينيات بعدما تدخلت عوامل خارجية بالتنسيق مع بريطانيا لتهدد عروبة الخليج. وكرس المبحث الثاني لدراسة الكفاح المسلح في عُمان، وهي التجربة الوحيدة في المنطقة التي تدخل ضمن إطار دراستنا، وقد كونت فعلاً بؤرة ساخنة في المنطقة كلها، مما أدى إلى تنسيق كامل بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لخوفهما من أن تتوسع دائرة الصراع ومضاعفاته الخطيرة، الشيء الذي لم يكن يتناسب مع مصالحهما الاستراتيجية. لذلك حاولنا، باختصار شديد، أن نعود بالمشكلة إلى جذورها المتمثلة في الخلاف بين السلطنة والإمامة، الذي لم يكن في

أساسه بعيداً عن دسائس الاستعمار البريطاني، ثم التركيز على الاهتمام المباشر للرئيس جمال عبد الناصر بالمقاومة العُمّانية وبدعمها العسكري والسياسي في خضم التطورات التي مرت بها ابتداءً من الإمامة وانتهاءً بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

وأخيراً جاءت الاستنتاجات في **خاتمة** الدراسة، وقد حاولنا من خلال ما تم استعراضه في الفصول، وعبر نظرة تحليلية تاريخية شمولية، إبراز دور الفكر الناصري التحرري في استنهاض الحس الوطني والقومي لدى أبناء الخليج لتأدية دورهم في إضعاف الوجود البريطاني والنفوذ الأجنبي، إلى جانب الدور المباشر من الرئيس جمال عبد الناصر، ولقد توّج ذلك كله بالانسحاب البريطاني من المنطقة.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر، تأتي في طليعتها الوثائق غير المنشورة. وتعد وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) ذات أهمية خاصة لأنها تتابع بدقة وعن كثب مجريات الأحداث والقوى السياسية المختلفة، وتحديداً بالنسبة الى الكويت والبحرين، إذ تطلعت تلك القوى مبكراً إلى النظام الجديد في مصر. وقد استفادت الدراسة من تلك الوثائق، ولا سيّما في ما يتعلق بأحداث السويس منذ بداية التأميم حتى آخر أيام العدوان. وفي السياق نفسه، تم الاعتماد على وثائق وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A.)، وتقارير المفوضية العراقية في جدة وعمان، وذلك أن كلا الدولتين اهتمت بالعلاقات المصرية - السعودية المتنامية ودور المصريين المدنيين والعسكريين في نشر الوعي القومي في السعودية، وانعكاس ذلك على مصالحهما، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تابعت باهتمام كبير تأثير إذاعة "صوت العرب" على السعوديين، وردود أفعال المواطنين في الخليج بعد تأميم قناة السويس، واهتمت كذلك بالمؤسسة العسكرية السعودية، وكتبت التقارير عن بعض المسؤولين البارزين المتأثرين بآراء الرئيس جمال عبد الناصر.

استفادت الدراسة كذلك من الوثائق العربية المنشورة التي صدرت عن دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، التي بدأت في العام ١٩٦٣ وانتهت في العام ١٩٧١، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات والتصريحات المهمة لبعض التنظيمات الحزبية والشخصيات العربية. وكان لملفات "العالم العربي" التي صدرت عن الدار العربية للوثائق عام ١٩٨١، أهميتها في رفد البحث ببعض المعلومات المتعلقة بالعلاقات المصرية - السعودية.

تحتل الكتب والبحوث الوثائقية، في الوقت نفسه، مكانة متميزة بين مصادر الدراسة، فقد استقى منها الكاتب كماً هائلاً من المعلومات المتعلقة بجميع فصول

الدراسة، وفي المقدمة تأتي كتابات الصحافي والسياسي محمد حسنين هيكل، بوصفها كتابات ذات خصوصية متميزة، إما لكونها صادرة عن كاتب قريب جداً من صانع القرار، أو لكونها تتميز بطابعها الإخباري الوثائقي الرصين، وبذلك تمثل مادة أصيلة للتجربة الناصرية. وفي هذا المضمار أيضاً، تمثل كتابات د .سيد نوفل مكانة مهمة لأن صاحبها شاهد عيان لأهم الأحداث على صعيد الخليج العربي في تلك الحقبة بحكم منصبه مساعداً للأمين العام لجامعة الدول العربية، ومسؤولاً مباشراً عن مشروع التنمية في إمارات الساحل العُماني.

ساعدت الصحافة العربية التي عاصرت الأحداث وتابعتها باهتمام، على تجاوز بعض النقص في الوثائق التي لم يتسن للكاتب الحصول عليها، نذكر أهمها: **الأهرام** المصرية، **والهدى** الصادرة في نيويورك، **والرأي العام** الدمشقية، ثم الصحف الكويتية الثلاث :**الرأي العام، والوطن والأنباء،** إذ نشرت عدداً كبيراً من التقارير الوثائقية حول نشاط القوى السياسية في الكويت والعلاقات العربية ـ البريطانية بعد أحداث السويس.

وهناك مؤلفات لبعض الأجانب المتخصصين بشؤون الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وفي مقدمتهم الكاتبان الأمريكيّان آبير موردخاي (Abir Mordechai) وناداف سافران (Nadav Safran) والانكليزي فرِدْ هاليداي (Fred Halliday) (مترجم)، وقد أمكننا الاعتماد بشكل كبير على الكاتبين الأمريكيين في ما يخص الفصل الثاني، إذ يقدمان معلومات موثقة عن حركات المعارضة الداخلية في السعودية، وعن الاتجاهات والقوى السياسية، فضلاً عن صراع الأسرة الحاكمة بين الموالين للعرش والمتأثرين بالفكر القومي الناصري. أما مؤلفات هاليداي فقد تميزت بغزارة المعلومات حول السعودية والصراع بين السلطنة والإمامة، ثم جبهة تحرير ظُفار، إلا أن هؤلاء الكتاب وقعوا في العديد من الأخطاء بالنسبة الى الاتجاهات الفكرية والسياسية لبعض الشخصيات والتنظيمات القومية، ولا سيما في ما يتعلق بحركة القوميين العرب؛ ففيما وقع آبير موردخاي، كما هو واضح، في بعض الأخطاء سهواً، أو عن غير قصد، فإن الكاتب هاليداي كتب بخلفيته السياسية الماركسية التي دفعته، في حالات غير قليلة، إلى قدر واضح من الخلط والتناقض في مؤلفاته الثلاثة المشار إليها في قائمة المراجع، وحاولنا تجاوز ذلك عن طريق المقارنة مع بقية المصادر العربية الأخرى.

وكما هو معروف، لا يمكن لأي باحث يكتب عن تاريخ الخليج العربي

الحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، أن ينأى بنفسه عن بعض المصادر والمراجع الأساسية لمؤلفين ومؤرخين كبار أمثال الدكاترة صلاح العقاد وسيد نوفل ومحمود علي الداود وجمال زكريا قاسم ومحمد غانم الرميحي، فقد أعانتنا مؤلفاتهم في إدراك خلفية السياسة الاستعمارية للقوى الغربية، وبخاصة منها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بصورة أفضل.

تؤلف الرسائل الجامعية والبحوث العلمية الرصينة المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية، وكذلك المراجع المتخصصة والعامة معيناً لا ينضب من المعلومات لهذه الدراسة.

وقبل أن نكمل حديثنا المقتضب هنا لا بد من التنويه بالمقابلات الشخصية التي أجريناها مع العديد من الكتاب والصحافيين والمفكرين العرب الذين أدوا أدواراً واضحة في صنع الأحداث أو مراقبتها، وكان لي الشرف أن ألتقي بهم وأحاورهم حول بعض تلك الأحداث، وقد استفدت من دون شك من معلوماتهم وآرائهم التي أوردناها في ثنايا البحث من دون أن أتأثر قيد شعرة بميولهم واتجاهاتهم التي أقدر جيداً نبل دوافعها.

وأخيراً، أتمنى أن يكون هذا الجهد قد استوفى الحد الأدنى من شروط البحث العلمي، ذلك أني جازفت في اختيار الدرب الصعب بخوض في غمار هذا الموضوع، مع معرفتي المسبقة بصعوبته لقلة مصادره، وتضارب الآراء والطروحات بصدده، مما يصعب إدراك كنهه وكوامنه ودوافعه بالنسبة الى باحث لا يزال في بداية الطريق يستكشف منهجية البحث التاريخي الرصين ووسائله. وأتمنى مخلصاً أن تجد هذه الدراسة المتواضعة الصعبة بحكم عوامل شتى، مكانتها في مكتبة التاريخ العربي.

الفصل الأول

خلفية تاريخية



تقتضي دراسة الحركة الوطنية في منطقة الخليج العربي، معرفة الوضع الاقتصادي والاجتماعي هناك، وذلك بقصد التعرف إلى مجمل القضايا التي عملت من أجلها تلك الحركة.

إن الوضع الاقتصادي في مرحلة ما قبل النفط قد ساهم إلى حد كبير وأساسي في تشكيل الوضع الاجتماعي والطبقي لمجتمعات الخليج العربي التي وإن اختلفت ظاهرياً، إلا أن لها خصائص متماثلة في البناء الاقتصادي الذي سبق ظهور النفط. كما أن لبعض هذه المجتمعات خصوصيات ناتجة من طبيعة الإنتاج، والعلاقات التي قامت حوله وطريقة تشكلها السياسي.

من هنا يمكننا القول إن هناك مجموعة من العناصر الأساسية المشتركة العامة الجوهرية التي تسمح بدراسة أحوال المنطقة دراسة تكاملية، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات، نذكر منها الحجم السكاني والمساحة المتوفرة لكل من هذه المجتمعات، وطبيعة الوجود الاستعماري الغربي أكان مباشراً أم غير مباشر[١]، فضلاً عن عدم ظهور النفط في أصقاع الخليج في وقت واحد، وطرق الاستفادة منه، مما سبب بعض الفروق في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة، لا في عناصرها الرئيسة، والتي يمكن تحديدها في المرتكزات الأربعة التالية:

- أن التركيب الاجتماعي العام متماثل كونه بدوياً أو ريفياً أو مدنياً.
- أن التركيب الطبقي تقليدي قبلي أو طائفي أو أُسري.
- الأنشطة الاقتصادية التقليدية متماثلة، وهي إما زراعية أو قائمة على الصيد،

---

(١) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٧٦.

أو تربية الماشية وصيد اللؤلؤ، أو التجارة. والشيء نفسه بالنسبة الى النشاط الاقتصادي الحديث سواء كان تجارة حديثة أم اقتصاد خدمات قائماً على دخول البترول.

ـ التركيبة السياسية متماثلة، فهي مشْيخات انقلبت إلى إمارات، ومن ثم تشكلت على أساسها الدول[٢].

أولاً: البنية الاقتصادية والاجتماعية

كافح إنسان الخليج العربي، وعاش معاناة قاسية قبل اكتشاف النفط بسبب قلة موارد العيش، والظروف الاقتصادية الصعبة في المنطقة، فقد كانت هذه المجتمعات تعيش على ما يمكن أن يوصف باقتصاد الكفاف؛ فهو أما اقتصاد كان يقوم على صيد اللؤلؤ وبيعه، واستخدام البحر طريقاً لنقل البضائع من موانىء الخليج وإليها، وإما اقتصاد قائم على الزراعة الأولية البسيطة، والتي حدت من اتساعها ندرة الأرض الصالحة للزراعة، وندرة المياه، فضلاً عن تربية الماشية ولو بشكل محدود[٣]. إن اعتماد الفرد في المنطقة للحصول على رزقه كان مرهوناً إما بصيد اللؤلؤ، وكان يمثل النشاط الإنتاجي السائد، وإما بالزراعة في الواحات، أو بالتجارة سواء كانت بين القرى ومراكز تجمع السكان، أو بين هذه المراكز ومراكز العمران عبر البحر في الهند أو إيران أو أفريقيا[٤].

١ - صيد اللؤلؤ

تمثل هذه الحرفة المجال الأساسي للعمل والإنتاج، وهو النشاط الاقتصادي السائد في مرحلة ما قبل النفط. لقد أدى دوراً مهماً في عملية التبادل التجاري في كثير من أنحاء العالم. فما هو هذا النشاط؟ وما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة فيه؟

إن صيد اللؤلؤ كان مُلكاً مشاعاً للجميع، ولم يكن من حق القبيلة أو الشيخ أو منطقة معينة التحكم فيه، إلا أن القطاع الخاص، وفي أغلب الأحيان، كان هو

(٢) محمد غانم الرميحي، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٧)، ص ٣٣.

(٣) بدر الدين عباس الخصوصي، «العمل الاقتصادي وأثره على إنسان الخليج العربي في العصر الحديث،» في: **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥** (الكويت: جمعية الاجتماعيين الكويتيين، ١٩٧٥)، ص ٤٠٩ ـ ٤١١.

(٤) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة،** ص ١٥.

المتحكم الوحيد في اقتصاد اللؤلؤ. والمقصود بهذا القطاع أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يمتلكون السفن والمراكب البحرية(٥). أما عن مواعيد الغوص، فعلى الرغم من وجود ثلاثة مواسم لصيد اللؤلؤ إلا أن الموسم الرئيس، أو ما يسمى بـ«الغوص الكبير» فكان يتزايد مع فصل الصيف، ويستمر أربعة أشهر، من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر، أي في الفصل الذي يكون البحر فيه مستقراً بسبب قلة العواصف التي من شأنها أن تعوق حركة أسطول الغوص، وعملية جمع المحار. ومن هنا نلاحظ أن مدة العمل تنحصر في أربعة أشهر من السنة، ويعيش الغواصون بعدها في بطالة تامة أو شبه تامة، إلا من توفر له بعض الأعمال على اليابسة(٦).

لقد شهد هذا النشاط الاقتصادي في الربع الأول من القرن العشرين نمواً كبيراً. فعلى سبيل المثال، فإن سكان الكويت الذين قدر عددهم بحوالى خمسين ألف نسمة سنة ١٩١١، كان لديهم ثمانمئة مركب يعمل على ظهورها حوالى عشرين ألف رجل، أي ما يعادل أكثر من رجل في كل عائلة تقريباً. وتعد البحرين مركز صيد اللؤلؤ بالنسبة الى الذين يعملون في هذا النشاط والناتج المترتب عليه اقتصادياً(٧). وتأتي المناطق الأخرى بعد البحرين والكويت في استخراج اللؤلؤ وتجارته قطر وإمارات الساحل العُماني. وعلى الرغم من أن هذا النشاط بقي يغلب عليه الجانب التقليدي، إلا أن صناعة اللؤلؤ تبقى العمود الفقري لاقتصاد المنطقة ولتجارته الخارجية نظراً للطلب العالمي المتزايد على هذه المادة. لذلك يلاحظ ازدياد نسبة العاملين في هذا الميدان في العقد الثاني من القرن العشرين، إذ إن ١٨ بالمئة من سكان البحرين و٢٠ بالمئة من سكان الكويت و٤٨ بالمئة من سكان قطر و٣١ بالمئة من سكان الساحل العُماني كانوا يعملون في قطاع صيد اللؤلؤ(٨).

---

(٥) مانع سعيد العتيبة، **اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً**، ط ٢ (بيروت: مطابع التجارة والصناعة، ١٩٧٣)، ص ٢٥.

(٦) الرميحي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧) عبد المالك خلف التميمي، **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي** (بيروت: دار الشباب، ١٩٨٦)، ص ١٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩. تبقى هذه النسب تقريبية لأن المنطقة بأكملها لم تشهد أي نوع من الإحصاءات السكانية إلا في منتصف الخمسينيات (سنة ١٩٥٧ في الكويت)، وتستثنى من ذلك البحرين التي جرى أول تعداد سكاني فيها سنة ١٩٤١، وكان الغرض الأساسي تموينياً. لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد غانم الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٣١-٣٧.

على رغم أهمية اتساع صناعة اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي، فإننا نلاحظ عدم وجود قوانين أو لوائح تنظم العلاقة بين العاملين في هذا القطاع. وقد صدر أول قانون بهذا الشأن في الكويت سنة ١٩٤٠. أما قبل هذا التاريخ، فباستثناء بعض الإصلاحات التي اعتمدت في البحرين سنة ١٩٢٤ فقد كان العبء الأساس لهذه الصناعة واقعاً بكل ثقله على كل من «الغواص» و«السيب»[(٩)]، وهما اللذان كانا يمثلان العدد الأكبر من العاملين في هذا النشاط.

كان القانون السالف الذكر يهدف إلى تنظيم شؤون صيد اللؤلؤ، وذلك بأن تم تنظيم العلاقة بين البحارة وربابنة السفن من جهة، وبين البحارة وبعضهم البعض من جهة أخرى. وقد أعقبه في عام ١٩٤١ صدور قانون للغوص في البحرين. وفي الحقيقة كانت هذه القوانين تهدف عملياً إلى تنظيم شؤون العاملين في هذه الصناعة من دون أن تمس أوضاع الغواصين أنفسهم، فلم تتوفر لهم الحماية الفعلية. فلقد استمرت مشكلة الديون ـ السلفة[(١٠)] ـ قائمة بالنسبة الى الغواصين، فهي كانت تحجب عنهم بشكل عشوائي من أصحاب السفن، وعدم قدرة الغواص على دفعها كان يعرضه لأساليب التعسف والاستغلال من التجار، ولا سيما أن هذه القوانين لم تضع أي نوع من القيود على التجار، أو أصحاب السفن من أجل الحد من استغلالهم. لقد كانت ملكية وسائل الإنتاج محتكرة في يد هؤلاء التجار والممولين الذين كانوا يفرضون نسباً على أموالهم في بداية الموسم، ويحتكرون في الوقت نفسه شراء المحصول في نهايته، ويبقى الغواص والسيب، المنتجان الحقيقيان، في حالة دين دائم. وقد نتج من هذه الحالة ظهور ما يمكن تسميته فئة أو طبقة «أقنان البحر»[(١١)].

إن العمل في الغوص كان شاقاً لا باعتباره عملاً يقوم به الغواص فحسب، وإنما بالنسبة الى العلاقات الاجتماعية التي أفرزها هذا النشاط الاقتصادي أيضاً؛ هذه العلاقة التي تضع العبء على الغواص، الذي لم يكن يحصل، نتيجة عمله الشاق، إلا على الفتات، فضلاً عن الأخطار التي تهدده في كل لحظة في أثناء

(٩) «السيب» هو الشخص الذي يصاحب الغواص إلى البحر، ويبقى على ظهر السفينة يقوم بمهمة رفع الغواص بعد أن يغوص في أعماق البحر.

(١٠) السلفة: كان الغواص يأخذ سلفة لحاجة عائلية قبل موسم الغوص يستردها بعد الموسم، وهذا الدين غالباً ما يعجز الغواص عن سداده، فيتحول إلى الموسم التالي، ويبقى الغواص أقرب لـ«العبد» يرتبط بالممول، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى فقد منزله أو عقاره لصالح الدائنين، ولا يستطيع أن يعمل لدى الآخرين ويلزم بالعمل عند دائنه.

(١١) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ص ١٩.

الغوص في أعماق البحر. لقد وصف أحد مؤرخي العرب رحلة العذاب هذه بقوله: «وفي سبيل هذه الكتلة الكلسية «اللؤلؤ» يفادي الكثير من رجال الغوص بصحتهم وبأرواحهم، فأكثرهم يرعنون حينما يرفعون إلى وجه البحر، ومنهم من يصابون بداء الرئة»[١٢].

هذه باختصار صورة العلاقات الاقتصادية المباشرة التي كانت بين المنتج وصاحب رأس المال في مجال الغوص في الخليج العربي. لقد انعكست هذه العلاقة على التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع؛ فالرغبة في عدم خروج ملكية وسائل الإنتاج «السفن» من أيدي هذه الشريحة الاجتماعية، جعل من الفئة التجارية والممولة شبه طبقة لها قواعدها الاجتماعية[١٣].

تعرضت صناعة اللؤلؤ أوائل الثلاثينيات لكساد وتدهور سريعين نتيجة لعوامل متعددة، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣[١٤]، التي أثرت من دون شك على أسواق هذه المادة وتجارتها. ودخلت صناعة اللؤلؤ الياباني عاملاً جديداً زاد من آثار الأزمة، إذ قامت اليابان بزراعة اللؤلؤ الصناعي ذي الأسعار الرخيصة، وغمرت كل أسواق العالم به[١٥]. أما العامل الثالث، وهو الأهم الذي أدى إلى تدهور، ومن ثم إندثار صيد اللؤلؤ، هو اكتشاف النفط في المنطقة، مما وفّر فرصاً أفضل للعمل للسكان والأيدي العاملة الخليجية، وبأجور عالية نسبياً، وبدخل أكثر ضماناً وثباتاً من دخل اللؤلؤ، فضلاً عن أن العاملين في صيد اللؤلؤ المرهق وجدوا لأول مرة فرصة للتخلص من الاستغلال الفاحش، فاتجهوا نحو الصناعات النفطية[١٦].

---

(١٢) أمين الريحاني، **ملوك العرب، أو، رحلة في البلاد العربية**، أشرف على تصحيحها ألبرت الريحاني، ٢ ج، ط ٤ (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٢٢٧.

(١٣) الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٤) لم تكن أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ أخطر وأعمق أزمة اقتصادية في المضمون والنتائج فحسب، بل إنها كانت أطول أزمة عرفها التاريخ في إطارها الزمني أيضاً، وشموليتها، فقد بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت آثارها إلى أوروبا، ومن ثم إلى بقية دول العالم، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي الواقعة تحت نفوذ بريطانيا. ولا شك في أن هذه الأزمة ألقت بظلالها على دول الخليج العربي بوصفها مركزاً حيوياً بالنسبة إلى الاقتصاد والتجارة العالمية. لمزيد من التفاصيل، انظر: Michel Mourre, *Dictionnaire d'Histoire Universelle,* 2 vols. (Paris: Editions universitaires, 1968), pp. 507-508.

(١٥) صلاح العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٥٢.

(١٦) أحمد رمضان شقلية، «صناعة الغوص في الإمارات العربية في الخليج العربي،» **مجلة الخليج العربي** (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة)، العدد ٨ (١٩٧٧)، ص ٣٧.

وهكذا اندثرت صناعة اللؤلؤ في الخليج العربي؛ هذا النشاط الاقتصادي المهم، الذي كان يعد المورد الاقتصادي الأساس في المجتمع. ولقد تشكلت حوله النواة الأولى للطبقة العاملة في هذه المنطقة، خاصة في البحرين، هذه الطبقة التي كان لها دور بارز طليعي في منطقة الخليج، وهي كانت مؤهلة أكثر من غيرها لتلقف الأفكار التحررية، من قبيل الفكر الناصري، وذلك بحكم ظروفها الصعبة للغاية.

٢ ـ الرعي والزراعة

إلى جانب صناعة اللؤلؤ كانت هنالك نشاطات اقتصادية أخرى يقوم بها أبناء الخليج العربي ـ قبل اكتشاف النفط ـ إلا أنها كانت تأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية أو الثالثة بعد الغوص والتجارة. كان الرعي يشكّل، مع ذلك، مجالاً اقتصادياً مهماً في البادية، ومؤثراً في الحياة الاجتماعية، وقد انعكس تأثيره على المناطق الساحلية أيضاً لحاجتها إلى هذه الثروة في الاستهلاك والتجارة والزراعة، وكان مجالها مهماً، وناتجها مؤثراً في بعض المناطق مثل عمان والأحساء وبعض الواحات الداخلية[١٧]. أما الزراعة فإنها، لسبب موضوعي هو ضيق المساحة المزروعة في المنطقة، لم تكن ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي الخليجي، فقد اقتصرت على بعض الواحات والمساحات القليلة التي تعتمد على الأمطار الموسمية. ففي الكويت، مثلاً، تتوزع الزراعة على بعض القرى الصغيرة كالجهراء، والمنقف. أما البحرين فتوجد بها مساحات أكبر، حيث مجموعة من السكان يزاولون هذا النشاط[١٨]، في حين تكاد الزراعة تكون معدومة في قطر، عكس إمارات الساحل العماني التي تتوفر فيها بعض المناطق الزراعية، التي تتركز خاصة في إمارة رأس الخيمة حيث النخيل والفواكه، فضلاً عن بعض الواحات الداخلية، مثل واحة العين في أبو ظبي. أما السعودية التي تمثل أكبر دولة في المنطقة من حيث المساحة[١٩]، فإن نسبة الأرض المزروعة فيها كانت لا تزيد على ٠.٢ بالمئة، وفي عمان كانت هذه النسبة تصل إلى واحد بالمئة فقط[٢٠].

---

(١٧) التميمي، **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي**، ص ٢٠.

(١٨) محمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٨٦-٨٧.

(١٩) تبلغ مساحة السعودية ٢.٤ مليون كلم٢، فتكون بذلك أكبر دولة في الخليج العربي.

(٢٠) فرد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ترجمة سعد محيو وحازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ١١.

كانت ملكية الأرض في الخليج العربي عموماً إقطاعية قبلية؛ أي أن الأرض الزراعية إما أن تكون ملكاً لشيخ القبيلة، وإما أن تكون مرهونة منه لكبار الملاكين والتجار. فالعامل في الأرض أو الفلاح تنحصر حقوقه في الانتفاع من الأرض بحسب الشروط التي يضعها المالك. لذلك فإن الأرض الزراعية كانت «تضمّن» بأن تعطى لمتعهدين في الأسر الفلاحية التي تقوم بزراعتها مقابل تعهد ما بمردود مالي، أو عيني[٢١]. هكذا نلاحظ الاستغلال والاجحاف الذي كان يتعرض له الفلاحون. فلقد استطاعت فئة من الملاكين الزراعيين في الريف، بالتحالف مع تجار المدن وزعماء العشائر، حصر الملكية في أيديها بالتدريج، وأخذت تستخدم هؤلاء الفلاحين وأسرهم في العمل مقابل قوت يومهم من دون وجود أية ضمانات، أو قوانين رسمية أو عرفية تحميهم من هذا الاستغلال[٢٢].

هنالك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية أسهمت في تدهور النشاط الزراعي في منطقة الخليج العربي، أهمها محدودية المردود الاقتصادي من هذه الأراضي الزراعية؛ فغالباً ما كان هذا المردود مقتصراً على الأسرة التي تفلح الأرض مع هامش صغير للبيع في السوق المحلي[٢٣]. لذلك كانت النتيجة نفسها التي آلت إليها صناعة اللؤلؤ، إذ بدأ إهمال هذا القطاع بشكل متدرج ما بين الحربين العالميتين، وتحديداً في عقد الثلاثينيات بسبب ظهور النفط. أما بعد الحرب العالمية الثانية فلم تعد الزراعة ذات أهمية كبرى بالنسبة الى اقتصاديات المنطقة. وفي كل الأحوال، وبحكم الظروف الآنفة الذكر، لم يؤلف الفلاحون في أصقاع الخليج العربي شريحة اجتماعية مؤهلة لتلقي الأفكار الجديدة بسهولة.

من خلال التعرف على القاعدة الاقتصادية لمجتمعات الخليج العربي حتى العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، تبين لنا أن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج «الأرض ـ السفن» قد أوجدت علاقات اجتماعية منسجمة معهما، فلقد انقسم المجتمع إلى فئات حسب تلاقي أو تنافر مصالحها، وتكونت بذلك مجمل العلاقات الاجتماعية الأخرى.

لقد أفرزت هذه القاعدة الاقتصادية التركيبة السياسية ـ الاجتماعية للمجتمع

---

(٢١) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٢) محمد جابر الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» **المؤرخ العربي**، العدد ١٠ (١٩٨٠).

(٢٣) الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، ص ٣٩.

الخليجي؛ ففي أعلى السلم الاجتماعي أصبح هنالك نوع من التحالف بين شيوخ القبائل ومجموعة من كبار التجار المسيطرين على التجارتين الداخلية والخارجية، ويحتكرون عمليات تمويل الصناعات الأخرى، وكان الشيخ الحاكم عادة هو رئيس الأسرة القائدة لهذا الحلف. وبالنتيجة تجمعت لدى هذه الأسر الحاكمة القوة الاقتصادية والسياسية، بل إن بعضها كان يحترف التجارة أساساً قبل وصوله إلى الحكم، وقد ساعدته ثرواته وعلاقاته التجارية على التحول إلى قوة سياسية[٢٤]. ولهذا السبب نجد أن هناك علاقة عضوية بين الحكام وكبار التجار، وعلاقة وجود تبادل لا تنفصم. ولعل هذه الصلة التاريخية الوثيقة بين الهيئة الحاكمة والفئة التجارية النافذة هي التي تفسر النفوذ الواسع الذي تتمتع به هذه الفئة في إمارات الخليج العربي بشكل يفوق أحياناً كثيرة حجمها الحقيقي في المجتمع[٢٥].

ولقد ظهر التحالف نتيجة لتقسيم العمل الناتج من نمط الإنتاج غير المعروف بالنسبة الى القبائل في البادية، لذلك جاءت عملية التغيير والتحول من القبيلة إلى الدولة معبرة عن نفسها بالتحول من التحالف مع كبار التجار إلى السيطرة السياسية. وقد اعتمدت هذه السيطرة في بدايتها الأولى على المجتمعات القبلية والعائلية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى سلطة محتكرة تقوم من خلال التعهد والسيطرة على تمرير مصالحها الطبقية[٢٦]. وعليه أصبح نظام الحكم في إمارات الخليج العربي بيد مجموعة من الأسر الحاكمة التي حكمت المنطقة بفضل نشاطاتها الاقتصادية، وبدعم بريطاني، إذ تلاقت المصالح بين الجانبين. أما النظام، فهو بصورة عامة قبلي في جوهره. وعلى الرغم من محاولة بعض شيوخ الحكم إجراء بعض التغييرات وفق الأنظمة الحديثة، عن طريق إشراك أفراد أسرهم[٢٧]، وبعض المستشارين في مسائل الحكم، إلا أن النزعة القبلية بقيت في مجملها طاغية على أسلوب الحكم[٢٨].

هكذا، إذاً، أصبح على قمة الهرم الاجتماعي ـ الاقتصادي فئتان: فئة قبلية، وأخرى تجارية، وبينهما نجد شخصية «الشيخ» الذي يمسك بزمام الشؤون السياسية

---

(٢٤) الأنصاري، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٧-٦٨.

(٢٦) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ص ٢٧.

(٢٧) أطلق الكتّاب على هذا النوع من الحكم مصطلح «الحكم الأبوي غير المطلق»، على اعتبار أن الشيخ يستشير مجلسه، فضلاً عن عدم وجود الدساتير التي تنظم العلاقة بين الشيخ والمؤسسات الإدارية.

(٢٨) إبراهيم خلف العبيدي، «التيارات السياسية في الخليج العربي،» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد)، السنة ٤٥، العدد ٢ (١٩٩٨)، ص ١٠.

والتجارية في الوقت ذاته معاً، ممثلاً بذلك وحدة المصالح المشتركة المكونة لطبيعة النظام القائم. أما فيما يتعلق بقاعدة الهرم الاجتماعي، التي تمثل الأغلبية، وتعيش في فقر مدقع وعلى الكفاف، فتتكون من الفئات التالية:

- **العمال**: تتكون هذه الفئة من مجموعات متنافرة، أكثر أفرادها من الصيادين والبحارة، وأبرزهم فئة الغواصين، إلى جانب عمال الزراعة. وقد شهد عدد العمال تزايداً ملحوظاً في الثلث الأول من القرن العشرين، وكوّنوا ما يسمى بـ«بروليتاريا بحرية»، ولا سيما في البحرين. ومع بداية ظهور النفط، انتقل هؤلاء العمال إلى الشركات النفطية ليجدوا أنفسهم في مواجهة براثن الاستغلال البريطاني ممثلاً في شركاته الرأسمالية.

ـ **رجال القبائل الفقراء (البدو)**: ظلت هذه القبائل الفقيرة خارج إطار الأحلاف الغنية الحاكمة، وأغلبها تمتهن الرعي، ولم يهتم الاستعمار أو الشيوخ بتوطينهم وتحويلهم إلى عناصر منتجة، بل ظلوا في بعض المناطق الخليجية في عداد البدو الرحل، وقد عمل الاستعمار البريطاني على فصلهم عن مجرى التحرك الاجتماعي كي لا يتحولوا إلى قوة فاعلة داخل المجتمع.

ـ **الفئة المتوسطة**: تضم فئة من العاملين في الصناعات القروية وأرباب المهن والحرف اليدوية التقليدية، فضلاً عن التجار الصغار من أصحاب الدكاكين. وقد استطاع أبناء هذه الشريحة، بحكم تركيبتهم الاجتماعية وتوفر بعض الخدمات والاصلاحات، أن يحصلوا على فرص التعليم، وأن يلتحقوا ببعض المراكز الإدارية، فتبلور وعيهم السياسي وتحملوا بذلك أعباء التغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة[٢٩]. ومع ظهور النفط اتسع نطاق هذه الفئة، وتعاظم دورها في النضال الوطني والقومي. وقادت هذه الفئة الطبقات الدنيا في الأربعينيات والخمسينيات ضد سلطة الشيوخ والسيطرة البريطانية في أكثر من منطقة خليجية.

خلاصة القول أن هنالك ثلاثة أنماط من الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة الى منطقة الخليج العربي، تتمثل في: المدينة البحرية التجارية، ثم القرية الزراعية، وأخيراً الحياة البدوية الرعوية الصحراوية. وقد عمل الاستعمار البريطاني، باستمرار، على استغلال هذه الفروق الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى جانب الطائفية التي غذتها عناصر المهاجرين الأجانب، وخاصة الإيرانيين، للحؤول دون توحدها والتحامها في

(٢٩) الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» ص ٧٠.

جبهة وطنية تقف بوجهه، إلا أن هذه الفروق أخذت في الضمور والتضاؤل نتيجة لانتشار التعليم، ونمو الوعي، وتفتح الحس الشعبي الوطني والقومي في المنطقة، وانحسار القبيلة وجوداً وفكراً وسلوكاً[٣٠].

٣ ـ طبيعة النظم السياسية

تعد القبيلة النمط الأساس للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أقطار الخليج العربي في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط[٣١]. ويمثل العرف قانون القبيلة التي تصدر الأحكام والأوامر بناء عليه، ويعزز من قوته وسطوته انتشار قيم البداوة، فمثل العرف بذلك السلوك الذي يحكم مجتمع القبيلة[٣٢]. وقد أدى وجود القبيلة إلى ظهور الانتماء لها على أساس أنها الهوية الحقيقية للجماعة، وقد ترتب على ذلك غياب الدولة المركزية ذات المؤسسات، وعدم ظهور الولاء وغياب هوية الانتماء لها، وللمؤسسات المدنية، وعدم قيام أحزاب وجمعيات سياسية أو مصادر التعبير عن الرأي العام[٣٣].

لقد انعكست تلك العقلية القبلية على بنية النظام السياسي في منطقة الخليج العربي الذي يقوم أساساً على النمط القبلي، والتقاليد والأعراف التي تستند إلى تصور أن الشيخ الذي اختارته الأسرة المالكة يحكم بموجب الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية. لذلك غابت المؤسسات المدنية والإدارية عن المجتمع الخليجي قبل اكتشاف النفط وحتى بعده، وأصبح الشيخ ومستشاروه ومجلس القبيلة هم المتحكمين في مختلف شؤون الحكم[٣٤].

ويستند الشيخ في إدارة دفة الحكم إلى سلطة عرفية في ظل غياب الدستور؛ فهو المتصرف الوحيد في السلطة على الرغم من استشارته بعض أفراد القبيلة. ولم تكن مظاهر المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار موجودة، مما عزّز من هيمنة الشيخ على

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٣١) مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥.

(٣٢) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ص ٢٤.

(٣٣) تركي الحمد، «توحيد الجزيرة العربية: دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٢٨.

(٣٤) يوسف محمد عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٤٣.

الحكم[٣٥]. وهكذا فإن ممارسة الديمقراطية لم تكن مألوفة في منطقة الخليج العربي، على رغم أن المجتمع يتمتع بنوع من الديمقراطية الاجتماعية. ولكن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي وتطبيقها السياسي كانت غائبة؛ ذلك أن الشيخ كان يدير شؤون قبيلته بعقلية الحاكم المطلق المستبد[٣٦].

هكذا نلاحظ أن النظم القبلية هي في الأساس؛ سلطة عائلات ملكية تشكل امتداداً حديثاً للتراث القبلي، وتلجأ من خلال العائلات الحاكمة إلى الشكل التقليدي في المشاركة الشعبية في مجلس شورى القبيلة، وتجعل من الوراثة الملكية والشرعية قيمتين أساسيتين تقوم عليهما شرعية النظام السياسي في منطقة الخليج العربي[٣٧].

وعلى الرغم من أن نظم الحكم السائدة في الخليج العربي متشابهة في هيكلها السياسي، وأطرها، ومؤسساتها، إلا أننا نلاحظ بعض الخصوصيات المميزة بين دولة وأخرى. فنظام الحكم في العربية السعودية ملَكي أُسري يستند إلى المذهب الوهابي، والسلطة وراثية مطلقة بين أبناء الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة. فالملك هو صاحب السلطة العليا، يجمع بيديه السلطات الدينية والسياسية، التشريعية والتنفيذية[٣٨]. وكذلك الشأن نفسه بالنسبة إلى سلطنة عُمان، حيث يخضع الحكم لأسرة آل بو سعيد ممثلة في السلطان، وتستند السلطة إلى الانتماء القبلي والمذهب الإباضي. ويذكر أن الشرعية السياسية في كلا الدولتين تستند إلى اعتبارات دينية، علاوة على عدم وجود دستور مكتوب في كل من العربية السعودية وسلطنة عمان.

ويقوم نظام الحكم في الكويت على أساس وراثي شبه دستوري؛ فإلى جانب أسرة آل الصباح التي تتحكم في أهم مفاصل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعلى رأسها أمير البلاد صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية، هنالك مجلس الأمة الذي يمثل حالة استثنائية في منطقة الخليج العربي[٣٩].

أما في البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، فإن الأُسر الحاكمة تؤدي

---

(٣٥) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٤٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٣٧) بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٠.

(٣٨) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي، ط٢ (لندن؛ بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٢ ـ ١٥، والزيدي، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٣٩) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٥.

دوراً أساسياً في تسيير شؤون الحكم من خلال سلطة آل خليفة وآل ثاني وآل نهيان(٤٠).

يذكر أن الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي، بدأت منذ عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، في إقامة توافق في سياساتها الداخلية والخارجية ينسجم مع المتغيرات على الساحة العربية بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وبروز زعامة الرئيس جمال عبد الناصر، والمبادئ التي نادى بها في التحرر والاستقلال والوحدة. وهكذا أخذت الأنظمة الحاكمة في انتهاج سياسة تتفق وتلك المبادئ برزت معالمها في إحياء المؤسسات البرلمانية وسن دستور من أجل مجاراة التيار القومي الناصري الذي شهدته الساحة العربية في ذانك العقدين، وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في ثنايا الفصول المقبلة.

وعلى أرضية هذه القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، انطلقت البدايات الأولى للحركة الوطنية في الخليج العربي عقب الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من تأثيرات مباشرة على خريطة الوطن العربي. وما لبثت أن اتضحت معالم هذه الحركة بصورة أكبر في الحركات الثلاث التي شهدتها كل من الكويت والبحرين ودبي مع نهاية عقد الثلاثينيات، وكانت في مجملها تدور في إطار إصلاحي واضح، وإن بدت صفة الغموض على بعض مطاليبها. فما هي العوامل التي ساعدت على ظهور هذه الحركات؟ وما الأفكار التي طرحتها؟ وما مدى امتداد هذه الأفكار أفقياً وعمودياً في الأوساط الشعبية؟

ثانياً: التيار الإصلاحي في الخليج العربي

قد لا يكون من مبالغةً القول إن تاريخ الخليج العربي، وتحديداً المعاصر منه، مرتبط ارتباطاً عضوياً بتاريخ المنطقة العربية على امتداد الوطن العربي، بمعنى أن أي حدث سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يقع هنا أو هناك إلا وتكون له آثار على شعب المنطقة(٤١)، وهذا الارتباط نجد تبريره الواقعي في الامتداد الجغرافي والبشري والاقتصادي للمنطقة العربية عامة. وغنيّ عن البيان أن تكون منطقة الخليج العربي متأثرة أكثر من كونها مؤثرة لأسباب حضارية وتاريخية معروفة.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ١٢٥.

(٤١) عبد المالك خلف التميمي، «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ١٧.

١ـ المتغيرات الدولية والإقليمية ما بين الحربين وانعكاساتها على المنطقة

شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ولا سيّما عقد الثلاثينيات، أحداثاً ومتغيرات جديدة على الساحة العربية والدولية انعكست آثارها المباشرة وغير المباشرة على الخليج العربي، الأمر الذي تعارض مع المبدأ الأساسي لبريطانيا في تعاملها مع المنطقة، الذي كان يهدف إلى فرض العزلة، أو ما يمكن تسميته بفرض نوع من الستار الحديدي على المنطقة وعزلها عن أي تيارات أجنبية عن بريطانيا بما في ذلك القوى العربية[٤٢]. وقد نتج من هذا الوضع اتجاهان متناقضان:

الاتجاه الأول: كان محاولة بريطانيا تثبيت مصالحها وتقويتها في المنطقة بعد الاتفاقيات الاقتصادية، وفرض سيطرتها السياسية عن طريق فرض مستشاريها ووكلائها الجدد.

الاتجاه الثاني: كان يعمل على زعزعة النفوذ الاقتصادي لبريطانيا بالدرجة الأولى، ثم نفوذها السياسي بدرجة أقل[٤٣]. ويعود هذا الاتجاه إلى الأسباب التالية:

أ ـ ظهور قوى إقليمية جديدة بدأت ممارسة أثرها وتأثيرها الملموس على إمارات الخليج العربي، وتمثلت في نشوء العربية السعودية تحت قيادة الملك عبد العزيز بن سعود، فضلاً عن ظهور دولة إيران الحديثة تحت حكم رضا شاه بهلوي والواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي، وكلتاهما كانت تتخذ موقعها تدريجياً بوصفها عنصراً مهماً ينطوي عليه الهيكل السياسي لمنطقة الخليج العربي ككل[٤٤]. وهكذا أظهرت هاتان الدولتان أنفسهما بوصفهما عاملي تهديد خطرين للمصالح البريطانية، وخاصة المملكة السعودية بحكم امتدادها الجغرافي والسكاني والقومي في المنطقة. كما لا يمكن، في السياق ذاته، إغفال استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣٢.

ب ـ ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى تقويض النفوذ البريطاني في المنطقة

---

(٤٢) انظر: تعقيب جمال زكريا قاسم على بحث: روز ماري سعيد زحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٤ (بيروت: المركز، ١٩٩٩)، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٤٣) عبد الرحمن يوسف بن حارب، **الخليج العربي: التطورات السياسية، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (الشارقة: دار الثقافة العربية، [د.ت.])، ص ٢٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

دخول الولايات المتحدة الأمريكية منافساً جديداً لبريطانيا في مجال الامتيازات النفطية، بعد أن أعلنت إنتهاجها سياسة جديدة، عرفت بسياسة الباب المفتوح(٤٥)، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت قوةً اقتصادية مهمة على المستوى الدولي، ولم تعد تسمح بالنفوذ البريطاني الكامل على المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالنفط. ومما زاد في تثبيت المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي عروضها المغرية لامتيازات النفط، فلقد اصبحت المملكة السعودية قريبة من النفوذ الأمريكي، فضلاً عن دخول بعض الشركات الأمريكية الأخرى شريكة في كل من شركة نفط الكويت البريطانية وشركة نفط البحرين(٤٦).

ج ـ الثورات التي قامت في أرجاء الوطن العربي في تلك المرحلة التي عبرت عن السخط العارم تجاه الاستعمار. هذه الأحداث واكبها عرب الخليج ـ عن بعد ـ وخاصة الثورة المصرية عام ١٩١٩ التي قارنها أحد أدباء الخليج العربي بثورة الايرلنديين على حكم البريطانيين(٤٧). لقد كان من الطبيعي أن يكون لعراق الثلاثينيات والأربعينيات التأثير الكبير في إثارة الوعي الوطني والقومي بفضل تزايد نشاط الحركة الوطنية العراقية، واتجاهها القومي، خصوصاً في عهد الملك غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) وسياسته القومية، التي عبرت عنها الصحافة الوطنية، وإذاعة قصر الزهور باتجاه استنهاض الشعور القومي في الكويت، وتحفيز الشباب الكويتي للتطلع نحو العراق أنموذجاً للدولة الوطنية الحديثة(٤٨).

أما داخلياً، فقد شهدت المنطقة بث العديد من المحطات الإذاعية، كانت أولها محطة «باري» التي استهلت إذاعتها سنة ١٩٣٦، وبعدها القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية، ثم إذاعة قصر الزهور من بغداد، وإذاعة القاهرة. وقد لقيت هذه الإذاعات صدىً واسعاً ومستمعين ومهتمين بها، واتجه كثير من الناس، وخاصة

---

(٤٥) ظهر هذا المبدأ أول مرة في أواخر القرن التاسع عشر عندما أرادت الرأسمالية الأمريكية أن تفتح أمامها أبواب الصين، وغدا هذا المبدأ من أهم المبادىء في السياسة الأمريكية في مدة ما بين الحربين العالميتين، وينصّ على أنه ينبغي عدم احتكار أي امتياز في منطقة من المناطق من قبل أي دولة، بحيث يترتب على هذا الاحتكار أضرار بالمصالح الاقتصادية للدول الأخرى.

(٤٦) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٧.

(٤٧) الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، ص ١١٨.

(٤٨) مصطفى النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ١٦٦.

ميسوري الحال، لاقتناء أجهزة الراديو، في حين تردد الآخرون على المقاهي المحلية للإصغاء إلى مكبرات الصوت المثبتة فيها(٤٩). وفضلاً عن الإذاعات، أدت الصحف العربية، وعلى الأخص المصرية والعراقية، دوراً مهماً لأنها أتاحت السكان المنطقة التعرف إلى الكثير من الأحداث العربية والعالمية ومتابعتها(٥٠). والجدير بالذكر أن الصحف العربية بدأت، لأول مرة، تبدي اهتماماً واسعاً بشؤون الخليج العربي وقضاياه. وقد شملت هذه الصحف مطبوعات مثل **الأهرام** و**الدستور** و**الرابطة العربية** و**المقطم ومنبر الشرق** في مصر، و**ألف باء** و**الشباب** في سوريا، و**فلسطين** في فلسطين، و**البشير** و**النهار** في لبنان، و**الاستقلال** و**المستقبل** في العراق. وقد وصلت هذه الصحف إلى إمارات الساحل العُماني(٥١). فقد أشار أحد المسؤولين البريطانيين الذين زاروا المنطقة آنذاك إلى «حالة عدم الاستقرار» التي سببتها المجلات والصحف العربية في ساحل عُمان، ناهيك عن تأثيرات هذه الصحف في كل من الكويت والبحرين، ومن المؤكد أن يكون تأثيرها أكثر فاعلية بوصفهما أكثر تطوراً وانفتاحاً قياساً ببقية الإمارات(٥٢)، إذ تحدث أحد تقارير الاستخبارات البريطانية عن مدى انتشار الأجهزة الإذاعية بين سكان الكويت والمنطقة عامة، مضيفاً أن إذاعة القاهرة تصل بوضوح إلى الكويت، وفيها من التعليقات الإخبارية «ما يثير النفوس»، مطالباً بأن توضع الإذاعة المصرية تحت المراقبة الدقيقة(٥٣).

زيادة على الصحف والإذاعات، أدى المدرسون العرب من العراق وفلسطين ومصر وسوريا، الذين استقدمتهم بعض الحكومات الخليجية، دوراً بارزاً في إيصال الأفكار والمشاعر القومية، وبث الروح الوطنية في صفوف الطلاب الذين شكلوا أحد العناصر الرئيسة داخل الحركة الوطنية في الخليج العربي(٥٤).

د ـ تردي الأوضاع الداخلية بسبب تدخل الوكلاء السياسيين والمستشارين البريطانيين في الشؤون الداخلية، وعدم مراعاتهم للعادات والتقاليد الاجتماعية

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٣، وزحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٣٥.

(٥٠) النجّار [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٥١) زحلان، المصدر نفسه، ص ١٣٥، والرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، ص ١١٨.

(٥٢) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ٢ ج (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ١١٢.

(٥٣) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**، ص ١٨٣.

(٥٤) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١١٣.

والمشاعر القومية للسكان، مما أوجد نوعاً من الاستياء العام تجاه البريطانيين؛ هذا الاستياء الذي بدأ ينمو في اتجاه وعي سياسي وطني بفضل بعض المؤسسات الثقافية التي تكونت في الحقبة السابقة على النفط ولو بصورة محدودة، مثل النوادي الأدبية والثقافية والمكتبات الأهلية في كل من العربية السعودية والكويت والبحرين ودبي. وكان للديوانية - المجلس الشعبي - دور مهم في بلورة القضايا العامة، بوصفها ملتقى لأهل الرأي للمناقشة والتحاور في شؤونهم العامة. والجدير بالذكر أن هذه المجالس الشعبية كانت تؤلف النواة الأولى لفكرة تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية، إلى جانب المدارس الحكومية التي بدأت التعليم الحديث(٥٥).

لقد أسهمت هذه المؤسسات الثقافية، على قلتها وبدائيتها، في زيادة الوعي السياسي والثقافي، خاصة في صفوف الشباب من الموظفين والطلاب ممن نمّت لديهم الحس الوطني والقومي تجاه القضية الفلسطينية وأحداث سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ التي أثارت مشاعر العرب جميعاً ضد بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين(٥٦). وفي الحقيقة اقتصرت هذه النوادي، من حيث الانتماء الطبقي، على القوى الاجتماعية الجديدة ممثلة بالتجّار(٥٧)؛ هذه القوى التي كان لها تأثير واضح في الوضع الاقتصادي والسياسي في المنطقة بفضل التعليم الذي حصل عليه أبناء التجار من دون العامة، والذي فتح أعينهم على واقع بلادهم في ظل السيطرة البريطانية. فلقد «كانت المصالح البرجوازية في هذه المنطقة في تلك الفترة منسجمة مع اتجاه التطور الاجتماعي لأنه لا يوجد من يهدد تلك المصالح غير الاستعمار البريطاني ونفوذه، لذا فإن أي تغيير في الوضع السياسي سيكون لصالحها، كما سيكون لصالح فئات الشعب الأخرى»(٥٨).

هكذا يبدو لنا، بعد دراسة الواقع لمجتمع الخليج في حقبة ما بين الحربين، أن هذه المنطقة شهدت جملة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان بعضها ذاتياً داخلياً، وبعضها خارجياً موضوعياً، وقد ساعدت جميعها في بلورة مسار تلك الحركات التي انفجرت قبيل الحرب العالمية الثانية بقليل في كل من الكويت

---

(٥٥) عبد المالك خلف التميمي، «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٧.

(٥٦) زحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٣٤ ـ ١٣٥، والنجّار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٧٣.

(٥٧) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٧٦.

(٥٨) نقلاً عن: التميمي، «**بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي**،» ص ٢٠.

والبحرين ودبي. وسنحاول تتبع مطالب هذه الحركات وأهدافها ومدى ما حققته على الساحة الخليجية، ولا سيما أنها طرحت مطالب سياسية إصلاحية دستورية هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة.

٢ ـ حركة المجلس لعام ١٩٣٨ في الكويت

كانت الفئات المتنفذة في المجتمع الخليجي، قبل ظهور النفط، ممثلة بعلماء الدين والمتنفذين من رؤساء القبائل وكبار التجار، وهذه الفئات في مجملها اقتصرت أهدافها على المشاركة السياسية ضمن مجالس الشورى، أو المجالس التشريعية، من دون المساس بالهيكل القائم للنظام السياسي. وقد برز دور هذه الفئات في الكويت والبحرين، لأنهما كانتا أكثر استقراراً وتقدماً من بقية الإمارات الخليجية[٥٩].

بدأت البوادر الأولى لهذا الاتجاه الإصلاحي في الكويت في بداية العشرينيات، إذ ظهرت الدعوة إلى تقييد سلطة الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠)، وكان على رأس هذه الدعوة التجار والأعيان الذين طالبوا بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وتطوير نظام الشورى على أساس البرلمان[٦٠]. وعلى أثر ذلك تقرر تأسيس مجلس شورى في شهر نيسان/أبريل ١٩٢١، وانتخب أحمد الصقر، أحد كبار التجار، رئيساً له، إلا أن المجلس ظل عاجزاً عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه. وقد أسهمت بريطانيا في توسيع هذا الخلاف الذي انتهى إلى حل المجلس من تلقاء نفسه[٦١]. وعلى الرغم من الغموض الذي اكتنف هذه التجربة، سواء في ما يخص الأشخاص القائمين بها أو من حيث المطالب والأهداف[٦٢]، فإنها عبرت عن بداية الوعي السياسي لدى النخب الاجتماعية من تجار ووجهاء لدورهم في تسيير شؤون بلادهم، ومن ثم فسحت المجال أمام الرأي الآخر في المجتمع والدولة، ومهدت الطريق نحو العمل الدستوري والمشاركة الشعبية في دواليب الحكم[٦٣].

---

(٥٩) العبيدي، «التيارات السياسية في الخليج العربي،» ص ١٤.

(٦٠) طيبة خلف عبد الله، «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٦)، ص ٥٥.

(٦١) عبد المجيد مصطفى وعثمان فيض الله، **دراسات عن الكويت والخليج العربي** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٥)، ص ٣٤٧، والأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» ص ٧٩.

(٦٢) العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٣٤.

(٦٣) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ١٠٠.

لقد تركت هذه التجربة في نفوس الكويتيين، المتنورين منهم بصفة خاصة، شعوراً كبيراً بأهمية المشاورة في تسيير وإدارة شؤون الحكم، وأصبح هناك قناعة لدى هؤلاء هي أن الشورى هي السبيل الوحيد لتجنب المتاعب التي تتعرض لها البلاد[٦٤]، لذلك استمرت عملية المطالبة بالإصلاح. ومنذ بداية الثلاثينيات طالب الكويتيون بإنشاء مجلسين منتخبين، أحدهما للبلدية، والآخر للمعارف. وقد أنشىء كلا المجلسين في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٦ بالتعاقب بطريقة الانتخاب الجزئي، ومارس الكويتيون أول محاولة عملية للانتخاب لاختيار أعضاء لمجلس البلدية عام ١٩٣٤. وعلى الأسس نفسها انتخب مجلس المعارف سنة ١٩٣٦[٦٥]، إلا أن هذين المجلسين لم يستمرا طويلاً، فقد حلّ مجلس المعارف من قبل السلطة، واستقال أعضاء المجلس البلدي تضامناً مع زملائهم، وكانت النتيجة ازدياد حدة المعارضة الوطنية. ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن التذمر الشعبي الذي بدأ يتزايد في صفوف الشعب عامة، كان سببه اللامبالاة من الشيخ أحمد الجابر في ما يخص إصلاح الإدارة والقضاء، فضلاً عن عدم كفاءة النظام التعليمي، وسوء الأحوال الصحية، وقلة مياه الشرب[٦٦]. لقد تزامنت هذه المعارضة مع امتيازات النفط وبروز الطبقة العاملة قوة فاعلة في المجتمع، يضاف إلى ذلك سياسة الملك غازي القومية ودعواته من إذاعة قصر الزهور، وتشجيعه للشباب الكويتي على المطالبة بالإصلاحات والسير على طريق التجربة العراقية، التي تركت تأثيراً واضحاً لدى المثقفين والتجار وبعض الطلاب الدارسين في العراق[٦٧]. كذلك لا يمكن إهمال العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إذ كان معظم كبار العائلات الكويتية يمتلكون بساتين نخيل في البصرة، وقد اتسع التبادل التجاري بين البلدين بعد الحصار الاقتصادي الذي فرضته العربية السعودية على الكويت[٦٨].

من جانب آخر، كان لانطلاق الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ضد النشاط الاستيطاني اليهودي والوجود الاستعماري البريطاني المتعاون معه، صدىً واسعٌ في

(٦٤) مصطفى وفيض الله، **دراسات عن الكويت والخليج العربي**، ص ٣٤٨.

(٦٥) النجّار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٧٤.

(٦٦) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**، ص ١٦٨.

(٦٧) عبد المالك خلف التميمي، «تطور علاقات الكويت بالأقطار العربية قبل الاستقلال،» **دراسات تاريخية**، العددان ٩ ـ ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

(٦٨) فرض هذا الحصار بداية العشرينيات، وقد انعكست نتائج هذا الحصار لا على التجار فقط، بل حتى على المواطن، إذ نتج منه عدم توافر السلع الضرورية وانخفاض الأجور، لذلك كان هذا الحصار من بين أسباب حركة المجلس لعام ١٩٣٨.

الكويت، إذ لقيت كل التأييد والدعم المادي والمعنوي[٦٩]. لقد أسهم الشباب الكويتي بعملية تهريب السلاح إلى الثوار الفلسطينيين عبر الأراضي العراقية، وأُعلن تشكيل لجنة كويتية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦ ضمت تسعة من كبار التجار، ودعت هذه اللجنة كبار التجار والأعيان لحضور اجتماع في اليوم التالي لفتح باب الاكتتاب لمساعدة أشقائهم الفلسطينيين. وقد حضر الاجتماع حوالى مئة وخمسين شخصية، وافتتحه الشيخ عبد العزيز بن حمادة قاضي الكويت ومدير الأوقاف، ثم ألقى بعده الشيخ أحمد الخميس كلمة مؤثرة أسالت دموع كثير من الحاضرين[٧٠]. وفي الاجتماع تم جمع مبلغ من المال وقدره ٧٥٠٠ روبية، أي حوالى ٥٦٨ جنيهاً إسترلينياً. وقد أرسلت هذه التبرعات الى الثورة الفلسطينية عن طريق صحيفة **الناس**[٧١]، التي كانت تصدر في البصرة[٧٢].

لا شك في أن موقف الحكومة العراقية، ورد فعل الشعب العراقي تجاه الإضراب العام في فلسطين تركا أثراً عميقاً في المثقفين الكويتيين، والخليج العربي عامة، إذ ليس مصادفة أن يكون ناجي السويدي، الشخصية العراقية المعروفة، ممثلاً للشيخ أحمد الصباح في مؤتمر بلودان[٧٣]، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، وإنما كان الهدف واضحاً، وهو تهدئة الرأي العام الذي بدأ غضبه يتصاعد مطالباً بالإصلاحات، وقد وجد في هذه المناسبة القومية فرصة للتعبير[٧٤].

من هنا، يتضح البعد العربي والقومي، وانعكاسه على الساحة الكويتية في الوعي السياسي والحس الوطني. وفي اعتقادنا أن هذه النتيجة تأتي متقدمة في الأهمية على الحدث نفسه، خصوصاً في مقاييس الزمان والمكان. ولقد ساعدت كل هذه العوامل في خلق تناقضات تجمعت لتدفع بموجة من عدم الرضا في أوساط التجار

---

(٦٩) روز ماري سعيد زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٦ (نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨.

(٧١) **الناس** كانت جريدة يومية سياسية، أصدرها في البصرة عام ١٩٣٥ عبد القادر السياب وعزيز بركات، وأصبحت فيما بعد لسان حال «حزب الاستقلال»، المعروف بتوجهاته القومية. لمزيد من التفاصيل، انظر: زاهدة إبراهيم، **دليل الجرائد والمجلات العراقية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨**، ط ٢ (الكويت: دار نشر المطبوعات الكويتية، ١٩٨٢)، ص ٢٣٧.

(٧٢) التميمي، «تطور علاقات الكويت بالأقطار العربية قبل الاستقلال،» ص ١١٣.

(٧٣) وهو المؤتمر الذي عقد في بلودان (سوريا)، وقد ضم مندوبين من جميع الدول العربية لبحث قضية فلسطين، وقد انتهى إلى تكوين لجنة تنفيذية دائمة لمساعدة عرب فلسطين اقتصادياً وسياسياً.

(٧٤) زحلان «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)،» ص ١٢.

وأعيان المدينة، إلى جانب أعضاء من الأسرة الحاكمة ذاتها، زيادة على لجنة ١٩٣٦، ولجنة شباب الكويت لسنة ١٩٣٧، وقد شكلتا استجابة لأحداث فلسطين[٧٥].

قامت مجموعة من هؤلاء في أوائل عام ١٩٣٨ بتقديم عرائض إلى الشيخ أحمد الجابر تطالبه بالنظر في شؤون الإدارة التي بدت لهم متدهورة. من جانب آخر، قام بعض الشباب الوطنيين بتشكيل جمعية سرية أواخر عام ١٩٣٧ تتكون من اثني عشر عضواً، وجدت في الصحافة العراقية منبراً للتعبير عن رأيها ونشر أفكارها عن طريق المنشورات السرية التي كانت تطبع في العراق، وتوزع في الكويت[٧٦]. وقد ظلت هذه الجمعية تعمل في السر إلى أن تأكدت من قوتها، واستعداد الرأي العام لتقبل أفكارها، فأعلنت نفسها وتقدمت بعريضة إلى الشيخ أحمد الجابر في التاسع والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٣٨ جاء فيها: «إن الأساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الإسلام، لذلك نتقدم إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها. وقد وكلنا حاملي كتابنا هذا ليفاوضوك على هذا الأساس»[٧٧].

بعد أن تمت الموافقة على هذه المطالب، جرت انتخابات خاضها الوطنيون تحت اسم «الكتلة الوطنية»، وحصلوا فيها على أغلبية الأصوات، وانتهت بتأسيس المجلس التشريعي الذي ضم أربعة عشر عضواً، واختير عبد الله سالم الصباح، الذي ناصر الحركة، رئيساً له[٧٨].

كان أول عمل لهذا المجلس هو وضع قانون أساسي للبلاد يتكون من مقدمة وخمس مواد، وقد صادق عليه الشيخ أحمد الجابر في الثاني من تموز/يوليو ١٩٣٨. وأهم ما جاء فيه:

---

(٧٥) زحلان: المصدر نفسه، ص ١٣، و«الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٣٨.

(٧٦) **الاستقلال** (بغداد)، ٢٧/٢/١٩٣٩.

(٧٧) انظر: محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٣٥، وقاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**، ص ١٧٣.

(٧٨) كان للشيخ عبد الله سالم الصباح طموحات للمشاركة في السلطة، إلا أن وفاة والده وهو صغير السن فوتت عليه الفرصة، وعندما بدأت بوادر الحركة الإصلاحية اهتم بها وشجعها، وعندما انتخب المجلس التشريعي اختير رئيساً له، وبذلك أصبح من أقوى الشخصيات داخل الأسرة الحاكمة والمنافس الوحيد للشيخ أحمد الجابر.

١ ـ الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين (المجلس).

٢ ـ يشرع المجلس قوانين البلاد كافة.

٣ ـ المجلس التشريعي هو الجهة التي تصادق على المعاهدات الخارجية، وإعطاء الامتيازات الداخلية[٧٩].

من خلال هذه المواد يتّضح لنا مدى اتساع سلطات المجلس، إذ أمسك بكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويلاحظ أن المادة الثالثة المتعلقة بالسياسة الخارجية والامتيازات النفطية كانت تهدف أساساً إلى الحد من سلطة الشيخ، وجعل المجلس هو المرجع النهائي بالنسبة الى الاتفاقيات الاقتصادية التي يعقدها الحاكم مع السلطات البريطانية. وهكذا يبدو البعد الإصلاحي لحركة المجلس، ورغبة أعضائه في تحديد سلطة الشيخ التي لم تعد متفقة مع الأوضاع الجديدة، فضلاً عن أن المجلس لم يكن يهدف إلى إقصاء النفوذ البريطاني، وإنما أراد إيجاد صيغة توفيقية في التعامل مع تلك السلطات، من دون أن تكون لها اليد العليا في البلاد عن طريق المشاركة السياسية لجماهير الشعب في إطار المجلس.

لم تمر مدة وجيزة حتى وجد المجلس الجديد نفسه محاطاً بالمشكلات والخصوم، فقد أثارت المادة الثالثة حفيظة الوكيل السياسي البريطاني، وشعر أن إفساح المجال لهذا المجلس بأن يقرر شؤون البلاد سيهدد المصالح البريطانية مستقبلاً[٨٠]. وقد عبر عن مخاوفه في رسالة بعث بها إلى المقيم البريطاني في بوشهر، جاء فيها: «إن المجلس، إن كان موالياً للإنكليز في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن أن يتحول سريعاً إلى مجلس وطني، مما قد لا يؤدي إلى إحراج بريطانيا في الكويت فحسب، وإنما إمارات الخليج العربي الأخرى، لاحتمال ظهور حركات وطنية مشابهة لما حدث في الكويت»[٨١].

وعندما تطور الصراع بين المجلس والحكومة، ووصل إلى حد الصدام المسلح، واستخدام العنف مع أعضاء الحركة، وقف ابن سعود إلى جانب الحكومة خوفاً من امتداد مثل هذه الحركة إلى بلاده، فضلاً عن معارضته لسياسة الملك غازي الذي دعم الحركة بحكم العداء التقليدي بين آل سعود والأسرة الهاشمية[٨٢]. أما المعارضة

---

(٧٩) أمين محمد سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة** (بيروت: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧، وقاسم، المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٨٠) العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٢٦.

(٨١) نقلاً عن: الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٣٨.

(٨٢) العقاد، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧، والزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ١٠٨.

المحلية فقد جاءت من القطاعات الشعبية ممثلة في الطائفة الشيعية التي اقتصر حق أتباعها على الانتخاب من دون الدخول إلى المجلس. يضاف إلى هذا كله أن تلك الفئات التي تأثرت بالإصلاحات الإدارية والجمركية والمالية قد وقفت إلى جانب الحكومة تدافع عن مصالحها[(٨٣)].

وهكذا تطورت الأمور بين اعضاء المجلس من جهة، والحكومة ومن وقف إلى جانبها من جهة ثانية، وانتهت بحل المجلس في الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨. وبذلك انتهى المجلس بعد تجربة نيابية دامت زهاء نصف عام، تحققت فيها مجموعة من الإصلاحات، في مقدمتها نجاح المجلس في إصدار قانون أساسي يعد أول وثيقة دستورية من نوعها في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن إصلاحات أخرى، خاصة في المجال الاقتصادي والإداري. فتمت إقامة إدارة مدنية في البلاد، وشهد قطاع التعليم توسعاً في نظامه، ما أدى إلى استقدام بعثة تعليمية فلسطينية، وأرسلت بعثات من الطلاب إلى كل من بغداد والقاهرة[(٨٤)]. ولقد بذر هؤلاء في أقطار الخليج العربي بذوراً جعلتها مهيأة فيما بعد لتقبل رياح التغيير ذات الطابع القومي التحرري.

ومهما يكن من أمر، فإن فكرة المجلس لم يكن من الممكن تجاوزها، فما إن حل المجلس حتى دعت الحكومة إلى تشكيل مجلس جديد سمي بمجلس الشورى، ما لبث أن تضاءلت اختصاصاته ثم اختفى. ومما تجدر الإشارة إليه ملاحظة مؤشرين مهمين في هذه الحركة: **أولهما،** علاقة الحركة بالقضية الفلسطينية، فقد كان العديد من الشعارات التي رفعتها لها علاقة مباشرة بالمشكلة الدائرة على الأرض الفلسطينية. فضلاً عما ذكرناه سابقاً، نلاحظ أنه من بين أربعة عشر عضواً للمجلس هنالك ستة ممن كانوا ينتمون إلى جماعة الاحتجاج الفلسطيني التي نظمها شباب الكويت في تموز/يوليو ١٩٣٧. أما **المؤشر الثاني** فهو وقوع أعضاء المجلس في أخطاء جسيمة، وربما يعود ذلك إلى عدم الفهم، أو سوء تقدير للظروف والقوى السياسية المحلية والإقليمية، يضاف إلى ذلك قلة التجربة والممارسة على أرض الواقع.

وفي الحقيقة أن السلطات البريطانية التي كانت تراقب عن كثب تحركات أعضاء المجلس قد حددت، منذ البداية، مجال حركتهم. ولئن تعاطفت معهم احياناً إلا أنها وجدت في تحركاتهم خروجاً عن الإطار المرسوم، فتدخلت لوضع حد لهذه التجربة.

---

(٨٣) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٨٤) الزيدي، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

لقد كانت تجربة المجلس، على قصر عمره وقلة خبرته في العمل السياسي، ومحدودية صلاحياته، الخطوة الأولى والبداية الحقيقية للحركة الدستورية في الكويت ومنطلقاً للتغيير السياسي والاجتماعي. ولا يمكن التقليل من أهمية الإنجازات التي تحققت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، لذلك ليس غريباً أن تسمى سنة ١٩٣٨ بـ«سنة المجلس».

٣ ـ حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في البحرين

تختلف البحرين عن بقية إمارات الخليج العربي في تركيبها الاجتماعي، إذ تشكلت فيها، منذ القرن التاسع عشر، طبقة شبه عمالية تشتغل بالزراعة في الأراضي التي تمتلك معظمها الأسرة الحاكمة، واشتغل الآخرون بصيد اللؤلؤ، ونمت فيها إلى حد ما رأسمالية وطنية متواضعة بسبب هذه الصناعة. وعليه كانت البحرين أسبق مجتمعات الخليج العربي إلى التعرض للصراع الاجتماعي، يضاف إلى ذلك الموقع الجيوبوليتيكي لهذه الجزر، وقد أدى دوراً في تحديد تاريخها المعاصر(٨٥). كل هذه الاعتبارات جعلت من المجتمع البحراني مجتمعاً أكثر تطوراً، وأقرب إلى المجتمعات المستقرة قياساً ببقية إمارات الساحل العُماني(٨٦).

مرت البحرين بتجربة إصلاحية محدودة في أوائل العشرينيات، حينما استيقظ الشعور الوطني في صفوف التجار وفئة من المثقفين نتيجة لانتشار التعليم ووصول بعض الصحف العربية، ولا سّيما المصرية والعراقية منها. كانت أهداف هذه القوى من التجار وعمال الغوص والطلاب وبعض المثقفين تتركز حول الحد من سلطات الحاكم، بتكوين مجلس تشريعي منتخب، وتحقيق مستوى من العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الهوية العربية للإدارة والتعليم، ووقف تدخل المعتمدين البريطانيين في شؤون البلاد الداخلية. وقد أبدى الشيخ عيسى بن علي (١٨٧١ ـ ١٩٢٣) تعاطفاً مع هذه المطالب الوطنية واستجاب لها، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني رفض ذلك، ومنع الشيخ من إجراء أي إصلاح(٨٧). وفي العام ١٩٢٣، ومع تزايد التدخل البريطاني في شؤون الإدارة، تقرر عقد مؤتمر في مدينة المحرق في السادس

---

(٨٥) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١** (القاهرة: جامعة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٢٦٣.

(٨٦) العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٥١.

(٨٧) إبراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ٣١٩.

والعشرين من أيار/مايو ١٩٢٣ بزعامة اثنتي عشرة شخصية وطنية منتخبة، وتحت رئاسة عبد الوهاب الزياني وأصدروا وثيقة أطلق عليها اسم «لائحة الإصلاح» جاء فيها: «لقد اجتمعنا وتعاهدنا على السعي في الحصول على المطالب التالية: إيجاد مجلس شورى في عموم السكان، ومنع تدخل الوكيل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية، ضرورة أن تجري الأحكام وفق الشريعة الإسلامية، وتشكيل محكمة من أربعة قضاة للنظر في شؤون الغوص»[٨٨]. وأمام عزم الشيخ عيسى بن علي على تنفيذ هذه المطالب، أقدمت السلطات البريطانية في شخص مقيمها العام على غزو البحرين في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٢٣، وانتهى بعزل الشيخ عيسى بن علي بسبب موقفه تجاه الوطنيين، وتنصيب ابنه حمد بن عيسى، وتم إجهاض أولى الحركات الإصلاحية، ونفي زعمائها إلى الهند من دون محاكمة[٨٩].

في الحقيقة أن السلطات البريطانية كانت تحركها من قبل عدة دوافع لتدعيم وجودها في البحرين، وقد وجدت في مطالب الوطنيين، إلى جانب بعض أعمال الشغب التي قامت بها عناصر طائفية، الفرصة لإكمال سيطرتها بدعوى فرض الإصلاح، ويمكن إدراج هذه الدوافع تحت عاملين رئيسيين:

العامل الأول: زيادة تثبيت مركزها في البحرين، ولا سيّما أن قيامها بوضع قوانين للبلاد، وإجراء إصلاحات، يستدعيان زيادة عدد الموظفين البريطانيين العاملين هناك.

العامل الثاني: خوف بريطانيا من استغلال كل من إيران والسعودية للأوضاع القلقة في البحرين، واحتمال تدخلهما. لذلك وجدت من الضروري تقوية مركزها في هذه الإمارة[٩٠]. وهكذا أصبحت كل مقاليد البلاد تحت سيطرة المستشارين البريطانيين، وعلى رأسهم تشارلز بلغريف[٩١] الذي عين مستشاراً لحاكم البحرين. وفي خلال السنوات الثلاثين التي أمضاها في منصبه هذا (١٩٢٦ ـ ١٩٥٧) أصبح

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٣٢١، والأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» ص ٧٤.

(٨٩) الأنصاري، المصدر نفسه، ص ٧٥، والنجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٦٨.

(٩٠) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**، ص ٢١١.

(٩١) تشارلز بلغريف (Charles Belgrave) أول مستشار بريطاني لحكومة البحرين منذ عام ١٩٢٦، باشر عمله كمستشار مالي للحكومة أول الأمر، ثم تحول إلى مستشار سياسي عسكري وقضائي، ومع مرور الوقت أصبح الحاكم الفعلي للبحرين بعد أن تمركزت كل شؤون البلاد بيده. أعفي من منصبه إثر الأحداث الدامية التي مرت بها البحرين إبان العدوان الثلاثي على مصر(١٩٥٦).

الشخص القوي، وصاحب السلطة الفعلية، ولم يسمح للشيخ حمد بن عيسى باتخاذ أي قرار من دون استشارته وموافقته[٩٢].

أدى كساد اللؤلؤ، الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية من عام ١٩٢٩إلى عام ١٩٣٣، إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض موارد الدخل. وترتب على ذلك أن تصاعدت الاضطرابات في صفوف عمال الغوص نتيجة للتجاوزات والمعاملة السيئة التي كانوا يتعرضون لها أثناء العمل، وقد انتهت هذه الاضطرابات إلى انتفاضة مسلحة قام بها حوالى ١٥٠٠ عامل في السادس والعشرين من أيار/مايو ١٩٣٢، هاجموا فيها مركزاً للشرطة بالعصي والقضبان الحديدية، واستطاعوا إطلاق سراح أحد زملائهم. وانضم الأهالي إلى العمال وساندوهم في مطاليبهم[٩٣]. ولقد أحدثت هذه الانتفاضة العمالية صدى واسعاً لا في البحرين فحسب، وإنما في منطقة الخليج العربي وفي بعض الأوساط السياسية البريطانية، وفي الوقت نفسه، عبرت عن مدى الوعي النقابي والسياسي لدى العمال البحرانيين الذين سبقوا عمال بقية إمارات الخليج في هذا المضمار. وربما يكون السبب في ذلك، فضلاً عن العوامل التي سبق ذكرها، ظهور النفط في البحرين قبل غيرها، وما نتج من ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية وإدارية. فعلى المستوى الإداري، وبفضل العائدات النفطية، أنشئت إدارات حكومية جديدة مثل الأشغال العامة والصحة، وتوسعت الإدارات والمصالح التي كانت موجودة من قبل[٩٤]. وقد رافق ذلك توسع طبيعي في التوظيف سواء لدى الحكومة، أو بالنسبة الى شركة نفط البحرين التي كانت بحاجة ماسة إلى قوى عاملة جديدة مدربة ورخيصة، فجيء بعدد كبير من الهنود وتم توظيفهم في أغلبية المراكز الحكومية والنفطية، مما ولد شعوراً بالاستياء في صفوف البحرانيين، ولا سّيما العمال الذين اتجهوا إلى ممارسة الضغط السياسي للتخلص من هذا النفوذ الأجنبي الجديد[٩٥]، وفي هذا توجه عروبي بدأ الخليجيون يلتفتون إليه بأسلوب جديد، وبزخم واضح لم يخل من مردود فكري عام، من دون أن ينطوي على تصور عنصري.

---

(٩٢) صلاح العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ٨ (نيسان/إبريل ١٩٦٧)، ص ٤٤.

(٩٣) عبد الرازق مطلك الفهد، «تاريخ الحركة العمالية في البحرين،» **دراسات عربية**، العددان ١٠ ـ ١١ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٦.

(٩٤) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٤٢.

(٩٥) الفهد، المصدر نفسه، ص ٧.

من جانب آخر، توسع القطاع التعليمي وافتتح العديد من المدارس وأسس العديد من النوادي والجمعيات الثقافية، وأقبل الطلاب والمثقفون على مطالعة الصحف والمجلات العربية، وساعدت وسائل الاتصال الجديدة على خلق اهتمام متزايد بالأحداث الخارجية، وبخاصة عن طريق إذاعة قصر الزهور التي أسهمت في إذكاء الشعور القومي تجاه المشكلة الفلسطينية(٩٦). وقد تأكد وصول صحيفة تحدثت عن فلسطين كان يجري توزيعها بين الطلاب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، وبعد عملية استقصاء تبين للبريطانيين أن الصحيفة كانت نداء موجهاً إلى العالم الإسلامي لإنقاذ «فلسطين الدامية» وشعبها من فظائع الحكم البريطاني والأطماع الصهيونية، وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وهو عالم ديني نجفي معروف، هو الذي كان يحرر الصحيفة التي وصلت إلى البحرين عن طريق دبي(٩٧). من هنا يبدو واضحاً صدى الأحداث الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) على الساحة البحرانية وانعكاساتها على أحداث عام ١٩٣٨، ولا يمكن إغفال الدور الكبير لأحداث الكويت ودبي التي تزامنت معها.ويؤلف كل ذلك بدايات تبلور الاستعداد الفكري لدى النخبة الخليجية بصورة خاصة لتلقي التأثيرات العروبية الخارجية في سياق تفاعل عضوي ينم عن فهم أفضل لوحدة مصير الأمة بغض النظر عن قضاياها وأحداثها المتفرقة.

وفي السياق الخاص، فإن كل هذه التطورات على الساحة الداخلية، والمؤثرات الخارجية تضافرت في بلورة وعي سياسي لدى الفئات التجارية المتنفذة، التي بدأت تشعر بالاستياء تجاه سياسة بلغريف المطلقة، والسيطرة الأجنبية على الإدارة. كما أن الطبقة المتوسطة الجديدة المتنامية، ممثلة في صغار التجار وموظفي الحكومة، وعمال شركة النفط والطلاب، بدأت تعي دورها الوطني، فأخذت زمام المبادرة، مطالبة بحقها في العمل السياسي والثقافي والمشاركة في العملية السياسية(٩٨). ولقد سبق ظهور حركة عام ١٩٣٨ مباشرة إضراب عام لعمال النفط في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ مطالبين برفع الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتأسيس نقابة لهم. ثم اتسعت الحركة، التي تزعمتها عناصر وطنيون جمع بينهم الاستياء من أسلوب الإدارة الاستبدادي، وبدأت الاجتماعات تعقد بين وجهاء السنة والشيعة، وعلى رأس هؤلاء يوسف فخرو، وأحمد الشيراوي، وأحمد علوي، وهم من الشيعة، لتوحيد

(٩٦) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ١١٨.

(٩٧) زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)،» ص ٩.

(٩٨) الفهد، «تاريخ الحركة العمالية في البحرين،» ص ١٠ ـ ١١.

جهودهم ونبذ الطائفية[٩٩]. وقد انتهت هذه الاجتماعات، التي حظيت بدعم كبير من الشيخ سلمان بن حمد الذي لم يكن قد تسلم بعد ولاية العهد، ببلورة مطالبهم بإقامة مجلس تشريعي وحصر القضاء بأيدي المواطنين البحرانيين، وتشكيل مجلس إدارة التعليم وإصلاح الجهاز الإداري وجهاز الشرطة، وطرد الموظفين الأجانب، واستبدالهم بموظفين بحرانيين أو عرب، ومنع اليهود من الدخول إلى البلاد، وإلغاء جنسيتهم البحرانية، وأن تكون الهيئة التشريعية المقترحة - المجلس التشريعي - مؤلفة من ستة أعضاء مناصفة بين السنة والشيعة، على أن يرأسها سلمان بن حمد، وأخيراً إصدار صحيفة سياسية لها مطلق الحرية في التعبير عن الآراء والأفكار وانتقاد الحكومة[١٠٠].

بدأ الخوف يستشري في صفوف التجار المتزعمين لهذه الحركة، ولم يجرؤ أحد منهم على تقديم هذه المطالب مباشرة إلى المسؤولين في الحكومة، ولا سيّما بعد أن تبين لهم إمكانية تنصل الشيخ سلمان بن حمد من علاقته بهذه المطالب. ولذلك قام بعض من الوطنيين، وعلى غرار التجربة الكويتية، بالتعريف بها والدعاية لها من الخارج[١٠١]. وفي شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٨ نشرت مجلة **الرابطة العربية** المصرية مقالة بعنوان «يأس مرير في البحرين... دعوة حارة» تدعو فيها البحرانيين إلى السير على طريق إخوانهم الكويتيين نفسه، والوقوف ضد التدخل الأجنبي الاستعماري ممثلاً في بريطانيا. وأضاف صاحب المقالة، الذي لم يكشف عن اسمه، داعياً باسم القومية العربية: «ضعوا الخوف والكسل جانباً، ولا تظنوا أن انكلترا ستضعكم كلكم في فوهة مدفع، هذه هي حقوقكم، ونحن ندعوكم باسم القومية أن تركز جهودكم على المطالبة بها»[١٠٢]. وهذا صوت جديد، بمغزى نوعي عميق يسبق جمال عبد الناصر إلى الخليج العربي من القاهرة بحوالى أربع عشرة سنة.

تحولت المبادرة هذه المرة إلى صفوف الطلاب والعمال، وعقدت الاجتماعات في مراكز العمل، وفي ليلة الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر دخلت الأحداث مرحلة جديدة حين وزعت المنشورات في الشوارع والدوائر الحكومية، وألصقت على جدران المنازل، وقد كتب عليها: «إليكم نبأ ساراً، يا أبناء أمتنا

---

(٩٩) الرميحي، «قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠،» ص ٣١٢.

(١٠٠) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ١٥٣.

(١٠١) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٤٥.

(١٠٢) نقلاً عن: الرميحي، «قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠،» ص ٣١٤.

العظيمة، إنكم ستتخلصون من الظلم والاضطهاد، لقد سمعتم خلال الاجتماعات التي عقدها قادة الأمة، والمتحدثون باسمها، ما يثبت لكم بأن الاضطهاد سيزول، فكونوا مستعدين لتلقي أمر آخر». وبعد تسعة أيام جاء الرد على هذا المنشور بمنشور آخر يقول ما نصه: «إننا نشكر ممثلي الأمة، للنبأ السار بقرب زوال الاضطهاد، وإننا مستعدون لتلقي الأمر الثاني»(١٠٣).

في اليوم التالي لظهور المنشورات، أعلن إضراب لعمال شركة النفط شارك فيه الموظفون والتجار والعمال وأصحاب المهن والطلاب، رافعين شعارات طالبوا فيها بإقامة مجلس تشريعي، وتشكيل نقابات عمّالية(١٠٤)، ثم تجددت الإضرابات ثانية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر على أثر إلقاء القبض على كل من سعد الشملان، وهو وكيل محلي في المحاكم، وأحمد الشيراوي الموظف في شركة النفط، بحجة أنهما يقفان وراء الإضرابات في البلاد. فتحول الإضراب هذه المرة إلى تظاهرة شعبية طافت بالأسواق في المنامة، وأغلقت المحلات التجارية أبوابها، وتدخلت الشرطة لتطويق التظاهرة بعد أن اتهمت الحكومة المتظاهرين بأنهم نهبوا المخازن، فاتخذت من ذلك ذريعة لتفريقهم، واعتقال عدد من قادة الحركة الوطنية(١٠٥).

ولدى استمرار الهياج الشعبي، وتزايد سخط العناصر الوطنية، وتمادي السلطة في تعقب المواطنين والقبض عليهم، تجددت المنشورات في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر داعية إلى الإضراب العام حتى يتم إطلاق سراح السجناء، وحملت هذه المنشورات توقيع «رابطة الشباب الأحرار». وهذه الرابطة تذكرنا بـ«الكتلة الوطنية» في الكويت. إلا أن العمال والطلاب لم يكونوا قادرين على الاستمرار في الإضراب الذي بدأ يتفكك، ثم انتهى بالفشل نظراً لغياب العناصر القيادية التي تم اعتقالها وتشتيتها من قبل السلطة بالعنف والاعتقالات، ثم النفي إلى خارج البحرين(١٠٦).

على الرغم من فشل هذه الحركة الإصلاحية، التي انتهت بقمعها بالقوة ورفض جميع مطالبها، ونفي قادتها، إلا أنها برهنت عن نمو الوعي السياسي واطراد التحرك الشعبي نحو وحدة وطنية باتجاه قومي. وقد اتضح ذلك في بداية توحيد طائفتي السنة والشيعة لموقفهما. ولأول مرة في الجزيرة، ولو لفترة قصيرة، تمكنت السلطات

---

(١٠٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(١٠٤) النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ص ١٧٨.

(١٠٥) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٣٣٥.

(١٠٦) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**، ص ٢٢٤.

البريطانية أخيراً من فصم عرى الوحدة بين الطائفتين. ومن جهة أخرى أظهرت أحداث عام ١٩٣٨ في البحرين الدور البارز والقيادي لكل من العمال والطلاب أمام تراجع القيادات التقليدية ممثلة في التجار والوجهاء.

وفي كل الأحوال، وللأسباب التي ذكرناها، وبحكم تطور وطبيعة الأحداث نفسها، أصبحت البحرين منذ ذلك الحين واحدة من أكثر أقطار الخليج العربي استعداداً لتقبل فكر وطني ـ قومي متحرر من نوع الفكر الناصري، خصوصاً أن هذا الفكر تصدى مباشرة للوجود البريطاني في وادي النيل، بل أيضاً في كل الوطن العربي، وهو كان يمثل أبغض وجود أجنبي في نظر البحرانيين لأسباب معروفة ومبررة موضوعياً وتاريخياً.

٤ ـ حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في دبي

تكمن أهمية حركة ١٩٣٨ في دبي، في أنها تبنت أفكاراً إصلاحية لم تكن متوقعة في إمارات الساحل العُماني، بوصف أن هذه الإمارات لم تبلغ مستوى من الرقي والنضج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يخولها تقبل تجربة كهذه. ومن هذا المنطلق، فإن تجربة المجلس التشريعي في دبي تكتسب أهمية خاصة، وإن لم تعمر طويلاً.

كان لدبي، مثل الكويت والبحرين، ميناء تجاري مزدهر قائم على صناعة الغوص، إلى جانب التجارة التي بدأت في نمو مستمر بسبب تقلص الوجود الأجنبي على الساحل الشرقي بعد أن أُجليت القوّات البريطانية من القواعد الإيرانية في جزيرتيْ قشم وهنجام[(١٠٧)]. لذلك بدأت المصالح البريطانية تتركز في الساحل العماني، بخاصة بعد الاتفاق الذي عقده الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي مع الشركات البريطانية منذ أوائل العشرينيات حول التنقيب عن النفط، وما لبث أن أعقبه امتياز تسهيلات الطيران مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧، وعليه أصبح الأمن والاستقرار الداخلي أمراً ضرورياً وحيوياً لحماية الخط الجوي البريطاني، وكذلك مسألة جوهرية لتحركات فرق التنقيب عن البترول في داخل الإمارات. وعليه أصبح البريطانيون في حاجة ماسة إلى حاكم قوي قادر على حفظ الأمن، ويقدر مصالحهم المطردة[(١٠٨)].

من جهة أخرى، وكما هي الحال في تجارة اللؤلؤ في الخليج العربي، شهدت

---

(١٠٧) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٤٥.

(١٠٨) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٧٩.

دبي تراجعاً بالنسبة الى هذه التجارة، ودخل المجتمع عامة تحت وطأة الركود الاقتصادي.

في مقابل هذا الوضع المتردّي، كان الحاكم سعيد بن مكتوم يحتكر الكثير من النشاطات التجارية، فضلاً عن احتكاره عوائد امتياز النفط، وأموال اتفاقية الطيران، وحرمان بقية آل بو فلاسة والمجموعات التجارية النامية من كل هذه الامتيازات، أو حتى المشاركة فيها[١٠٩].

وإلى جانب هذا الوضع الاقتصادي، لم تكن هناك أي مؤسسات سياسية في دبي. فقد كان الحكم تقليدياً، مقتصراً على تقديم خدمات أمنية في مقابل الحصول على دخل ثابت من خلال الضريبة المفروضة على البضائع الواردة عبر الميناء، مع العلم أنه لم يوجد أي تنظيم إداري، أو أمني في مدينة كانت تنمو تجارياً، إذ كان الميناء يدار بصورة عشوائية، وأن الحاكم نفسه لم يكن قادراً على توفير الحماية لحدود إمارته البرية، وبالتالي تأمين الاستقرار لهذا المجتمع التجاري[١١٠].

في ظل هذه المتغيرات الجديدة بدأ نشاط القوى الإصلاحية في دبي منذ بداية الثلاثينيات، مع توقع ظهور النفط، وبروز اتجاه لدى الأعيان والتجار في دبي لأن تكون عوائد النفط لمصلحة الشعب كافة، ولا من نصيب الأسرة الحاكمة والشيخ فحسب، ولا سيّما مع تصاعد نشاط الحركات الإصلاحية في المنطقة[١١١]. ويمكن إيجاز بواعث هذه القوى التي بدأت معارضتها لسلطة الحاكم، وانتهت بحركة إصلاحية لها مطالبها، في ثلاثة عناصر رئيسة:

١ ـ ازدياد سلطة الحاكم وقوة نفوذه السياسي والاقتصادي بسبب دخل البترول الجديد.

٢ ـ رغبة أعيان دبي في أن يكون دخل البترول أمراً مشاعاً، وليس ملكاً للحاكم وحده.

٣ ـ نمو الوعي الفكري والسياسي نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية وانتشار الصحف. فلقد شهدت دبي صدور نشرة يومية تكتب باليد حملت اسم

---

(١٠٩) زحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٢٣ ـ ١٢٦.

(١١٠) Rosemarie Said Zahlan, «1938 Reform Movement in Dubai,» *Al-Abhath,* vol. 23, no. 44 (December 1970), p. 254

(١١١) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٦، وعبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٧٩.

صوت العصافير في عام ١٩٣٣، وقد أشرف على إصدارها مجموعة من الكتّاب من الشارقة ودبي بمعيّة عبد الرحمن الباكر، ربما تكون أول جريدة من نوعها تصدر في منطقة الخليج العربي، وقد أدت هذه النشرة دوراً مهماً في نشر الوعي الوطني والقومي من خلال نقدها اللاذع للأوضاع المحلية الفاسدة، فضلاً عن مهاجمتها للاستعمار البريطاني[١١٢].

هذا على صعيد العوامل الداخلية، أما خارجياً، فيمكن أن يضاف التأثير المباشر لحركة المجلس الكويتية، والتظاهرات العمالية والطلابية في البحرين[١١٣].

انطلقت البدايات الأولى للحركة في دبي يوم الرابع عشر من آذار/مارس ١٩٣٨ بتظاهرات معادية للإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية متمثلة في منع تجارة كل من السلاح والرقيق، التي عزم الشيخ سعيد بن مكتوم على تنفيذها بطلب من المقيم السياسي البريطاني فاول في بوشهر. وقد ألحقت هذه الإجراءات ضرراً بمصالح التجار، كما عدها البعض من أهالي دبي تدخلاً في شؤون بلادهم الداخلية[١١٤].

ثم تجددت الاضطرابات من جديد في شهر حزيران/يونيو، وانتهت بتقديم مذكرة إلى الشيخ تضمنت إلغاء احتكار الأسرة الحاكمة لعملية إنزال شحنات السفن في الميناء، وتنظيم حركة سيارات الأجرة، وطالبوا بميزانية معروفة لرعاية شؤون المدينة، وإعادة تنظيم إدارة الجمارك[١١٥].

على أثر رفض هذه المطالب احتلت قلاع المدينة، ومبنى الجمارك من قبل المحتجين. ومع تفاقم الأوضاع، وإصرار المعارضة على مطالبها تدخلت السلطات البريطانية في شخص وكيلها السياسي في البحرين هوغ ويتمان (Hugh Weightman) (١٩٣٧ ـ ١٩٤٠) الذي وصل إلى دبي للتوسط بين الطرفين، ونصح سعيد بن مكتوم بأن يوافق على بعض المطالب. وفي أثناء مدة التفاوض أضيف مطلب جديد يخص تأسيس مجلس تشريعي على غرار المجلس الكويتي[١١٦].

---

(١١٢) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»** (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥])، ص ٣٢.

(١١٣) عبد الله المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١١٥) Zahlan, «1938 Reform Movement in Dubai,» pp. 256-257.

(١١٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٨، وعبد الله، المصدر نفسه، ص ١٨١.

انتهت المفاوضات في الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ بالتوقيع على اتفاقية بين الطرفين تضمنت:

١ ـ تأسيس مجلس تشريعي برئاسة الشيخ سعيد بن مكتوم، وعضوية خمسة عشر عضواً يتم اختيارهم، وتكون قرارات المجلس بأغلبية الأصوات.

٢ ـ أن يكون دخل الإمارة من الجمارك والبترول، وكذلك الإنفاق على المصالح العامة، تحت رقابة المجلس.

٣ ـ تحديد مخصصات مالية للحاكم وأفراد أسرته بحدود ثمن دخل دبي، والباقي ينفق على المدينة[١١٧].

بدأ المجلس بعد تشكيله مباشرة بتنظيم إدارة المدينة. ومن خلال دراسة المراسلات التي جرت بين المجلس والحاكم، نلاحظ أن الإصلاحات تركزت، في البداية، على المسائل التجارية، وتجديد الميناء بوصفه مطلباً لأغلبية سكان المدينة. فقد عين مدير عربي لميناء دبي بدلاً من المدير الإيراني، فضلاً عن اختيار موظفين أكفاء لتنظيم الخدمات الجمركية، وفرضت ضريبة مقدارها ٢ بالمئة على البضائع المستوردة، واستحدث مجلسان للبلدية والتعليم خصص جزء من دخل الميناء للإنفاق عليهما[١١٨]. والجدير بالملاحظة أيضاً ظهور تعبيرات جديدة في وثائق المجلس، واستخدمت بين أعضائه، مثل «الواجبات الوطنية» و«ثورة الإصلاح»[١١٩]. ويبدو أن هذه العبارات جاءت لتعكس حقيقة أعضاء المجلس، وتقديرهم لواجباتهم الوطنية، وخدمة للمصلحة العامة، وفي الوقت نفسه عبّرت عن الآمال الجديدة التي ترددت في بقية إمارات الخليج العربي.

لم تستمر هذه التجربة الإصلاحية أكثر من ستة أشهر، فسرعان ما دب الخلاف بين المجلس والحاكم، ثم تطور هذا الخلاف إلى صراع مسلح انتهى بتشريد أعضائه بسبب رفض سعيد بن مكتوم أن يضع دخل البترول، واتفاقية الطيران، تحت تصرف الخزانة العامة. ومن المؤكد أن بريطانيا ساعدت على تعميق الخلاف، بعد أن تبين لها خطر المجلس على مصالحها في حالة استمراره[١٢٠]، وبذلك تكون قد

(١١٧) Zahlan, Ibid., p. 258

(١١٨) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١١٩) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٦٣، وZahlan, Ibid., p. 259.

(١٢٠) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

أسهمت في وأد المحاولة الثالثة لإنشاء مجلس تشريعي في المنطقة.

ومهما يكن من أمر، فإن من غير المنطقي أن نختزل أهمية هذه التجربة في بعض الإنجازات التي حققها المجلس في تلك الفترة القصيرة، وإنما يجب أن ينظر إلى هذه الحركة الإصلاحية، وما طرحته من أفكار، في إطارها التاريخي أولاً، وضمن الواقع الاجتماعي والسياسي السائد في إمارات الساحل العماني تحديداً، أي في سياق زمان الحدث ومكانه.

يبدو لنا، بعد تتبع هذه الحركات الإصلاحية، مدى تأثر الواحدة بالأخرى، فقد تشابهت الحركات الثلاث إلى حد كبير من حيث المطالب، وما آلت إليه من نتائج. لقد أنصبت أغلبية المطالب على إقامة الحكم الدستوري، والحد من نفوذ الشيوخ وسلطة الأسر الحاكمة، وتنظيم البلاد على أسس حديثة، وتوفير الخدمات الأساسية، ومحاولة تقليص تدخّل بريطانيا في الشؤون الداخلية. أما النتائج فكانت فشل الحركات الثلاث، وقمعها بالقوة، نتيجة لعوامل متعددة، منها ما هو ذاتي خاص بالقوى الوطنية، ومنها ما هو موضوعي خاص بالوضع الاجتماعي وظروف المنطقة السياسية والاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالوضع العربي، وتأثيراته. فقد بدا واضحاً البعد القومي لهذه الحركات، ومدى تأثرها بالقضية الفلسطينية، وتزامنها مع سنوات الإضراب الفلسطيني المريرة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، فضلاً عن الجوار العراقي الذي كان ينحو منحى قومياً تحت حكم الملك غازي.

من هنا يمكننا القول إن أي تطور للعمل الوطني في الخليج العربي كان يعتمد، إلى حد واضح، على تطور الوضع في الساحة العربية، خصوصاً في مصر والمشرق العربي، وعليه كان توجه تلك الحركات الإصلاحية لا يخلو من تأثيرات عربية وإن بدت محتشمة.

أخيرا، نستطيع القول إن هذه الحركات الإصلاحية، على الرغم من فشلها، استطاعت، ولو في الحدود الدنيا، أن تدفع بالحكم القبلي التقليدي إلى تبني بعض الإصلاحات سواء في ما يخص الإدارة أو نظام الحكم، وبذلك مثّلت النواة الحقيقية، وانطلاقة جديدة للحركة الوطنية في الخليج العربي، وأفرزت، بحكم كل ذلك، مقدمات مطلوبة للتلاقي الفكري على صعيد أشمل فيما بعد، وقد ظهرت بوادره بصورة أوضح تحت زخم وقائع الحرب العالمية الثانية، وتغيير تناسب القوى على الصعيد الدولي بصورة خاصة.

٥ ـ أحداث الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الخليج العربي

لم تشهد منطقة الخليج العربي أي تحرك سياسي أو عمالي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، باستثناء إضراب عمال النفط في البحرين في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، الذي تواصل لمدة أسبوع احتجاجاً على تدني الأجور، وظروف العمل السيئة[١٢١]. إلا أن أحداث هذه الحرب، والسنوات التي أعقبتها مباشرة ، كان لها الأثر الكبير في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي. ومن أهم الأحداث السياسية محاولة الاتحاد السوفياتي، في بداية سنوات الحرب عندما كان حليفاً لألمانيا النازية، النفاذ إلى الخليج العربي. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل على أثر تعرض الاتحاد السوفياتي لهجوم ألماني في حزيران/يونيو ١٩٤١، وانضمامه إلى معسكر الحلفاء[١٢٢]. كذلك تسجل لنا سنوات الحرب تطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، وكانت أول خطوة في هذا المجال قرارها أن تقيم علاقات دبلوماسية مع العربية السعودية، إذ قدم سفيرها في مصر أوراق اعتماده إلى الملك عبد العزيز في الرابع من شباط/فبراير ١٩٤٠ سفيراً غير مقيم. وفي السادس من أيار/مايو ١٩٤٢ عيّن جيمس مور رئيساً لمكتب جدة، على أن يكون تابعاً للسفارة الأمريكية في القاهرة، مع العلم بأن هذا الإجراء هو أول تمثيل دبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[١٢٣]، ووضعت القيادة العسكرية في منطقة الخليج العربي بإمرة أحد الجنرالات الأمريكيين. من جانب آخر، نجحت الشركات النفطية في إقناع إدارة روزفلت، الذي تعهد في شباط/فبراير ١٩٤٣ بأول التزام إزاء السعودية؛ فقد صرح أمام الكونغرس بـ«أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية مسألة حيوية بالنسبة إلى الدفاع عن الولايات المتحدة»[١٢٤]. ويبدو أن هذا التصريح لم يكن ينطوي على أي مضمون عسكري، وإنما كان يسعى لوضع السعودية في وضع يتلاءم مع القوانين الأمريكية، الأمر الذي يتيح لها الحصول على مساعدات الخزانة الأمريكية دونما حاجة لأن تتم العملية عبر لندن.

---

(١٢١) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ١٣٤.

(١٢٢) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٨.

(١٢٣) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٤٢.

(١٢٤) John Marlowe , *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press, 1962), p. 132.

وفي نهاية سنوات الحرب، حين استمرت اليابان تقاوم الحلفاء في الشرق الأقصى، أدركت الولايات المتحدة أنها في حاجة إلى قاعدة عسكرية تقع في منتصف الطريق بين أوروبا واليابان، فوقع الاختيار على قاعدة الظهران الواقعة على مقربة من آبار النفط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية(١٢٥). وعلى الرغم من استسلام اليابان عام ١٩٤٥، فإن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في بناء القاعدة، بل إنها حرصت على تجديد الاتفاقية بسبب التطورات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وازدياد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفياتي(١٢٦).

أوجدت الحرب العالمية الثانية وضعاً جديداً في منطقة الخليج العربي؛ فمن الجانب البريطاني يلاحظ أن أهمية الخليج العربي التقليدية قد انتهت بوصفه خط دفاع أمامياً بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية في الهند، بعد أن استقلت كل من الهند وباكستان عام ١٩٤٧. ولكن في الوقت نفسه، ظهرت أهمية جديدة للخليج لا لبريطانيا فحسب، وإنما لدول غرب أوروبا بصفة عامة، والمقصود بذلك هو اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية كبيرة منذ انتهاء الحرب(١٢٧). ولذلك أخذت السلطات البريطانية تركز وجودها وسيطرتها على الساحل العربي لحماية مصالحها النفطية، وذلك بأن نقلت المقيمية البريطانية عام ١٩٤٦ من بوشهر إلى البحرين، وكان لهذا النقل أثره المباشر على شؤون الإمارات الخليجية، خصوصاً بعد أن انتهى الدور التاريخي الذي أدته حكومة الهند بالنسبة الى المنطقة(١٢٨)، إذ قامت وزارة الخارجية، لأول مرة، بالإشراف على المصالح البريطانية. ولما كانت هذه الأخيرة على دراية واسعة بالتغيرات الدولية والمحلية في الخليج العربي، فقد اتبعت سياسة ربما كانت أكثر إيجابية في تطوير المنطقة، ولا سيّما تجاه إمارات الساحل العُماني التي تشكّل حلقة رئيسية في المواصلات الجوية العالمية(١٢٩).

ما نريد قوله هو محاولة بريطانيا تبنّي سياسة ذات معالم جديدة مبنية على التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للإمارات، وهي سياسة مخالفة تماماً لسياستها

(١٢٥) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**، ص ٢٦٢.

(١٢٦) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١٣.

(١٢٧) Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Centry,* pp. 139-140.

(١٢٨) قاسم، المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٢٩) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٠٢.

التقليدية في منطقة الخليج العربي طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١٣٠].

أما على الصعيد الداخلي، فقد أدت أحداث الحرب العالمية الثانية إلى نمو الوعي السياسي لدى أهالي الخليج العربي؛ هذا النمو الذي أصبح أكثر تبلوراً في هذا الوقت، ولا سّيما في مرحلة ما بعد الحرب. ويرجع هذا التطور في الوعي نسبياً إلى إنشاء المزيد من وسائل الاتصال المادية والاجتماعية ووسائطها خلال سنوات الحرب من الحلفاء، وقد كانت تهدف إلى بث الدعاية في محاولة لمواجهة نشاط دول المحور الإذاعي المتزايد.

أدى هذا النشاط الدعائي السياسي في المنطقة ككل، ومن طرفي الصراع على حد سواء، إلى فتح أذهان الناس على واقعهم الذي بدأوا ينظرون إليه بعين المتفحص الناقد. وقد تجسد ذلك بصورة عملية في تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية التي حفزت على ولادة الأفكار السياسية، ولا سيّما في صفوف المتعلمين[١٣١]. ثم إن منطقة الخليج العربي شهدت مباشرة، بعد انتهاء الحرب، طفرة اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة لتدفق عائدات النفط واستثماره وإنتاجه بصورة كبيرة نظراً لزيادة الطلب العالمي عليه. وبقدر ما استفاد المجتمع الخليجي من هذه الثروة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، بقدر ما خلق الأمر نوعاً من الخلل في كيان الدولة والمجتمع، إذ إن التغيير الجوهري الذي حدث في البنية الطبقية لم يواكبه تغيير مماثل في التكوين القبلي والعشائري الذي كان سائداً قبل النفط، واستمر في الفترة النفطية[١٣٢].

إن هذه الطفرة التي نتجت من اكتشاف النفط، والثروة الكبيرة التي حصلت عليها المنطقة، أحدثتا خللاً في الوضع الاجتماعي، لكنهما لم تصلا إلى حد تغيير الواقع الاجتماعي، وهو ما انعكس على الحركة الوطنية الخليجية وأثَّر في بنيتها البشرية، وفي فكرها وممارستها بدرجة أو بأخرى[١٣٣].

ومهما يكن من أمر، فإن من آثار النفط الإيجابية، قيام طبقة عاملة ذات شأن

---

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢، وزحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٥٣.

(١٣١) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(١٣٢) التميمي، «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي،» ص ٢٢.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

في الخليج، حيث بدأت تجري عمليات تركز العمال في الشركات النفطية ومصانعها، وتحت ظروف مشتركة، وفي مناطق واحدة. وقد أسهمت هذه الطبقة في بلورة الوعي الوطني طوال عقد الخمسينيات، وفي المشاركة بمختلف النشاطات السياسية من خلال مطالبها، وإضراباتها في المنطقة، خاصة في البحرين والعربية السعودية، وإلى هذه الطبقة يعود الفضل في نشوء التنظيمات السياسية المختلفة في المنطقة[١٣٤].

من جانب آخر، لا يمكن إغفال التطورات الحاصلة في المنطقة العربية كنشوء جامعة الدول العربية، وتصاعد حركات التحرر ضد الوجود الاستعماري، ولا سيّما أن التوجه العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أصبح مناهضاً للاستعمار ومؤيداً لاستقلال الشعوب. أما الحدث المهم، الذي فجر الموقف في المنطقة العربية، فهو قيام الكيان الصهيوني تحت المظلة البريطانية ـ الأمريكية، وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه. ومما زاد في حدة الموقف هزيمة الجيوش العربية سنة ١٩٤٨، الأمر الذي ألهب الشعور القومي باتجاه نوعي بدأ يفرض وجوده في إحداث تغييرات متعددة في المنطقة، ومنها الخليج العربي الذي أسهم معنوياً ومادياً في مساعدة أبناء الشعب الفلسطيني. فقد بدأت إيرادات النفط، على صغرها بمقاييس اليوم، تتكدس لدى الجميع باستثناء الإمارات المتصالحة، فضلاً عن استقبال المنطقة للعديد من اللاجئين الفلسطينيين الذين أسهموا بشكل فاعل في نشر الوعي السياسي، والشعور القومي بين أهالي الخليج[١٣٥].

وهكذا، فإن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقطار الخليج العربي في أواسط القرن العشرين جعلت أذهان النخبة المثقفة بصورة خاصة مهيأة لتلقف أهم إشعاعات الفكر الناصري، خصوصاً ما كان يتعلق منها بالنضال القومي المشروع ضد الوجود الاستعماري في المنطقة، مما كان يؤلف المنطلق الأول من منطلقات ذلك الفكر.

ثالثاً: مفهوم الفكر الناصري

مدخـل

لقد شغل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مكانة متميزة في تاريخ العرب

(١٣٤) العبيدي، «التيارات السياسية في الخليج العربي،» ص ٧.

(١٣٥) زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)،» ص ٢١.

المعاصر، وكانت قيادته لثورة الشعب المصري في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ علامة تحول بارزة أمكن فيها عن طريق الفعل الجسور المستند إلى تأصيل فكري عميق، وإلى طموحات واسعة ومشروعة، تحريك قوى الحركة الوطنية العربية وهي تناضل من أجل كسب معركة التحرير والتغيير الاجتماعي والوحدة القومية، وهو المشروع العربي النهضوي الذي لا نبالغ إذا قلنا إن الرئيس جمال عبد الناصر كان الأعمق تأثيراً في صياغة ملامحه، وفي رسم آفاقه، سواء من حيث دوره الريادي في وضع مقدمات وأطر وشعارات تلك المعركة، أم من حيث المكتسبات الوطنية والقومية التي حققها على هذا الصعيد في ظل قيادته للنظام العربي الذي اتضحت معالمه بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو من خلال تفاعل شخصية عبد الناصر ومقومات القيادة فيه مع وزن مصر العربي والدولي، وإمكاناتها البشرية والمادية الضخمة، والتزامها منذئذ بالقضية العربية، حكومة وشعباً، لما يربو على ثلاثة عقود[١٣٦].

كانت تلك المرحلة هي مرحلة المد القومي وشيوع الأيديولوجيا القومية الوحدوية قيادة للنظام متمثلة في مصر الناصرية، حيث نجحت مصر في ظل قيادة عبد الناصر بالقيام بالدور القيادي في النظام العربي. واكتسب هذا الدور تأييد غالبية الجماهير العربية التي نشأت بينها وبين عبد الناصر علاقة من نوع خاص بلغت درجة من المتانة والفعالية جعلتها قوة محركة للأحداث، ومؤسسة بذاتها تتخطى أية حدود سياسية وتتجاوز أية سلطات حاكمة في أي قطر عربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي[١٣٧].

وفي إطار هذا الدور، تحددت الخطوط العامة للنظام العربي الذي كان في توجهه العام أكثر اتساقاً مع توجهات القيادة المصرية، كما تبلورت في محاورها الثلاثة: محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي في كافة صورهما وأشكالهما في الوطن العربي، والنضال ضد «إسرائيل» والحركة الصهيونية، ومحور العمل على تحقيق الوحدة العربية، وأخيراً محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة في توجهاتها العامة للنظام الناصري[١٣٨]. وعلى الرغم من وجود اتجاهات أخرى منافسة، وقادرة

---

(١٣٦) منح الصلح، «عبد الناصر والجماهير العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٩، (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ١٣٢.

(١٣٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣١، ومجدي حماد، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٥.

(١٣٨) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

على التعبير عن سياستها ممثلة في الدول العربية المحافظة، فإن قيادة عبد الناصر استطاعت، في أغلب الأحيان، فرض توجهاتها كسياسة عامة للنظام العربي الذي كونت القومية العربية عنصراً أساسياً في نشأته[١٣٩].

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق، بشكل مختصر، إلى البدايات الأولى لوعي الفكر الناصري لفكرة القومية العربية، ثم تطور ذلك الفكر عبر الصيغ العملية، الذي شكل المحيط العربي وعاءً حقيقياً لأهم إنجازاته، مع التركيز على أهم الأحداث التي مرت بها ثورة ٢٣ تموز/يوليو ومضاعفاتها على الساحة العربية، ثم محاولة إبراز أهمية منطقة الخليج العربي في نطاق الرؤية الناصرية على المستويين الفكري والعملي، مع الإقرار مسبقاً بصعوبة الفصل بينهما.

١ ـ الفكر الناصري من النشأة إلى قيام الثورة

في الحقيقة لا يمكن الحديث عن عبد الناصر والناصرية كظاهرة من الظواهر التي شهدها الفكر العربي في النصف الثاني من القرن العشرين إلا باستقراء الخريطة المعقدة للمناخ وللأمر الواقع الذي كان سائداً على الساحة العربية في أوائل الخمسينيات، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بظهور معسكرين متناطحين، هما **المعسكر الغربي** الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوده، و**المعسكر الشرقي** الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي[١٤٠]. وكان كلا المعسكرين يسعى لزيادة نفوذه ومواقعه في المناطق المختلفة من العالم على حساب الطرف الآخر. وتعد المنطقة العربية، ومركزها مصر، من أهم مناطق التنافس بينهما، حيث نظرت إليها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كحلقة متقدمة من نظام الدفاع الشامل عن الغرب ومصالحه الحيوية[١٤١]. أما على الساحة العربية، وعلى الرغم من ظهور جامعة الدول العربية، فقد ظل الوطن العربي موزعاً بين السيطرة الاستعمارية، وسيطرة الطبقات

---

(١٣٩) لمزيد من التفاصيل عن نشأة النظام العربي، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، وفواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

(١٤٠) أمين هويدي، «عبد الناصر ومصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٨٣.

(١٤١) انظر: علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٤، ومحمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٨)، ص ٣٩.

العربية الرجعية من الإقطاع والبرجوازية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى أكبر كارثة تحل بالعرب في التاريخ الحديث، وهي ضياع فلسطين وإنشاء دولة «إسرائيل» في قلب الأمة العربية من قبل الصهيونية والاستعمار في عام ١٩٤٨. كانت هزيمة العرب بداية تحول عميق في الوعي العربي بشكل عام، والناصرية بشكل خاص، إذ شكلت قضية الصراع العربي ـ الصهيوني واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الناصرية منذ قيامها، بل يجوز القول إن هذه القضية كانت من العوامل التي عجلت بالتغيير[١٤٢]. فعلى أرض فلسطين أدرك جمال عبد الناصر بحسه التاريخي وتكوينه العسكري أن معركة مصر ومعركة القومية واحدة، وكان الدرس الذي استخلصه من نكبة عام ١٩٤٨، فضلاً عن ذلك، هو أن الواقع العربي الفاسد لا يمكن مواجهته إلا بواقع عربي جديد؛ ذلك أن سبب الكارثة ليس قوة «إسرائيل»، بل ضعف العرب، وأن هذا الضعف راجع أساساً إلى فساد الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية التي شاركت في الحرب[١٤٣].

هكذا وعت الناصرية مبكراً الخطر الصهيوني الجاثم على حدود مصر، وتكشفت لها حقيقة ذلك الكيان بوصفه قاعدة متقدمة للإمبريالية والاستعمار، قبل أن تصبح سلطة سياسية وتياراً جماهيرياً على الساحة العربية. ثم إن الترابط الذي وعاه عبد الناصر بين «إسرائيل» والاستعمار وبين التحرر القومي التوحيدي، لم يكن حصيلة وعي افتراضي، بل كان له أن شهد حقيقة هذا الترابط في الدعم الاستعماري لهذا الكيان، بل قبل هذا في الرعاية البريطانية الدائبة لقوى المشروع الصهيوني في فلسطين على عهد الانتداب[١٤٤]. ويؤكد عبد الناصر نفسه هذه الحقيقة ببداية وعيه السياسي والقومي في الاحتجاج على وعد بلفور في عقد الثلاثينيات وهو لا يزال طالباً في الثانوية، إذ يقول «وأنا أذكر في ما يتعلق بنفسي أن طلائع

---

(١٤٢) مقابلة مع ضياء الدين محمد داود، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وهو أحد الضباط الأحرار لثورة ٢٣ تموز/يوليو ومن رفاق جمال عبد الناصر، شغل العديد من المناصب السياسية المهمة في عهد الثورة، آخرها كان عضويته في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، واتهم بأحداث أيار/مايو ١٩٧١ وأدخل السجن، ويعدّ من أهم الشخصيات السياسية المصرية المدافعة عن نهج ثورة تموز/يوليو القومية. قام بمعيّة بعض الوجوه الناصرية البارزة بنشاط مكثف من أجل توحيد القوى الناصرية في مصر، وانتهى بتأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري منذ بداية التسعينيات، ويشغل منصب أمينه العام إلى الوقت الحاضر.

(١٤٣) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٦ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٣١.

(١٤٤) عبد الإله بلقزيز، «الناصرية والأوضاع الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/فبراير ١٩٨٧)، ص ٩٣.

الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم وطناً قومياً في فلسطين واغتصبته من أصحابه الشرعيين»[(١٤٥)].

ومن الأهمية بمكان التوقف قليلاً عند تلك الحقبة، وتحديداً عقد الثلاثينيات الذي يُعدُّ من أهم وأخصب المراحل بالنسبة الى عبد الناصر وتكونه الفكري والسياسي[(١٤٦)]، فقد شهدت تحولات مهمة تمثلت في تزايد النضال الوطني والقومي على الساحتين المصرية والعربية ضد الاحتلال البريطاني والفرنسي[(١٤٧)]. وفي خضم تلك الأجواء السياسية المختلفة والأحداث التي أسهمت في تعرية التناقضات الاجتماعية، وبخاصة الاستغلال الإقطاعي ـ الرأسمالي، دخل الطالب جمال عبد الناصر ميدان العمل السياسي باشتراكه في تظاهرة جماهيرية معادية للاستعمار والمتعاونين معه، وتهتف بعزة مصر والأمة العربية: «يحيا الدستور، تحيا مصر، تحيا الأمة العربية». في أثنائها جرح جمال عبد الناصر وزج به في المعتقل، وحين عرف أن المتظاهرين من أعضاء جمعية «مصر الفتاة»[(١٤٨)]، انضم إليها مباشرة وهو لا يزال في الصف الثالث الثانوي[(١٤٩)]. وعن ذلك يقول: «كنت أبحث عن العزة القومية

---

(١٤٥) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، كتب قومية. مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر؛ العدد ٣٠٣، ط ٩ (القاهرة: الدار القومية، [د.ت.])، ص ٦١.

(١٤٦) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الفكر الناصري وتطوره، انظر: بثينة عبد الرحمن التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ومارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(١٤٧) نصر، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٤٨) «جمعية مصر الفتاة»، تأسست في ١٩٣٣/١٠/٢١، على يد أحمد حسين، وما لبثت أن تحولت إلى حزب «مصر الفتاة» عام ١٩٣٧، وإلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠، ثم عادت لتسمية «مصر الفتاة»، وظلت على تلك الحال حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكي الذي عرف باسم الحزب الاشتراكي. وكانت برامج هذه المنظمة السياسية على مختلف تسمياتها أقوى البرامج السياسية قبل الثورة، خصوصاً في ما يتعلق بدور مصر العربي وعروبة مصر عموماً. وقد جاء تحول مصر الفتاة من جمعية إلى حزب سياسي عام ١٩٣٧، لتكون أول حزب سياسي مصري ينص برنامجه على فكرة العروبة. أما في ما يخص مؤسسها أحمد حسين، فقد عدّه جمال عبد الناصر أستاذه الذي قاده إلى عالم السياسة، وقال فيه: «إنه لو لم يكن أحمد حسين لما كان جمال عبد الناصر». لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد فارس، «رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمي العربي، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨).

(١٤٩) انظر: التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ٦٩، ومحمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٤١.

فذهبت إلى مصر الفتاة»[١٥٠].

كان لهذه التجربة الحزبية التي دامت سنتين دور كبير في صقل بناء جمال عبد الناصر الفكري من خلال إغناء ثقافته السياسية واكتسابه للصيغ التنظيمية والعمل الحزبي. ويمكن أن يعني ذلك، أيضاً، أول احتكاك فكري لعبد الناصر بقضايا الخليج العربي التي ذكرت أدبيات الحزب اسم أقطاره كجزء من الوطن العربي، ووحدته المنشودة. وفي هذا المضمار أيضاً يمكن أن نشير إلى القراءات التاريخية ـ السياسية المبكرة لمجموعة من الكتب لمؤرخين ومفكرين عرب كان لهم دورهم الكبير في إغناء التاريخ العربي والإسلامي، وهي كانت تمجد الأمة العربية وتدعو إلى العدالة الاجتماعية، وأبرزها كتاب مصطفى كامل **المدافعون عن الإسلام** وكتابا **طبائع الاستبداد** و**أم القرى** للمناضل والمفكر القومي والمصلح الاجتماعي عبد الرحمن الكواكبي، والذي فكر بالأمة بأسرها كما فعل ذلك بوضوح في **أم القرى** الذي جعل من قلب الجزيرة العربية المحور والمركز بأسلوب يجذب أنظار القارئ بقوة، ومن غير الممكن أن يكون عبد الناصر غير متنبّه لذلك.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى الشخصية البارزة والفذة التي تركت بصماتها القومية، وأثرت بشكل واضح في تنمية الحس القومي لعبد الناصر، وهي عزيز علي المصري[١٥١] الذي قال عنه «أعتقد أن أكثرهم تأثيراً عليّ كان الفريق عزيز المصري. لقد أعجبت به عندما كنت ضابطاً صغيراً، فلقد كافح في سبيل الاستقلال وأصرّ عليه. ولقد التقيت به مرات عديدة قبل الثورة وبعدها، واستمرت لقاءاتنا تتكرر حتى وفاته»[١٥٢].

والجدير بالذكر أن عزيز علي المصري درّس في الكلية الحربية في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨، في الوقت الذي كان عبد الناصر يتلقى دروسه هناك. إن لهذا الموضوع،

---

(١٥٠) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، المحرر أحمد يوسف أحمد؛ المساعدان مرفت عبد العزيز وأحمد السيد، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٤: بناء الثورة في مصر**، ص ٣٠٤.

(١٥١) عزيز علي المصري (١٨٧٩ ـ ١٩٦٥) عسكري وسياسي مصري معروف، درس في مصر وتركيا وألمانيا، وعيّن مدرساً في كلية الأركان في استانبول عام ١٩٠٧. اشترك في العديد من معارك الجيش التركي قبيل الحرب العالمية الأولى، وانضم إلى «جمعية الاتحاد والترقي»، لكنه ابتعد عن الاتحاديين بسبب سياستهم القومية الشوفينية. أدى دوراً متميزاً في تنظيم الضباط العرب في الجيش العثماني، وفي تطوير وعيهم القومي، حتى إن الاتحاديين القوا القبض عليه واتهموه بالخيانة.

(١٥٢) **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، ص ٧١.

أي تأثر جمال عبد الناصر بعزيز علي المصري، أهمية بالنسبة الى موضوعنا تحديداً، ذلك لأن المصري كان من أوائل الضباط القوميين الذين كان لهم احتكاك مباشر بقضايا مختلف أصقاع شبه الجزيرة العربية، وقد تأثر بتوجهاته القومية وأفكاره العديد من المثقفين هناك، فإنه أدى دوراً محموداً في تقريب وجهات النظر بين الباب العالي والإمام يحيى قبل الحرب العالمية الأولى، فحال دون إراقة الدماء في اليمن. كما التحق في العام ١٩١٦ بقوّات شريف مكة، بعد إعلانه الثورة ضد الاتحاديين، فعين قائداً للجيش العربي[١٥٣]. ومما يذكر أنه كان رئيساً فخرياً لـ«مصر الفتاة»، فضلاً عن أنه من الشخصيات التي استعان بها جمال عبد الناصر فور قيام الثورة فعينه سفيراً لمصر في موسكو[١٥٤].

وهكذا، يمكن أن نستنتج أنه فيما كان الشاب عبد الناصر يناضل بحماس شديد من أجل استقلال مصر، كان أيضاً يشارك في حركات التضامن مع الشعوب العربية. ومنذ ذلك الحين اندمجت وطنيته المصرية بشكل عضوي بقضية الاستقلال القومي، وقد كان لبعض القراءات التاريخية إلى جانب بعض الشخصيات، إسهام كبير في تعزيز المسار القومي للفكر الناصري.

ومع دخول جمال عبد الناصر الكلية العسكرية في عام ١٩٣٧، تعمّق وعيه القومي باكتساب ثقافة علمية، عسكرية واستراتيجية، ومن خلال التاريخ العسكري وصل عبد الناصر إلى ضرورة وحدة الأمن القومي بين مصر وسوريا بالذات[١٥٥]، ومن ثم وحدة المنطقة العربية. وقد أكد هذه الحقيقة، أي أثر تلك القراءات بقوله: «...ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيري حول هذا الموضوع «الوعي العربي» لما أصبحت طالباً في الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها... ثم بدأ الفهم يتّضح وتتكشف الأعمدة التي ترتكز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وأنا طالب في كلية أركان حرب حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل»[١٥٦].

(١٥٣) لمزيد من التفاصيل عن دور عزيز علي المصري، انظر: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ١٨٦ ـ ٢٠١، ٢٤٠ ـ ٢٤١، ٢٤٦ ـ ٢٤٨ و٣١٠.

(١٥٤) فارس، «رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمي العربي، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥،» ص ٣٠.

(١٥٥) انظر: التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ٩٥، ونصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة**، ص ٩١.

(١٥٦) عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٦١ ـ ٦٢.

ولا شك في أن هذه القضية التي بدأت مصرية وانتهت قومية عند جمال عبد الناصر، هي التي قادت فيما بعد، وخلال بلورة الانتماء القومي لديه، إلى الإحساس بوحدة الأمن العربي، ثم إلى الإحساس بوحدة المصير العربي[١٥٧]. إن هذا التحول المهم الذي نقل الفكر الناصري من فكر استراتيجي تحركه الوطنية المصرية إلى فكر قومي تحرري، كان بالتأكيد نتيجة للمحصلة التي أغنتها قراءات لاحقة أهتمّت أساسا بدراسة التاريخ العربي والقومية العربية[١٥٨]، وأبرزها مؤلفات المفكر القومي العروبي ساطع الحصري[١٥٩] التي أسهمت في إنضاج فكرة ومفهوم القومية العربية القائمة على عنصري اللغة والتاريخ المشترك. ولقد عبّر عبد الناصر عن كل ذلك حين قال: «لقد تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، كنت قد قرأت تاريخ العرب منذ أقدم العصور، وعرفت أنه عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم، كما حدث أيام الحروب الصليبية... وكانت هذه الحقيقة ماثلة أمام عينيّ طوال فترة المناقشة التي كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر. ولأول وهلة اتضح لنا أن مصر، مثلها في ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي، لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها في العروبة، في وحدة متماسكة قوية». ثم أضاف: «وهكذا اتخذت القومية العربية طابعها كضرورة استراتيجية لضمان سلامة الوطن العربي»[١٦٠].

---

(١٥٧) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار على مدى ٢٠ ساعة مع محمد حسنين هيكل**، ط ٦ (بغداد: دار شؤون الثقافة العامة، ١٩٨٩)، ص ٨٩ ـ ١٢٠.

(١٥٨) التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ٩٤.

(١٥٩) ساطع الحصري [أبو خلدون] (١٨٧٩ ـ ١٩٦٨)، ولد في صنعاء من عائلة عربية أصلها في الحجاز، مفكر قومي، يُعد أحد روّاد القومية العربية. كان مؤمناً بوحدة الأمة العربية، ووضع برنامجاً فكرياً يكاد يكون متكاملاً للارتقاء والنهوض بالأمة العربية عبر الصيغ التربوية. ويعد أيضاً أول مفكر عربي معاصر عمل على إرساء دعائم نظرية الوحدة بعد الحرب العالمية الأولى. كتب مؤلفات عربية أكدت دوماً على عروبة نهجه، وعلى حتمية انتصار العروبة في الصراع الدائر بينها وبين أعدائها. من هنا كان جمال عبد الناصر يستلهم أفكاره، خصوصاً في بدايات تبلور الفكر الناصري. وبعد قيام الثورة طلب جمال عبد الناصر لقاءه، فحمل الحصري بعض كتبه معه، إلا أنه فوجىء بأن كل مؤلفاته في مكتب عبد الناصر. أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة، عام ١٩٥٣، وأصبح مديراً له (يعرف اليوم بمعهد البحوث والدراسات العربية). وعرفاناً له بدوره الريادي في المجال القومي، أقر عبد الناصر بتكريمه ومنحه جائزة الدولة لعام ١٩٦٥، وهي جائزة تشجيعية لا تمنح عادة إلا للمصريين. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥ ، ومحمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١٦٠) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، المحرر أحمد يوسف أحمد، =

مما تقدم كله يتّضح أن الوعي القومي العربي لدى عبد الناصر قد تبلور تدريجياً من خلال مشاركته في حركات التحرر العربية على الساحتين الوطنية والقومية من أجل الاستقلال، ثم دراسة تاريخ المنطقة العربية وتداخله مع تاريخ مصر، وأخيراً بتجربته الشخصية أثناء حرب فلسطين لوحدة المنطقة العربية الاستراتيجية وللتضامن العميق الذي يشدّ شعوبها بعضها ببعض. ومن هنا برزت النتيجة التالية التي وعاها جمال عبد الناصر كامل الوعي، وهي أن التحرر من الاستعمار وعملائه، في مصر والوطن العربي، هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين؛ ذلك هو في الواقع مضمون شعار القومية العربية كما رفعه جمال عبد الناصر بعد تفجير ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢[١٦١]، عبر المنطلقات الفكرية ـ السياسية التي حددها في الدوائر الثلاث في **فلسفة الثورة** الوطنية القومية.

٢ ـ تطور الفكر الناصري من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠

في تلك المرحلة الممتدة زهاء عقدين، والتي تعد مرحلة البناء الفكري والسياسي للحياة العربية، تشكلت القسمات الأساسية للفكر الناصري عبر الممارسة النضالية بعد اضطلاع جمال عبد الناصر بمسؤولية الحياة المصرية والعربية فكراً وممارسة[١٦٢]. وفي تلك الحقبة المثقلة بالتحديات والصعاب على الصعيد الوطني والقومي والدولي، استطاع عبد الناصر من خلال التحامه بالجماهير العربية، التي كرّس لها خطابه السياسي واهتمامه الاستثنائي وفق رؤيته العربية القومية، أن يتخذ موقفاً مميزاً في حياتها، بمن في ذلك جماهير الخليج العربي الرازحة تحت نير الاستعمار البريطاني، العدو المشترك لكل العرب.

وعلى رغم أن الثورة انشغلت في سنواتها الأولى بترتيب الوضع الداخلي الذي كان يهدف أساساً إلى القضاء على مخلفات النظام الملكي الفاسد، وتعبئة الشعب المصري من أجل معركة تحرير مصر من الوجود البريطاني الرابض على قاعدة قناة السويس، إلا أن ذلك لا يعني انشغال حكومة الثورة عن القضايا العربية[١٦٣]، فقد جاء في **فلسفة الثورة** التي تعد بمثابة المصدر الأيديولوجي الأول لثورة تموز/يوليو ما

= وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(١٦١) الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية**، ص ١٣٢.

(١٦٢) التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ١٧٣.

(١٦٣) طارق الهاشمي، «الفكر القومي العربي لجمال عبد الناصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٤ (شباط/فبراير ١٩٨٦)، ص ١٣١.

يلي: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، وامتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلاً لا مجرد كلام؟»[١٦٤]. وفي حديث صحافي إلى مجلة **نيوزويك** الأمريكية بتاريخ الحادي والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٤، عبّر عبد الناصر عن أمله بوحدة العرب بقوله: «إننا نشعر أن هدفنا يجب أن يقوم على أساس إنشاء العالم العربي وتوحيد أسرته، وأعتقد أن هذا الدور يجب أن تقوم به مصر بعد أن تسوّي مشكلة السويس»[١٦٥]. ثم أكد هذه الحقيقة بصورة أوضح بعد يومين، وذلك لمناسبة الذكرى الثانية للثورة مبيناً الدور الذي ينبغي أن تقوم به مصر في المجال العربي حين قال: «لقد بدأت مصر مع العرب عهداً جديداً قوامه الأخوة الصادقة الصريحة التي تواجه المشاكل وتفكر فيها وتعمل على حلها. إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها في الخير المشترك». وأضاف: «وتؤمن الثورة أيضاً بأن مشاكل العرب هي مشاكل المصريين، وإذا كانت مشكلة الاحتلال قد استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبداً عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب»[١٦٦].

اما في ما يخص الموقف من مشاريع الدفاع الاستعمارية الغربية في المنطقة، التي حاول المستعمرون أن يقايضوا من خلالها استقلال مصر والعرب، فقد رفضتها الثورة مبكراً وعلى لسان عبد الناصر الذي قال في معرض حديثه عن المفاوضات مع بريطانيا: «وليفهموا أيضاً أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر يعني دول هذه المنطقة أكثر من غيرهم، ولن يستطيع شعب يرزح تحت نير الاستعمار أن يدافع عن استمرار هذا الاستعمار في وطنه، بحجة تخويفه من اعتداء آخر قد يتعرض له هذا الشعب وقد لا يتعرض له»[١٦٧].

وبعد حوالى أقل من شهرين، وحين جاء جون فوستر دالاس إلى القاهرة في الثالث عشر من أيار/مايو ١٩٥٣ في أول زيارة لوزير خارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة للترويج لسياسة الأحلاف الاستعمارية تحت ستار صدّ الخطر الشيوعي الذي يهدد المنطقة، ردّ عليه جمال عبد الناصر بأن الاحتلال تحت أي

---

(١٦٤) عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٥٨.

(١٦٥) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، بناء الثورة في مصر**، ص ٢٣٧.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

مسمّى والتخلف عن التنمية هو الذي يفتح الباب للشيوعية، وطرح ميثاق الضمان الجماعي العربي بوصفه الكفيل الحقيقي بالدفاع عن المنطقة[١٦٨].

وهكذا حدّد جمال عبد الناصر بكل وضوح الأسس النظرية في سياسة مصر العربية وبيّن أهدافها، والدور الذي ينبغي أن تقوم به في المجال العربي، الذي تحدّد أساسا في أن يقيم العرب أنفسهم نظاماً شاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحةً وأمناً يستند إلى جامعة الدول العربية كإطار سياسي، وميثاق الدفاع العربي المشترك كأساس للدفاع عن الوطن العربي، واقتصاد يتكامل باستمرار[١٦٩]. وقد تم ذلك في غضون عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ وقبل عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا. وهذا يزيل الغموض في نظر الكثيرين بأن سياسة مصر العربية لم يظهر بعدها العربي إلا بعد الفترة اللاحقة لقرار عقد صفقة الأسلحة التشيكيّة، وهو ما تدحضه الوقائع.

أما على المستوى العملي، فكان أول تحرك دبلوماسي لجأ إليه جمال عبد الناصر بشأن عروبة مصر قد تم داخل إطار جامعة الدول العربية حين ألقى خطاباً في الخامس والعشرين من آب/أغسطس ١٩٥٣ في اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية[١٧٠] قال فيه: «وفهمت شعوب العرب أنه إذا كان عليها أن تحارب حرباً واحدة، فإن عليها قبل ذلك أن تحدد التعاون بينها وتنظمه بما يكفل تحقيق الهدف الواحد... إن عليكم أن تحيلوا الأفكار الواردة في الميثاق إلى حقائق حية، عليكم أن تصنعوا من الحروف جنوداً مدربين، ومن العبارات جيوشاً متأهبة. عليكم أن تواجهوا المستقبل بما يجب أن يواجه به من خطط مرتّبة متناسقة لا تطيّر المفاجآت صوابها، ولا تفقدها الأحداث اتزانها»[١٧١].

وقبل ذلك، ولم يكد يمضي أقل من سنة واحدة على الثورة، حتى كان قيام

---

(١٦٨) هيكل، **ملفات السويس**، ص ٢٦٤.

(١٦٩) محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر وما وراءها**، ط ٥ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢١.

(١٧٠) وقعت الدول العربية منذ ١٩٥٠/٦/١٧ معاهدة جماعية ترمي إلى تدعيم العمل العربي المشترك عن طريق إنشاء مجموعة من الهيئات العربية الجديدة، ومنها مجلس الدفاع المشترك، واللجنة الاستشارية العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية واللجنة العسكرية الدائمة، والقيادة العربية الموحدة، إلا أن الدول العربية تأخرت في إيداع وثائق التصديق لدى الجامعة، ولذلك لم تصبح المعاهدة نافذة المفعول على وفق أحكام المادة الثالثة عشرة من هذه المعاهدة، إلاَّ في ١٩٥٢/٨/٢٣، أي بعد قيام الثورة في مصر بشهر واحد.

(١٧١) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٤**، **بناء الثورة في مصر**، ص ٩٩.

إذاعة «صوت العرب» في الرابع من تموز/يوليو ١٩٥٣، تلك الإذاعة التي كانت صوت الثورة العربية في كل مكان، التي قال عنها جمال عبد الناصر في الذكرى الأولى لتأسيسها مخاطباً العرب: «باسم الأمة العربية الواحدة أبعث إليكم بتحية عربية من مصر العربية، عبر أثير «صوت العرب»... لقد أطلقت مصر صوت العرب من قلبكم القاهرة، حرباً على المستعمرين، وشوكاً يدمي ظهور الغادرين. أطلقته مصر يعلن ذاتيتكم وقوتكم أمة واحدة، لا تفصلها الحدود ولا يقف بينها وبين الحرية تآمر الاستعمار... فالعروبة شعاره الأسمى، لأنه من العرب وبالعرب وللعرب، كفاحهم يتشكل بكفاحه من أجل الحرية العربية الخالدة»[١٧٢]. وكما يلاحظ، فإن هذه الإذاعة كانت تتحول بسرعة إلى إحدى أهم أدوات إيصال الفكر الناصري إلى أصقاع الخليج العربي كافة.

والواقع أن هذا الاتجاه العربي المبكر لم يكن وليد الصدفة، أو تم بطريقة عشوائية، بقدر ما كان برنامج عمل مخططاً ومدروساً وفق خطة مقترحة تمت بناء على طلب جمال عبد الناصر، وهذا ما أكده شاهد عيان عمل إلى جانبه في السنوات الأولى في عهد الثورة. ومن بين الخطوط العامة لتلك الخطة إنشاء إذاعة «صوت العرب»، ثم القيام بدراسة ميدانية للواقع العربي. وقد استغرقت تلك الدراسة المستفيضة للواقع العربي في كافة أنحاء الوطن العربي ما يقرب من السنة ونصف السنة، تم فيها التعرف إلى طبيعة الأنظمة والأحزاب السياسية ومعاينة الوضع الاجتماعي والثقافي، وانتهت بتطابق كامل لما كانت عليه الحال في مصر قبل الثورة. وبإكمال تلك الصورة التفصيلية الدقيقة تم وضع الأسس التي تقوم عليها خطة العمل للتحرر العربي ومجالات التحرك النضالي للثورة على الساحة العربية في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ التي تمثلت في قدر من مهادنة كافة الأنظمة الملكية واليمينية، وتفادي الدخول في صراع مباشر مع القوى الاستعمارية[١٧٣].

كما شملت الخطة أيضاً العمل بأقصى قدر ممكن من إذاعة «صوت العرب»

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١٧٣) مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٩٩٩/٩/٥، وهو أحد الضباط الأحرار لثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ومن معاوني مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر في النصف الأول من الخمسينيات، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس الوزراء حتى عام ١٩٦١، حين عين محافظاً لمحافظة البحر الأحمر (١٩٦١ ـ ١٩٦٥)، ثم محافظاً للسويس (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)، فمحافظاً للجيزة قبل وفاة عبد الناصر بأشهر. وبعد أحداث أيار/مايو ١٩٧١ ترك العمل العام وتفرغ للعمل السياسي، ويشغل اليوم منصب الأمين العام المساعد للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

عن طريق دعم قدراتها والتركيز على البرامج السياسية من أجل التهيئة النفسية لأبناء الشعب العربي لمرحلة النضال ضد الاستعمار والمرتبطين به من الحكام، وأخيراً إيجاد نوع من التعاون والتنسيق مع القوى الوطنية والأحزاب التقدمية والتوسع في استقبال أكبر عدد من الطلبة العرب للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية من أجل إيجاد نخبة من الشباب العربي المؤمن بعروبته وبمبادئ القومية العربية. وينبغي أن نشير هنا إلى أن كل ذلك جرى في جو من السرية التامة في كافة عمليات التحضير لأي عمل نضالي[١٧٤].

من هنا، يتّضح أنه في الوقت الذي كان فيه جمال عبد الناصر يخوض غمار حرب شاملة لتحرير مصر، كان العمل يجري على قدم وساق من أجل تحرير العرب. وفي ذلك الحين تم التوقيع على اتفاقية الجلاء مع إنكلترا، وبعد أقل من شهر تم أيضاً إعفاء محمد نجيب من مسؤولياته، وأصبح جمال عبد الناصر رئيساً للدولة. وفي سياق تنظيم الرئاسة، تم إنشاء مكتب خاص بالشؤون العربية، وقد كان من المكاتب ذات الثقل وذات الاتصال المباشر والفوري بالرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يحرص، في الوقت نفسه، على متابعة أعماله بالتفصيل وبتوجيهات شخصية منه[١٧٥]. وهذا بدوره يعكس الاهتمام المتزايد بكل القضايا العربية التي تقع ضمن أولويات الثورة.

وإذا كانت اتفاقية الجلاء تعد نصراً كبيراً لمصر والعرب على طريق التحرر والاستقلال، فإنها من جهة أخرى قد فتحت الطريق لضغوط غربية استعمارية لدفع مصر وغيرها من البلدان العربية إلى الدخول في حظيرة المعسكر الغربي، والتي أدّت أخيراً إلى تفجير أول معركة سياسية كبرى داخل الوطن العربي بين أنصار الانحياز إلى المعسكر الغربي، وأنصار الارتكاز على القومية العربية، وبين الذين يرون أنه لا يمكن قيام ضمان جماعي حقيقي دون الارتباط بالغرب، والذين يرون أن الضمان الجماعي العربي يجب أن ينبثق من المنطقة نفسها ويعتمد عليها. وقد تركّز الخلاف بين عبد الناصر ومن ورائه الشعب العربي، وبين نوري السعيد المتحالف مع الغرب[١٧٦].

---

(١٧٤) المصدر نفسه.

(١٧٥) عبد الله إمام، **عبد الناصر كيف حكم مصر** (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٧٦.

(١٧٦) بطرس بطرس ـ غالي، «الناصرية وسياسة مصر الخارجية،» **السياسة الدولية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧١)، ص ١٣.

وهنا انطلقت ثورة تموز/يوليو في معركتها الحاسمة ضد الأحلاف الاستعمارية التي هدفت إلى إدخال الوطن العربي ضمن مناطق النفوذ، وتمكين الصهيونية العالمية وكيانها «إسرائيل» من الحصول على مزيد من أرض العرب[١٧٧]. فكان «مؤتمر باندونغ» الذي عمّق في ذهن عبد الناصر أفكار الحياد التي بدأت بالحياد وحسب، ثم أصبحت الحياد الإيجابي، وانتهت إلى عدم الانحياز. وقد دشّن ذلك «إشعاع يوليو العالمي» على حد تعبير محمد حسنين هيكل[١٧٨]. ثم كان كسر احتكار السلاح والانفتاح على الكتلة الشرقية بهدف تدعيم الإمكانيات الذاتية للأمة العربية. ولم يكن ذلك مجرد وسيلة للتخلص من وسائل المساومة والضغط، وإنما كان أيضاً طريقاً مكن مصر من استخدام السلاح في معارك النضال العربي ضد الاستعمار في أكثر من موقع، وأطلق يدها حرة في تقديم المساندة الايجابية لحركات التحرر العربية، بما في ذلك منطقة الخليج العربي[١٧٩].

كان عام ١٩٥٦ عام المدّ الشعبي العربي الذي تم فيه تأميم قناة السويس، وفتح الباب على مصراعيه أمام الشعب العربي وشعوب العالم الثالث للسيطرة على مواردها وثرواتها الوطنية. ولم يعد النضال مصرياً، بل أصبح النضال عربياً، ولم تعد القومية العربية فكرة هامشية، ولم يعد التضامن العربي محدوداً في كلمات، وإنما تحول مع ثورة تموز/يوليو إلى مواقف نضالية، وبدأت الجماهير العربية تعمق إحساسها أكثر بأصالة قوميتها. وكان ذلك المدّ القومي الشعبي وراء الانتصار على العدوان الثلاثي في بور سعيد الذي لم يصنعه شعب مصر فحسب، بل صنعته أيدي الواطنيين العرب في سوريا والخليج العربي التي دمرت أنابيب النفط، وهبّت لنصرة مصر[١٨٠].

لقد كانت معركة السويس نقطة تحول رئيسة في التاريخ الحديث كله، حيث تجمعت فيها كل أماني مصر في الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوحد مع الوطن العربي. وفي السويس أفل نجم الإمبراطوريتين البريطانية

---

(١٧٧) محمد عبد الحكيم دياب، **الناصرية: الفكر والممارسة**، سلسلة مكتبة المعلم؛ ١، ط ٣ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٢)، ص ٧٢.

(١٧٨) التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ٣٦٤.

(١٧٩) رفعت السعيد، «عبد الناصر وحركة التحرير الوطني،» **دراسات عربية**، العددان ١٠ ـ ١١ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧)، ص ٦٠، ونجلاء أبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**، ترجمة سعيد الصباغ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨١)، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٨٠) دياب، **الناصرية: الفكر والممارسة**، ص ٧٣.

والفرنسية، وفي السويس أيضاً أصبح الفكر الناصري ملهماً لكل حركات التحرر العربية والعالمية، وأصبح شعار تأميم «الثروة القومية» معياراً حاسماً لمختلف الانتفاضات الوطنية، وخاصة في عصر النفط الذي لا يقل أهمية عن مواقع الملاحة الاستراتيجية[١٨١].

وما دمنا بصدد الحديث عن النفط، وقبل البحث عن مضاعفات التأميم ومعركة السويس على الساحة العربية، سوف نتطرّق إلى رؤية عبد الناصر الفكرية إلى منطقة الخليج العربي التي تمثل الجناح الشرقي للوطن العربي ومركزاً للنفط. وقد وردت إشارة إليها لأول مرة في **فلسفة الثورة** حين فتح عبد الناصر حواراً بالغ الشفافية والاستبصار العميق بالمستقبل حول النفط العربي، وضرورة توظيفه في نهضة عربية شاملة، وجعله في المرتبة الثالثة من مصادر قوة العرب بعد كل من الثروة البشرية والموقع الجغرافي، فهو القائل: «يبقى المصدر الثالث، وهو البترول الذي يعتبر عصب الحضارة المادية، والذي بدونه تستحيل كل أدواتها إلى قطع من الحديد يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة أو حياة». ثم يضيف: «إن عاصمة إنتاج البترول في العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية... إذاً فنحن أقوياء، أقوياء ليس في علو صوتنا حين نولول، ولا حين نصرخ، وإنما أقوياء حين نهدأ، أو حين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل»[١٨٢].

ولم يكن جمال عبد الناصر ينظر إلى هذه القوة بمعزل عن البعد الاستراتيجي للمشروع الصهيوني في الوطن العربي، فقد أدرك مبكراً أن "إسرائيل" هي رأس الجسر للاستعمار في المنطقة، الهدف منها عزل مصر عن العرب من أجل ترسيخ واقع التخلّف ونهب الثروات الموجودة والمحتملة. لذلك نجده يربط دائماً بين "إسرائيل" والنفط كلما ذكر أياً منهما. ففي خطاب له عن ضياع فلسطين بيد الكيان الصهيوني، ألقاه في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ قال: «إن لدينا قوة كامنة لا تغلبها قوة عسكرية، فعندنا البترول الذي يموّن منه الجيش الأوروبي في بلاد الغرب، فإذا منعناه عنهم لما استطاعوا أن يفعلوا شيئاً. إننا نقدر أن نعاملهم بنفس المعاملة ونكيل لهم الصاع صاعين ونفهمهم أنهم إذا اعتدوا على مصالحنا اعتدينا على مصالحهم... إن إسرائيل يسندها الاستعمار الذي لا يريد لهذه المنطقة أية حرية، ويعتبرها مزرعة لمصالحه الخاصة كما هي خطة الاستعمار دائماً في

(١٨١) غالي شكري، «الناصرية والناصريون بين الممكن والمستحيل،» **دراسات عربية**، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ١٦.

(١٨٢) عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٧٤ ـ ٧٧.

القضاء على الأمة العربية جميعاً، وهي خطة ليست قصيرة الأجل، بل خطة طويلة الأجل تهدف إلى القضاء على الأمة العربية حتى لا تقوم للعروبة قائمة أخرى»[١٨٣]. وفي كلمة أخرى عن المشروع الصهيوني والصهيونية قال عبد الناصر: «إعلموا أن هذه هي طريقتهم الوحيدة في التضليل، ولكي يمكنوا للصهيونية العالمية أن تحتل وادي النيل وجزءاً من العراق وجزءاً من المملكة العربية السعودية»[١٨٤].

من هذا المنطلق، كانت منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العربية التي حظيت باهتمام الناصرية وقيادتها بحكم السيطرة الاستعمارية البريطانية، وبحكم العلاقة المتميزة التي ربطت بين الدول الخليجية، وبخاصة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في وقت كانت الأخيرة شديدة الانحياز للكيان الصهيوني[١٨٥]. لذلك ليس غريباً أن تتجه مصر بعد قيام الثورة مباشرة إلى توثيق علاقتها بالعربية السعودية، والعمل بكل الوسائل من أجل جلبها إلى الحلبة العربية، الأمر الذي تجسد في الزيارات المتكررة لجمال عبد الناصر للاجتماع بمسؤوليها وحملهم على ضرورة صيانة أموال البترول العربي والحرص عليها من أجل بناء الدولة وخدمة القضايا العربية[١٨٦]. وفي السياق نفسه، بدأت إذاعة «صوت العرب»، منذ عام ١٩٥٥، الدعوة إلى رفع شعارات «نفط العرب للعرب»، وثروة العرب يجب أن تكون لانتشال الشعب العربي من التخلف والفقر، وقد تزامن ذلك مع البدايات الأولى للحديث عن الاشتراكية في مصر. يضاف إلى ذلك كله أن جمال عبد الناصر لم يكن ينظر إلى قناة السويس بعيداً عن الثروة النفطية العربية، وإنما كان يدرك تماماً الإمكانيات الجيوبوليتيكية لوطن عربي موحد في ظل سيطرة موحدة ومتناسقة على الموارد الأساسية العربية[١٨٧].

من هنا نستنتج أن منطقة الخليج العربي لم تكن غائبة عن الفكر الناصري، بل على العكس كانت تحظى بأهمية بالغة وأكثر من أي منطقة أخرى، إلا أن السيطرة الاستعمارية وضعف المنطقة بشرياً وتخلفها الاجتماعي والثقافي والسياسي، كل ذلك

---

(١٨٣) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، بناء الثورة في مصر**، ص ١٤٤.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٨٥) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٩ ـ ١٥.

(١٨٦) هيكل، **ملفات السويس**، ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

(١٨٧) انظر: روبرت ستيفنس ومحمد عودة، **حوار حول عبد الناصر** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٢١، ومقابلة مع محمد عودة، بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٠.

جعل عبد الناصر يركز على الجانب الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية بوصفها قلب المنطقة.

بعد أحداث السويس انتقلت حركة التحرر العربية إلى مواقع أكثر تقدماً في توافق مع الفكر الناصري، فقد برز جمال عبد الناصر قائداً للقومية العربية، وقائد حركة التحرر العربية، ذلك أن تحديه لحظر مبيعات الأسلحة الغربية لمصر، وتأميم قناة السويس، والنصر السياسي الذي انتزعه من المعركة العسكرية، كل ذلك أسهم في امتداد زعامته لتشمل الوطن العربي بأكمله[١٨٨]. وقد صاحب ذلك التحول الثوري نحو الاشتراكية والتنمية الاقتصادية، وهذه التحولات والانتصارات العمودية والأفقية هي التي حملت رياح التغيير إلى الأرض العربية كلها[١٨٩]، بما في ذلك منطقة الخليج العربي.

كان لا بد، بعد أن فشلت محاولة إسقاط النظام الثوري في مصر عن طريق العدوان العسكري، من محاولة للحدّ من امتداد المدّ القومي العربي، فظهر مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ كخطوة أولى للالتفاف على سوريا من أجل تشديد الضغط على مصر لحصر فعاليتها ضمن حدودها الإقليمية، تمهيداً لإجهاض المشروع الناصري[١٩٠]. وقد كان عبد الناصر واعياً لذلك وبعمق شديد، ومن هنا جاء إرساله للقوّات المصرية التي نزلت في ميناء اللاذقية السوري في الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ للدفاع عن حدود سوريا، وإفشال المخطط الاستعماري الرجعي. وكان هذا تطوراً جديداً في الحركة السياسية لثورة يوليو سرعان ما تجسد بقيام الوحدة بين مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة في الثاني والعشرين من شباط/فبراير ١٩٥٨، والتي أدى عبد الناصر دوراً مركزياً في قيامها[١٩١].

(١٨٨) محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

(١٨٩) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة**، ط ٥ (بيروت؛ أبو ظبي: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٩٠) دياب، **الناصرية: الفكر والممارسة**، ص ٧٣، وانظر تعقيب عوني فرسخ على بحث: أحمد يوسف أحمد، «تجربة الجمهورية العربية المتحدة (مساهمة في قراءة جديدة لها)،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة صنعاء، ١٩٨٩)، ص ٢٣٨.

(١٩١) أحمد حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٧٩)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

من هذا المنظور تبدو معركة الوحدة أخطر مبادرة قام بها عبد الناصر ضمن استراتيجية التحرير الهجومية، إذ شهدت حركة التحرر العربي نقلة نوعية في مستويات الصراع في المنطقة. فبمجرد قيام الجمهورية العربية المتحدة نقلت قضايا التحرر العربي إلى مراحل أعلى في مستواها عما كان قبلاً؛ فمطلب الوحدة، على سبيل المثال، انتقل من مرحلة الاكتفاء برفع شعاره إلى مرحلة النضال لتحقيقه. ومطلب التحرر القطري لم يعد غاية وإنما صار وسيلة للالتحاق بالمسيرة الوحدوية[١٩٢]، كما عززت الوحدة النهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لثورة تموز/يوليو، وأهّلت الأمة العربية لدور نضالي تحرري أكبر[١٩٣]. إنه من الثابت أن قيام الجمهورية العربية المتحدة معطوفاً على التراث الفكري الناصري حول مسألة الوحدة، أدّى دوراً بارزاً في إطلاق مدّ قومي جماهيري على امتداد الساحة العربية شرقاً وجنوباً وغرباً. ففي ظل الوحدة قامت ثورة الشعب العراقي في بغداد، وتصاعد الكفاح المسلح في عمان، وتعززت ثورة التحرير الجزائرية[١٩٤]. وبذلك كله تكون الوحدة قد غيّرت من صيغة التحديات في منطقة ذات حساسية وأهمية إقليمية ودولية[١٩٥].

وعلى الرغم من مؤامرة الانفصال التي جاءت في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ إيذاناً باستعادة الاستعمار والرجعية العربية من جديد لزمام المبادرة، وانكفاء الاستراتيجية التحررية ثانية نحو مواقع الدفاع، فإن عبد الناصر قد وعى تلك التجربة وعياً ثورياً وقومياً يقوم على الواقع، ولم يكن خيالياً؛ فليست الثورية دائماً نصراً يتحقق، وإنما الثورية أيضاً في مواجهة الفشل مواجهة علمية تقوم على إدراك عميق للتاريخ، وعلى فهم الواقع والإحاطة به[١٩٦]. من هذا المنطلق لم يتزعزع إيمان عبد الناصر بفكرة الوحدة العربية أو العروبة، ففي بيان رسمي موجه إلى الشعب العربي في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، قال عبد الناصر: «وإني لأثق نفس ثقتي بالله أن هذه التجربة لن تكون الأخيرة، وسيكون ما استنفدناه ذخيرة للمستقبل العربي والوحدة العربية التي أشعر أن إيماني بها يزيد قوة

(١٩٢) أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١٩٣) U.S Department of State, Office of Intelligence Research, «Arab Nationalism as a factor in the Middle East Situation,» OIR Report, no. 8049, 19 August 1958.

(١٩٤) أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٩٥) U.S. Department of State, «Current Trenals in Arabic Unity,» OIR Report, no. 8035, 23 July 1958.

(١٩٦) الهاشمي، «الفكر القومي العربي لجمال عبد الناصر،» ص ١٣٣.

وصلابة... وإني لأثق في حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ثقتي بالحياة وثقتي بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال». ثم أضاف: «ستبقى الجمهورية العربية المتحدة، رافعة أعلامها، مرددة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح عربي، ولكل حق عربي، ولكل أمل عربي»(١٩٧). وفي الخطاب الذي ألقاه في الثاني والعشرين من شباط/فبراير ١٩٦٢ في ذكرى الوحدة، قال: «هناك أيها الأخوة من يتساءل لماذا نحتفل بيوم الوحدة، فقد رأينا ما حدث لها في سوريا؟ سمعت هذا التساؤل وسمعت من يقول: لنترك العرب في حالهم، ولنذهب نحن إلى حالنا. علينا أن ندرك أن عروبتنا وعروبة مصر حقيقة ثابتة، كذلك علينا أن ندرك أن الوحدة ستظل هدفاً... إن الأمة العربية أيضا طبيعة كطبيعة وجودنا ذاته»(١٩٨).

لقد طرح الانفصال مشكلات التغيير الاجتماعي؛ فعلى الصعيد الداخلي كان مؤتمر قوى الشعب العاملة الذي شهد أخصب حوار ديمقراطي عرفته تلك المرحلة، قد انتهى بإقرار الميثاق في أيار/مايو ١٩٦٢، والذي تحددت فيه استراتيجية العمل الثوري العربي، وتبلورت أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة بعد عشر سنوات من النضال الوطني العربي في عمر الثورة(١٩٩)، ذلك أن استقلال الوطن مرتبطاً بالاستقلال الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي لا يتم إلا بتنمية مستقلة، والتنمية المستقلة لا تتم إلا في إطار النظام الاشتراكي. وكل هذه القرارات المترتبة على بعضها البعض لا تتم أو بالأحرى لا يمكن أن تتعاظم نتائجها إلا في إطار الوحدة العربية. هذا النسق من الضرورات هو ملخص ما جاء في الميثاق(٢٠٠). وهكذا أضاف الميثاق مضموناً اجتماعياً واضحاً إلى الفكر القومي العربي، وكانت إضافة نابعة من التطبيق، ولكنها أصبحت حقيقة فكرية بعدئذ(٢٠١)، وهذا يتجاوز ما سبق طرحه في **فلسفة الثورة**.

وفي أعقاب تلك التحولات الثورية في الجمهورية العربية المتحدة، قامت ثورة اليمن في السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر١٩٦٢، إيذاناً بفجر جديد على

---

(١٩٧) نقلاً عن: بطرس ـ غالي، «الناصرية وسياسة مصر الخارجية،» ص ١٦.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٩٩) انظر: التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ١٩٥ ـ ١٩٨، ودياب، **الناصرية: الفكر والممارسة**، ص ١٦.

(٢٠٠) انظر: حماد، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، ص ٣٨، وشكري، «الناصرية والناصريون بين الممكن والمستحيل،» ص ١٦.

(٢٠١) شكري، المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

أرض الخليج العربي، ولتؤكد حيوية الشعب العربي وقدرته على مواجهة مختلف التحديات التي حاول الاستعمار أن يفرضها عليه(٢٠٢). وعلى رغم خطورة اتخاذ قرار بشأن مساعدة الثورة في ضوء الظروف الدولية والإقليمية المعقدة، فان قيادة جمال عبد الناصر بحسّها الثوري والمدرك لكل الحسابات، والتزاما منها بواجباتها تجاه حركة الثورة العربية، وانطلاقاً من أن الحرية العربية كلٌّ لا يتجزأ، اتخذ جمال عبد الناصر قراره الحاسم بدعم الثورة لينتقل بقوى التحرر العربي من الدفاع إلى الهجوم مرة أخرى، ولتكون نقطة امتداد ثوري تحرري لا في اليمن فحسب، وإنما إلى الجنوب اليمني وكامل منطقة الخليج العربي، ذلك أن وجود الجيش المصري في المنطقة كان قد وفر المناخ الثوري اللازم لتحرك القوى الوطنية في كل مكان من مناطق الخليج العربي، وهو ما كانت تخشاه بريطانيا والقوى الاستعمارية(٢٠٣).

لم يعد النضال من أجل القومية العربية مقتصراً على إذاعة «صوت العرب» ومهاجمة الأنظمة الخاضعة للسيطرة الإمبريالية، ولا مقتصراً على إمداد حركات التحرر بالسلاح، ولكنه اتّسع ليشمل القتال بالجنود، وتأكدت بذلك فكرة القومية العربية في صورتها الثورية التقدمية(٢٠٤). وكان ذلك تعبيراً إضافياً جديداً عن التوجه القومي الوحدوي للثورة المصرية تحت قيادة عبد الناصر، وتجسيداً للفكر السياسي الناصري على الصعيد القومي في معركة المجابهة المباشرة ضد الاستعمار والتخلف والرجعية العربية(٢٠٥).

لم تكن مبادرة عبد الناصر ببعيدة عن أذهان القوى الاستعمارية في المنطقة، فقد عمدت بريطانيا، منذ مطلع الستينيات في محاولة منها لمواجهة التيار القومي في الخليج العربي، إلى التعاون مع القوى الطامعة في المنطقة، والمهددة لعروبتها ممثلة في شاه إيران. من هنا كانت القطيعة بين الجمهورية العربية المتحدة وإيران عام ١٩٦٢(٢٠٦).

---

(٢٠٢) انظر: محمد محمد الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» في: **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية والعربية العليا، ١٩٧٣)، مج ١، ص ٤٨١، وأبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب: عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**، ص ٤١٦.

(٢٠٣) انظر: المصدران نفسهما، ص ٤٨٨ و٢١٩ على التوالي، وأحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨).

(٢٠٤) حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» ص ٤٥.

(٢٠٥) التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، ص ٢١٨.

(٢٠٦) محمد الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» **الثقافة العربية**، السنة ١، العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، وعصمت سيف الدولة [وآخرون]، **عبد الناصر وما بعد**، إشراف أنيس صايغ، كتاب قضايا عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠٦.

كان من نتائج ثورة اليمن والدعم الناصري لها أن انطلقت حركة الثورة العربية من جديد، فتحولت اليمن إلى قاعدة للنضال القومي في المنطقة. وفي تلك الأجواء قامت ثورة في كل من العراق وسوريا عام ١٩٦٣، وبلغ التيار القومي أوجه بعد محادثات الوحدة الثلاثية، وصدور بيان السابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٦٣، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، فسرعان ما تبددت آمال الشعب العربي، بمن في ذلك جماهير الخليج بعد أن انشق التيار القومي على نفسه[٢٠٧].

وأمام الخلافات السياسية العربية ـ العربية والمعارك العسكرية في اليمن، اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر خطوات مهمة في ميدان السياسة العربية من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، إذ دعا إلى عقد أول مؤتمر عربي لمواجهة «مشروع المياه القومي» الصهيوني. وقد صدر عن المؤتمر الذي عقد في القاهرة بين ١٣ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، قرارات جماعية بدعم التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية، ثم جاء مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في الإسكندرية بتاريخ ٥ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ داعماً للمؤتمر الأول، ومؤكداً رؤية عبد الناصر الفكرية في لـمِّ الشمل العربي وتدعيم العمل العربي المشترك في مواجهة التحديات. وظهر الاتجاه القومي واضحاً في بيانه الختامي الذي جاء فيه: «إن الهدف القومي هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني والالتزام بخطة العمل العربي المشترك، وحشد طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية»[٢٠٨].

وقد تعهد المؤتمر ببذل الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخطط الإيراني في إمارات الساحل العماني الهادف إلى تغيير طبيعة تركيبه السكاني، واتخذ قراراً بضرورة «دعم العلاقات العربية الأخوية في إمارات الخليج كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة»[٢٠٩].

لقد تمت الدعوة لعقد مؤتمرات القمة العربية من وحي القومية العربية، وكان جمال عبد الناصر يهدف من وراء ذلك إلى حشد الطاقات العربية من أجل القضايا القومية المصيرية، ومن أجل تأمين الحد الأدنى من العمل العربي المشترك[٢١٠]، إلا

---

(٢٠٧) انظر: مقابلة مع محمد عودة، بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٠، وأمين هويدي، **حروب عبد الناصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١٣٧.

(٢٠٨) انظر: حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» ص ٤٦، والتكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري،** ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢٠٩) نقلاً عن: إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي،** ص ٢٦٥.

(٢١٠) حمروش، المصدر نفسه، ص ٤٧.

أن ذلك لم يكن يعني عنده وضع نهاية تعسفية للتناقضات الاجتماعية بين الدول والأنظمة العربية. فعندما أصرّت الرجعية العربية على التحالف مع الاستعمار وإيران بإنشاء الحلف الإسلامي لمواجهة التيار القومي، أنهى عبد الناصر تلك المؤتمرات صراحة وأمام الجماهير في خطاب له في الثالث والعشرين من تموز/يوليو ١٩٦٦ حين قال: «هادنّا الرجعية على أساس أنها تشترك في وحدة العمل من أجل فلسطين»(٢١١).

وفي المقابل، كان عبد الناصر واعياً بضرورة التمييز بين الخلافات العربية ـ العربية والخلافات مع القوى الأخرى غير العربية. وقد برز ذلك في مساندة الجمهورية العربية المتحدة للسعودية في خلافاتها مع إيران بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. وعلى الرغم من انشغال عبد الناصر الشديد في حرب الاستنزاف، فإنه كان حريصاً على الدفاع عن عروبة الخليج لمواجهة الأطماع الإيرانية(٢١٢). وهذا ما أكده في الخامس من شباط/فبراير ١٩٦٨ بقوله: «... نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي، ونقدم لها المساعدة المطلوبة ضد أطماع إيران هناك، على الرغم من أنه سبق للسعودية الاتفاق مع إيران ضدنا في إطار الحلف الإسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قوّاتها من المنطقة، فظهرت على الفور الخلافات بين السعودية وإيران، ونحن نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد إيران»(٢١٣).

من هنا يتّضح أنه في الوقت الذي كانت فيه معظم الحكومات العربية تغرق شعوبها بمشكلاتها المحلية، كان عبد الناصر القائد العربي الوحيد الذي يجابه الأمة بمشكلاتها القومية، واضعاً المصلحة القومية للوجود العربي فوق أي اعتبار قطري أو مكسب مرحلي(٢١٤).

استناداً إلى كل ما تقدم، فإن الناصرية تعد ظاهرة متكاملة في إعادة البناء الوطني والقومي، تأسيساً على ما يشكله العرب كأمة واحدة في تاريخها ولغتها، وهي بذلك حركة تاريخية قادها الرئيس جمال عبد الناصر طوال ثمانية عشر عاماً من

---

(٢١١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢١٢) إدريس، المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٢١٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٢١٤) انظر: محيي الدين صبحي، «القيادة الناصرية القومية بعد ١٠ سنوات،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٢٦٩، والهاشمي، «الفكر القومي العربي لجمال عبد الناصر،» ص ١٤٢.

حكمه، تحول في خضم أحداثه إلى الرمز الأول لهذه الحركة التي شقت لنفسها تياراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في مصر، وتياراً فكرياً في طول الوطن العربي وعرضه، وأنموذجاً وطنياً بارزاً بين حركات التحرر العالمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه من الصعب جداً التمييز بين الناصرية الظاهرة والناصرية الممارسة، باعتبار أن الفكر الناصري هو نتاج للقرارات والإنجازات للقيادة الناصرية وهي في أعلى مراكز السلطة. ومن خلال فصول البحث سوف نبحث مدى تأثير هذا الفكر العربي التحرري على منطقة الخليج العربي التي تعد من أهم المناطق العربية بحكم ثروة النفط وتكالب الاستعمار والإمبريالية من أجل السيطرة عليها.

الفصل الثاني

تأثير الفكر الناصري
على العربية السعودية

أولاً: العلاقات السعودية ـ المصرية وانعكاساتها على النظام السياسي السعودي

شهدت العلاقات المصرية ـ السعودية تطوراً إيجابياً في عام ١٩٣٦، عندما تولى الملك فاروق عرش مصر، إذ وافق مجلس الوصاية المصري على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية. وقد وقع البلدان في السابع من أيار/ مايو ١٩٣٦ معاهدة تفاهم بينهما اعترفت بموجبها مصر باستقلال العربية السعودية وسيادتها[١]. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية توطدت العلاقات الثنائية بين البلدين، وأسفرت في آخر المطاف عن زيارة الملك فاروق إلى السعودية في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، ثم زيارة الملك عبد العزيز بن سعود لمصر في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩٤٧، وهي الزيارة الوحيدة التي قام بها خارج شبه الجزيرة[٢]. ولقد شملت مباحثات العاهلين تعزيز العلاقات بين الطرفين. كما أيد الملك عبد العزيز موقف القاهرة في ما يتعلق بانسحاب الجيوش البريطانية. واتفق البلدان على تنسيق سياستهما الخارجية، ودعم استقلال لبنان وسوريا المهدد من الهاشميين، وعلى إرسال فنيين مصريين إلى السعودية[٣]. وقد اتضح التنسيق العملي بين البلدين في وقوفهما ضد مشروع سوريا الكبرى الذي ارتبط باسم الملك عبد الله ملك شرق الأردن[٤].

---

(١) انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦٢٤، وسعيد محمد باديب، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠)** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ٣٣.

(٢) سلامة، المصدر نفسه، ص ٦٢٤.

(٣) باديب، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) أصدر الملك عبد الله «الكتاب الأبيض» في الثامن من أيار/مايو ١٩٤٧، يدعو فيه إلى إقامة =

وفي الحقيقة، لم يكن الموقف السعودي ـ المصري المشترك مقتصراً على مناهضة المشروعات الهاشمية فقط، بل نلاحظ أن القضية الفلسطينية وتطوراتها أظهرت تماثلاً وتقارباً في الموقفين. فعندما اندلعت الحرب عام ١٩٤٨ بين الإسرائيليين والعرب، دخل الجيشان المصري والسعودي الحرب تحت قيادة موحدة[٥].

ومثلما وقفت مصر والسعودية ضد أي محاولة لاتحاد العراق مع سوريا، فإنهما وقفتا أيضاً ضد محاولة الاتحاد بين العراق والأردن عام ١٩٥٠[٦]، فقد عارضت مصر هذا المشروع على اعتبار أنه يخل بتوازن القوى في المنطقة، ويسلب مصر مكانتها الكبرى في المشرق العربي. ومن الطبيعي أن تؤيدها في موقفها هذا العربية السعودية نظراً لعدائها التقليدي للهاشميين ومعارضة أي محاولة تمكنهم من الاتحاد أو التحالف[٧]. ومن الآن نشير إلى أن ذهنية النخبة السعودية تعودت على مثل هذه الأفكار والمواقف منذ نعومة أظفارها، أو بدايات تكوينها، مما سهل، بصورة أو بأخرى، تقبل العديد من منطلقات الفكر الناصري التي انطوت على معظم هذه التوجهات فيما بعد.

تنطبق الملاحظة الأخيرة أكثر على كل ما يتعلق بمسألة الجلاء التي تحتل صفحة في غاية الأهمية في مجمل تاريخ مصر المعاصر، فلقد وقفت العربية السعودية إلى جانب مصر منذ عام ١٩٤٦ وساندتها في مطالبها القاضية بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، وإنهاء معاهدة ١٩٣٦، وتمسكت بموقفها هذا عندما أقدمت مصر في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالوضع السوداني[٨]. وحين قامت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر بعث الملك عبد العزيز آل سعود بابنه الأمير فيصل إلى مصر ليقابل القيادة الجديدة، ويتفاهم معها على تعاون مصري ـ سعودي تحسباً للظروف الطارئة في المنطقة. ولم يتردد الملك عبد العزيز في التخلي عن علاقته الخاصة بالملك فاروق؛ فالأهم بالنسبة

= سوريا الكبرى التي تتكون من شرق الأردن وسوريا وفلسطين في إطار جامعة الدول العربية. وقد اتبعه بخطاب ألقاه في الرابع من آب/أغسطس ١٩٤٧ أكد فيه ضرورة تحقيق هذه الوحدة.

(٥) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الملف رقم ٢٧٢٧/٣١١، الوثيقة رقم ١٨٩، ص ٣٦.

(٦) يوسف خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩٧٨: دراسة توثيقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٥٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٨) جهاد مجيد محيي الدين، **العراق والسياسة العربية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١)، ص ٢٤٤.

اليه هو مصر بعينها وقوتها وتأثيرها، بصرف النظر عمن يحكمها. فالمهم في نظره كان التوازن السياسي في المنطقة كما يراه ملائماً له[٩]. وهنا ينبغي أن نشير أيضاً إلى أن التوجهات القومية لم تأخذ مداها في شعارات ثورة تموز/يوليو في تلك المرحلة، وأن الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، لم تتبن في البداية مواقف غير ودية من العهد الجديد، مما انعكس حتماً على موقف السعودية منه كذلك.

١ ـ عهد الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤)

أ ـ مرحلة التقارب السعودي ـ المصري: ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦

شهدت الحقبة بين عاميّ ١٩٥٣ و١٩٥٦ تقارباً مصرياً ـ سعودياً واضحاً تمثل في اتخاذ كلا الطرفين مواقف موحدة، أو بالأحرى متماثلة تجاه القضايا العربية والدولية، وعقدهما اتفاقيات ومعاهدات. وشهدت الحقبة أيضاً تبادل الزيارات لكبار المسؤولين. وفي الحقيقة كان هذا التقارب حصيلة لعلاقات الدولتين مع كل من بريطانيا والحكومة الهاشمية في العراق، التي اتسمت بالتوتر وانعدام الثقة. وقد أسهمت مشاريع الأحلاف الدفاعية الغربية التي طرحت منذ بداية الخمسينيات في التقارب بين البلدين ولو بصورة مؤقتة.

لقد كانت البداية الحقيقية للعلاقات بين النظام السعودي وقادة الثورة في مصر عندما أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في الثامن عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٥٣، وكان من الطبيعي أن تعيد مصر النظر في علاقاتها الخارجية بشكل ينسجم مع السياسة المصرية الجديدة التي قامت من أجلها الثورة[١٠]. وعلى الرغم من أن العربية السعودية كانت ترى في إعلان النظام الجمهوري خطوة لا تتناسب مع مرتكزات النظام السياسي المحافظ، فإن موقف الملك بن سعود كان واقعياً، فقد اعترف بالنظام الجمهوري الجديد في مصر في نهاية حزيران/يونيو ١٩٥٣، وأعرب عن أمله أن يحقق هذا النظام مطالب مصر المشروعة متمثلة في الجلاء البريطاني عن البلاد، ووحدة وادي النيل من أجل تحقيق الاستقرار في المشرق العربي[١١].

(٩) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦)، ص١٥٥.

(١٠) أحمد عسة، **معجزة فوق الرمال**، ط ٢ (بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦)، ص ١٣٩.

(١١) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٤٧، الوثيقة رقم ٥٢، ص ١٢٠.

وعندما توفي الملك عبد العزيز آل سعود في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ لم تتأثر العلاقة بين البلدين بغيابه، بل على العكس وجد فيها المسؤولون المصريون فرصة لتعميق العلاقات بينهما. فقد رأس جمال عبد الناصر بعثة العزاء المصرية، وذلك بقصد التعرف إلى الملك الجديد سعود بن عبد العزيز الذي التقى عبد الناصر به، وبعدد آخر من الأمراء، وجدد اللقاء بالأمير فيصل الذي رأى عبد الناصر أنه رجل عارف بأحوال العالم وبإمكانه أن يؤدي دوراً مؤثراً في السياسة السعودية[١٢]. كان عبد الناصر يريد أن يقيس بنفسه مدى استعداد الطرف السعودي لبعث الحياة في ميثاق الضمان الجماعي العربي. وفي الواقع أن هذه الزيارة أنهت كل الغموض بين الطرفين، وبذلك أصبح الطريق بين الرياض والقاهرة يومها مفتوحاً، وكان يزداد اتساعاً كل يوم[١٣] في سياق سياسي قائم على المصالح المتبادلة بين القمتين بعيداً عن الفكر والجماهير عموماً.

وعندما أعلن العراق في آذار/مارس ١٩٥٤ تأييده لمشروع التحالف الإقليمي الذي مهد الطريق لظهور «ميثاق بغداد»، توجّه الملك سعود في الحادي والعشرين من آذار/مارس من العام نفسه إلى القاهرة للتشاور مع قادة الثورة قبل اتخاذ موقف ما. وقد رد الجانب المصري على هذه الزيارة بأن أوفد عضو مجلس قيادة الثورة صلاح سالم إلى السعودية في السادس من حزيران/يونيو ١٩٥٤، الزيارة التي انتهت بعقد اتفاقية سياسية عسكرية في الحادي عشر من حزيران/يونيو، والتي نصت على التعاون والتنسيق بين البلدين في مجالات السياسة الخارجية والدفاع، ورفض جميع مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة[١٤]. كما أعلن الطرفان تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الأمن العربي المشترك كرد فعل على ميثاق بغداد[١٥] الذي قوّم في مصر والسعودية على أنه يمثل تحدياً مباشراً لأمنهما، وكذلك للاستقلال الذاتي للساحة العربية[١٦].

(١٢) هيكل، **ملفات السويس،** ص ٢٨٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(١٤) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٢٦٤١/٣١١، الوثيقة رقم ٣٩، ص ٧٢.

(١٥) لقد كانت الاتفاقية العراقية ـ التركية التي عقدت في الرابع والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٥٥ والتي تطورت في ما بعد إلى ما يعرف بـ«ميثاق بغداد» أهم متغير يجري في سياسات القوى الإقليمية، وقد أدّى إلى تغير تام في شكل التكوين للقوى المتحالفة في المنطقة، فأحدث ذلك ظهور استقطابات للقوة، وتكتلات جديدة.

(١٦) فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٧.

كان الملك سعود ضد الأحلاف الدفاعية الغربية التي تضم أنداده التقليديين من الهاشميين الحاكمين في العراق والأردن، فضلاً عن أن العلاقات الأنكلو ـ سعودية قد غلب عليها التوتر في أوائل الخمسينيات نتيجة لتأييد بريطانيا للهاشميين ومعارضتها للمطالب السعودية بشأن واحة البريمي. وعليه، رأى سعود في «ميثاق بغداد» تهديداً حقيقياً لنظامه ومملكته[17]، مما حمله على أن يوجه نداء عاماً إلى الشعب العربي من المحيط إلى الخليج قال فيه: «إن ما أقدم عليه حكام بغداد خيانة عظمى والسكوت عليه جريمة، وإن الدخول في أحلاف مع الغرب يعرض العرب لحرب أهلية، ويفتح الباب للصلح مع إسرائيل»[18]. فلا غرابة إذاً في أن يكافح إلى جانب مصر لإفشال هذا الميثاق.

هيأ هذا الموقف أجواء أفضل لتقبل النخبة السعودية طروحات عبد الناصر الفكرية والسياسية بخصوص «ميثاق بغداد»، فقد نظرت القاهرة إلى هذا الميثاق بوصفه ضربة قاصمة موجهة للعرب بشكل عام، ولمصر الثورة بشكل خاص، ولا سيما أن نزاع السويس لم يكن قد حسم بعد مع بريطانيا. يضاف إلى ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يخشى انضمام سوريا والأردن ولبنان إلى الميثاق تحت الضغوط الأنكلو ـ أمريكية فتعزل بذلك مصر، وتصبح أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانضمام للميثاق، وإما أن تواجه الخطر الصهيوني بمفردها. لقد كان عبد الناصر يعتقد أن الدفاع عن المنطقة ينبغي أن ينظم من قبل البلدان العربية نفسها، لا أن يفرض ذلك عليها من الخارج. ليس هذا فحسب، وإنما أكد على دور مصر القيادي في تنظيم مثل هذه المنظومة الدفاعية والعمل على تعزيزها[19].

وعلى هذا الأساس شهدت الفترة بين ١٩٥٥ و١٩٥٦ وقوف السعودية إلى جانب مصر باعتبار ذلك امتداداً لمحاولات البلدين منع العراق من إحداث تغييرات في المنطقة العربية، واستمرت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة وثيقة. وقد اهتمت مصر في تلك المرحلة بالسعودية بسبب صلاتها القوية بالولايات المتحدة،

---

(١٧) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Saudi Arabia: Disruptive Force in Western Arab Relations,» OIR Report, no. 7144, 18 January 1956, p. 305.

(١٨) نقلاً عن: هيكل، **ملفات السويس**، ص ٣٣٩.

(١٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٣، وعلي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

وساد القيادة المصرية وقتئذٍ شعور بأن السعودية كانت سبباً مباشراً في تعطيل انضمام الولايات المتحدة إلى «ميثاق بغداد»[٢٠].

وهكذا نجح جمال عبد الناصر في الحصول على معارضة السعودية للأحلاف المعقودة برعاية الولايات المتحدة الحليف الرئيسي للسعودية، وقد ترجمت هذه المعارضة المصرية ـ السعودية للأحلاف الموالية للغرب بصورة فعلية عندما ابرم البلدان رداً على المعاهدة العراقية ـ التركية الموقعة في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٥، حلفاً عسكرياً في السابع والعشرين من تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٥٥، نص على تشكيل قيادة مشتركة للقوات المسلحة[٢١]، ثم أعقبه اجتماع قمة في القاهرة بين الرئيسين عبد الناصر وشكري القوتلي. وقد عبّر الملك سعود عن دعمه العلني لسياسة عبد الناصر بالتوقيع على بيان مشترك في الحادي عشر من آذار/ مارس ١٩٥٦ عبّرت فيه الدول الثلاث عن رغبتها بإبقاء البلدان العربية بعيدة عن الحرب الباردة، ومعارضتها لأي شكل من أشكال التحالفات الخارجية[٢٢]. وقد أكد سعود التزامه بهذا البيان، بالتوقيع على الحلف الثلاثي بين مصر والسعودية واليمن في الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٥٦ الذي شكل برنامجاً دفاعياً مشتركاً وتعاوناً عسكرياً وثيقاً بين البلدان الثلاثة[٢٣].

إن أي إبتعاد عن المعسكر الغربي، ولا سيما عن بريطانيا العدوة التقليدية لحركة التحرر الوطني العربية، كان يصب في نهاية المطاف في مجرى أفكار عبد الناصر التي كانت تتطور في توافق مطلق مع المستجدات على الساحة السياسية المصرية خصوصاً، والعربية عموماً. فعندما قامت بريطانيا باحتلال واحة البريمي في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، وطردت الحامية السعودية منها، بعث الرئيس جمال عبد الناصر على الفور برقية إلى الملك سعود أكد فيها استنكار الحكومة المصرية للاعتداء البريطاني الاستعماري، معرباً عن استعداد بلاده لمساعدة السعودية في كل

(٢٠) انظر: U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Saudi Arabia Disruptive Force in Western Arab Relations,» p. 307, and

جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٨.

(٢١) ملف العالم العربي، العربية السعودية، العلاقات مع مصر لغاية قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، رقم ١/ ١٣٠٤.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Robert Lacy; *Le Royaume - la grande aventure de L'Arabie Saoudite, 1744 - 1982* (Paris: Presses de la renaissance, 1982), p. 314, et =

المجالات[٢٤]. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدعم الإعلامي المصري للسعودية في هذه المشكلة (البريمي) كان له الدور البارز في تحفيز الدول العربية والرأي العام العربي على الوقوف مع السعودية ضد بريطانيا على درب تلاقٍ فكري من نوع جديد.

وعندما أعلنت مصر تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٦ أعلن الملك سعود في الأول من آب/أغسطس تأييد بلاده لسياسة مصر وحقها في تأميم قناة السويس بوصفه جزءاً لا يتجزأ من سيادتها الوطنية. وقد أكدت السعودية على موقفها هذا في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في الثاني عشر من آب/أغسطس ١٩٦٥، كما أعرب الأمير فيصل عن أسفه لسحب العرض الأمريكي المتعلق بالسد العالي، واستنكر أسلوب التهديد العسكري والابتزاز السياسي الذي لجأت إليه كل من بريطانيا وفرنسا[٢٥]. وكرد فعل على تجميد الأموال المصرية وزعزعة الاقتصاد المصري، قدمت الرياض ستة ملايين دولار مساعدة اقتصادية لتخفيف الضغوط الغربية[٢٦].

من جانب آخر، ومع تطور الأحداث على الساحة العربية وبإيحاء من عبد الناصر، عقد اجتماع ثلاثي سعودي ـ مصري ـ سوري في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ ضم الرئيسين المصري والسوري إلى جانب الملك سعود. قد انتهى هذا الاجتماع بالتأييد والمساندة الكاملة لمصر، ولا سيّما بعد أن أبدت الحكومة المصرية استعدادها لحل الأزمة بشكل سلمي وبما يتفق وأهداف الأمم المتحدة[٢٧]. وفي اليوم الأول من الهجوم الإسرائيلي على مصر، قام الملك سعود في الحال باتصال هاتفي بالرئيس عبد الناصر أبلغه فيه وقوف بلاده حكومةً وجيشاً وشعباً إلى جانب الجيش والشعب المصري. وأضاف في برقية عاجلة: «إننا وقواتنا وكل إمكانياتنا حاضرون للمعاونة لرد العدوان». وفي خطوة أخرى، أُعلنت التعبئة العامة في كامل أنحاء المملكة في الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٥٦

= هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، ص ١٢٣.

(٢٤) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٣١١/٢٦٤٣، الوثيقة رقم ٢٨، ص ٥٣.

(٢٥) دار الكتب والوثائق، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٤٨٠٢، الوثيقة رقم ٤٣، ص ٨٨.

(٢٦) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٢٦.

(٢٧) انظر: دار الكتب والوثائق، تقارير السفارة العراقية في دمشق، الملف رقم ٣١١/٢٦٦٤، الوثيقة رقم ٧٨، ص ١٤٦، وهيكل، **ملفات السويس**، ص ٥٠٨.

وأعلنت الحكومة السعودية فتح باب التطوع لنصرة مصر[٢٨]. وبعد أن اتضحت المؤامرة الاستعمارية التي أقدمت عليها بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع الكيان الصهيوني، أصدرت الحكومة السعودية بياناً رسمياً في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ جاء فيه: «بناء على الاعتداء المسلح الواقع من حكومتي بريطانيا وفرنسا على الشقيقة مصر، فإن حكومة صاحب الجلالة قررت قطع علاقاتها السياسية مع الحكومتين المذكورتين»[٢٩]. وفي السياق نفسه، تم حظر تصدير النفط السعودي إلى كلا البلدين بقرار حكومي جاء فيه: «بالنظر إلى الاعتداء الصارخ الذي قامت به انكلترا وفرنسا على الشقيقة مصر من دون مبرر على الإطلاق في حالة كونها ضحية للاعتداء الصهيوني، فإن الحكومة السعودية أصدرت أوامرها إلى الجهات المختصة بمنع شحن وتموين السفن الإنكليزية والفرنسية، وأيضاً السفن الأخرى التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين من جميع منتجات البترول السعودي»[٣٠]. وبعد أن انتهى العدوان الثلاثي على مصر، تبرعت العربية السعودية بمبلغ مليوني ريال سعودي (مئتي ألف جنيه مصري) لجمعية الهلال الأحمر المصرية لمداواة جرحى العدوان، فضلاً عن إعانة مالية قدرها عشرة ملايين جنيه مصري، لتخفيف الضائقة المالية التي خلفتها الحرب، وبسبب تجميد أرصدة مصر في البنوك الغربية[٣١].

لقد نوّه الرئيس عبد الناصر بهذا الموقف العربي القومي السعودي بقوله: «أبلغني الملك سعود أن الجيش السعودي مستعد لمعاونة مصر، ومستعد لتلبية أي طلب، وأن أموال السعودية تحت تصرف مصر»، وأثنى عليه قائلاً: «بأنه موقف مشرّف يدعو إلى الاعتزاز وإلى الثقة»[٣٢].

إن المتتبع للأحداث في تلك الحقبة سوف يلاحظ أن المحور السعودي ـ

---

(٢٨) انظر: **الأهرام**، ٣١/١٠/١٩٥٦؛ دار الكتب والوثائق، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٢٦٤٥/٣١١، الوثيقة رقم ٤٤، ص ٦٦.

(٢٩) انظر: دار الكتب والوثائق، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٢٦٤٦/٣١١، الوثيقة رقم ٧٣، ص ١١٨، وألكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٢٧.

(٣٠) دار الكتب والوثائق، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٢٦٤٦/٣١١، الوثيقة رقم ٧٧، ص ١٢٣.

(٣١) **الأهرام**، ٩/١١/١٩٩٦.

(٣٢) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، المحرر أحمد يوسف أحمد، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

المصري كان منسجماً مع سياق المنطقة وأوضاعها بشكل عام والبلدين بشكل خاص، على عكس ما تدّعي بعض المصادر التي رأت فيه ظاهرة غير مفهومة، بل لا تتفق مع منطق الأشياء على اعتبار أنه لا يمكن الجمع بين نظام ثوري ونظام محافظ(٣٣). وكما ذكر محمد حسنين هيكل، لم يكن هنالك من تناقض في هذا التقارب الزماني، ففي «المرحلة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ (أيام السويس) كان اللقاء المصري ـ السعودي يبدو كأنه محور. ولم يكن هذا المحور قائماً على أساس تشابه النظرة إلى المواقف، وإنما على أساس مقاومة حلف بغداد. عبد الناصر يقاوم الحلف من منطلق ثوري، والملك سعود يقاوم الحلف من منطلق العداء للهاشميين. عبد الناصر ينظر إلى الحلف على أنه محاولة للسيطرة الاستعمارية، والملك سعود ينظر إليه من منطلق أنه لا يريد أن تكون للهاشميين اليد الطولى في المنطقة. وهكذا التقى عبد الناصر والملك سعود لفترة»(٣٤).

وهكذا، فإن النظام السعودي وجد أن من مصلحته السير قدماً، ولو بصورة مؤقتة، في ركب حركة القومية العربية والنضال الوطني التحرري لشعوب العالم الثالث على رغم كونه ذا طابع مختلف. بعبارة أخرى، إن خلاف السعودية مع بريطانيا بشأن قضية البريمي وارتيابها بالهاشميين، كانا يفوقان في الأهمية تحذيرات الغرب بشأن مكائد مصرية مزعومة رامية إلى خلع الملك سعود(٣٥). إلاّ أن حرب السويس، وما خلفته من آثار على الساحة العربية والدولية، قد ألقت بظلالها على العلاقات السعودية ـ المصرية، إذ دخلت العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة اتسمت بدايتها بالبرود، وما لبثت أن تحولت إلى صراع حاد انعكس في كامل أنحاء الخليج العربي، ومن منطلقات متباينة، على الموقف من الفكر الناصري في أكثر مناطق الخليج حساسية.

ب ـ مرحلة التوتر في العلاقات السعودية ـ المصرية : ١٩٥٧ ـ ١٩٦٤

في منتصف الخمسينيات، وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر تحديداً، تبلور

---

(٣٣) *Lacy, Le Royaume - la grande aventure de l'Arabie Saoudite, 1744 - 1982,* p. 314.

(٣٤) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار على مدى ٢٠ ساعة مع محمد حسنين هيكل**، ط ٦ (بغداد: دار شؤون الثقافة العامة، ١٩٨٢)، ص ١٣٥.

(٣٥) جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، ص ٨٤.

اتجاهان في المنطقة العربية، لهما منطلقاتهما المتباينة ومصالحهما المتناقضة، وكان من المحتم لهما أن يتصادما: **أولهما**، الدور الأمريكي المتزايد في المنطقة مع توسع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والتجارية، ومع رغبتها في إحلال نفوذها محل نفوذ بريطانيا وفرنسا؛ و**ثانيهما**، حركة القومية العربية التي ارتبطت، متحدة مع الفكر الناصري، بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز الهادفة إلى تصفية كل مظاهر النفوذ الأجنبي في المنطقة، ودعت إلى سيطرة العرب على مصادر ثرواتهم. وفي هذا السياق، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تبني موقفين: أحدهما علني شبه متعاطف مع القومية العربية، والآخر عملي يسعى إلى حصار حركتها واحتوائها بأي شكل وبأكثر من وسيلة(٣٦). ولم يكن من الممكن أن يوكل هذا الدور لغير السعودية(٣٧). فمن جهة تتوسط العربية السعودية شبه الجزيرة العربية مخبأ النفط عصب الصناعات الغربية، فضلاً عن مكانتها الدينية المتميزة بالنسبة إلى العرب والمسلمين. إضافة إلى ذلك، فإن التقارب السعودي ـ المصري لم يكن موضع ترحيب أو ارتياح من جانب واشنطن، ولا سيما بعد تقارب مصر مع الكتلة الشرقية وعقد صفقة الأسلحة التشيكية في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، ثم قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس في تموز/يوليو ١٩٥٦(٣٨). لذلك عزمت واشنطن، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، على اتباع سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تمثلت في اتخاذ الخطوات التي كان من شأنها أن تؤدي إلى إبعاد سوريا والسعودية عن مصر حتى ينفرط عقد المحور الثلاثي بين هذه البلدان، وهو المحور الذي أصبح يثير المتاعب أمام الغرب في المنطقة، وغدا من أكبر مصادر الخطر على مصالحه(٣٩). وقد عبّر ريموند هير(٤٠) أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي عن هذه السياسة بقوله: «إن

(٣٦) هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، ص ١٤٩.

(٣٧) لم يكن العراق مؤهلاً لهذا الدور نظراً لتزعمه «ميثاق بغداد» المرتبط أساساً ببريطانيا التي كانت تأتي على رأس الدول الاستعمارية في تلك الحقبة، في حين كان ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مساندة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ولا سيما بعد حرب السويس وموقفها الإيجابي تجاه مصر الذي أرادت من خلاله المحافظة على سمعتها في العام الثالث، ولكي تبقى في نظر العالم مستمرة على النظرة نفسها التي دشنها فرانكلين روزفلت، وجوهرها أن بريطانيا وفرنسا هما بقايا العالم الاستعماري، وأن نفوذهما إلى الزوال، وعليه اتجهت إلى العربية السعودية.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٣٩) هيكل، **ملفات السويس**، ص ٣٩٦.

(٤٠) ريموند هير هو أحد مسؤولي أقسام وكالة المخابرات المركزية الذين يتصل عملهم بـ«الشرق الأوسط»، ورئيس مجموعة طارئة أطلق عليها الاسم الرمزي «أوميغا». وأثناء رسم هذه الخطة انتقل ريموند من السعودية إلى القاهرة سفيراً لبلاده. ومن الواضح أن هذه النقلة هي جزء من الخطة المرسومة، أي نقل المعلومات من القاهرة إلى الرياض. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

العمل يجب أن يتجه إلى قص أجنحة ناصر، ويكون ذلك بأخذ سوريا والسعودية منه». وقد أوضح هير أن أفضل طريقة لإبعاد السعودية عن مصر هي "تبصير" السعوديين بالخطر المصري الانقلابي، وبأن هذا الخطر إذا ما ترك إلى مداه سوف يؤثر على كل العروش في المنطقة. ثم اقترح فوق ذلك «تزويد السعوديين بمعلومات مستمرة عن خطط التآمر المصري، بحيث يتنبهون قبل فوات الأوان إلى مغبة الطريق الذي يسلكونه»(٤١).

من خلال متابعة الأحداث واستقرائها، يتبين أن كلام السفير ريموند هير لم يكن مجرد اقتراح، وإنما كان مشروع عمل مخابراتياً في المنطقة بدأ هو شخصياً بتنفيذه. ففي أواخر صيف ١٩٥٥ بدأ الحديث عن وجود مجموعة من الضباط العصاة(٤٢) في مدينة الطائف في الحجاز يخططون لمؤامرة تهدف إلى اغتيال أفراد من الأسرة المالكة، وخلع الملك سعود. وقد وجهت أصابع الإتهام إلى «الأصدقاء المصريين». وأضاف المتحدث أن العملية تمت بالتنسيق مع جهات مصرية، وأن المتآمرين ينوون تكرار ما حدث في مصر(٤٣). وفي السياق نفسه، أعلنت السلطات السعودية عام ١٩٥٧ اكتشافها مؤامرة كانت تستهدف حياة الملك سعود، «مدعومة من جانب الرئيس عبد الناصر شخصياً»، إذ حاول خادم مصري وضع قنبلة في حجرة نوم الملك وتم القبض عليه. وقد ثبت أن هذه المعلومات كانت من عمل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السي.آي.إي C.I.A.)، بهدف إفساد العلاقات السعودية ـ المصرية(٤٤).

من جانب آخر، عملت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٥٦ على تعزيز علاقتها مع العربية السعودية بعد أن اكتنفها نوع من الفتور، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مطلباً عراقياً ـ بريطانياً يتضمن إيقاف دفع العوائد النفطية للسعودية بسبب موقفها السلبي من مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة(٤٥). وقد جاءت هذه المساعي الأمريكية في وقت بدأ فيه الملك سعود وحاشيته يشعرون بتعاظم شعبية عبد الناصر في المنطقة العربية عامة بعد إعلان تأميم القناة وتزايد الدعوات العربية لتأميم

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٤٢) أشار العديد من المصادر إلى وجود حركة فعلية داخل الجيش السعودي، قادها عبد الرحمن الشمراني. وسنأتي إلى ذكرها في الجزء الثاني من هذا الفصل.

(٤٣) Lacy, *Le Royaume, - la grand aventure de l'Arabie Saoudite, 1744 - 1982*, p. 316.

(٤٤) باديب، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٩.

(٤٥) مؤيد إبراهيم الونداني، «حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)، ص ٤٧.

شركات النفط الأجنبية في البلاد العربية، ومنها السعودية[٤٦]. وهذا ما أكده شاهد عيان بقوله: «إن الملك سعود يزداد قلقاً وعصبية نتيجة لازدياد نفوذ ناصر وغطرسته، وظهور صوره بشكل يدعو للانزعاج في محلات الحلاقين وغيرهم في العربية السعودية»[٤٧].

وفي غضون هذه المشاعر القومية التي اجتاحت الشارع العربي من المحيط إلى الخليج، بدأت الناصرية تثير الرياض الحريصة على الاحتفاظ بمركزها، وببعض خياراتها السياسية المرفوضة من مصر الثورة. وهكذا فإن الالتزام السعودي إلى جانب مصر، والذي كان حماسياً في وقت من الأوقات، سرعان ما اكتنفه قدر واضح من التحفظ، وسعت السعودية إلى تحديد نهجها السياسي المتميز من نهج القاهرة[٤٨]، ولا سيما بعد أن بدأت البرامج الإذاعية المصرية مع نهاية عام ١٩٥٥ تؤيد المبادىء الاشتراكية، وتنادي بالتكامل الاجتماعي والعمل على تخفيف الهوة بين الطبقات، وهو ما زاد شكوك الملك سعود تجاه نيات عبد الناصر وأهدافه السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، ولم يعد يطيق سماع عبارات مثل «البترول العربي» و«نفطنا» التي بدأت تتردد على ألسن المصريين[٤٩].

وقد انتهت مساعي واشنطن بقبول الملك سعود لمبدأ أيزنهاور[٥٠]. وبعد الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حفل عشاء مع هذا الأخير قال: «إنني ممنون لفخامة الرئيس أيزنهاور أن شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العربي والإسلامي من خطر الشيوعية»[٥١].

هكذا نجحت الإدارة الأمريكية، بسبب الضغوط والاغراءات التي مارستها على السعودية، في تحقيق هدفين في آن واحد: **الأول** إبعاد السعودية عن مصر، **والثاني** إيجاد تقارب بين آل سعود والهاشميين. وبذلك أدى خروج السعودية من

---

(٤٦) هيكل، **ملفات السويس**، ص ٥٠٩.

(٤٧) محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٨)، ص ١٨٤.

(٤٨) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٢٧.

(٤٩) Lacy, *Le Royaume - la grand aventure de l'Arabie Saoudite, 1744 - 1982,* p. 317.

(٥٠) بعد أن قدم أيزنهاور مشروعه إلى الكونغرس في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، كتب ما نصه: «إن سعود هو الشخص الوحيد الذي يستطيع بنجاح أن يتحدى ناصر في قيادة الوطن العربي، ويحول حركة القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفياتي إلى اتجاه الغرب». لمزيد من التفاصيل، انظر: هيكل، **ملفات السويس**، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٥.

(٥١) هلال، **أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، ص ١٤١.

الكتلة المصرية ـ السورية إلى مضاعفات مهمة على النظام العربي الذي انقسم، ومنذ أوائل عام ١٩٥٧ بين معسكرين متنافسين: **أحدهما** ثوري تقوده مصر، و**الآخر** محافظ تتزعمه العربية السعودية ومن ورائها الإدارة الأمريكية.

ج ـ قيام الجمهورية العربية المتحدة وتصدع العلاقات بين القاهرة والرياض

دفعت الأزمة السورية عام ١٩٥٧، وخاصة بعد أن تم الإعلان عن المؤامرة الأمريكية ضد سوريا في شهر آب/أغسطس باتجاه تقارب سوريا مع مصر. فمنذ بداية الأزمة أعرب عبد الناصر عن تضامنه مع سوريا، ووعد بدعم دمشق ضد أي تهديد خارجي، مضيفاً «إن أي هجوم على سوريا سيعتبر هجوماً على مصر»[٥٢]. كانت الحملة ضد سوريا من وجهة النظر المصرية جزءاً من مؤامرة أمريكية ترمي إلى السيطرة على سوريا وإخضاعها للمطالب الأمريكية، ومن ثم عزل مصر والهيمنة على المنطقة[٥٣]. وعلى هذا الأساس، وصلت القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية السوري في الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر لتعلن وقوفها الفعلي إلى جانب سوريا[٥٤]. وبهذا نجح عبد الناصر في تحطيم سياسة العزلة التي هدده بها الملك سعود، وظهوره من جديد بطلاً للقومية العربية[٥٥].

أحدث نزول قوات من الجيش المصري في سوريا أصداء مدوية، إذ أوجد حالة من الغليان الشعبي في الوطن العربي. وفي دمشق على وجه التحديد، وفي مواجهة هذا الفوران، فإن القوى التي كانت تدبر للعدوان على سوريا راحت تشدد ضغوطها. وفي هذا المناخ المتلبد ارتفعت الأصوات مطالبة بالوحدة، بوصفها أملاً مرتقباً وتأميناً ضرورياً للبلدين في مواجهة خطر مشترك. وبدأت المداولات بين البلدين، وانتهت بإعلان الوحدة في الأول من شباط/فبراير ١٩٥٨ بين مصر وسوريا في دولة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة[٥٦].

---

(٥٢) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ٥٧١.

(٥٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠، وباتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٣٩٦.

(٥٤) هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٢٦٩.

(٥٥) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٥٦) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

إن ما يهمنا هنا هو موقف العربية السعودية من الوحدة، وماهية تأثيرها على بنية النظام السياسي السعودي؟

لقد وقفت العربية السعودية موقف المعارض من الوحدة منذ مشاوراتها الأولى، ويتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الخارجية إلى الرئيس عبد الناصر في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، وقد طلب فيها التريث وعدم التعجيل بإعلان الوحدة خشية انقسام العرب إلى جبهتين، مما يضر بالمصلحة العربية، على حد تعبيره[٥٧]. في مقابل هذا الموقف المعتدل، الذي أراد الأمير فيصل من خلاله ألاّ يجعل نفسه في مواجهة التيار القومي الوحدوي، جاء موقف الملك سعود سلبياً تماماً، إذ عدّ الجمهورية العربية المتحدة الخطر الأساس على عرشه[٥٨]، ذلك أن إصلاحات عبد الناصر ونهجه القومي كانت تمارس تأثيراً قوياً في الرأي العام في العربية السعودية، إذ تزايدت شعبية الرئيس المصري[٥٩]. وخشية الدخول في مجابهة صريحة مع الجمهورية العربية المتحدة، قرر الملك سعود اللجوء إلى أسلوب أخر، ولذلك جاء تحركه سريعاً تدفعه الرغبة الشخصية أولاً، والدعم الأمريكي ثانياً، لإجهاض الوحدة قبل يوم الاستفتاء في الحادي والعشرين من شباط/فبراير ١٩٥٨، وقد أبدى استعداده الكامل لتقديم كل أنواع الدعم[٦٠]. ليس هذا فحسب، وإنما أقدم على العمل المباشر للإطاحة بالرئيس عبد الناصر عن طريق إسقاط الطائرة التي كان من المقرر أن تنقله إلى دمشق[٦١] من قبل بعض العسكريين السوريين. وقد وعد العاهل السعودي بدعم سفارة الولايات المتحدة في دمشق، وبالاعتراف الفوري بالجمهورية السورية الجديدة من قبل واشنطن بعد الانقلاب[٦٢].

(٥٧) دار الكتب والوثائق، تقارير السفارة العراقية في جدة، الملف رقم ٣١١/٢٦٤٣، الوثيقة رقم ١١، ص ١٥.

(٥٨) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٣٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٧.

(٦٠) هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٦١) انظر: **الهدى** (نيويورك): ١٩٥٨/٣/٦، ومحمد حسنين هيكل، **يا صاحب الجلالة** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٣)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٦٢) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، العلاقات مع مصر، الملف ١٣٠٤/٢. يذكر أكرم الحوراني أنه عشية اليوم الثاني من زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى دمشق، وقبل أن يكشف في خطابه عن «خطة» الملك سعود، زاره في بيته ضابطان من ضباط الجيش السعودي، وأعلموه انهما موفدان من قبل رفاقهم ليستشيروه في عملية انقلاب عسكري أعدوا له في السعودية. لمزيد من التفاصيل، انظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٤ مج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، مج ٤، ص ٢٦١١.

كانت إذاعة تفاصيل الخطة وأسرارها من قبل عبد الناصر في الخامس من آذار/مارس ١٩٥٨ بمثابة قنبلة انفجرت في الرياض. فقد تأزم الوضع داخل العربية السعودية، مما أثار قلقاً بالغاً في صفوف الأسرة المالكة وكبار علماء الدين، خاصة أن أجهزة إعلام الجمهورية المتحدة قد أحاطت هذا الحدث بتغطية إعلامية واسعة، تدعمها الوثائق المصورة واعترافات بعض العناصر المشاركة فيها. وقد تزامن مع هذه الاحداث سحب البعثة العسكرية المصرية الموجودة في السعودية، ووجهت القاهرة إلى الرياض تهمة شنق ضباط مؤيدين للناصرية[٦٣].

أحدثت سياسة سعود تجاه الجمهورية الوليدة، وما رافقها من فشل، انقساماً حاداً داخل الأسرة المالكة، فكان الملك ومستشاروه من جهة، وبقية الأسرة في جهة أخرى. وتصاعدت أصوات بعض الأمراء وكبار العلماء، ممن أكدوا ضرورة إجراء بعض التدابير قبل أن يفلت منهم زمام الأمور. ودفعاً لما هو أعظم تقدم هؤلاء إلى الملك سعود وطالبوه بالتنازل عن العرش لولي العهد الأمير فيصل، أو أن يقوم بتفويض السلطة إليه، لأن أوضاع السعودية داخلياً وسمعتها على الصعيدين العربي والدولي ما عادت تتحمل بقاءه على رأس السلطة[٦٤]. وقد انتهى الأمر بصدور مرسوم ملكي في الثالث والعشرين من آذار/مارس ١٩٥٨ يمنح رئيس الوزراء الجديد الأمير فيصل «المسؤولية التامة للإشراف على تنفيذ جميع السلطات الإدارية في ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية والشؤون المالية»، كما أصبح فيصل القائد العام للقوات المسلحة السعودية[٦٥].

إن استلام فيصل للسلطات التي كانت متمركزة في يد سعود يعد من الوجهة العامة تدعيماً لكيان الجمهورية العربية المتحدة، وتعزيزاً لكيانها ونظامها التقدمي. لقد كان نصراً كبيراً لجماهير الشعب التي تدين لها بالولاء القومي[٦٦]. وأصبح سعود أمام طريقين: إما التمادي في مواجهته للجمهورية، أو أن يكفّ عن مواقفه بوجه دولة الوحدة كمركز ثقل للنضال العربي التحرري. وأمام هذا الموقف لم تجد السعودية بداً من هذا التغيير الذي أخذ مجراه. إن قيمة هذا الحدث الحقيقية، إنما هي في ما سيخلفه من نتائج إيجابية من شأنها أن تحدث انعطافاً في موقف السعودية تجاه قضية

---

(٦٣) انظر: سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٣٤؛ **الرأي العام** (دمشق)، ١٩٥٨/٣/١٧، و

Gerald De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia* (London: Barker, [1966]), p. 93.

(٦٤) «لماذا تآمر الملك سعود لاغتيال جمال عبد الناصر،» **القادسية** (بغداد): ١٩٩٢/٤/٤.

(٦٥) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، نظام الحكم، الملف رقم ١١٠١/٢.

(٦٦) **الرأي العام**، ١٩٥٨/٣/٢٤.

الشعب السعودي داخلياً، وتجاه قضية الشعب العربي والوحدة والتحرر والحياد خارجياً[٦٧].

علقت جريدة **الرأي العام** السورية على هذا التغيير بعنوان كبير على صفحتها الأولى يقول إن الحدث السعودي انتفاضة قومية عربية خالصة، وإن الأمراء السعوديين كان لهم الدور الأول عندما تفاعلوا مع شعبهم ومع أمتهم العربية ومصالحها التحررية في تحقيق هذه الانتفاضة. وأضافت تقول: «ومن خلال هذا الحدث برهن الشعب السعودي والأمراء السعوديون على تعلق صميمي مخلص بالسياسة العربية التحررية التي يقودها الرئيس عبد الناصر»[٦٨]. وما تجدر الإشارة اليه أن وسائل الإعلام في القاهرة التي شنت حملة على الملك سعود، كانت تدعو، في الوقت نفسه، الى تسلم أخيه الأمير فيصل السلطة وتصفه بالوطني الغيور، وقد كتب محمد حسنين هيكل مقالاً بهذا المعنى[٦٩].

أما بريطانيا، فقد عبّرت عن قلقها من تطور الأحداث في السعودية، إذ تحدثت وكالة «اليونايتد برس» من لندن عن عدم إدراك الخارجية البريطانية لمدى عمق الحدث السعودي ونتائجه. وقالت للصحافيين الأمريكيين: «إن تنازل الملك سعود عن سلطاته لأخيه يعتبر ريشة جديدة في قبعة عبد الناصر»[٧٠]. كما عبّرت الصحف البريطانية الصادرة في لندن عن اعتراف بريطانيا بظفر عبد الناصر بالسعودية. وقد تعزز هذا الاعتراف بإرسالها قوات جديدة كبيرة الى حدودها[٧١]. ويبدو أن هذا الموقف الواضح المتسرع للحكومة البريطانية كان له ما يبرره، فمن غير الممكن أن تنسى هزيمتها السياسية ومحاولة عبد الناصر الاقتراب أكثر من منطقة الخليج العربي، حيث منابع النفط والتي كانت لا تزال تعدها ضمن مجال نفوذها.

وعلى عكس موقف بريطانيا، جاء الموقف الأمريكي يشوبه التحفظ حيناً، والتردد أحياناً أخرى. ففي الوقت الذي عبّرت فيه صحيفة **هيرالد تريبيون** عن مخاوفها على مصالح الأمريكيين البترولية من هذه التطورات، وقالت إن اتحاد فيصل فدرالياً مع ناصر - إذا تم - يشكل خطراً مباشراً على بترول الأمريكان في

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) **الرأي العام**، ٢٨/٣/١٩٥٨.

(٦٩) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٤، ص ٢٦١٠.

(٧٠) انظر: **الهدى**، ٢٥/٣/١٩٥٨، وهيكل، **سنوات الغليان**، ص ٣٠٨.

(٧١) **الرأي العام**، ٢٨/٣/١٩٥٨.

السعودية[٧٢]. ثم جاءت صحيفة **نيويورك تايمز** وتحت عنوان «صلاح الدين الجديد» لتقول إن الوقت لم يحن بعد لمعرفة ما إذا كانت صلاحيات الأمير الجديدة ستحمل معها تهديداً خطيراً لمركز أمريكا في السعودية، وأضافت تقول: ولكنه ما من شك في أنها تمثل نصراً ساحقاً لعبد الناصر[٧٣]. أما الموقف الرسمي فقد جاء بلسان وزير خارجيتها دالاس الذي قال في مؤتمر صحافي له: «ليس لدى الولايات المتحدة ما يحملها على الإعتقاد أن الأمير فيصل مشبع بشعور معادٍ لأمريكا»، ومع ذلك فإنه ترك طريق التراجع أمامه مفتوحاً، فأضاف: «إن من الصعب وضع تقرير صحيح لما حدث في السعودية، لأن الوضع في العالم العربي في مرحلة تطور يتعذر معها تقدير كل ما حدث عقب إعلان الجمهورية العربية المتحدة. وقيام الاتحاد العراقي ـ الأردني»[٧٤]. أما أيزنهاور فقد فوجىء بالحدث فقال: «إنني حتى هذه اللحظة لم أفهم ما حدث في الشرق الأوسط، إن كل ما قرأته لم يجعلني مهيأً للتطورات التي جرت. فهل كنا على علم بها، أم أننا فوجئنا مثل الآخرين؟ لقد كانت سياستنا كما أعرف هي عزل ناصر، فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماماً. ناصر يستولي على سوريا بالكامل، ثم يقوم هو بعزل سعود. إنني أريد تقريراً عن الكيفية التي تم بها ذلك»[٧٥].

إن شهادة أيزنهاور هذه، فضلاً عن الموقف المتردد لوزير خارجيته دالاس، يدحض كل الشائعات التي تقول بأن ما جرى في السعودية هو بتدبير الولايات المتحدة، وفي أقل الأحوال جرى بعلمها. ومهما يكن من أمر، فإن ما حدث في السعودية كان انعكاساً مباشراً لإعلان الجمهورية العربية المتحدة وسياسة عبد الناصر العربية التي أطلقت المشاعر القومية في أرجاء الوطن العربي كله. ولم يخف عبد الناصر ارتياحه لهذا التغيير، وهو ما ذكره أكرم الحوراني، نائبه في دولة الوحدة، بقوله: «لقد اعتبر جمال عبد الناصر تخلّي الملك سعود عن سلطاته المطلقة لأخيه الأمير فيصل نصراً عظيماً له»[٧٦]. وقصارى القول إن تبوُّءَ فيصل لقمة السلطة في الدولة قد زاد من شأن جمال عبد الناصر وأفكاره عربياً وعالمياً، مع العلم بأنه

(٧٢) **الهدى**، ١٩٥٨/٣/٢٦.

(٧٣) انظر: **الرأي العام**، ١٩٥٨/٤/١، و Claude Feuillet, *Le Systéme Saoud* (Lausanne: P. - M. Favre, 1983), p. 113.

(٧٤) **الرأي العام**، ١٩٥٨/٣/٢٩.

(٧٥) نقلاً عن: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٣٠٩.

(٧٦) انظر: الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٤، ص ٢٦١٢، ومقابلة مع الكاتب السياسي محمد عودة، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٠.

بالنسبة إلى السعودية تحديداً، علينا أن نأخذ بنظر لاعتبار أن فيصلاً كان منذ ثورة تموز/يوليو حريصاً على صداقة مصر بشخص عبد الناصر ورجال الثورة، منسجماً في ذلك مع سياسة والده عبد العزيز في حرصه على صداقتها تجاه نفوذ الأسرة الهاشمية. وربما كان هذا الحرص نابعاً من ذكاء فيصل وفطنته ودرايته بخفايا السياسة ومتغيراتها، فتقرّب من عبد الناصر وأظهر ميولاً نحو سياسته ليفوز أخيراً في الصراع الذي طال مع أخيه سعود على السلطة أولاً، وعلى كيفية تأمين وحماية النظام ثانياً[٧٧].

بموجب مرسوم الثالث والعشرين من آذار/مارس، أنيطت بمجلس الوزراء صلاحيات تنفيذية وتشريعية للمرة الأولى في تاريخ الدولة السعودية، وكان هذا مؤشراً واضحاً على أن عملية تحديث سياسي قد بدأت تنفذ تدريجياً في البلاد، وأن المسؤولية تعقدت، إذ لم تعد للملك وحده القدرة على الاضطلاع بها. وعلى هذا الأساس بدأ فيصل سياسته الجديدة، وكان عليه إصلاح ما أفسده أخوه سعود، وأن يعيد إلى المملكة توازنها.

على صعيد السياسة الخارجية، تبنّى فيصل سياسة التهدئة والتقرب من الجمهورية العربية المتحدة؛ ففي أول خطاب له في الثامن عشر من نيسان/أبريل ١٩٥٨، أعرب عن رغبته في إقامة علاقات صداقة مع كل دولة لا تعادي الحكومة السعودية التي تؤمن بالحياد الإيجابي، ولا تنتمي لأي حلف أجنبي، (المقصود هنا ميثاق بغداد)[٧٨]. وكما لا يخفى، كان كلا الأمرين ـ الحياد الإيجابي، ومعاداة ميثاق بغداد ـ يدخلان يومذاك ضمن أولويات الفكر الناصري، بل إن الأمير فيصل نفسه كان يرمي من تصريحه أصلاً الى إيصال انطباع إلى عبد الناصر بأنه مؤمن بضرورة تعايش السعودية مع الوحدة، وأكدت هذا الانطباع أعماله الأولى بتولي السلطة. فقد وجّه أمراً بانسحاب الحشود السعودية من الأردن وقد كانت موجودة هنالك تحت تصرف الملك حسين خلال أزمة آذار/مارس ١٩٥٧[٧٩]، كما جمّد اتفاقيات الملك سعود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وضمنها تلك التي تخص توسيع القوات المسلحة السعودية، والنهوض بها. وبهذا الإجراء أراد فيصل أن يؤكد لعبد الناصر

(٧٧) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، الصراعات الداخلية، الملف رقم ٣/ ١١٠٢.

(٧٨) De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia,* p. 93.

(٧٩) انظر: Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* Cornell Paperbacks (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), p. 90, and Abir Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), p. 81.

معارضته لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وفي الوقت نفسه كان مقتنعاً تماماً بأن تطوير الجيش في هذا الوقت سوف يفاقم مشاكل النظام الملكي(٨٠).

لقد أدّت هذه الخطوات إلى تحسين العلاقات بين القاهرة والرياض، مما تجسد في البداية بزيارة عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية في السابع من آب/أغسطس للتفاوض وتسوية الخلاف مع الملك سعود. وقد اتخذت تدابير عسكرية على طول الحدود مع الأردن في أعقاب تدخل القوات البريطانية بسبب الثورة العراقية(٨١)، ومنعت الطائرات العسكرية الأمريكية والبريطانية من التحليق في الأجواء السعودية، وتم الاعتراف السريع بالجمهورية العراقية. وقد بلغت العلاقات مع مصر مداها عندما وصل الأمير فيصل إلى القاهرة في الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٥٨ للتفاهم مع الرئيس جمال عبد الناصر، وأعلن المسؤولان في بلاغ مشترك معارضتهما مساندة «قوات أجنبية» لبلد عربي، مؤكدين مجدداً على «الأخوة» و«الصداقة» اللتين تربطان بلديهما. وقبل مغادرة مصر أعلن فيصل أنه لم يعد هناك خلاف بين القاهرة والرياض(٨٢). وفي رد عن رأيه بالسبب الرئيسي للتوتر في منطقة الشرق الأوسط، أجاب فيصل بأن جذور كل المشاكل هي الامبريالية والاستعمار. ويبدو من هذه التصريحات أن فيصلاً قد أجرى اتفاقاً بحيث يدعم فيه سياسة عبد الناصر الخارجية، مقابل أن تتوقف الهجمات الإذاعية الموجهة ضد المملكة العربية السعودية(٨٣).

في الحقيقة، لم تكن سياسة فيصل هذه نتاج قناعة شخصية بقدر ما كانت نتيجة ضغوط أملتها الظروف، إذ ظهر في صيف ١٩٥٨ أن هدف عبد الناصر لإقامة جبهة عربية متماسكة لا تخضع لسيطرة الدول الكبرى، ومتحدة حول المسائل العامة للسياسة الخارجية، كان هدفاً قابلاً للتحقيق؛ فالعراق الملكي أصبح جمهورية، والأردن ولبنان قد حيدا، وأيزنهاور بدأ يساير المد القومي العربي من منطلق قوله المعروف «بما أننا على وشك أن نطرد من المنطقة، فلعل من الأفضل لنا أن نعترف

---

(٨٠) Mordechai, Ibid., p. 82

(٨١) كان هذا موقف السعودية المعلن، إلا أن الملك سعود اتصل بإدارة أيزنهاور مطالباً بتدخل غربي في الأردن ولبنان والعراق، محذراً من أنه ما لم يعمل الغرب بشكل حاسم فإن الولايات المتحدة وبريطانيا سينتهي أمرهما كدولتين كبيرتين في المنطقة. وأضاف أن السعودية قد تضطر، إذا لم يقع التدخل الغربي، إلى تقبل طموحات عبد الناصر. لمزيد من التفاصيل، انظر: جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، ص ١٦٧.

(٨٢) ملفات العالم العربي، العربية السعودية: العلاقات مع مصر، الملف رقم ٢/ ١٣٠٤.

(٨٣) De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia,* pp. 97 - 98.

بالقومية العربية». لكل هذا، وجد فيصل أنه من الأنسب له مهادنة عبد الناصر(٨٤).

كان الأمير فيصل أكثر نشاطاً وحذراً من أخيه سعود، لذلك جاء موقفه تجاه الضغط من أجل التغيير هو المركزية والارتباط ببرامج تطوير جديدة تستهدف جعل الإدارة أكثر فعالية وتتيح توزيعاً أفضل للثروة، وتبني قوات مسلحة وشبه مسلحة قادرة على حماية النظام في وجه التهديدات الداخلية والخارجية المحتملة(٨٥). في هذا السياق، عمل على إصلاح الوضع المالي، فخفض اعتمادات المشاريع، وأوقف بعضها، ووضع قيوداً على الاستيراد، ونجح في إعادة تأسيس الموازنة المالية للحكومة(٨٦). من جهة أخرى، تمت إعادة تنظيم وتحديث الإدارة والضرائب، وتوسيع النظام التعليمي عن طريق إدخال عدد من خريجي الجامعات وحملة الشهادات في مواقع مهمة ورئيسية في دوائر الحكومة(٨٧). لقد أدت خطوات فيصل الإصلاحية التحديثية إلى توسيع جهاز الدولة الإداري من أجل تنفيذ عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم قوى الأمن من أجل حماية البلاد والنظام، وجهاز التعليم من أجل تدريب القوة العاملة المتعلمة التي تحتاج إليها المؤسستان الأخيرتان. وقد وفرت هذه القطاعات الثلاثة، إلى جانب عمال النفط، المكونات الرئيسية لطبقة وسطى سعودية جديدة(٨٨). وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن هذه الاصلاحات اقتصرت على الجانب الإداري الفني من دون أن تطال الناحية السياسية والحقوق المدنية، وهو ما كان يطالب به البعض داخل الأسرة المالكة (الأمراء الأحرار)، إلى جانب بعض القوى المتأثرة بالفكر الناصري(٨٩)، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي بين الفئات الوسطى التي بدأت تنشد، بل ترى أيضاً، أنه لا سبيل لتجاوز مشكلات البلاد الاقتصادية والسياسية إلاّ بمزيد من التحرر السياسي، أو في صفوف المعارضة في دمشق والقاهرة التي عبّرت عن مطامحها وأهدافها في التطور

---

(٨٤) جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، ص ١٧٨.

(٨٥) مارك هيلر ناداف سافران، «الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية،» **المنار** (باريس)، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨)، ص ٢٧.

(٨٦) Maurice Flory [et al.], *Les Régimes politiques arabes, thémis, science politique* (Paris: Presses universitaires de France, 1983), p. 322.

(٨٧) William Rugh, «Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia,» *Middle East Journal* (Winter 1973), p. 12.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٨٩) Feuillet, *Le Systéme Saoud,* p. 114.

والمشاركة في إدارة دفة الحكم والسيطرة على مقدرات البلاد النفطية وتحريرها من استغلال الشركات الأجنبية، وتوجيهها الوجهة الإصلاحية الإنمائية التي تعمل على تطوير البلاد[٩٠].

وهكذا يبدو أن سياسة فيصل الإصلاحية، التي غلب عليها الجانب المالي والاقتصادي والإداري، كانت استجابة لضغوط خارجية، وضرورات أمنية، تجسد **أولها** في تصاعد المد القومي التحرري على الساحة العربية، ولا سيما بعد أن أطاحت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ بالنظام الملكي في العراق والتي مثلت تحدياً مباشراً للأنظمة في الخليج؛ و**ثانيها** في نجاح «شركة أرامكو» في إقناع الإدارة الأمريكية بأن تؤدي دور الوسيط بينها وبين الحكومة السعودية، وذلك بأن تضغط عليها لإجراء الاصلاحات التي من شأنها أن تحفظ النظام وتعزز شرعيته واستمراريته.

٢ ـ صراع سعود ـ فيصل وظهور الأمراء الأحرار

كان نظام التقشف الذي اتّبعه الأمير فيصل لإنقاذ وضع البلاد الاقتصادي والمالي، قد أدى إلى فتور النشاط التجاري وتعطيل الأعمال العامة وازدياد حاد في البطالة[٩١]، الأمر الذي سبب له انتقادات مريرة من قبل رجال القبائل والتجار الذين تقلصت عطاءاتهم وأرباحهم[٩٢]. وهكذا ما إن تخطت البلاد الأزمة حتى وقعت في أزمة ثانية لا تقل خطراً عن سابقتها، وأبدت الفئات الوطنية والصحف المحلية ـ على رغم القيود المفروضة ـ قلقها من تردّي الأوضاع، وطالبت بإصلاح عاجل. ومع حلول عام ١٩٦٠، بدأت تظهر مقالات تدعو إلى الإصلاح الدستوري والتغيير، خاصة من قبل الأمراء المتنورين[٩٣].

في هذه الظروف، وجد الملك سعود فرصته لاسترجاع كامل سلطاته من أخيه، ولا سيما أنه احتفظ بعلاقات طيبة مع الارستقراطية العشائرية وجزء من علماء الدين، وظل يؤكد على وفائه للتقاليد، ويوزّع العطايا بسخاء لكسب دعم رؤساء القبائل الذين تضرّروا من سياسة فيصل الاقتصادية[٩٤]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الملك سعود قام بزيارة إلى القاهرة في ٣١ آب/أغسطس ـ ٢ أيلول/

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٩١) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤١.

(٩٢) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، الصراعات الداخلية، الملف رقم ٣/١١٠٢.

(٩٣) **صوت الطليعة**، العددان ١٥ ـ ١٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٩٢.

(٩٤) فرد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ترجمة سعد محيو وحازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ٢٥.

سبتمبر ١٩٥٩، محاولاً أن يدفع عن نفسه شبهات العداء لعبد الناصر. وفي نهاية اللقاءات بين الطرفين، أعلن بلاغ مشترك في أيلول/سبتمبر أن تعاوناً كاملاً حول القضايا العربية قد استؤنف بين البلدين[٩٥].

وفي منتصف عام ١٩٦٠ تولّت أجهزة الإعلام السعودي في الخارج إعلان أنباء الخلاف بين أفراد الأسرة المالكة، وشرح الذرائع التي كان يتشبث بها كل من الفريقين. فقد نشرت جريدة **الحياة** البيروتية في الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٠ (وهي معروفة بصلاتها الوثيقة بالمملكة) ما يأتي: «وضع الأمراء السعوديون في الأسبوع الماضي مذكرة رفعوها إلى الملك سعود يحذرونه فيها من الوقوع في أخطاء مالية وسياسية جديدة من جرّاء بقاء الصلاحيات موزعة بينه وبين الأمير فيصل، كما أنهم يحذرونه من المستشارين غير السعوديين (ويقصدون الفلسطينيين والسوريين) الذين يسدون إليه النصائح ويعتبرها هؤلاء الأمراء نصائح مؤذية»[٩٦].

وقد وقّع هذه المذكرة جميع الأمراء باستثناء طلال ونواف وبندر. وكلّف الأمراء الغائبون خارج المملكة الأمراء الحاضرين توقيعها نيابة عنهم. ولم يمر وقت طويل حتى تصاعد الخلاف حول خلافة ولي العهد. وكتبت الجريدة نفسها تقول: «لقد أثار مرض الأمير فيصل، واضطراره لإجراء عملية جراحية في الخارج، قضية خلافة ولي العهد، فإن سعود يريد أن يستأثر بها في عائلته، بينما يريدها فيصل للأمير فهد ولا يريد إعطاء صلاحياته كولي للعهد ورئيس للوزراء إلى الملك سعود في غيابه، بينما يصر الملك عليها لأنه هو الذي منحه تلك الصلاحيات»[٩٧].

كان الأمر الحاسم في الصراع بين سعود وفيصل ظهور مجموعة من الشباب الذين تبنوا مطالب الفئات الوطنية ولم يخفوا ميولهم لسياسة عبد الناصر العربية ولأفكاره الاقتصادية، والدّاعين إلى الإصلاحات الدستورية[٩٨]. وقد تحالف معهم الملك بشكل انتهازي ووعد، بصيغ حذرة، بمؤازرتهم[٩٩]، خاصّة عندما تحدث الأمير نواف في القاهرة في أيار/مايو ١٩٦٠ عن «اتجاه لإنشاء مجلس شورى

---

(٩٥) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، العلاقات مع مصر، الملف رقم ٢/ ١٣٠٤.

(٩٦) نقلاً عن: الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٤، ص ٢٨٧٩.

(٩٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٨٠، و Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* p. 90

(٩٨) انظر: A.R. Kelidar, «The Problem of Succession in Saudi Arabia,» *Asian Affairs,* vol. 9, no. 1 (February 1978), p. 24, and

جبران شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم** (لندن: رياض الريس، ١٩٨٦)، ص ١٩٦.

(٩٩) هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٤٤٢.

لتحضير أول دستور للبلاد»(١٠٠)؛ وكان هذا تعبيراً عن رأي مجموعة الأمراء الذين كان يتزعمهم الأمير طلال بن عبد العزيز، وقد ظن هؤلاء أنَّ الأفضل لهم التعاون مع ملك ضعيف من التعاون مع شخصية قوية ذات اتجاهات تقليدية ترفض الإصلاحات كالأمير فيصل (١٠١)، ولا سيما بعد رفض اقتراح تقدم به الأمير طلال في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٠ يهدف إلى إقامة نظام ملكي دستوري (١٠٢).

مع نهاية عام ١٩٦٠، أصبحت الظروف مهيَّأةً أمام الملك سعود الذي شعر بقدرته على استعادة السلطة، فرفض الميزانية التي قدمها له فيصل في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر، وفي مساء اليوم نفسه رفع هذا الأخير رسالة احتجاج اعتبرها الملك استقالة رسمية، وعاد سعود إلى ممارسة كامل صلاحياته كملك (١٠٣).

شكل سعود حكومة جديدة برئاسته في الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ أشرك فيها عدداً من المثقفين المطالبين بالإصلاح من خارج الأسرة الحاكمة، وتولى فيها الأمير طلال وزارة المالية والاقتصاد، كما عين بدراً وزيراً للمواصلات، وعبد المحسن وزيراً للداخلية (١٠٤). وكان عبد الله الطريقي الوجه القومي المعروف، الذي لمع نجمه بعد تأسيس «منظمة الأوبك» واحداً ممن اختارهم الملك لشغل المناصب الوزارية، فقد تولى وزارة البترول والثروة المعدنية التي لم تكن حتى هذا الوقت قد تأسست في البلاد. ولأول مرة في تاريخ المملكة استلم أشخاص لا ينتسبون إلى العائلة المالكة أغلبية الحقائب، وإن لم تكن سياسية، في الوزارة (٦ حقائب من أصل ١١ حقيبة) (١٠٥).

بعد يومين من تأليف الحكومة، ألقى الملك سعود بياناً سياسياً في مجلس الوزراء قال فيه: «سنسعى لوضع نظام أساسي للحكم يحدد اختصاص الجماعات والأفراد مبيناً حقوقهم وواجباتهم» (١٠٦). وأصدر الملك مرسوماً بإنشاء مجلس وطني

---

(١٠٠) انظر: شامية، المصدر نفسه، ص ١٧٥. وفاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤٢.

(١٠١) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 84, and Flory [et al.], *Les Régimes politiques arabes,* p. 322.

(١٠٢) الاقتراح عبارة عن مسودة تم إعدادها من قبل حقوقيين، وبتكليف من طلال، ويتكون من مئتي مادة، مقسمة إلى ثمانية أبواب، سنفصلها لاحقاً.

(١٠٣) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* p. 91.

(١٠٤) شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم**، ص ١٧٦.

(١٠٥) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤٣.

(١٠٦) انظر: أمين محمد سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، ٣ ج (بيروت: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٤])، ٣ ج: **عهد سعود بن عبد العزيز**، ص ٢٥٠، و Kelidar, «The Problem of Succession Saudi Arabia?,» p. 25.

يتولى وضع دستور ينظم الحكم في البلاد، على أن يضم رؤساء العشائر وممثلي المصالح الحكومية، وتكون مدته أربع سنوات (١٠٧). وأعلنت إذاعة مكّة أن مجلس الوزراء وافق على تشكيل «مجلس وطني» منتخب جزئياً، وقرر وضع مسودة دستور، غير أنها عادت بعد ثلاثة أيام، وبلسان مدير الإذاعة والصحافة، الى نفي الخبر الزاعم أن الملك هو الذي عرض مسودة الدستور (١٠٨).

إن عودة الملك سعود إلى السلطة كانت تعني الانبعاث المؤقت للميول المناوئة للغرب التي كانت سائدة في سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦، إذ اقترنت شكوك سعود إزاء الإدارة الأمريكية بالنزعة القومية لـ«الأمراء الأحرار» (١٠٩)، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال بعض الخطوات العملية. فعلى المستوى الداخلي، وتحت ضغط مستشاريه الوطنيين وبعض الأحرار التقدميين، فضلاً عن رغبته الشخصية في قطع الطريق على غريمه فيصل، تبنى الملك سعود برنامجاً إصلاحياً يهدف إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض، والسير على خطى علمية سليمة، وإيجاد مؤسسات خاصة تأخذ على عاتقها التخطيط الاقتصادي العلمي والإدارة الجيدة، والعمل على تطوير السياسة التعليمية لتحقيق هذه الأهداف (١١٠). وبالفعل استمرت مرافق الدولة في إدارة أعمالها بشكل أفضل مما كانت عليه، واستكملت العديد من مؤسساتها التي عرقل إنشائها الأمير فيصل. فتم شق العديد من الطرقات التي تصل بين المدن الرئيسية، وتم إيصال الماء الصالح للشراب إلى العديد من المناطق النائية. من جانب آخر، استحدثت وزارة العدل والشؤون الاجتماعية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، ومشروع نظام العمل (١١١)، والمجلس الأعلى للتخطيط. أما في مجال التعليم، فقد تم إنشاء كلية الصيدلة وكلية الهندسة في الرياض (١١٢). ومن الأعمال المهمة الرائدة

---

(١٠٧) انظر: توفيق الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية** (لندن: الصفاء للنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٩٨، وملفات العالم العربي، العربية السعودية، المؤسسات، الملف رقم ١١٠١/٢.

(١٠٨) انظر: فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤٤، و Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 86.

(١٠٩) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* p. 91.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(١١١) وضعه عدد من الخبراء القانونيين بالاشتراك مع «مكتب العمل الدولي»، وانتهى إعداده بنهاية عام ١٩٦٢، ولما عرض على فيصل بعد عودته إلى الحكم لإقراره، رفض ذلك، ثم جمّده إلى العام ١٩٦٩. وعندما تفاقمت حملة الاعتقالات، وخشي من ردود الفعل، أخرج المشروع بعدما جرده من أفضل مواده، وأصدر مرسوماً بتنفيذه في ١٥/١١/١٩٦٩.

(١١٢) انظر: عبد الرحمن ناصر الشمراني، **فيصل: القاتل والقتيل** (بيروت: دار الإنسان، ١٩٨٨)، ص ١٩٤، وصلاح العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ١٣٧.

التي قام بها الشيخ عبد الله الطريقي تأسيسه لوزارة النفط والمعادن، إلى جانب كلية البترول والمعادن في الظهران، من أجل تكوين ملكات وطنية قادرة على استيعاب تكنولوجيا نفطية.

في الحقيقة، كان موقف الطريقي الأكثر تناسقاً بوصفه خبيراً في هذا المجال، لذلك تبنى خطاً وطنياً ـ قومياً تقدمياً تجاه أرامكو[١١٣]، وهو واحد من أبرز الذين يرجع اليهم الفضل في تأسيس منظمة الأوبك للحد من هيمنة الشركات الأجنبية، ولإدراكه التام للدور التخريبي لهذه الشركات على المستويين الاقتصادي والسياسي، إذ يقول: «كلنا نعرف أن شركات البترول ذات طابع سياسي بجانب طابعها الاقتصادي والتجاري، وأنها تشكل حكومات في الأقطار العربية التي تعمل فيها، وتنظيماتها مرتبة ومقسمة بطريقة تجعلها تعمل وكأنها حكومات مستقلة ذات سيادة ... وهي تتعامل مع الحكومة المحلية على قدم المساواة ولديها من القوة الفعلية ما يجعلها تتصرف في بعض الحالات وكأنها السلطة الوحيدة في البلاد. والذين يرون هذه الأمور بسهولة لا بدّ لهم من أن يعيشوا كما عاش كاتب هذه السطور مدة طويلة بين ظهراني تلك الشركات ليتأكدوا من هذه الحقائق» [١١٤].

من هذا المنطلق، دعا الطريقي الى السيطرة السعودية لا على الإنتاج فحسب، بل على النقل والتسويق أيضاً، كما انتهج خطاً متصلباً مناهضاً للإمبريالية حول النفط. فقلد كان الطريقي قومياً أصيلاً ووحدوياً مًلتزماً في عصر عربي طغت عليه شخصية عبد الناصر وزعامته، وتمحور تفكيره حول مركزية مصر في السياسة العربية وأهميتها كعماد أساسي للنهضة العربية الحديثة [١١٥].

على الصعيد الخارجي، أعلمت السعودية، في آذار/مارس ١٩٦١، الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تجدد اتفاقية القاعدة الجوية في الظهران، وأعلن سعود أن السبب الرئيسي هو مساعدة الولايات المتحدة لـ«إسرائيل» [١١٦]. وفي المقابل، أظهر

---

(١١٣) انظر: محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ١٩٩٧)، ص ٣٢٣، وهاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٦.

(١١٤) نقلاً عن: عبد الله الطريقي، ، **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(١١٥) انـظـر - U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Talal Ibn Abdel Aziz Al Saud: Brother of the King,» OIR Report, February 1965, p. 224, and Kelidar, «The Problem of Succession in Saudi Arabia,» p. 26.

(١١٦) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤٣.

تقارباً مع الجمهورية العربية المتحدة «الشقيقة الكبرى» كي يدعم المحاولات لاستعادة الحقوق العربية في فلسطين والجزائر وعمان والجنوب العربي [١١٧]. وعندما تفجرت الأزمة بين العراق والكويت، سارع سعود الى كتابة خطاب إلى عبد الناصر جاء فيه: «إننا نعتمد عليكم في رتق هذا الفتق الذي لا يستفيد منه إلاّ أعداء العرب، راجياً أن تروا رأيكم السديد الذي يحول دون هذا الأذى» [١١٨].

استمرت الهدنة في العلاقات بين البلدين تعززها وحدة الخلاف مع العراق، إذ تعاون عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي، ولم يعترض على بريطانيا المتمركزة في الجنوب العربي والخليج، مجنبة مختلف الأمراء والمشايخ خطر التوسع السعودي والتيار التقدمي المبث عبر «صوت العرب» من القاهرة [١١٩].

خلاصة القول أن تأثير التيار التقدمي العربي، والمنافسة بين سعود وفيصل، قد دفعا بالملك السعودي إلى تشكيل حكومة جديدة ضمت نخبة من الشباب المثقف الواعي ومن أصحاب الشهادات وذوي النزعة القومية العربية الذين كان لهم الدور الفاعل في تركيز البنى التحتية للبلاد من خلال العديد من المشاريع الاقتصادية والخدمية، فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية والمرافق الحيوية للدولة، مما أوجد صدىً واسعاً في صفوف الفئات الوطنية التي تتطلع الى الإصلاح والتغيير. وهكذا مورس النفوذ الناصري من خلال هؤلاء، وأيضاً بواسطة عدة أمراء (الأمراء الأحرار) من العائلة المالكة، ممن كانوا يميلون للطروحات القومية الناصرية بدرجات متفاوتة.

بيد أن الحكومة الجديدة لم تستمر طويلاً، فقد تألّبت عليها كل القوى المحافظة، ثم بدأ الدس لإجهاض مشروعها الإصلاحي [١٢٠]. وركّزت مجموعة فيصل في هجومها على الأمير طلال من دون المساس بالملك، وتحالف الأمراء المحافظون آل سعود مع الأوساط الدينية التي خشيت من أن تؤدي الإصلاحات إلى القضاء على نفوذها داخل الحكم، فبدأوا يوحون إلى الملك سعود ويحذرونه من خطر هؤلاء الإصلاحيين وأفكارهم لا على المجتمع فحسب، وإنما على الأسرة السعودية ونظام الحكم أيضاً. وقد تزامن ذلك مع المعارضة الصريحة من بعض العمال

---

(١١٧) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* p. 91.

(١١٨) نقلاً عن: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٥٤٨.

(١١٩) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٣٤.

(١٢٠) **صوت الطليعة**، العددان ١٣ ـ ١٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦)، ص ٤٩.

والطلاب الذين واجهوا الملك سعود أثناء زيارته للمنطقة الشرقية في صيف ١٩٦١، بالتظاهرات مطالبين بالعمل والخدمات التعليمية، وفي أثناء ذلك تم حرق أحد أقواس النصر، مما زاد في شكوك الملك [١٢١].

من جهة أخرى، لم تخف «شركة أرامكو» قلقها من أن يكون توجه هذه الحكومة الذي يأتي بعد فترة وجيزة من تأسيس الأوبك منطوياً على قرار غير معلن بتصفيتها، أو على الأقل بسط سياسة الدولة على نشاطاتها، في ظل ملك ضعيف وسريع التأثر مثل سعود. لذلك بدأت هجوماً واسع النطاق للضغط على الحكومة اقتصادياً من خلال وقف ضمانات القروض، وتأخير سداد العوائد المالية من مبيعات النفط، مما أربك عمل الحكومة، وأوقع البلاد في أزمة اقتصادية [١٢٢].

هكذا اتجهت كل هذه القوى لشلّ حركة هؤلاء الشباب من الأمراء والوطنيين المتنورين الذين لم يخفوا ميولهم لسياسة الرئيس عبد الناصر، واعتزامهم السير على خطاه في حدود الممكن بهدف إرساء اقتصاد وطني مبني على التخطيط والعدالة الاجتماعية في نظام ملكي دستوري يحقق الحد الأدنى في توجيه الحكم ورقابته، ويسمح بالحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة، وتكوين الجمعيات، والتنظيم النقابي والمهني [١٢٣]. وقد عبّر الأمير طلال عن خيبه أمله بقوله: ««لقد فشلت كل هذه المحاولات، إذ اصطدمت بإصرار المسؤولين على بقاء الأوضاع البالية، واستمرار النظم البدائية القائمة. وقد تبين بوضوح أنهم عندما تظاهروا حيناً بتقبل فكرة الإصلاح، وأعلنوها على الملأ في بيان الحكومة، لم يكونوا صادقين في قولهم، أو جادّين في وعيهم، بل أرادوا مجرد المراوغة وكسب الوقت» [١٢٤]. لذلك لم يكن محضَ صدفةٍ أن تتزامن استقالة الأمير طلال مع عملية انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦١، التي تورط فيها الملك سعود للمرة الثانية بتمويله للانفصاليين [١٢٥]. ورد عبد الناصر بعدها بفترة

---

(١٢١) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠، و«قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» **المنار**، السنة ١٦، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٦٢. يذكر أنه بعد هذه الحادثة مباشرة صدر قانون أمن الدولة لعام ١٩٦١ الذي ينص على إنزال عقوبة الإعدام، أو الحكم لمدة ٢٥ عاماً، على كل من يقوم بأعمال معادية للنظام، أو الانتماء إلى أي حركة أو تنظيم سياسي.

(١٢٢) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٩٨.

(١٢٣) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي، ط ٢ (لندن؛ بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٢٨.

(١٢٤) طلال بن عبد العزيز آل سعود، **رسالة إلى مواطن** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٣)، ص ١٥.

(١٢٥) أمين هويدي، **حروب عبد الناصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١٣٦.

قصيرة بتجديد دعوته إلى القضاء على «جبهة الرجعية العربية» في خطاب مدوٍ في الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ذاكراً السعودية والأردن واليمن [١٢٦].

بعد عامين من التهدئة، دخلت العلاقات المصرية ـ السعودية مرحلة جديدة من التوتر من خلال الحملات المتبادلة بين إذاعتي القاهرة والرياض، واحتدمت الحرب بينهما، فوصفت «صوت العرب» النظام السعودي بـ«النظام الطبقي» واتهمت الملك سعود بإعداد مؤامرة جديدة لاغتيال الرئيس عبد الناصر خلال احتفالات الذكرى العاشرة للثورة المصرية، فيما نسبت الإذاعة السعودية إلى ناصر النزعة الدكتاتورية، وادعت أن الاشتراكية العربية تشكل تهديداً للقرآن والإسلام[١٢٧].

في خضم هذه الحملة المصرية، برز حدثان مهمان، كان لهما صدى كبير في المملكة. ففي الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٦٢، أعلن طلال، أحد أشقاء الملك، من بيروت، تأييده لنظام دستوري، وهاجم حكومة سعود وفيصل، وركز هجومه على ولي العهد فيصل واتهمه بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقصائه جميع الوزراء الذين سبق أن تعاونوا مع الأمير طلال، وعلى رأسهم وزير النفط عبد الله الطريقي، واعتقال عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، وفرض الإقامة الجبرية على الآخرين. وقد تمّ ذلك حال عودته إلى السلطة في آذار/مارس ١٩٦٢، مما دفع ببعض الأمراء للالتحاق بالأمير طلال في المنفى[١٢٨]. أما الحدث الثاني فقد كان بالطبع، الثورة التي قامت في اليمن وأعلنت قيام الجمهورية، ولم تتأخر القاهرة باعترافها الفوري بالنظام الجديد، وكان ذلك مساء الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. وهكذا جاءت الثورة في اليمن لتكرس القطيعة بين الجمهورية العربية المتحدة والنظام السعودي. وبذلك تكون الثورة نقطة تحول مهمة لا في العلاقات بين البلدين فحسب، بل في تاريخ المنطقة عامة، خصوصاً بسبب ظهور قناة جديدة لتغلغل الفكر الناصري في أصقاع الخليج والجزيرة[١٢٩].

(١٢٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٦؛ هيكل، **سنوات الغليان،** ص ٥٩٥، وسلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية،** ص ٦٣٠.

(١٢٧) انظر: هيكل، المصدر نفسه، ص ٦٣٠، وملفات العالم العربي، العربية السعودية، العلاقات مع مصر، الملف رقم ٢/١٣٠٤.

(١٢٨) انظر: **الهدى،** ١٦/٨/١٩٦٢، و *Le Monde,* 15/8/1962.

(١٢٩) انظر: **الهدى،** ٢٨/٩/١٩٦٢، ومقابلة مع الكاتب محمد عودة، بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٠.

٣ ـ الدور المصري في اليمن وتأثيره على السعودية

نجحت القوى الثورية في اليمن الشمالية في الإطاحة بحكم أسرة حميد الدين ونظام الإمامة برمته في السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وكان لهذا الحدث من الآثار الإقليمية والانعكاسات الدولية ما يتناسب مع الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة التي وقع فيها. وبما أن الدراسة تبحث في تأثيرات الفكر الناصري في منطقة الخليج العربي، فإنَّ من الصعب بمكان أن نتجاوز الدعم المصري لليمن، وانعكاساته على العربية السعودية، ومن ثم على المنطقة عامة حيث السيطرة البريطانية[١٣٠].

لا شك في أن قيام نظام جمهوري في اليمن على انقاض النظام الملكي قد أقلق السعودية كثيراً، خشية أن تنتقل العدوى حيث التشابه الكبير بين النظامين الإمامي في اليمن والملكي في السعودية. ويكفي أن نتذكر في هذا الصدد تماثل النظامين في الأساس الديني للشرعية السياسية وقواعد توريث الحكم وغياب المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية والنقابية، فضلاً عن ذلك الامتداد الجغرافي بين البلدين. فآل سعود كانوا دائماً يعدّون اليمن ذا أهمية بالغة بالنسبة الى أمنهم الداخلي[١٣١]. من جانب آخر، وهو الأهم أغلب الظن، فإن اندلاع الثورة في اليمن كان من شأنه أن يوقظ أكبر كتلة بشرية في الجزيرة العربية، وهي الشعب اليمني ذو الإرث الحضاري والحجم السكاني الذي سيجعل منه ثقلاً حقيقياً في أعماق شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي حيث لا يزال الطابع البدوي والسلوك القبلي هما السائدين[١٣٢]. وإذا ما انتقلنا من الجانب الموضوعي إلى الجانب الذاتي، فإن الأمر يزداد خطورة؛ فزيادة التأثير السياسي المصري لليمن يعني وجوداً فاعلاً لأفكار ليست مرغوبة في المنطقة، ناهيك عما رافق ذلك من دعم عسكري. وكما هو معلوم، إن آل سعود لديهم حساسية مفرطة من هذه الناحية، إذ إن حملة الجيش المصري في عهد محمد علي، وتدميرها عاصمة الأجداد «الدرعية» كانت لا تزال ماثلة أمام الأحفاد.

---

(١٣٠) أحمد يوسف أحمد، «السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، ص ٦٩.

(١٣١) انظر: أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص ١٤٩؛ هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٦ ـ ٢٧، وفاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٤٩.

(١٣٢) انظر: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٣٤، ونجلاء أبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**، ترجمة سعيد الصباغ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨١)، ص ٤١٦.

وفي الواقع، إن حكام السعودية لم يتركوا شكاً في تصريحهم من تخوفهم من انعكاسات الوجود المصري في المنطقة، وتحديداً على مستقبل نظامهم السياسي والسلامة الاقليمية للمملكة[١٣٣]، ولا سيما أن «صوت العرب» في تلك الأيام، كان يؤدي دوره المعروف في استثارة المواطنين السعوديين وتحريضهم أو بالتذكير أن «نفط العرب للعرب». وبذلك أصبح واضحاً أن اليمن لن يكون سوى الموقع المتقدم للثورة العربية في شبه الجزيرة، إذ لم تكن الأسرة الحاكمة مستعدة لتحديث نظام الحكم المغلق، أو لقبول إدخال أفكار جديدة، وبذلك فإن الملكيين كانوا آنئذٍ يسيرون ضد تيار الزمن[١٣٤]. فما إن أعلن قيام الثورة في اليمن حتى أصدرت الحكومة السعودية قراراً منعت بموجبه الاستماع إلى محطات «صوت العرب» والقاهرة في المقاهي، وأخذت تعهدات من أصحابها بعدم فتح الراديو على هذه المحطات وإلا وقعوا تحت طائلة العقاب. وتم تحذير على جميع أصحاب سيارات الأجرة من الاستماع الى محطات الإذاعة العربية الصادرة من القاهرة لأنها تدعو إلى «الأفكار الهدّامة» ولأنها منبر «للشيوعية والاشتراكية الملحدة» التي تناقض مبادىء الدين الإسلامي الحنيف[١٣٥].

يتضح مما سبق أن الثورة اليمنية، وما ترتب عليها من أحداث، مثلت تحدياً خطيراً للنظام السعودي، ولكن الأخطر من ذلك ما بدا من انقسام داخل النظام السعودي حول كيفية مواجهة هذا الخطر، ومما زاد في إرباك الأسرة المالكة حوادث هروب الطيارين السعوديين إلى مصر[١٣٦]. بدأت هذه العملية يوم الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ولم يكتمل الأسبوع الأول من عمر الثورة حتى لجأ ثلاثة طيارين حربيين يقودون طائرة تابعة لسلاح الجوّ السعودي تحمل شحنة من الأسلحة والذخائر، كان من المفروض أن تصل إلى نجران، إلى مطار ألماضة في القاهرة. والطيارون هم الرئيس الطيار رشاد ششة، والرئيس الطيار أحمد حسين، والفني محمد إزميري[١٣٧]. وبعد أن رووا بالتفصيل الأوامر والواجبات التي حددت لهم، ذكروا

---

(١٣٣) خديجة أحمد علي الهيصمي، «العلاقات اليمنية ـ السعودية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ٢٣٦.

(١٣٤) انظر: سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٣٦، وجرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، ص ٢٠٥.

(١٣٥) إسماعيل عبد التواب، **سعود ملك المؤامرات** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٣)، ص ٣٤.

(١٣٦) انظر: أحمد، **الدور المصري في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧**، ص ١٥٠، وأبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**، ص ٤١٧.

(١٣٧) انظر: عبد التواب، المصدر نفسه، ص ١٨٤، وهيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٢٥ ـ ٦٢٦.

أنهم بعد أن صعدوا بطائراتهم في الجو تداولوا فيما بينهم، واتفقوا على أن واجبهم القومي لا يسمح لهم بأداء ما كلفوا به، وقد قرروا أن الواجب القومي يفرض عليهم أن يجيئوا بطائرتهم وحمولتهم إلى القاهرة، وهم بذلك يحققون هدفين: **أولهما**، الحؤول دون وصول شحنتهم من السلاح إلى حيث تستعمل ضد ثورة اليمن، **وثانيهما**، أنهم بذلك يكشفون عملياً دليل التآمر لضرب هذه الثورة(١٣٨). وفي اليوم الثاني تكرر المشهد نفسه، حين هبطت طائرة ثانية في مطار أسوان يقودها طياران هما: الرائد الطيار محمد عبد الوهاب، والملازم الطيار محمد علي الزهراني. وفي الثامن من تشرين الأول/أكتوبر تكرر المشهد، للمرة الثالثة، إذ نزلت طائرتان مقاتلتان، يقود الأولى الرائد الطيار أحمد موسى عواد، ويقود الثانية الرائد الطيار عبد اللطيف الغنوري(١٣٩). وقد احاطت بهذه العمليات دعاية واسعة ضد الموقف السعودي، واستقبلت الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعباً الطيارين كأبطال، كما استقبلهم وزير الثقافة والإعلام عبد القادر حاتم وأشاد بوطنيتهم وتمسكهم بعروبتهم، وأعلن أن الجمهورية العربية المتحدة قاعدة التحرر العربي إذ ترحب بهم كأبطال أحرار تعتبرهم ضبّاطاً في قواتها المسلحة(١٤٠).

أدى هروب هؤلاء الطيارين من سلاح الجو السعودي إلى انهيار القوة الجوية السعودية بكاملها، وتشير المعلومات الى أن ضباط القوة الجوية الذين كان عددهم يربو على الأربعين كانوا جميعاً متعاطفين سراً مع الحركة الناصرية، مما اضطر الملك سعود إلى وقف استخدام سلاح طيرانه بالكامل لعدة أسابيع مع عملية تطهير شاملة بين الطيارين(١٤١).

لم تقتصر المعارضة على المؤسسة العسكرية، بل امتدت إلى مجلس الوزراء السعودي ذاته، وقد كان الملك سعود نفسه يرأسه. فبينما كان معظم الوزراء المنتمين للأسرة المالكة بزعامة الأمير خالد يساعدون الملكيين اليمنيين بالفعل، قام الوزراء الخمسة من خارج الأسرة برفع مذكرة اعترضوا فيها على دعم الإمامة في اليمن، وأوصوا بالاعتراف بالنظام الجمهوري، أو الوقف الفوري لمساندة الملكيين كحد أدنى(١٤٢).

---

(١٣٨) انظر: هيكل، المصدر نفسه، ص ٦٢٥، وأحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٢٣٥.

(١٣٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٦٢٦.

(١٤٠) عبد التواب، **سعود ملك المؤامرات**، ص ١٩٧.

(١٤١) هيلر وسافران، «الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية،» ص ٣٢.

(١٤٢) انظر: أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧**، ص ١٥١، وفاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

ثم ما لبث أن ازداد الانشقاق في الأسرة المالكة ذاتها، ولو بين نفر قليل من المنتمين إليها. ففي الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر وصل الأمير عبد المحسن، شقيق سعود إلى القاهرة، حيث أدلى بتصريحات تندد بسياسة العربية السعودية تجاه مصر واليمن. وبوصوله أصبح عدد الأمراء السعوديين المقيمين في القاهرة، والمعارضين لسياسة بلدهم خمسة أمراء[١٤٣].

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الملك سعود، وبعد أن شل حركة سلاحه الجوي، قام باستئجار سلاح الطيران الأردني لتزويد الملكيين بالمساعدات[١٤٤]. لكن الشيء نفسه حدث مع الأردنيين، ففي النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر وصلت إلى الجمهورية العربية المتحدة ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الأردني، والمرابطة في مطار جدة، وكان يقودها طياروها الثلاثة، وعلى رأسهم سهل حمزة قائد سلاح الجو الملكي الذي طلب حق اللجوء السياسي[١٤٥].

طالبت حكومة العربية السعودية الجمهورية العربية المتحدة بإعادة طياريها، إلاّ أنهم رفضوا العودة، وفضلوا البقاء في القاهرة، حيث يقيم الأمير طلال وإخوانه. وكانت القاهرة، وقبل يومين من وقوع الثورة اليمنية، قد أعلنت إنشاء «جبهة تحرير شبه الجزيرة العربية»[١٤٦].

من الواضح أنه لم تكن هناك أدنى مبالغة في الحديث عن خطر داهم يهدد النظام السعودي برمته. لقد بدا أن الملك سعود أضعف من أن يواجهه، وكما حدث في أزمة ١٩٥٨ قرر الأمراء رصّ الصفوف، وأقنعوه بالتنحي لأخيه فيصل وهو الكفيل بمنع الخصوم من استغلال التنافس القائم في القمة. ولم يكن ذلك ممكناً إلاّ بالتطلع نحو الخارج، ولا سيما نحو الولايات المتحدة الأمريكية. حينئذ كان فيصل في زيارة إلى واشنطن، وبعد مداولات بين الطرفين أكدت وزارة الخارجية الأمريكية

---

(١٤٣) **الهدى**، ٩/١١/١٩٦٢.

(١٤٤) اجتمع الملك حسين والملك سعود في الثلاثين من آب/أغسطس ١٩٦٢ في الطائف، ووقّعا اتفاقية حول تنسيق السياسة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، واتفقا على رسم الحدود، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية الطائف، وكانت موجهة بالدرجة الأولى ضد الجمهورية العربية المتحدة.

(١٤٥) انظر: حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ص ٢٣٥، ومحمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٩٤.

(١٤٦) انظر: **الهدى**، ١١/١٠/١٩٦٢، وسلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٣٦.

على الأمير ضرورة وضع برنامج لإصلاحات اقتصادية واجتماعية، لكنها في الوقت عينه وعدته باستمرار دعمه[(١٤٧)].

تولى فيصل السلطة الفعلية كرئيس للوزراء فور عودته من واشنطن، واتخذ عدة إجراءات أعاد بها إلى النظام المتداعي توازنه، إذ شكّل الحكومة الجديدة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، مستبعداً منها كل الوزراء الذين اعترضوا على تأييد الملكيين، على أساس أن موقفهم كان تعبيراً عن انهزامية لا يتحملها الموقف. وبذلك تم إبعاد كل العناصر والقوى الوطنية والقومية ذات الميول الناصرية، واستبدلوا بأشخاص يدينون بالولاء المطلق للأسرة المالكة، وللأمير فيصل شخصياً[(١٤٨)]، فجاء المجلس الجديد بالاعتماد على القواعد العشائرية التقليدية، وإن كان لم يستبعد كلية التكنوقراط الذين احتفظوا ببعض المناصب الوزارية غير السياسية، ولم يسمح لهم بممارسة أي نشاط سياسي. وقد شملت هذه الإجراءات حتى أولئك الوزراء والمستشارين العرب الذين أدوا خدمات جليلة إلى المملكة، فبعضهم عينوا سفراء في الخارج، والبعض الآخر طردوا بسبب عروبتهم وميولهم الناصرية[(١٤٩)].

هذا من جانب، ومن جانب آخر لم يغفل الأمير فيصل المؤسسة العسكرية، إذ حفزته حادثة هروب الطيارين، فتم إبعاد كل المشكوك في ميولهم وولائهم إلى جهات عدّوها أجنبية، وعُيِّن ضباط مناوئون علناً للناصرية في أعلى المناصب بغية الحد من تنامي المد الناصري المتزايد في البلاد[(١٥٠)]. ثم عين فيصل أربعة من أقدر إخوانه في المراكز التي لا يمكن أن يطالها العامة من الشعب بعد إبعاد أبناء الملك

---

(١٤٧) أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧**، ص ١٥١، وجرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، ص ٢٠٦.

(١٤٨) الهيصمي، «العلاقات اليمنية ـ السعودية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠،» ص ٢٣٧؛ أحمد ثابت، **من يحمي عروش الخليج؟ النفط والتبعية** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩١)، ص ٨٨، وهاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٦.

(١٤٩) كانت الإدارة الأمريكية في الحقيقة غير راضية عن مستشاري المملكة من السوريين والفلسطينيين والمصريين من أمثال حافظ وهبة، ويوسف ياسين، وعبد الرحمن عزام، بوصفهم عرب الجنسية، إلا أن غيظها كان شديداً من أحمد الشقيري، أحد هؤلاء المستشارين، وقد مثل العربية السعودية في هيئة الأمم المتحدة، فاتخذ منها منبراً للدفاع عن القضايا العربية وفي المقدمة منها القضيتان الفلسطينية والجزائرية، وفضح مؤامرات الاستعمار والصهيونية على الوطن العربي.

(١٥٠) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٦٣٧.

سعود، فكان خالد على رأس الجيش ونائباً لرئيس الوزراء، وسلطان وزيراً للدفاع، وعبد الله قائداً للحرس الوطني، وفهد وزيرا للداخلية، وبقي عمه مساعد بن عبد الرحمن وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني(١٥١).

توجّه فيصل إلى تهدئة المعارضة الشعبية، بعد أن أمسك السلطة بحزم، وغالبيتها كانت تتحدر من الطبقة الوسطى التي أخذ حجمها يتزايد بشكل سريع، وهي طبقة جديدة متعلمة غير تقليدية، ولها سمات برجوازية، وقد سبق أن دخلت بقوة إلى مجلس الوزراء وأبدت قلقها بشأن المسائل الدستورية، ودعت إلى مراقبة حقيقية لعائدات النفط في البلاد(١٥٢). وعلى هذا الأساس، طرح فيصل برنامجه الإصلاحي ذا النقاط العشر، وقد أعلن في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر في بيان تضمن إصدار قانون أساسي للبلاد على أساس «أن الوقت قد حان لإصدار نظام أساسي للحكم مستمد من كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الراشدين، حيث يضع في وضوح كامل المبادىء الأساسية للحكم»(١٥٣)، فضلاً عن تقسيم البلاد إلى خمس مقاطعات ووضع نظام لإدارتها، وإلغاء الرق، وتطوير الخدمات وبصفة خاصة التعليم، ودفع خطى التنمية الاقتصادية، وزيادة مشاركة المواطنين في تقرير سياسة الدولة(١٥٤). وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، كما أن برامج طموحة أخرى في مجالات التصنيع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية قد وضعت موضع التنفيذ، وتشكلت البنية التنظيمية وأنشئت وزارات جديدة، في حين اختفى مشروع القانون الأساسي، وإتضح أن فيصل لم يكن ينوي إصداره بقدر ما كان يسعى إلى إخماد نزعات ومطالب بعض الوطنيين، فضلاً عن إرضاء أنصار الإصلاحات المعتدلة(١٥٥). بتعبير آخر أراد فيصل الحفاظ على التوازن بين القوى المحافظة والقوى الجديدة؛ فقد أدرك أهمية الشعارات والرموز والممارسات الحديثة، وبخاصة تلك التي رفعتها وطبقتها الأنظمة التقدمية، مثال ذلك شعارات الاستقلال والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أنه لم يتجاهل مشاعر ومصالح القوى

(١٥١) انظر: شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم**، ص ١٧٧، و Feuillet, *Le Systéme Saoud,* p. 133.

(١٥٢) بول فييل، «البترول والطبقة الوظيفية،» ترجمة خضر خضر، **دراسات عربية**، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣.

(١٥٣) **صوت الطليعة**، العدد ١٩ (نيسان/أبريل ١٩٧٩)، ص ٣٦.

(١٥٤) إميل نخلة، **أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٦٣.

(١٥٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤، وفاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٥٣.

التقليدية ممثلة في القبائل والعشائر وعلماء الدين. وقد استفادت الحكومة من هذه التعددية من خلال استخدام هذا التنافس لتكريس ولاء هذه التكوينات لا لمفهوم الدولة بل للأسرة المالكة[١٥٦]. إن إصدار الوعود والتطمينات المتعددة بتطبيق بعض المطالب، وتنفيذ بعض الإصلاحات، يجد مرجعيته وأسبابه في تصاعد المد القومي الناصري في الستينيات، ورغبة النظام السعودي في عدم الصدام، أو التحدي لهذا المد.

مع ذلك، فإن هذه الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي اعتمدت في الأساس على العائدات النفطية، كانت تهدف أساساً إلى مزيد من التلاحم بين جهاز الدولة والسيطرة على البلاد. وقد عبّر بول فييل عن هذه الإصلاحات بقوله إن أحد الأهداف الأساسية لإصلاحات عام ١٩٦٢ كانت بقرطة إدارة المناطق والمدن، وبذلك سهلت السيطرة والتحكم فيها[١٥٧]. وهكذا بدأ النظام السعودي عملية ـ ثبت فيما بعد نجاحها ـ لإعادة ترتيب صفوفه، وقد راعى فيصل ألا تمس عمليات التحديث جوهر هذا الحكم، بل أن تكسبه مزيداً من القوة أمام المد القومي العربي الجارف المتمثل في الفكر الناصري يومذاك.

ولتحقيق الهدف ذاته وضع فيصل المملكة في حالة تأهب، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، ومدّ القوات الملكية في اليمن بمساعدات عسكرية ومالية. وبالتنسيق مع المخابرات المركزية الأمريكية، ورئيس «مجموعة نواب السويس»[١٥٨] العدوة اللدود للفكر الناصري، وافق فيصل على تخصيص مبلغ مالي قدره أحد عشر مليون ريال سعودي من العائدات النفطية لتمويل المرتزقة الأوروبيين. وعبر الأراضي السعودية المتاخمة للحدود اليمنية[١٥٩] تدفقت الأموال والسلاح والمرتزقة لإشعال حرب أهلية داخل اليمن لتحويل الوضع إلى «فييتنام» يتورط فيها عبد الناصر وتستنزفه[١٦٠]. والى

(١٥٦) ثابت، **من يحمي عروش الخليج؟ النفط والتبعية**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٥٧) فييل، «البترول والطبقة الوظيفية،» ص ١٢٤.

(١٥٨) مجموعة من النواب المحافظين في مجلس العموم البريطاني اشتهروا باسم «مجموعة السويس»، كان يتزعمهم النائب جوليان الميري، تكونت مباشرة بعد حرب السويس. كانت دعوتهم باستمرار «حتمية التصدي لناصر»، ولو كرد على «إهانة السويس». لمزيد من التفاصيل، انظر: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٣٨.

(١٥٩) انظر: عبد الله إمام، **عبد الناصر: كيف حكم مصر** (بيروت: دار الجليل، ١٩٧٧)، ص ٣٣٦. و Feuillet, *Le Systéme Saoud,* p. 131.

(١٦٠) انظر: إمام، المصدر نفسه، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وأبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**، ص ٤١٨.

جانب ذلك، تواصلت الحملات النفسية للتشكيك في الثورة وأهدافها، وبث أنباء تسيء إلى الاشتراكية ومحتواها الإنساني بتصويرها على أنها كفر وإلحاد، والتأكيد على أن الجيش المصري هو جيش احتلال استعماري، يجب أن يقبر على الأرض اليمنية كما قبر الجيش التركي قبله[١٦١]؛ وهذا يعني بحد ذاته أن السعودية بدأت تلجأ بدورها إلى الفكر لاحتواء آثار الفكر الناصري في المنطقة.

بهذه السياسة المعتدلة داخلياً، الحازمة تجاه معارضي النظام خارجياً، تم تعزيز الجبهة الداخلية، وقوبلت السياسة تلك بارتياح ورضا المحافظين ورجال الدين، هؤلاء الذين أدوا دوراً مهماً وأساسياً في تتويج فيصل ملكاً في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤. وهكذا نجح فيصل في الإطاحة بعرش أخيه منهياً بذلك الصراع الذي استمر ست سنوات.

يمكن اعتبار هذه الفترة، التي تزامنت مع تصاعد المد القومي، من أهم الفترات بالنسبة الى القوى السياسية الوطنية والقومية، إذ إن تأرجح الملك سعود بين تأييد عبد الناصر من جانب، والغرب من جانب آخر، والصراع من أجل السلطة داخل العائلة المالكة، وعدم الاستقرار الناتج من سعي كل طرف لإيجاد حلفاء داخل العائلة وخارجها؛ هذا كله وفّر هامشاً من الحرية للعناصر القومية في التعبير عن أفكارها وآرائها السياسية وتوسيع نشاطها.

بعد تتويج فيصل ملكاً على السعودية، استمر في تقوية مؤسسة الحكم لزيادة فاعليتها الداخلية من خلال دعم قواعدها ورموزها، وتحديد الاختصاصات، وتوزيع المناصب الرئيسية على أقرب الموالين والأقرباء، مما أضفى الهيبة على النظام[١٦٢]. وقد اتبع استراتيجية خاصة تمثلت في الجمع بين التقليدي والحديث، بمعنى الحفاظ على الرموز والتشكيلات والمصالح التقليدية في إطار القبيلة، والعلاقات مع الأعوان ورجال الدين، وهي القاعدة التي لا تزال من ضمانات تأييد النظام، وفي الوقت نفسه مسايرة التحديث عن طريق بعث الأجهزة المدنية الحديثة والهياكل المتطورة، وإتاحة المجال للتحرك الاجتماعي أمام شرائح متعددة من خلال التعليم والتجارة والتوظيف في أجهزة الحكومة والجيش، بالإضافة إلى توسيع مجال الخدمات وإتاحة الفرص لأعلى مستويات المعيشة. وقد ساعد على دعم هذه البرامج كلها، توفر

(١٦١) محمد محمد الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» في: **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية والعربية العليا، ١٩٧٣)، ص ٤٢٧.

(١٦٢) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 108.

العائدات النفطية التي وفرت للنظام مصادر الدعم المادي(١٦٣). ومع أن جانباً كبيراً من هذا التطور الحاصل في بنية الدولة وأجهزتها اقتصر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من دون الجانب السياسي، فإنه لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن المعارك التي كانت تدور رحاها في اليمن. وفي الواقع لم يكن هيكل مبالغاً عندما قال: «وقد كان من النتائج المباشرة لتطورات المعارك في اليمن أن اعتلى فيصل عرش السعودية، وبدأت عملية «التحديث» في المملكة، وراحت الأسرة في السعودية تتحول إلى الدولة»(١٦٤).

ومن الطبيعي ألا يكون النظام السعودي قادراً على تحقيق تقدم اقتصادي وسياسي حقيقي بسبب عدم كفاية التنظيمات المؤسسية القائمة حسب الترتيبات البراغماتية السالفة الذكر، وعدم تناسق عناصرها المكونة. ومن هذا المنطلق، يرى فييل أن العائلة الحاكمة في السعودية لم تكن سوى طبقة وظيفية، مهمتها تحقيق وتنفيذ مصالح الرأسمالية العالمية في المنطقة، بمعنى المزيد من الاعتماد على دول الغرب والتحالف معها للحفاظ على أمن واستقرار واستمرارية النظام(١٦٥)، عن طريق إقامة وتوسيع خدمات الأمن والمخابرات وتسليح الجيش بمعدات جديدة، وإعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والإرهاب السياسي في ضوء تصاعد حركات المعارضة والاستياء الشعبي، وهو ما جعل مايكل هدسون يطلق عليها اسم «ملكية المخابرات»(١٦٦). وكان للثالوث رجال النفط وتجار السلاح ورجال المخابرات الدور الكبير تجاه مزيد من الارتباط بالدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلتقي مصالحها جميعاً(١٦٧). ويذكر هيكل أن نفوذ هذه المجموعة راح يتزايد

---

(١٦٣) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١٦٤) انظر: محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر ما ورائها**، ط ٥ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٨٥؛ روبرت ستيفنس وحمد عودة، **حوار عبد الناصر** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٥٨، ومحمد غانم الرميحي، «عبد الناصر وإقليم النفطي،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٢٢٤.

(١٦٥) فييل، «البترول والطبقة الوظيفية،» ص١١٠ ـ ١١٤.

(١٦٦) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), p. 25, and

ثابت، **من يحمي عروش الخليج؟ النفط والتبعية**، ص ٧٨.

(١٦٧) انظر: محمد السيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٠٩، ومحمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٤٨.

بمعدلات خطيرة في مرحلة بالغة الدقة والحساسية في السياسة العربية؛ ففي الاجتماعات في واشنطن في حزيران/يونيو ١٩٦٦ بخصوص العلاقات مع «إسرائيل»، أوضح هؤلاء أن الكيان الصهيوني ليس هو المشكلة بالنسبة الى العربية السعودية، وربما لغيرها من الدول النفطية، وإنما الخطر الحقيقي هو حركة القومية العربية كما تمثلها القاهرة، وأن العربية السعودية ماضية في تنفيذ فكرة المؤتمر الإسلامي كبديل يمكن الالتفاف به حول جامعة الدول العربية. ويضيف هيكل أن عدنان الخاشقجي، وهو أحد أعضاء المجموعة، قال للأمريكيين: «إن هناك بلايين في السماء تنتظر النزول على الأرض... وماذا سنفعل بها غير أن نستعملها في الشراء منكم»[١٦٨]. من هنا، وفي هذا الإطار، بدأ الملك فيصل طرح تصورات مخالفة للفكر الناصري ودعوته للوحدة العربية، إما في شكل تغليب دعوة التنسيق والتكامل، أو إعلاء الذاتية القطرية، وإما في طرح أيديولوجيا الدائرة الإسلامية كبديل للإطار العربي المحكوم بشعارات الوحدة الاندماجية، والقرارات الاشتراكية، والعداء للغرب وللدول العربية الرجعية والمحافظة[١٦٩].

كان عبد الناصر إلى حد كبير محقاً بربطه المشاريع بميثاق بغداد ومبدأ أيزنهاور، فهي تحمل جميعاً، على الرغم من خصوصيتها الثانوية، البعد السياسي نفسه، وهو الالتفاف على الإطار العربي، وعلى جامعته، بعد التأكد من صعوبة الانتصار ضمن هذا الإطار الأصل[١٧٠].

لقد كانت سياسة فيصل هذه تهدف إلى الحد من النفوذ الناصري الذي أصبح يشكل خطراً لا على المستوى الشعبي فقط، بل في داخل النظام ذاته[١٧١]، وتعدى ذلك إلى كل المنطقة الخليجية التي أصبحت تموج بتيار ناصري جارف يهدد مركز

---

(١٦٨) محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٠)، ص ٣٤٨.

(١٦٩) في إطار هذه التسمية المتبعة في العربية السعودية عمل الشيخ عبد العزيز بن باز ـ وهو من أبرز رجال الدين حينئذ والمفتي الحالي للدولة السعودية ـ على تسويغ سياسة فيصل هذه، إذ أكد أن الدعوة إلى القومية العربية دعوة باطلة وخطأ عظيم ومنكر ظاهر وتحدٍ سافر للإسلام، وأنها «معول غربي استعماري». لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد العزيز بن باز، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**، ط ٤ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠)، ص ٤، ١٣ و١٦.

(١٧٠) غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» ورقة قدمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧٧٧.

(١٧١) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٨٩.

جميع الأسر الحاكمة، وهو ما أكده الملك بنفسه في المباحثات التي جرت بينه وبين رئيس الوزراء البريطاني هارولد وِلسن في شهر أيار/مايو ١٩٦٧، وقد وصفها الأخير بأنها «محادثات مهمة للغاية» (Critically important talks)، حول الموقف في الخليج والجنوب العربي، حثّ فيها ولسن على «ألاّ يسحب وحداته العسكرية من المنطقة، وأن يوافق على تدعيمها لاستخدامها في الدفاع عن الدول العربية الجديدة في الجنوب، ضد أي هجوم من العناصر المؤيدة للقومية العربية الراديكالية»[١٧٢]. وأضاف أن هناك «جماعات تحريضية في المنطقة، بما فيها مشيخات الخليج، مستعدة للبدء بالعمل بعد أن يعطيها الرئيس عبد الناصر إشارته، وإذا لم تدعم بريطانيا وجودها العسكري في الجنوب العربي فإن الخليج سوف يخرب، أو يدمر في غضون عدة أشهر»[١٧٣].

على الرغم من المبالغة والتهويل اللذين اكتنفا كلام فيصل، فإن ذلك يعبر عن الضغوط النفسية والأخطار الحقيقية التي كان يعانيها النظام السعودي خاصة، إذ في تلك الفترة تحديداً بلغ التيار القومي قمة مده، فضلاً عن تصاعد حدة الهجوم الناصري على العربية السعودية، الذي تزامنت معه الاضطرابات والانفجارات في القطاعات ومؤسسات الدولة كافة، وما صاحبها من اعتقالات وطرد بالجملة للعمال العرب المصريين والفلسطينيين واليمنيين[١٧٤].

ويبدو أن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي قلبت أحداث المنطقة، جاءت لتضع حداً لهذا التيار في منطقة الخليج، وتقيّد حركته، ومن ثم فاعليته خاصة بعد أن أجبر عبد الناصر على المساومة مع الملك فيصل في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، الذي انسحبت بموجب قراراته القوات المصرية من اليمن[١٧٥].

ثانياً: التأثير الناصري على المستوى الشعبي

أدت العلاقات المصرية ـ السعودية، التي تميزت بطابعها الإيجابي حتى البدايات الأولى من عقد الستينيات، دوراً بالغ الأهمية في انتشار الفكر الناصري التحرري لا في داخل المجتمع السعودي فحسب، بل تعدّى ذلك إلى إمارات الخليج العربي

---

(١٧٢) إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ص ٤١٧.

(١٧٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

(١٧٤) انظر: «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٣ و Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 79.

(١٧٥) مقابلة مع د. عودة بطرس، بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٠.

الأخرى. ولقد حظيت شخصية عبد الناصر ومن ثم فكره التحرري العربي بشعبية واسعة في أوساط المجتمع السعودي، وبخاصة بين صفوف العمال والمثقفين وضباط الجيش. السبب الأول لذلك هو أن هذه الشرائح المسحوقة اجتماعياً وجدت في هذا التيار ما يعبّر عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما طموحاتها القومية. ومما زاد في تقبل مثل هكذا أفكار، تزامن أحداث الثورة المصرية مع البدايات الأولى لبروز الطبقة الوسطى وطبقة العمال كتشكيل اجتماعي حيوي في العربية السعودية، ممثلة بالمثقفين وعمال النفط في الإقليم الشرقي من البلاد (الإحساء)، هذا الإقليم الذي تجمع فيه العديد من المتناقضات، وأبرزها الشركات الأجنبية والعمال الأجانب وما ترمز إليه من استغلال وتسلط بالنسبة الى المواطنين والعمال السعوديين الذين وقعت على عاتقهم قيادة النضال من أجل تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. ومع تطور الأحداث في المنطقة اتجه نشاط العمال في اتجاه العمل السياسي من أجل التحرر الوطني والانتماء القومي. ومن صميم هذه الشرائح انبثقت جميع الأحزاب الوطنية، سواء العاملة على الساحة السعودية، أم التي واصلت نضالها من الخارج. من هنا يتحتم علينا أن تكون بداية البحث مع نضالات الحركة العمالية السعودية للتعرف على أهم محطات نشاطها النقابي والسياسي، وكيف تفاعلت مع الفكر القومي الناصري عبر عقدين من الزمن شهدت فيهما العربية السعودية العديد من الأحداث والتغيرات، خاصة من الجانب الاقتصادي، حيث انتقلت من مجتمع رعوي بدوي لتصبح أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وهو ما أكسبها ثقلاً سياسياً مؤثراً على المستويين الإقليمي والعالمي.

١ ـ الحركة العمالية السعودية ونشوء الوعي السياسي

إلى ما قبل نشوء صناعة النفط، كان السكان يتكونون أساساً من البدو الذين يمارسون الرعي وبعض الأنشطة الزراعية، إلى جانب الحرفيين في المدن. وكانت علاقات الإنتاج السائدة تغلب عليها العلاقات الإقطاعية والقبلية. ومع نهاية عقد الأربعينيات، وبداية تصدير النفط، بدأت تتكون ملامح الطبقة العاملة كقوة جديدة تركزت أساسا في الإقليم الشرقي من البلاد (الإحساء)، ومنذئذ شرعت هذه الطبقة في العمل من أجل تحقيق بعض المكاسب المهنية[١٧٦].

---

(١٧٦) «دراسة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزيرة العربية،» **الجزيرة العربية**، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ٢٧. وهي نشرة دورية كان يصدرها «الحزب الديمقراطي الشعبي» في الجزيرة العربية.

كانت «شركة أرامكو» (ARAMCO) الأمريكية بمثابة صاحب العمل الكبير الوحيد في البلاد، وقد عدَّ العمال السعوديون أن أسلوب الشركة معهم يمثل انعكاساً حقيقياً لمواقف الأمريكيين تجاه السعودية(١٧٧)، إذ كانت سياستها تقوم على التفرقة الاقتصادية والاجتماعية بين العمال العرب والعمال الوافدين من الخارج، وعدم المساواة في الحقوق والواجبات، فضلاً عن استخدام التمييز في التوظيف بالنسبة الى من يتاح لهم العمل، وهذا التمييز كان ناتجاً في معظمه من رغبات خاصة ضد فئات معينة من أبناء بعض المناطق، مما أدى إلى تفشّي البطالة، نظراً لقصور الأعمال المخصصة للعمال المحليين عن استيعابهم، ولا سيما أنهم غالباً ما كانوا من ضمن الدرجة الثانية أو الثالثة لقلة خبرتهم الفنية والعلمية(١٧٨).

عندما جرى أول إضراب لعمال أرامكو (العمال الأجانب في الأساس) عام ١٩٤٥، قدمت الإدارة على الفور تنازلات وقتية تمثلت في تخفيض ساعات العمل، إلى جانب منح العطلة الأسبوعية، ولكن الأجانب المضربين سرحوا فيما بعد(١٧٩). ومع بداية عام ١٩٤٩، شهدت حقول النفط إضرابات عمالية جديدة طالب المشتركون فيها بنظام عادل للعمل، والحد من تعسف الشركة، وعدم التعرض للعمال بالفصل. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن هذا الإضراب سوف يتحول، في حال مجابهته بالعنف، إلى حركة جماهيرية واسعة بسبب دخول عناصر جديدة تمثلت في وجود مجموعات عربية جديدة إلى جانب العمال السعوديين تمتلك تجارب سياسية وفكرية كبيرة، ويأتي في مقدمتها الفلسطينيون الذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨ ووجدوا فرصاً للعمل في صناعة البترول(١٨٠)، يضاف إلى ذلك عنصر مهم آخر متأتٍ من التأثيرات البحرانية. ومما زاد في تبادل التأثير بين الحركة العمالية في البلدين هو التلاحم الوثيق بين سكانها بالنظر إلى أن الأغلبية السكانية في الإقليم الشرقي تتبع المذهب الشيعي، إضافة إلى التداخل بين العائلات. فهنالك مئات العائلات في كل منهما لديه فرع أو أقارب في الجهة الأخرى، كما أن البحرين اجتذبت منذ الثلاثينيات العديد من العمال السعوديين من أبناء المنطقة الشرقية للعمل(١٨١). من هنا نلاحظ أن التواصل كان على أشده، فقد تسرب إلى العمال

---

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧٨) سلام، **مناضل من الجزيرة** ([د.م.]: منشورات صوت الطليعة، [د.ت.])، ص ٣٠.

(١٧٩) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤١٠.

(١٨٠) دار الكتب والوثائق، تقارير المفوضية العراقية في جدة، رقم الملف ٣١١/٢٦٤٠، الوثيقة رقم ٧٥، ص ١٤٠.

(١٨١) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٣٣.

السعوديين العديد من الدوريات والنشرات السرية مثل **الوطن** و**الخميلة** و**الشعب** و**القافلة**، وغيرها من المطبوعات التي كان لها وقع عظيم بين العمال الذين يجيدون القراءة، خصوصاً أن هذه النشرات أفردت حيزاً واسعاً من صفحاتها لمناقشة أوضاع العمال في «شركة بابكو»[(١٨٢)]، إلى جانب معاداتها للاستعمار البريطاني، وشرحها للتطورات السياسية في المنطقة[(١٨٣)]. وكانت تلك النشرات تتحدث عموماً بنفس يساري، وقومي عروبي ناصري. وعليه، كان وقعها على العمال لا يقدر بثمن، فقد أيقظت النفوس وأثارت الحماس وبعثت الوعي لديهم، ولا سيما أن ظروف العمل في بابكو كانت أفضل إذا ما قورنت بنظيرتها في «أرامكو». يضاف إلى هذه العوامل عامل آخر ذو أهمية، هو أن سكان المنطقة الشرقية كانوا يتحسسون بشكل خاص من النفط[(١٨٤)].

كل هذه المستجدات أجبرت الحكومة على أن تعلن استعدادها لبحث إمكانية وضع نظام يكفل حماية العمال، إلى جانب قيام أرامكو ببناء أحياء سكنية منفصلة عن الأمريكيين والعمال العرب. وكان قبول الحكومة بضغط من إدارة أرامكو التي كانت تريد إحداث هامش من التطور في البيئة الاجتماعية بالقدر الذي يتناسب مع تسهيل دفع عملية الإنتاج في المرافق النفطية والإنشائية ووسائل الخدمات، خصوصاً بعد أن قامت حكومة مصدق الوطنية في إيران بعملية التأميم عام ١٩٥١، وقد وجدت لها صدىً واسعاً في صفوف العمال، بل إن جمال عبد الناصر نفسه كان من المتأثرين بقرار التأميم الجريء الذي أعلنه الدكتور مصدق[(١٨٥)].

لم تؤد الإجراءات الأخيرة إلى تغيير صورة ارامكو في نظر السكان المحليين الذين شعروا وكأنهم مواطنون من الدرجة الثالثة في بلادهم. وعلى الرغم من أن العمال السعوديين كانوا في عام ١٩٥٢ يشكلون نسبة ٦١.٧ بالمئة من قوة العمل في

---

(١٨٢) وهي الشركة المسؤولة عن استخراج النفط في البحرين وكانت تملكها شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساسوانك. وفي عام ١٩٧٤ امتلكت البحرين ما نسبته ٦٠ بالمئة من الشركة.

(١٨٣) الشيخ، المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(١٨٤) ناصر السعيد، **تاريخ آل سعود** ([د.م.]: منشورات اتحاد شعب الجزيرة العربية، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٧١٢.

(١٨٥) في التاسع والعشرين من شهر نيسان/أبريل ١٩٥١، رشّح مجلس الشيوخ ومجلس النواب الدكتور محمد مصدق، زعيم «حزب الجبهة والوطنية»، لرئاسة الحكومة، فقامت حكومة وطنية أسرعت بإصدار تشريع لتأميم النفط الإيراني الذي كانت تسيطر عليه الشركات البريطانية. وقد كان لهذا الحدث الأول من نوعه الأثر الإيجابي في المنطقة بأسرها. لمزيد من التفاصيل، انظر: طاهر خلف البكاء، «التطورات الداخلية في إيران، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠).

الشركة، فإن ٦٩ بالمئة منهم كانوا من العمال غير الماهرين، فكان يوجد بينهم ستة أشخاص فقط في مستويات مهنية أو إشرافية[١٨٦].

هذه العوامل مجتمعة جعلت من الإقليم النفطي منطقة مؤهلة لقيادة النضال الطبقي والوطني، ومن ثم كانت مهيأة أكثر من بقية المناطق لتقبل الفكر الناصري بين العمال والفئات الأخرى الوافدة من شتى مناطق المملكة، إذ إن أبناء المنطقة النفطية ظلوا يكوّنون الأكثرية بنسبة ٦٠ بالمئة في شتى الفترات، وفي مختلف المرافق؛ وعليه فقد كانوا قادرين على نقل الأفكار الوطنية من المحيط العمّالي المحدود إلى عمق الكثافة السكانية في جميع أنحاء البلاد ونشرها بين الطلبة والمثقفين[١٨٧].

وهكذا أضحت هذه المنطقة، ومن معطيات الواقع المشار إليه، زاخرة بمشاعر التذمر تجاه «شركة أرامكو» الأجنبية، التي كانت تسيطر كلياً على عمليات النفط الرئيسة: الاستخراج والتكرير والتسويق، علاوة على الإدارة.

اتضح للعمال في السنوات الأولى من عقد الخمسينيات أن سياسة المطالب الفردية وتقديم الشكاوى ليس من شأنها أن تحقق أي نتائج تذكر، فاتجهوا إلى توحيد جهودهم وتنظيم صفوفهم في إطار حركة تحدد فيها أهدافهم، بعد أن أدركوا أن سياسة ارامكو قائمة على التمييز العنصري أكثر من استنادها إلى المستوى الوظيفي، فتشكلت اللجنة العمالية في عام ١٩٥٣ التي كان المناضل ناصر السعيد من أبرز وأنشط أقطابها. وقد عملت اللجنة من أجل الاعتراف بها من قبل الحكومة كلجنة ممثلة للعمال أمام «شركة أرامكو»، وأمام الجهات الرسمية للدفاع عن حقوقهم، والتحدث باسمهم[١٨٨]. وهكذا انتقلت نضالات العمال من حركة ذات طابع عفوي إلى حركة أكثر تقدماً وتنظيماً. وكان أول عمل قامت به اللجنة العمالية في صيف ١٩٥٣، تقديم عريضة تحتوي على مطالبهم بصدد صرف أجورهم التي لم يتسلموها مدةً تزيد على أربعة أشهر. وبعد أن تم تشكيل لجنة ملكية برئاسة الأمير سعود ولي العهد، وبعد أن حققت اللجنة مع وفد العمال، أمرت الشرطة بالقبض عليهم وزجهم في السجن، مما أدّى إلى قيام أول إضراب للعمال السعوديين والعرب يوم السابع عشر من شهر تموز/يوليو ١٩٥٣ واستمر حوالى أسبوع[١٨٩]، تم على

(١٨٦) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٥٨.

(١٨٧) سلام، **مناضل من الجزيرة**، ص ٤٩.

(١٨٨) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, p. 72.

(١٨٩) دار الكتب والوثائق، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الملف رقم ٢٦٤٠/٣١١، الوثيقة رقم ٧٥، ص ١٤٣.

أثره نفي أعضاء اللجنة العمالية، التي كانت مسؤولة عن الإضراب، إلى قراهم. ويؤكد شاهد عيان أن العمال السعوديين تنبهوا إلى بذخ أولي الأمر على ملاذهم وتقتيرهم على العمال الفقراء، الى حد هضم حقوقهم. ويلاحظ بعد هذا الحادث أن أكثر السعوديين من المثقفين أخذوا يخرجون عن تحفظهم السابق في انتقاد تصرفات الحاكمين، كما أن الأوسط الأجنبية ـ أرامكو ـ رأت في هذه الحركة بداية تفتح وعي حقيقي عند الشعب السعودي(١٩٠).

اضطر الملك سعود، الذي اعتلى العرش في ذلك الحين، إلى أن يقوم بزيارة الظهران في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، وإلى إصدار مرسوم يقضي بإحداث تحسينات في ظروف العمل، وتضمن ذلك زيادة أجور جميع العمال، وتحسين أوضاعهم السكنية، فضلاً عن بناء عشر مدارس في المدن المجاورة لأبناء العاملين والإنفاق عليها(١٩١). كما شكلت في عام ١٩٥٤ هيئة ملكية دائمة للنظر في الشؤون العمالية بأمر من الملك، وجعل مقرها في مركز إمارة «المنطقة الشرقية» في الدمّام، وأعطيت قراراتها صفة البت، وتمت إعادة أعضاء اللجنة العمالية إلى مواقعهم(١٩٢).

إن أهم ما في إضراب عام ١٩٥٣ هو الآثار الإيجابية التي تركها على مستوى الحركة العمالية، والشعبية بوجه عام. فقد غدا التحرك العمالي أنموذجاً لوعي اجتماعي شامل امتد في الأوساط الشعبية، وينسب بعض الذين عايشوا تلك المرحلة إلى حركة ١٩٥٣ كثيراً من النشاطات الاجتماعية التي تطورت فيما بعد إلى حركة سياسية(١٩٣). ولذلك، جاءت تلك التنازلات للحؤول دون ظهور حركة عمالية منظمة، وهو الجامع المشترك بالنسبة الى السلطات السعودية والشركات الأجنبية، عن طريق تبني موقف يتسم بالوصاية الأبوية: تحسين الأوضاع من جانب، وممارسة سياسة العنف والقوة من جانب آخر. إلاّ أن العمال لم يرضخوا لسياسة الابتزاز، فقد دفعهم موقف الحكومة السلبي من زعماء «اللجنة العمالية» إلى الاقتناع بضرورة وجود لجنة دائمة، سرعان ما تطورت إلى منبر لمناقشة القضايا الوطنية(١٩٤).

---

(١٩٠) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤، وعدنان العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣** (بيروت: مؤسسة مطابع معتوق إخوان، [١٩٧٤])، ص ٥٦.

(١٩١) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٠.

(١٩٢) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 73.

(١٩٣) فرد هاليداي، «المعارضة السعودية: إمكانياتها، آفاقها، مستقبلها،» **الكفاح العربي** (بيروت) (أيلول/سبتمبر ١٩٧٥)، ص ١٨.

(١٩٤) «تقرير عن الحركة العمالية في السعودية،» (الحلقة الثالثة)، **الفكر الجديد** (بغداد) (٩ حزيران/يونيو ١٩٧٣).

وبدءاً من منتصف الخمسينيات بدأت التأثيرات المصرية تصل إلى المنطقة، فقد سبق أن تفاءل العمال خيراً عندما وصلت أنباء ثورة تموز/يوليو، ودب الحماس في أحياء العمال المحيطة بمنشآت إنتاج النفط، وأخذت أحاديث الجلسات الليلية تنعطف بشكل حاد نحو الحدث المصري، بتكرار ما استجد من أنبائه، وتحليل جزئياته، بل حتى البحث أيضاً في إمكانية تكراره في السعودية(١٩٥). ومما عمّق هذا الاحساس افتتاح إذاعة «صوت العرب» في الرابع من شهر تموز/يوليو ١٩٥٣. وكانت الإذاعة من البوادر الأولى التي كشفت عن وجه الثورة العربي(١٩٦). كما لا يمكن إغفال دور الوجود المصري الكبير من المدرسين والفنيين والضباط الذين استقدمتهم السعودية في إطار التعاون بين البلدين، في نقل الأفكار والخبرات النقابية والتنظيمية والسياسية ضمن مجالات عملهم(١٩٧).

كانت أولى المؤشرات التي عبّر فيها العمال عن خروج حركتهم من ساحة النضال الطبقي الضيّق إلى أفق النضال النقابي والسياسي والوطني الأرحب، في النصف الأول من عام ١٩٥٦ بعد الزخم التحرري الذي طرحته ثورة تموز/يوليو المصرية، وما تركته معطياتها على الساحة العربية. ففي ذلك العام ازداد التحرك العمالي، وتصاعدت وتيرته عندما أعلن في شهر أيار/مايو اعتزام الحكومة السعودية تجديد اتفاقية قاعدة الظهران. فبدأ تململ في صفوف عمال ارامكو في الظهران، الذين عدوا ذلك استثارة لمشاعرهم الوطنية، وسرعان ما انتهى هذا التململ إلى حملة احتجاج واستنكار في الأوساط الشعبية، وبين بعض الطلاب والمثقفين، ممن بدأوا يتحدثون عن ضرورة القيام «بجهد شعبي جماعي واسع النطاق» للضغط على الحكومة ومنعها من تجديد الاتفاقية التي رأوا فيها عنصر تهديد لأمن الشعوب الآسيوية والأفريقية، وضرب الدول المتحررة فيها، وفي مقدمتها الدول العربية(١٩٨). وكانت هذه لغة جديدة على الصعيد الشعبي السعودي، انطوت على معظم منطلقات الفكر

---

(١٩٥) الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٣٦.

(١٩٦) انظر: حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ص ٢٠، وسيل، **الصراع على سورية: دراسة السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٥٨.

(١٩٧) انظر: Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*, Westview Special Studies on the Middle East, (Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell, 1984), p. 100, and

الأخبار (بغداد): ١١/١٠/١٩٥٦.

(١٩٨) انظر: الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٤٣، و«قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦١.

الناصري، وحركة عدم الانحياز التي كان جمال عبد الناصر من أبرز اقطابها. ولقد تركز ثقل هذا التحرك النوعي الجديد في وسط عمال أرامكو، الذين قاموا بتأليف لجان عمالية بهدف تنظيم حملة وطنية لإقناع أفراد الشعب بالتّوقيع على عريضة تطالب الحكومة بإجلاء العسكريين الأمريكيين من القاعدة. واستطاعت اللجنة الحصول على توقيع ستمئة مواطن خلال مدة قصيرة[١٩٩]. وفي أوائل شهر حزيران/يونيو قامت في منطقة الظهران تظاهرات صاخبة عندما زارها الملك في احتفال أقامته له «شركة أرامكو»، قادها ما يقارب ١٣٠٠ عامل، احتشدوا أمام الملك، ورفعوا لأول مرة في تاريخ السعودية لافتات كتبت عليها شعارات ضد الاستعمار، من بينها: «يسقط الاستعمار الأمريكي»، «ازالة القاعدة»، «الجيش العربي الموحد»، كما عبّر المتظاهرون في هتافاتهم عن تأييدهم لسياسة جمال عبد الناصر في مواجهة الغرب[٢٠٠].

أثارت هذه الأحداث نقمة النظام، فأصدر الملك سعود ليلة الحادي عشر من حزيران/يونيو ١٩٥٦ أمراً باعتقال أعضاء اللجنة العمالية، وتمت اعتقالات عشوائية بين صفوف العمال والمثقفين والشباب الوطني الذين لم تكن لهم صلات عمل بالشركات النفطية، كما تم نقلهم إلى سجن العبيد[٢٠١]. واستطاع البعض الآخر من أعضاء اللجنة الهروب إلى خارج البلاد، ومن بينهم أحد أبرز النشطاء في هذا الميدان ناصر السعيد الذي لجأ إلى دمشق ومن ثم إلى القاهرة، ليواصل نضاله من هناك. ولم تقف هذه الاعتقالات عند هذا الحد، بل شملت العمال العرب أيضاً،

---

(١٩٩) انظر: العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣**، ص ٥٨، وملفات العالم العربي، العربية السعودية، المشاكل الداخلية، الملف رقم ١/ ١١٠٤.

(٢٠٠) انظر: تشايلدرز أرسكين، **الحقيقة عن العالم العربي**، ترجمة خيري حماد (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٠)، ص ١٤١؛ الشيخ، المصدر نفسه، ص ٣٤٦، ومقابلة مع علي غنام، بتاريخ ١٥/٦/ ٢٠٠٠. وغنام هو مناضل سعودي، ولد في الجبيل في المنطقة الشرقية، وعمل في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٦. اعتقل عام ١٩٥٦ بسبب نشاطه السياسي في الحركة العمالية، ثم انتسب بعدها إلى حزب البعث. التحق بعد الإفراج عنه بمدارس لبنان ومصر والعراق، مارس نشاطاً سياسياً خلاله، وشارك في المؤتمر القومي السابع، واعتقل إثر أحداث ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ لمدة عام ونصف، ثم أطلق سراحه في ٩/٦/١٩٦٧، وأبعد من سوريا إلى الجزائر لمدة سنة، وعاد بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ إلى العراق، ثم انتخب مجدداً عضواً في القيادة القومية في المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٧٠، وفي المؤتمر القومي الحادي عشر عام ١٩٧٧، ولا يزال يقيم في العراق. لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠)، ج ٤، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢٠١) انظر: فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤١٢، والعطار، المصدر نفسه، ص ٦٥.

إذ قامت الشرطة بالقبض فجأة، وفي منتصف الليل، على مئة عامل فلسطيني يعملون في أرامكو، وتم ترحيلهم على الفور، ولقد تمثلت التهمة الموجهة اليهم في أنهم «أعضاء في حركة سياسية عربية علاقاتها غير ودية مع حكومات عربية مختلفة»[(٢٠٢)].

تجدر الإشارة هنا إلى أن التحليل السائد في أوساط الأسرة المالكة كان دائماً متجهاً إلى اعتبار أن هذه التحركات موجهة من جانب الحكومة المصرية، أو في أقل تقدير متأثرة بها، بل إن سعود بن جلوي، حاكم المنطقة الشرقية، جاهر بذلك علناً أثناء التحقيق مع العمال، إذ قال لهم بصريح العبارة: «ومن عساها تكون هذه الجهات غير مصر وجمال عبد الناصر؟»[(٢٠٣)].

أما الملك سعود، الذي كان يحاول في ذلك الحين أن يبدو وطنياً متحمساً للقضايا القومية، فقد شعر بالإساءة البالغة التي استقبله بها العمال، وشعارات التحدي المرفوعة بوجهه. لذلك كان رده سريعاً وحاسماً، إذ أصدر مرسوماً من ست مواد، يقضي بمنع المشاركة في أي تظاهرة أو إضراب مهما كانت الأسباب، ومعاقبة المخالفين بالسجن[(٢٠٤)]. هكذا تم القضاء على الإرهاصة الأولى للحركة العمالية السعودية بعد أن تشتت أعضاؤها بين السجون والمطاردة خارج البلاد، ولم نعد نسمع عن أي نشاطات عمالية منظمة باستثناء بعض التحركات التي كانت تأتي من هنا وهناك في سياق الأحداث القومية الجارية على الساحة العربية.

ومع ذلك تبقى «اللجنة العمالية» وكل طبقة الشغيلة من ورائها تؤلف النواة الأولى التي اختمرت فيها الأفكار من أجل نضالها الطبقي الذي سرعان ما اكتسى أبعاداً ومضامين أكثر شمولية اتسعت لتستوعب احتياجات ومطالب القضية الوطنية، ولتشخيص طبيعة الارتباط العضوي بين الرأسمالية الأمريكية والنظام الأوتوقراطي السعودي، بسبب مولدها ونشأتها في قلب الاحتكارات النفطية. من هنا، لم يكن غريباً أن تلتقي التوجهات الجديدة هذه مع أفكار الثورة المصرية وشعاراتها ذات النهج القومي التحرري، وقد بدأ رصيدها يتعزز عربياً بعد مؤتمر باندونغ، وصفقة

---

(٢٠٢) انظر: «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦١، و Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 78

(٢٠٣) نقلاً عن: الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٥٠، والعطار، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢٠٤) انظر: «تقرير عن الحركة العمالية السعودية،» (الحلقة الأولى)، **الفكر الجديد**، ٢٦/ ٥/ ١٩٧٣، و Mordechai, Ibid., p. 79.

الأسلحة التشيكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

وتحت تأثير «صوت العرب» أيضاً وجدت الميول المناوئة للحكومة تربة خصبة بين النخبة المثقفة السعودية، خصوصاً بين أولئك العائدين من المهجر والطلاب الذين جلبوا إلى السعودية أفكاراً ومعتقدات سياسية جديدة تركت بصماتها وآثارها على المجتمع السعودي الذي بدأ يشهد تزايداً في العائدات النفطية، وبداية بروز النخب الاجتماعية والقوى السياسية التي أخذت تطالب بإحداث تغييرات أساسية في هيئة الحكم تضع البلاد على طريق الحياة الدستورية، وتمنح فرصاً أوسع للمشاركة السياسية بعد التدهور الاقتصادي الذي حل بالبلاد بسبب سياسة الإسراف والتفرد التي اتبعها الملك سعود كما أسلفنا[٢٠٥].

ظهرت أفكار هذه النخبة على صفحات الجرائد ذات التوجه الوطني والقومي مثل **أخبار الظهران** و**الفجر الجديد** اللتين كتبتا مقالات تنتقد الحكومة من جهة، وتساند سياسة عبد الناصر القومية من جهة أخرى[٢٠٦]، ونتيجة ذلك تعرضت هاتان الجريدتان للمصادرة واعتقال أصحابهما من طرف المسؤولين[٢٠٧]. إلى جانب ذلك، تأثر الطلاب السعوديون الدارسون في الجامعات العربية، ولا سيما جامعة القاهرة، بالفكر الناصري، وظهرت لديهم ميول قومية، وشكلوا عام ١٩٥٦ «منظمة تلاميذ المدارس» التي كان من أهم مطالبها الأساسية حل «جماعة الأمر بالمعروف»[٢٠٨] التي شكلت عائقاً أمام تطوير التعليم، كما دعوا إلى توحيد البرامج الدراسية وفق النظامين المصري والسوري، وبإجراء إصلاحات دستورية، مما دفع

(٢٠٥) انظر: **صوت الطليعة**، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٧٣)، ص ٢٢، و Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* p. 81.

(٢٠٦) صدرت الأولى في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، نصف شهرية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة الشرقية، وقد ترأس تحريرها عبد الكريم جهيمان. وفي شهر نيسان/ أبريل صدرت جريدة الفجر الجديد الأسبوعية لصاحبها يوسف الشيخ يعقوب، وكانت، كالظهران، ذات توجهات وطنية قومية.

(٢٠٧) انظر: فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤١٦؛ الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ٣٣٨، وسيل، **الصراع على سورية: دراسة السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ص ٢٥٩.

(٢٠٨) وهي الهيئة التي أعتمد عليها النظام السعودي في إقامة نظام الشرطة الدينية «المطاوعة» التي من مهامها الأساسية السهر على أن تحترم النساء قواعد اللباس الإسلامي وعدم الاختلاط بالرجال، وإغلاق المتاجر في أوقات الصلاة، ومطاردة مستهلكي الكحول حتى في منازلهم. ولها مطلق الحرية في اعتقال أي شخص مشبوه فيه، أو اقتحام المنازل في أي وقت من دون استئذان. ويبلغ عدد أفرادها اليوم حوالى الخمسين ألف رجل. لمزيد من التفاصيل، انظر: بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ٤٩١.

الملك سعود إلى إصدار مرسوم ملكي في نيسان/أبريل ١٩٥٥ استدعى فيه جميع الطلاب الدارسين في الخارج، وقرر حرمان المتخلف منهم عن العودة من الجنسية السعودية، كما حظر دراسة العلوم السياسية، وكان الهدف من ذلك هو وضع حد لانتشار الأفكار الجديدة[٢٠٩].

في مقابل سياسة العنف والقوة والمراسيم الملكية التي مورست ضّد القوى الاجتماعية بهدف شل حركتها، وتعطيل نشاطها، كان لا بد للعناصر الوطنية من تعزيز وحدتها ومتابعة عملها في اتجاه تحقيق أهدافها، فشكلت «جبهة الإصلاح الوطني» مع بدايات عام ١٩٥٤. وقد جاءت ردّاً على حل اللجنة العمالية وتشتيت أعضائها. وقد ضمت جبهة الاصلاح عناصر وطنية مختلفة الاتجاهات من مثقفين وموظفين وعمال في أرامكو ومنتسبين إلى القوات المسلحة[٢١٠]. ولكنها كانت متفقة على ضرورة إجراء إصلاحات في البلاد، في مقدمتها: انتخاب مجلس شورى، وتحرير البلاد من التسلط الاقتصادي لشركات النفط، وبناء المدارس، وتعميم التعليم، ومكافحة الأمية، وإلغاء الرق[٢١١]. وعلى الرغم من قمع السلطات الأمنية للجبهة، ومتابعة اعضائها، فإنها استمرت في نشاطاتها كحركة قومية مناصرة لعبد الناصر في داخل السعودية وخارجها.

كان العديد من أعضاء «جبهة الاصلاح الوطني» من النجديين، خاصة من قبيلة شمّر المعروفة بعدائها لآل سعود، وفي مقدمتهم النقيب عبد الرحمن الشمراني الذي قام بأول حركة ثورية داخل الجيش[٢١٢]. يقول ناصر السعيد، أحد الوجوه البارزة في الجبهة: «لقد كنت على اتصال تنظيمي ثوري مع الشمراني، لكنني تعرفت عليه قبل ذلك من خلال كتاباته في مجلة **اليمامة**»[٢١٣].

شارك الشمراني في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وكان شاهد عيان على الهزيمة التي حلت بالعرب. وقد تدرّج في الجيش حتى وصل إلى رتبة ملازم. تابع أخبار ثورة تموز/ يوليو المصرية، وتأثر بشخص جمال عبد الناصر، والتقى به أثناء زيارته الثانية للسعودية. وقام في صيف عام ١٩٥٥ مع مجموعة من الضباط بالإعداد للثورة

(٢٠٩) فاسيلييف، المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٢١٠) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 75

(٢١١) Flory [et al.], *Les Régimes politiques arabes*, p. 321.

(٢١٢) Mordechai, Ibid., p. 75.

(٢١٣) السعيد، **تاريخ آل سعود**، ص ٦٥٤.

وفق الأنموذج المصري بهدف إسقاط النظام الملكي، عن طريق قوات الجيش المرابطة في مدينة الطائف تحت قيادته(٢١٤). إلاّ أن السلطة، وعن طريق وشاية من أحد ضباط المجموعة، استطاعت عزل الثوار، ثم اعتقال قادتهم الستة، وألقي بهم في السجن. وحينما التقى بهم وزير الدفاع السعودي مشعل بن عبد العزيز قبل تنفيذ حكم الاعدام سألهم ساخراً: أيكم جمال عبد الناصر؟ أيكم زعيم الأحرار؟ فأجاب عبد الرحمن الشمراني: «كلنا جمال، وكلكم فاروق». وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ نفذ فيهم الحكم(٢١٥).

هكذا أُحبطت أول محاولة من جانب المؤسسة العسكرية للإطاحة بالنظام الملكي. والواضح أن بذور ثورة تموز/يوليو لم تقتصر فقط على قوى المجتمع المدني، وإنما تعدّت ذلك إلى نفوس الجنود والضباط ومؤسسة الجيش التي استخدمها النظام في قمع إضرابات العمال في العام ١٩٥٣.

ازدادت حالة الهياج الشعبي بشكل واضح، واكتسب عبد الناصر سمعة متميزة لدى جميع فئات المجتمع السعودي عندما زار السعودية في الثالث والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس. ويصف صلاح الدين البيطار، الذي كان بين الحاضرين، المشهد بقوله: «فجّر وصول ناصر والقوتلي إلى مطار الظهران في الدمام طوفاناً شعبياً لم تشهد له الجزيرة العربية مثيلاً منذ سنوات الفتح الأولى، فقد احتشد في المطار أكثر من مئة ألف عربي في استقبال عبد الناصر تعبيراً عن تأييدهم للحركة العربية التحررية، وكانت حماسة منقطعة النظير»(٢١٦). وقد أتى المستقبلون من كل أنحاء المملكة ليلاً، وتوجهت قبائل بقضها وقضيضها إلى الدمام للترحيب برجل أصبح رمزاً لنضال أمة بأسرها. وأحس جمال عبد الناصر بالحرج؛ ففي لحظة من اللحظات كان على الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل أن يشتركا مع الحرس المدني بأيديهما في صّد الجماهير التي كانت تندفع باتجاه عبد الناصر(٢١٧)، وتحول الموقف إلى تظاهرة عامة اشتركت فيها كل الفئات الشعبية من عمال وطلبة ومثقفين وحرفيين وعامة، تحيي النضال التحرري وتهتف بسقوط الحكم الفردي والموت للاستعمار. وخشي الأمير فيصل من أن يتطور الموقف، فطلب من

(٢١٤) Lacy, *Le Royaume - la grand aventure de L'Arabie Saoudite, 1744 - 1982*, p. 316.

(٢١٥) السعيد، المصدر نفسه، ص ٦٥٨.

(٢١٦) نقلاً عن: الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٣، ص ٢١٣٢.

(٢١٧) انظر: هيكل، **ملفات السويس**، ص ٥٠٩؛ شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم**، ص ١٨٣، و Lacy, *Le Royaume - la grande aventure de l'Arabie Saoudite,* p. 319

الجماهير أن تهتف بحياة جامعة الدول العربية، إلاّ أنهم استمروا بالهتاف مطالبين بالتحرر من الاستبداد والاستعمار[(٢١٨)].

اكتشف آل سعود، وفي مقدمتهم الملك سعود والأمير فيصل، بعد الزيارة أنه أصبحت لعبد الناصر قوة ذاتية شعبية لا تعتمد على المال، وأدركوا أن وسائل الإعلام الناصرية صارت أشد تأثيراً في تشكيل رأي عام عربي، وفي إثارة حماس الجماهير من أي عمل آخر. أما التظاهرات الشعبية والشعارات التي رفعت فيها فقد دلت على معانٍ أشد خطورة؛ فعبد الناصر أصبح يقود تياراً عربياً قومياً اشتراكياً ثورياً تقف وراءه كل الجماهير الشعبية المسحوقة، ويعادي الأنظمة المحافظة المتحالفة مع الغرب، ومن غير الممكن ألا تكون المملكة العربية السعودية ضمنها. كما أن الدعاية الناصرية عدّت النفط ثروة قومية، يجب أن تصرف في مصلحة الأمة العربية، وأن جميع هذه الاعتبارات التي لم تنسجم مع فلسفة النظام السعودي، لم تمنع المواطنين من إظهار مساندتهم ووقوفهم إلى جانب تيار القومية العربية الزاحف. وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر خرج العمال والجماهير الشعبية في التاسع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ في تظاهرة عارمة ضد الغرب المعتدي، طالبوا فيها بقطع النفط عن بريطانيا وفرنسا، ومناصرة مصر في رفضها الهيمنة وتصديها للغرب. ولم يكن أمام الملك سعود غير الاستجابة لهذا الغضب الشعبي، فأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع كلا البلدين، ووقف شحن النفط السعودي إليهما. كما نسف ناصريون معامل الأسلحة الفرنسية في الخرج السعودي[(٢١٩)]، وقامت مجموعة من العناصر البعثية غير المنظمة بجمع مبلغ من المال عن طريق حملة تبرع، تم إرساله إلى قادة الجيش العربي في مصر عن طريق بعض الأشخاص ممن كانت لهم اتصالات بالحكومة المصرية[(٢٢٠)]. ولم يخف بعض أفراد الأسرة الحاكمة إعجابهم بسياسة عبد الناصر القومية، ووصل هذا الإعجاب إلى حد تطوع بعض الأمراء السعوديين الشباب الذين سافروا إلى مصر، وانتقلوا إلى أحد مراكز التدريب التي أعدت للمقاومة الشعبية[(٢٢١)].

---

(٢١٨) انظر: **صوت الطليعة،** العدد ١ (آذار/مارس ١٩٧٣)، ص ٢٥ ـ ٢٦، والشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية،** ص ٣٥٢.

(٢١٩) انظر: U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Reactions to the Egyptian Crisis,» O.I.R. Report, no. 7371, 21 August 1956, p. 810, and

شامية، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٢٢٠) مقابلة مع علي غنام، بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٠.

(٢٢١) يذكر أكرم الحوراني الذي كان عضواً في لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي في القاهرة، =

وقبل ذلك، استثارت خطوة تأميم قناة السويس مشاعر الأدباء والشعراء الذين رأوا فيها فأل خير لكل العرب، وتحديداً لمنطقة الخليج العربي، وضمنها بلدهم السعودية وثروتها النفطية التي تقبع تحت سيطرة الاحتكارات الغربية، وإسراف وتبذير الأسرة المالكة من دون أن يستفيد منها أبناء الشعب. ونستشف ذلك من خلال أبيات هذه القصيدة التي ناشد فيها الشاعر هاشم الفلالي الرئيس عبد الناصر بقوله:

سر يا جمال وأمم ما تشاء لنا ... فالعرب جندك من فيضي إلى حلب
أمم موارد رزق الشعب في وطنٍ ... ما ضنّ بالرزق في أضىً لمكتسبِ
خلص لنا القوت من أيدٍ ملوثةٍ ... أمّم لنا «الزيت» أمّم «منجم الذهب»
أنقذ لنا الكنز من قوم به لعبوا ... وضاع معظمه في شهوة اللعبِ[222]

بهذه الدعوة المخلصة بلغة بسيطة وطرح عفوي عبّر الشاعر السعودي عن الإيمان العميق للفرد العربي وجدلية الارتباط العضوي بين قضاياه الوطنية والقومية، وبأنَّ من غير الممكن التخلص من واقع التبعية للأجنبي والسلطان المطلق للحكم الأبوي إلا في إطار انصهار الوطني بالقومي، والارتباط المصيري بين القواعد الشعبية وثوارها المناضلين.

مما تقدم، نلاحظ أن عبد الناصر قد اكتسب رصيداً شعبياً داخل كل فئات المجتمع السعودي بفضل المكتسبات التي تحققت على أرض الواقع المصري والعربي، والأهم من ذلك أنه عزز الشعور الوطني لدى الفئات الأكثر تضرراً من خلال تحديه للغرب وأعوانه في المنطقة، وحثهم على النضال ضد كل أنواع القهر والظلم المحيط بهم.

لقد تزامنت أحداث التأميم وما تركته من آثار إيجابية على الساحة العربية، مع ظهور شريحة جديدة في السعودية بفعل عائدات النفط، والقاعدة المتعلمة الآخذة بالتوسع. ولقد تكونت هذه الشريحة الجديدة أساساً من الإداريين والمديرين والمدرسين والمهنيين والمحامين، فضلاً عن ضباط الجيش والعمال المهرة، والسمة العامة لها، إن

= قبل وقوع العدوان، أن جمال عبد الناصر قد أصبح بعد تأميم قناة السويس البطل القومي بلا منازع، وكانت حماسة الشعب العربي للتأميم تخرج عن الوصف. ويضيف: لقد زرنا أحد مراكز التدريب على المقاومة الشعبية، ولاحظنا أن بعض الأمراء السعوديين كانوا في عداد المتدربين، وكان هذا من دواعي تفاؤلنا. لمزيد من التفاصيل، انظر: الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٣، ص ٢١٤٩.

(٢٢٢) عبد الله عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ٣٥٣.

صحّ التعبير، كانت ركيزتها المهنية[٢٢٣]. فهي تنظر إلى نفسها، كما ينظر إليها الآخرون، على أساس الوظائف من أجل بناء الدولة الحديثة، فضلاً عن موقع القوة الذي تجد نفسها فيه، بسبب متطلبات التحديث وتعقيداته. والسمة الأخرى التي تميزت بها هذه الشريحة المنتمية إلى الطبقة الوسطى الجديدة في السعودية هي أنها أصبحت تضم عدداً متزايداً من الأمراء الشبان الذين تعلموا في الخارج[٢٢٤]. ومن الناحية الفعلية، كان هؤلاء الأمراء ينتمون إلى الأسرة المالكة، أو الطبقة العليا، إلا أن وعيهم الوطني وموقفهم الإيجابي من عملية التحديث وإدراكهم لأهمية بناء الدولة، كل ذلك جعلهم أكثر انسجاماً مع آمال وتطلعات الطبقة الوسطى الجديدة[٢٢٥].

ومن هنا ظهرت الاختلافات واضحة بين التقدميين الذين كانت خبرتهم الخارجية غربية، والآخرين الذين كانت خبرتهم عربية وانحازوا إلى الاتجاه القومي الإصلاحي المعتدل[٢٢٦]. بين هذا وذاك وجدت جماعات ذات اتجاه وطني قومي لا يقبل التعايش مع النظام الأوتوقراطي. وفي هذا الإطار، برزت المعارضة السعودية التي سنأتي إلى برامجها وأهدافها ومواقفها على الساحة السعودية. ومن الطبيعي أن نقصر بحثنا على التنظيمات أو الأحزاب ذات التوجه الناصري، مع بعض التنظيمات الوطنية أو المهنية التي بقيت متفاعلة، بشكل أو بآخر، مع التيار القومي الناصري، سواء أكان ذلك في انتصاراته أم في إخفاقاته طوال عقد الستينيات الذي كان مليئاً بالأحداث على الساحة العربية.

٢ ـ التنظيمات السعودية الناصرية المعارضة

أدت التطورات التي شهدتها العربية السعودية في عقدي الخمسينيات والستينيات، ولا سيّما بعد استثمار النفط بشكل كبير، إلى ظهور طبقة جديدة ذات أفكار وثقافات واتجاهات مختلفة حاولت أن تجد لها موقعاً فكرياً متميزاً في المجتمع السعودي. وقد تزامنت هذه التطورات مع ظهور عبد الناصر وانفتاح فكره على الساحة العربية، ومنها بطبيعة الحال العربية السعودية التي ارتبطت، ولو بصورة مؤقتة، بعلاقة طيبة مع النظام الناصري الجديد، مما سهل انتشار الفكر القومي داخل

(٢٢٣) Rugh, «Emergency of a New Middle Class in Saudi Arabia,» pp. 13 - 14.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٢٥) نخلة، **أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية**، ص ٦٨.

(٢٢٦) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٥٨.

العديد من الفئات الاجتماعية التي وجدت فيه تعبيراً عن مصالحها وتطلعاتها وآمالها المستقبلية. لذلك جاءت اتجاهاتها ذات ميول قومية ناصرية. وباعتبار أن هذه الأفكار تتقاطع مع فلسفة النظام الملكي السعودي، فإنها اعتبرت حركات معارضة.

ولكي نفهم طبيعة المعارضة السياسية، أياً كانت توجهاتها الفكرية، ومدى تأثيرها على الطبقات الاجتماعية، يتوجب علينا أن نتعرف على السياق السياسي الذي تحركت ضمنه هذه المعارضة. إن السعودية تحظر وجود أي معارضة سياسية للأسرة المالكة، ويضع القانون قيوداً مشددة على حرية التعبير، وينص على إنزال عقوبات صارمة بحق الذين يعارضون السياسة الرسمية ممثلة في النظام الملكي. ويشمل ذلك التدخل في الشؤون السياسية، بما فيها الانتماء إلى التنظيمات السياسية أو التحريض على الاحتجاجات العلنية، والحث على الإضرابات والمشاركة فيها. كما أن النقابات العمالية محظورة هي الأخرى، ويتم فرض عقوبات قاسية بالسجن ضد أي عامل ينظّم أو يشارك في إضراب أو أي شكل من أشكال النشاط العمالي الجماعي.

إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من ظهور بعض التنظيمات الناصرية التي كان لها نشاطات فاعلة ومؤثرة، ونالت الدعم من جمال عبد الناصر، وإن اختلفت في طبيعة عملها السياسي وتحركها على الساحة السعودية، ويأتي في مقدمتها «إتحاد شعب الجزيرة العربية»، و«حركة الأمراء الأحرار» التي تحولت إلى «جبهة التحرير العربية»، ومن ثم إلى «جبهة التحرير الوطني العربية».

٣ ـ جبهة التحرير الوطني العربية

كانت الحقبة الوحيدة التي ظهرت فيها معارضة تقدمية من جانب بعض أفراد الأسرة المالكة تتمثل في عام ١٩٥٨ والأعوام التي تلتها، حين برز اسم الأمير طلال بن عبد العزيز[٢٢٧] على رأس مجموعة من الأمراء المتأثرين بالقومية العربية وبشخصية جمال عبد الناصر، وأفكاره تحديداً[٢٢٨]. وعندما أعلن في دمشق عن

---

(٢٢٧) طلال بن عبد العزيز، ولد عام ١٩٣١، وعيّن عام ١٩٥٣ مديراً للمواصلات، ثم اصبح سفيراً لبلاده في باريس من أيار/مايو ١٩٥٥ حتى تموز/يوليو ١٩٥٦، ثم سفيراً في مدريد. أبدى معارضة للملك سعود عام ١٩٥٨، ودعم سياسة فيصل، إلا أنه سرعان ما اختلف معه. دخل في حكومة الملك سعود عام ١٩٦٠ وزيراً للمالية، ثم قدم استقالته في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. غادر البلاد إلى بيروت، ثم القاهرة، وتزعم المعارضة ضد الأسرة المالكة، وتحالف معه عدد من الأمراء الشباب ذوي التوجهات القومية الذين عرفوا باسم الأمراء الأحرار.

(٢٢٨) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Talal Ibn Abdel - Aziz Al Saud: Brother of the King,», p. 225.

المؤامرة السعودية، كان الأمير طلال هو الذي اتصل بالملك سعود ليستوضح منه الحقيقة، وحين أحس طلال بأن الملك يراوغه قال له منفعلاً: «بالله يا طويل العمر أن تبيض وجه آل سعود. لو تركنا ما اذيع بغير رد لسودت وجوهنا، وإحنا لا نمثل فرداً ولا اثنين، ولكن إحنا خمسة آلاف من آل سعود، وأين نذهب بوجوهنا؟»(٢٢٩). وقد أسهم مع بقية الأمراء الشبان في اقناع الملك بالتنازل لولي عهده الأمير فيصل لتولي السلطة باعتبار أنه كان حينئذ مهتماً بإصلاح شؤون المملكة. إلاّ أن هؤلاء الأمراء، الذين عرفوا باسم «الأمراء الأحرار» و«الأمراء الدستوريين» أحسوا بعدم جدية فيصل، ورفضه للإصلاحات التي اقترحوها. وفي أثناء الصراع بين الملك سعود والأمير فيصل، تمكن هؤلاء الأمراء من الدخول في حكومة الملك سعود (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦١) مع عدد من الوجوه الوطنية والقومية، وسرعان ما دبّ الخلاف مجدداً بينهم وبين الملك، فاستقال الأمير طلال في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١(٢٣٠)، وتبعه بعض إخوته. وعندما جاء فيصل على رأس الحكومة الجديدة أبعد من بقي من أعوان طلال.

ازداد تدهور العلاقة بين الأمير طلال والسلطة في السعودية في صيف ١٩٦٢، عند عودته من جنيف إلى بيروت، إذ عقد مؤتمراً صحافياً طالب فيه شقيقه الملك بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق في العربية السعودية، واحتج خلاله على احتلال قصوره في الرياض ومصادرة أمواله. ومما صرح به الأمير أن الحجة التي تذرعت بها السلطات السعودية للإقدام على هذا العمل هي توجيهه برقية تهنئة إلى الرئيس عبد الناصر بمناسبة حلول الذكرى العاشرة للثورة على العهد الملكي، وبنجاح عملية إطلاق صواريخ مصرية الصنع. أما السبب الحقيقي الضمني لهذه هذه الحجة فهو نضاله المتواصل لتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد(٢٣١). كما أعلن الأمير طلال أنه لن يعود إلى السعودية، وأن أسباب خلافه مع النظام السعودي تتعلق بطريقة الحكم في المملكة، وبالفساد المستشري في قصورها، وبالأسلوب المتبع في حكمها، وأن الخلاف مع الملك ليس خلافاً شخصياً، وإنما هو خلاف يقوم على أسباب موضوعية ومبدئية. ثم تأزم الموقف أكثر عندما أنضم إليه أربعة من الأمراء الشبان، وهم: فواز وسعد وبدر وعبد المحسن آل سعود، وشكلوا ما اسموه «حركة الأمراء الأحرار»، وأعلنوا في

(٢٢٩) نقلاً عن: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٣٠٦.

(٢٣٠) Kelidar, «The Problem of Succession in Saudi Arabia,» p. 29.

(٢٣١) انظر: **الهدى**، ١٦/٨/١٩٦٢، و *Le Monde*, 15/8/1962.

مؤتمر صحافي عقدوه في بيروت أنهم سوف يناضلون ضد الحكم القائم في الرياض من أجل تغيير النظام الملكي المطلق إلى نظام ملكي دستوري برلماني(٢٣٢).

وهكذا انقطعت الصلة بين هؤلاء الأمراء والنظام السعودي نتيجة لهذا المؤتمر الصحافي الذي أحدث ضجة كبرى في الأوساط اللبنانية، والعربية عامة، بعدما أمر الملك بسحب جوازات سفرهم، وأسقط عنهم الجنسية السعودية، ثم اتبع ذلك بمصادرة أموال بقية الأمراء واحتلال قصورهم. كما تعرض مؤيدوهم داخل المملكة للسجن والملاحقة(٢٣٣). عندئذٍ انتقل طلال ومؤيديه إلى الجمهورية العربية المتحدة، فقد وصلوا إلى القاهرة في التاسع عشر من آب/أغسطس ١٩٦٢، وفيها أعلن طلال أن معركتهم ضد حكام السعودية ومن أجل تغيير الأوضاع في الرياض سوف تنتقل إلى داخل المملكة(٢٣٤)، كما أعلن بعد أسبوع واحد من ذلك أن محاولة لاغتياله قد أعدت في بيروت، وذلك قبل سفره إلى القاهرة ببضع ساعات، إلاّ أن منفذي العملية اتصلوا به في مطار بيروت الدولي وأبلغوه خطة المؤامرة على حياته(٢٣٥). وفي معرض رده عن سؤال من هم إخوانكم الذين يتعاونون معكم؟ وهل تعتمدون على الجمهورية العربية المتحدة في حركتكم هذه؟ أجاب طلال بأن له أخوة ومؤيدين من عامة الشعب، فضلاً عن «إخوتي الذين هم الآن معي، ولا أعتقد أن من المصلحة ذكر أسمائهم الآن»، وأضاف قائلاً: «أعتقد أن نعتمد كدول عربية على بعضنا البعض، خصوصاً على تلك الدول المتحررة التي تعمل لمصلحة بلادي»(٢٣٦).

استقبل الرئيس جمال عبد الناصر الأمراء الأحرار في العشرين من آب/أغسطس ١٩٦٢، وأبدى تأييده ودعمه لهم ولمبادئهم. وقد شكل هؤلاء تنظيماً باسم «جبهة التحرير العربية» وأذاعوا باسمها بيانات من إذاعة «صوت العرب» تحمل شعارات تقدمية(٢٣٧). وكان أول بيان بصوت طلال موجهاً إلى الشعب السعودي في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر حول ثورة اليمن، قال فيه: «أنتم طبعاً

(٢٣٢) انظر: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٢٠، و *Le Monde*, 16/8/1962.

(٢٣٣) دار الكتب والوثائق، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، العهد الجمهوري (مجلس السيادة)، الملف رقم ٤١١/٣٥١، الوثيقة رقم ٦٧، ص ١٨٤، وتؤكد صحيفة **الهدى** أن الأمراء الذين كانوا بصحبة الأمير طلال لم تسحب منهم جوازات سفرهم، بل بادروا هم إلى تسليمها إلى السفارة السعودية في بيروت احتجاجاً على سحب جواز سفر شقيقهم. لمزيد من التفاصيل، انظر: **الهدى**، ١٩٦٢/٨/٢٨.

(٢٣٤) انظر: **الهدى**، ١٩٦٢/٨/٢١، وهيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٢٠.

(٢٣٥) **الهدى**، ١٩٦٢/٨/٢٨.

(٢٣٦) نقلاً عن: **الهدى**، ١٩٦٢/٨/٢٨.

(٢٣٧) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Talal Ibn Abdel - Aziz Al Saud: Brother of the King,» p. 207.

تتابعون الأحداث في العالم العربي، هذه الأحداث التي أطاحت بطغاة ظلمة فاسدين، وهزت آخرين هم الآن في حالة لا يحسدون عليها... وهذا هو منطق التاريخ، وهذه هي إرادة الله وإرادة الشعوب، ولكن حكام السعودية لا يعترفون بإرادة الشعوب... لا شك أن الملك سعود قد طار عقله عندما سمع بثورة اليمن. ولا شك أنه فقد أعصابه عندما جرؤ وتحدى إرادة شعب اليمن وأعلن مساندته لحكامه السابقين». ثم اختتم بيانه بهذا السؤال: «ما الذي حشر الملك سعود وجعله يتدخل في شؤون اليمن الداخلية؟ السبب أن سعود يريد الإبقاء على الحكم الرجعي حتى يبقى هو نفسه... أوليس من الأفضل لسعود أن يحمي نفسه أولاً قبل أن يساعد غيره ويحميه. وهذه المبالغ الضخمة التي عودنا سعود على صرفها يميناً وشمالاً على مؤامراته ودسائسه، أليست البلاد في حاجة إلى كل قرش منها؟»[٢٣٨].

أعقب هذا البيان نشر برنامج «جبهة التحرير العربي» في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، وذكر طلال بالمناسبة أن هذه الجبهة ستناضل من أجل إقامة نظام ديمقراطي في السعودية، وإلغاء الرق، وإعادة النظر في اتفاقيات الامتيازات النفطية من أجل حماية مصالح البلد، وإنشاء شركة وطنية لاستخراج النفط. أما على المستوى الخارجي فإن الجبهة تكافح في سبيل الهدف الأسمى للقومية العربية، والمتمثل في الوحدة العربية، وتقف ضد الأحلاف الغربية، وتدعو إلى إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية في السعودية وكل أرجاء الوطن العربي[٢٣٩]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من مطالب الجبهة، خاصة ما يتعلق بالإصلاحات الإدارية والاجتماعية قد أدرجت في برنامج فيصل العشري. أما برنامج عمل الجبهة فهو عبارة عن مشروع القانون الأساسي الذي أعده طلال عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠، في قالب جديد. ولقد تم نشر هذا الشروع في كتاب تحت عنوان **رسالة إلى مواطن**، ويتكون مشروع النظام الأساسي من مئتي مادة، ومقسم إلى ثمانية أبواب؛ هي: **الباب الأول**: الدولة ونظام الحكم، **الباب الثاني**: مقومات المجتمع الأساسية، **الباب الثالث**: الواجبات العامة، **الباب الرابع**: الملك، **الباب الخامس**: السلطة التنظيمية، **الباب السادس**: السلطة التنفيذية، **الباب السابع**: السلطة القضائية، **الباب الثامن**: أحكام عامة وأحكام وقتية، بالإضافة إلى مشروع خاص بنظام المقاطعات والبلديات[٢٤٠].

---

(٢٣٨) نقلاً عن: هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩.

(٢٣٩) انظر: فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٥٧، و U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Talal Ibn Abdel-Aziz Al Saud: Brother of the King,» p. 208.

(٢٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: آل سعود، **رسالة إلى مواطن**، ص ٧٧ ـ ١٢١ و١٢٥ ـ ١٥٩.

إن قراءة متأنية لهذا المشروع تكشف عن ثقافة سياسية جيدة للأمير طلال، فضلاً عن استيعابه طبيعة المشكلات المطروحة في العربية السعودية والخليج العربي بشكل عام، وإدراكه متطلبات المرحلة وما تفرضه من تنسيق وتعاون لدرء الأخطار الأجنبية، بالإضافة إلى إيمانه بوحدة الشعب العربي ومصيره المشترك (وللعروبة مكانها في هذا النظام الأساسي، باعتبار شعبنا جزءاً من الأمة العربية، وبلادنا جزءاً من الوطن العربي الكبير الذي يكافح من أجل تحرره ووحدته المحتومة)[٢٤١].

كان الأمير طلال مؤمناً بأفكاره ونهجه الإصلاحي، متأثراً بفكرة القومية العربية. وعندما قدّم في حينه مشروع القانون الأساسي مع مجموعة من الوجوه القومية إلى الملك سعود، لم يكن ذلك من باب المناورة السياسية، وإنما هدف إلى تغيير الوضع، أو تعديله على الأقل. ففي اجتماع له مع بعض الشخصيات الوطنية في القاهرة، وللتأكيد على جديته وإيمانه بالعمل الجبهوي، قال طلال: «لقد حاولنا وبذلنا جهدنا لتغيير الوضع أو تعديله، ولكننا لم نتمكن، فلذلك تنازلنا عن الحكم وخرجنا على الوضع كي لا نتحمل المسؤولية. ما هو الدافع لخروجنا إن لم يكن هو كما ذكرنا؟... وعلى أسوأ الاحتمالات، إننا بحكم اطلاعنا على الوضع من الداخل، إن الوضع لا يقدر له البقاء طويلاً، فأردنا أن نحتفظ لأنفسنا بخط الرجعة قبل أن يجرفنا التيار الثوري والمد الشعبي»[٢٤٢].

يكشف هذا النص عن الوضع المتردي من جهة، وعن الغليان والتذمر الشعبي من جهة أخرى. ويذكر هيكل في هذا السياق أن الأمير طلال كان متحمساً «للعمل الثوري» في السعودية. وقد عرض في اجتماع له مع بعض عناصر المخابرات المصرية خطة للعمل العسكري في منطقة تبوك شمال المملكة، وذكر أن له اتصالاً ببعض القبائل هناك. واقترح أن يشارك الطيارون السعوديون الذين لجأوا إلى الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي فإن قوة العمل تصبح ممثلة للقبائل وللجيش في السعودية[٢٤٣]. إلاّ أن العملية التي نفذ جزء منها تعطلت لعاملين: **أولهما** أن عبد الناصر لم يكن يعلم بها، وعندما وصلته معلومات أمر بوقفها، **وثانيهما** يعود إلى صعوبة التوفيق بين آراء الأمير طلال وبين الطيارين الذين، على رغم تقديرهم لموقف الأمير طلال، لم يكونوا على استعداد للتعامل مع الأمراء أساساً[٢٤٤].

(٢٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٢٤٢) نقلاً عن: العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣**، ص ١٤١.
(٢٤٣) هيكل، **سنوات الغليان**، ص ٦٦٢.
(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٦٣.

ومن أجل توحيد صفوف المعارضة والقوى الوطنية انضم أعضاء «جبهة التحرير الوطني» إلى «جبهة التحرير العربية» في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، ومن ثم أصبح التنظيم الجديد يحمل اسم «جبهة التحرير الوطني العربية»، وانتخب طلال بن عبد العزيز أميناً عاماً لها[٢٤٥]. وكان بين الأعضاء الجدد في الجبهة: إبراهيم أبو طقيقة، ومحمد أحمد آل إبراهيم، وسعد الخلف. وقد جاء برنامج الجبهة متقارباً مع برنامج سابقتها مع بعض التعديلات[٢٤٦]، وأصبح لها مكتب سياسي دائم في القاهرة يتكون من ثمانية أعضاء، مهمته اتخاذ القرارات وإصدار البيانات[٢٤٧]. وعلى الرغم من توفر جانب كبير من مستلزمات نجاح العمل السياسي لمثل جبهة وطنية كهذه، ونقصد هنا الجانب الإعلامي والأمني والدعم المادي الذي التزم به الأمراء بحكم أرصدتهم في البنوك الأوروبية والعربية، إضافة إلى وجود قوى في الداخل تساند طلالاً شخصياً من ضباط في الجيش وموظفين، نقول على الرغم من هذا فإن الجبهة لم تستمر أكثر من سنة ونصف السنة انتهت باستقالة الأمراء الأحرار، وتحولت «جبهة التحرير الوطني» إلى العمل السري، وتشتت أعضاؤها ما بين مصر ولبنان والعراق. ومن العوامل التي ساعدت على حلها عدم الانسجام بين أعضائها الذين مثلوا اتجاهات فكرية مختلفة، ودخول بعض العناصر الانتهازية طمعاً في الدعم المالي من الأمراء، ووجود قوى وطنية أخرى لم تتمكن الجبهة من استيعابها، بالإضافة إلى تدهور العلاقة بين الأمراء الأحرار والجهات المصرية، إذ اعترضوا على توجيه إذاعة صنعاء نداء لتصفية جميع أفراد الأسرة المالكة السعودية، وأخيراً بسبب حرص السعودية على إعادتهم وتصفية الموضوع معهم عن طريق المال[٢٤٨]؛ هكذا انفرط عقد الأمراء الأحرار، وعادوا إلى الرياض بعد أن قدموا اعتذاراً رسمياً نشرته وسائل الإعلام السعودية في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٤[٢٤٩]، واستلموا تعويضات مجزية[٢٥٠].

---

(٢٤٥) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٥٨.

(٢٤٦) ميثاق الجبهة وبرنامجها منشور بتفاصيله كلها في: **الوحدة** (بغداد)، ٦/ ٣/ ١٩٦٣.

(٢٤٧) المصدر نفسه.

(٢٤٨) العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣**، ص ١٥٦.

(٢٤٩) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Talal Ibn Abdel-Aziz Al Saud: Brother of the King,» p. 219;

الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة نعمة يافث التذكارية، **الوثائق العربية**، إشراف وليد الخالدي [وآخرون] (بيروت: الجامعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧١)، و«بيان الأمير طلال إثر عودته إلى المملكة العربية السعودية،» الوثيقة رقم ٤٤، ص ٨٢.

(٢٥٠) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٥٥.

مهما يكن من أمر، فإن «جبهة التحرير العربية» التي تحولت إلى «جبهة التحرير الوطني العربية» قد أدت دوراً مهماً في إيقاظ الوعي لدى الشعب السعودي عن طريق البيانات التي كانت تذاع من «صوت العرب» وتكشف حقائق وفساد الأسرة المالكة، بالإضافة إلى أن وجود الأمير طلال على قمة هذا التنظيم، وفي تلك المرحلة البالغة الصعوبة التي كانت تمر بها المنطقة العربية، وتراجع المد القومي العربي؛ هذا كله قد أسهم في إحراج النظام السعودي، وربما شكل ضغطاً إضافياً عليه للإقدام على بعض الإصلاحات التي استفادت منها بعض الفئات الفقيرة، وإن كانت محدودة النطاق، وبذلك عبّرت مجموعة طلال إلى حد ما عن طموحات ومصالح البرجوازية الصغيرة إذا صح التعبير.

وأخيراً، يجب إلا نغفل أن عناصر عديدة ربما انعكست على التكوين الفكري لهذا الأمير الشاب، فبالإضافة إلى زواجه من عائلة الصلح ذات الأصل اللبناني، وهي عائلة مشهود لها بإرثها السياسي وأصالتها العربية، فإن قضاء طلال لبعض السنوات في باريس ومدريد سفيراً لبلده هناك، نقول من الممكن أن هذه التأثيرات قد عبّرت عن نفسها في مطالبه الإصلاحية الليبرالية المغلفة بطابع قومي[٢٥١].

٤ ـ ناصر السعيد واتحاد شعب الجزيرة العربية

أسس هذا التنظيم ناصر عبد الله السعيد[٢٥٢] الذي يعد من أبرز العناصر

(٢٥١) على الرغم من ابتعاد الأمير طلال بصورة شبه نهائية عن العمل السياسي، فإنه لم يتخل عن أفكاره الإصلاحية ذات الاتجاه الليبرالي، فقد عين ممثلاً لبلاده في منظمة اليونيسكو عام ١٩٧٩، ثم استقال عام ١٩٨٥. ويشرف في الوقت الحاضر على برنامج الطفولة في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى أنه الأمير الوحيد من الأسرة المالكة الذي دعم حق المرأة في السعودية من خلال وقوفه إلى جانب الحركة الاجتماعية النسائية المتمثلة بقيام خمسين امرأة سعودية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بقيادة سياراتهن في مدينة الرياض بشكل تظاهرة عامة، وقد تعرضن للتوقيف بواسطة أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسحبت جوازات سفرهن وفصلت العاملات منهن من وظائفهن. ويذكر هنا أن الحكومة السعودية أصدرت أمراً منعت بموجبه المرأة رسمياً من قيادة السيارة، بحكم القانون، بعد أن كان ذلك مجرد تقليد سائد، انظر: ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢، وبركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ٤٩٣.

(٢٥٢) ولد ناصر عبد الله السعيد عام ١٩٢٣ في مدينة حائل، حاضرة إقليم نجد، الواقع في الشمال الأوسط من الجزيرة العربية. تلقى تعليمه في الكتاتيب، ثم انتقل إلى المنطقة الشرقية في أواخر الثلاثينيات للعمل في «شركة أرامكو»، حيث بدأ نشاطه النقابي الذي تواصل إلى حين انتقاله إلى دمشق يوم ١٩٥٦/٦/١٦.

العمالية النشطة في العربية السعودية. وقد شارك في الإضرابات العمالية المبكرة عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٣ أسهم بدور كبير فاعل في إنجاح أول إضراب للعمال السعوديين، كما كان ضمن الوفد الذي تقدم بمطالب العمال إلى السلطات السعودية. لذلك اعتبر من الأعضاء المؤسسين للجنة العمالية، إلى جانب «جبهة الإصلاح الوطني» التي سبق ذكرها.

تأثر ناصر السعيد بشخصية جمال عبد الناصر تأثراً كبيراً[٢٥٣]، وبمواقفه ضد الدول الغربية الكبرى، ودعوته الى الوحدة العربية، والتخلص من الاستعمار والاستغلال والتبعية. وفي أثناء تحركاته ما بين العمال قام بتوزيع بيانات ومنشورات تأييداً لعبد الناصر، دعا فيها إلى ضرب المصالح الغربية في المنطقة الشرقية، حيث توجد منشآت النفط. وكان آخر نشاط له داخل العربية السعودية قيادته مع بعض العناصر العمالية إضرابات حزيران/ يونيو ١٩٥٦. وبعد أن اصدر الملك سعود قراره باعتقال اللجنة العمالية، استطاع ناصر السعيد أن يهرب من سلطات آل سعود إلى دمشق في السادس عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٦، ومن هناك راح يتنقل ما بين دمشق والقاهرة ليبدأ صفحة جديدة من نضاله السياسي من دون أن يتخلى عن نضاله النقابي[٢٥٤].

ونظراً لخبرته الطويلة في الميدان النقابي، فضلاً عن مقدرته المتميزة على الكتابة والعمل السياسي، تمكن ناصر السعيد في غضون مدة قصيرة من أن يستعين بأكثر من ثلاث عشرة صحيفة عربية في كل من سوريا ولبنان ومصر لإيصال قضية زملائه المعتقلين، والمطالبة بحقوق العمال[٢٥٥]، ولم يترك باباً من دون أن يطرقه في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافه، فأخذ يقوم باتصالات شخصية ورسمية، ويصدر البيانات، ويكتب المقالات المطولة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية ويندد بالنظام السعودي وإجراءاته القمعية، ويدعو المنظمات الدولية والأحزاب الوطنية والديمقراطية، ويحثها على المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، مما جعل السلطات السعودية تخطط للتخلص منه. وعندما بدت الوحدة المصرية ـ السورية في آخر مراحلها، عزم الملك سعود على ضرب الوحدة[٢٥٦].

(٢٥٣) مقابلة مع علي غنام، بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠١.

(٢٥٤) سلام، **مناضل من الجزيرة**، ص ٦٤.

(٢٥٥) Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* p. 75.

(٢٥٦) انظر: السعيد، **تاريخ آل سعود**، ص ٧١٩، وسلام، المصدر نفسه، ص ٦٥.

لقد كان لظهور اسم ناصر السعيد مقروناً باسم جمال عبد الناصر كهدف للمؤامرة السعودية أثرٌ كبيرٌ في تعزيز العلاقة بينهما، فقد استدعاه عبد الناصر إلى القاهرة، ليواصل نضاله من هناك. وقد عبّر ناصر السعيد عن عمق الروابط التي تشده إلى جمال عبد الناصر بقوله: «لقد كانت تربطنا بجمال عبد الناصر روابط كثيرة ليس منها تأييد ناله فحسب، بل منها ذلك الرباط الدموي الذي ربطتني السعودية به مع جمال عبد الناصر»[٢٥٧]. وعندما التقى به جمال عبد الناصر في سوريا قال له: «لقد حرصت على أن أراك لأن السعودية جعلت مصيرنا مشتركاً»[٢٥٨].

بحكم هذه العلاقة، وجد ناصر السعيد مجالاً أوسع لنشاطه ضد الحكم السعودي سواء في الإذاعة الرسمية أو المؤسسات الصحافية، كما قام بإصدار جريدة سرية باسم **الثورة**، ومجلة شهرية باسم **الثورة العربية**، وعندما تم انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، بدأ بث برنامج «صوت الأمة العربية» عام ١٩٦١ من إذاعة «صوت العرب»، وقد تحدث فيه عن إسراف الأسرة السعودية وفسادها، وأوضاع العمال المزرية، وتهجم فيه على السياسة الأمريكية وشركة أرامكو. وقد كان لهذا البرنامج التأثير الإيجابي في نفوس الشباب السعودي الذي تابعه بشغف، مما دفع بالأمير فيصل إلى الطلب من جمال عبد الناصر بواسطة «الأمراء الأحرار» أن يوقف البرنامج، ولكنه رفض ذلك بشدة[٢٥٩].

في عام ١٩٦٢ عندما كان جمال عبد الناصر يحاول جمع كل القوى المناضلة في الجزيرة والخليج العربي، أسس ناصر السعيد أول تنظيم سياسي باسم «اتحاد أبناء الجزيرة العربية»، صار يعرف باسم «اتحاد شعب الجزيرة العربية». كان شعار الاتحاد هو «الحرية للوطن والاشتراكية للشعب، والوحدة للأمة». وقد ورد في دستوره: «اتحاد شعب الجزيرة العربية تنظيم عربي ثوري مؤمن بالاشتراكية العلمية، ويهدف إلى التخلص الكامل من النظام الملكي والقضاء على النفوذ الاستعماري وتخليص البلاد من كل القيود التي تحول دون تقدمها»[٢٦٠].

في الحقيقة، هناك إشارة وردت على لسان ناصر السعيد في حديث له مع مجلة **الدستور** قبل اختطافه بيوم واحد، تفيد أن إتحاد شعب الجزيرة العربية قد

(٢٥٧) السعيد، المصدر نفسه، ص ٧١٩.
(٢٥٨) المصدر نفسه، ص ٧١٩ ـ ٧٢٠.
(٢٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٢٠.
(٢٦٠) العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣**، ص ١٦٢.

تأسس عام ١٩٥٧[٢٦١]، إلاّ أننا نلاحظ أن هذا التاريخ لا يتوافق مع شعار الحزب الذي استمد أساساً من الميثاق الوطني الذي أعلنه عبد الناصر في أيار/مايو ١٩٦٢، ومن الممكن أن ناصر السعيد أراد من ذلك أن يجعل من «اتحاد شعب الجزيرة العربية» امتداداً لـ«جبهة الإصلاح الوطني».

بعد قيام ثورة اليمن في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، أعلن اتحاد شعب الجزيرة العربية انتقال أنصاره المنفيين إلى اليمن، وبدأ بث برنامج «أولياء الشيطان» من العاصمة اليمنية صنعاء. وفي أواخر عام ١٩٦٦ بدأ الاتحاد يكثف من نشاطه داخل العربية السعودية، حيث تم توزيع عدة منشورات باسمه يعلن فيها بداية الكفاح المسلح. وقد جاء فيها: «إننا نضم جنوداً وطلاباً وأطباء ومهندسين وكتاباً وتجاراً وعمالاً من كل مكان. نحن الشعب»[٢٦٢]. وقد تم بالفعل حدوث عدة انفجارات في كل من الرياض والدمّام، وجيزان ونجران بالقرب من الحدود اليمنية، كما وقعت ثلاثون حادثة تفجير في قواعد عسكرية سعودية، بينها مطار الظهران، وزارة الدفاع، ومكتب المستشار الأمريكي الأول في الرياض، وقيادة قوات الأمن في الدمّام. كما وردت معلومات عن تعطيل خط أنابيب التابلاين، وأعلن «اتحاد شعب الجزيرة العربية» مسؤوليته عن هذه العمليات[٢٦٣]. وقد جرى التأكيد على هذه الأعمال في التاسع من كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، عندما أعلن وزير الداخلية السعودي اعتقال عدة أشخاص، وطرد عدد من المصريين والفلسطينيين، كما أحيل مدير شرطة الرياض على التقاعد، وجرى طرد خمسة عشر ضابطاً من الجيش[٢٦٤].

وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، أعلنت صحافة القاهرة أيضاً اعتقال ما بين أربعمئة وسبعمئة وخمسين شخصاً في السعودية. وفي السابع عشر من آذار/مارس اتهم سبعة عشر يمنياً شمالياً بالاشتراك في أعمال التفجير بالقنابل، وحكم عليهم بالإعدام. وقد واجهت عملية الإعدام هذه إدانة واسعة النطاق في الوطن العربي، خاصة بعد أن أعلن «اتحاد شعب الجزيرة» براءة هؤلاء الضحايا على أساس أنه هو المسؤول عن الانفجارات، وهدد بوقوع المزيد منها في المستقبل[٢٦٥]. وهذا ما حدث فعلاً إثر اندلاع حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد انطلقت في العربية

(٢٦١) **الدستور** (لندن)، العدد ٤٤٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ٣٨.

(٢٦٢) هاليداي، «المعارضة السعودية: إمكانياتها، آفاقها، مستقبلها،» ص ١٨.

(٢٦٣) ملفات العالم العربي، العربية السعودية، المشاكل الداخلية، الملف رقم ١/١١٠٤.

(٢٦٤) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٣.

(٢٦٥) هاليداي، «المعارضة السعودية: إمكانياتها، آفاقها، مستقبلها،» ص ١٨.

السعودية تظاهرات واسعة النطاق، دان المتظاهرون فيها تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لـ«إسرائيل» ورفض النظام السعودي أن يحظر النفط عن الدول الإمبريالية، كما هاجم المتظاهرون في الظهران القنصلية الأمريكية، وأنزلوا العلم الأمريكي وأحرقوه، ثم زحفوا بعد ذلك إلى المطار والقاعدة العسكرية، حيث قاموا بتحطيم نوادي الأمريكيين وسياراتهم ومراكز الترفيه، كما هاجموا أيضاً الثكنات الأمريكية بوصفها رموزاً للهيمنة الاستعمارية. وقبل أن تتدخل الشرطة أشعل المتظاهرون النيران في مزيد من السيارات، واحتلوا المركز الرئيسي لأرامكو وقاموا بتدميره، مما حدا بالأمير فهد بن عبد العزيز الذي كان وزيراً للداخلية والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء على أن يذهب بنفسه إلى القنصلية الأمريكية وإلى رئيس شركة أرامكو توماس باركيت للاعتذار عما بدر من المتظاهرين.

وهكذا نجح «اتحاد شعب الجزيرة» الذي يعد من أنشط التنظيمات الناصرية السعودية في الوصول إلى أكثر الأماكن حيوية داخل العربية السعودية، وبذلك شكل مصدر خطر حقيقياً للمصالح الاستعمارية. ويذكر أن العديد من أنصار هذا التنظيم كانوا موجودين في صفوف الجيش والعمال، أو ينتمون إلى قبيلة شمّر المعروفة بعدائها التقليدي لأسرة آل سعود. ولقد مكنه ذلك من القيام بمثل ذلك النشاط الذي لم يكن إنجازه أمراً هيناً في ظروف السعودية.

أسهم «اتحاد شعب الجزيرة العربية» بنشاط في مضمار إيصال حقائق غير قليلة عن المجتمع السعودي، وعن بعض أساليب العنف الشديدة التي يتعرض لها بعض معارضي النظام، حتى ولو كان ذلك على مستوى الفكر. كما أن مواصلة أنصاره ومناضليه العمل على إحراج نظام آل سعود على المستوى الخارجي وإدخال البلبلة في صفوفه، وضرب المصالح الأمريكية، دليل على ايمانهم بنهجهم الحق وتعبير عن مسلكهم القومي العربي. ثم إن مصير مؤسس الاتحاد نفسه ناصر السعيد، خير دليل على أن نشاط هذا التنظيم أثار مخاوف جدية لدى حكام السعودية، فلقد تم خطف السعيد في لبنان يوم السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، لتنتهي بذلك حياة أحد أبرز رموز الوطنية العربية الصادقة.

بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ توقف الدعم العسكري المصري للتنظيمات الناصرية والمعارضة السعودية بشكل عام بسبب انشغال عبد الناصر ببناء الجبهة الداخلية، وبعد أن أرغم على المساومة مع الملك فيصل. وقد انعكس ذلك على التحركات الشعبية سواء على المستوى العمالي، أم مستوى التنظيمات السياسية، إذ أصبحت ضعيفة داخلياً إلى الحد الذي حال دون قيامها بأي نشاط ملموس، ما عدا المحاولتين الانقلابيتين: الأولى في حزيران/ يونيو ١٩٦٩، وقد اشترك فيها ضباط من

القوة الجوية، ولكن أحد المندسين أبلغ عن المحاولة، مما أدى إلى إخفاقها. **الثانية** نسبت إلى إصلاحيين من الحجاز كانوا من أنصار الأمير طلال، إلا أنها أجهضت أيضاً(٢٦٦). ومن المحتمل أن تكون السلطات السعودية هي التي بثت الشائعات لتبرير الاعتقالات وأعمال التنكيل التي شهدتها السعودية خلال سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠(٢٦٧).

من خلال ما تقدم كله، نستطيع القول إن الفكر الناصري شكَّل، على مدى عقدين من الزمن، تأثيراً واضحاً على الدولة السعودية سواء كان ذلك على مستوى النظام وهيكله السياسي، أم على مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة حتى ولو اختلفت معه في بعض القضايا الفكرية. ففي القطاع العسكري، على سبيل المثال، نلاحظ أن معظم المحاولات الانقلابية حدثت قبل عام ١٩٧٠ عندما كان النظام العربي القومي يستظل بالمظلة الناصرية، وجلها عبرت عن ميولها الناصرية بطريقة واضحة. كما يمكن أن نستدل بقوة وحضور ذاك التأثير من خلال أفراد الأسرة الحاكمة أنفسهم، فطوال الصراع الذي دار بين سعود وأخيه فيصل كان كلاهما يحاول أن يكسب ود ناصر لإضفاء شرعيته، وهذا في حد ذاته يكسب التيار القومي الناصري صدقيته الرسمية والشعبية على حد سواء، حتى ولو كان الملك سعود الذي عمل ضد عبد الناصر اكثر من مرة، قد التجأ إليه بعد أن أزيح عن العرش، وانضم إلى صفوف المعارضة في اليمن على أمل استرجاع ملكه.

أما الطبقتان الوسطى والدنيا، بما فيهما من عمال ماهرين وحرفيين وطلاب ومثقفين، الذين تجاوب معظمهم مع الشعارات التي رفعتها الناصرية، فقد عبّرتا عن أنفسهما من خلال الأمراء الأحرار الذين طالبوا بإصلاحات ليبرالية، وعلى رأسها حكم دستوري، وتشكيل مجلس تشريعي، وضرورة الأخذ بسياسة متوازنة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وقد شكلت مطالبها تحدياً للسلطة؛ وخير دليل على ذلك الانبعاث المستمر لمشكلة «القانون الأساسي»، إذ تكررت هذه الحالة أكثر من مرة، وهذا انعكاس واضح لشعور الحكومة السعودية بأن المطلب المكبوت من أجل نوع من الوثيقة القانونية العقلانية أو الدستور، يشكل أنموذجاً لطموح الطبقة الوسطى.

---

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ١٨، و Cordesman, *The Gulf and Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance,* pp. 138 - 140.

(٢٦٧) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٦٢.

وثمة حالة أخرى تبرز تجاوب التحركات الشعبية العفوية والمنظمة، مع عملية المد والجزر التي مر بها التيار الناصري، فنلاحظ أن هذه التحركات بلغت ذروتها وتصاعدت حدتها في السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ و١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، وهي تتزامن مع الهجوم الناصري على النظام السعودي. كما أن هذا النشاط قد اعتمد بصورة كبيرة على الدعم الدعائي، وأحياناً المادي، المصري. وعلى الرغم من فشل كل المحاولات في الوصول إلى تحقيق مطالبها لأسباب تتعلق بوضعها وتنظيمها وظروف عملها، إضافة إلى قوة النظام واعتماده على قوات الحرس الوطني التي كانت حكراً على أبناء العشائر الموالية له، فإنَّ حصيلة التأثيرات الناصرية كانت في مجملها إيجابية. ومن الطبيعي ألا تكون كذلك لولا حالة الغليان والاستياء الشعبي التي وجد فيها الفكر الناصري أرضاً خصبة له، مما يؤلّف في مجمله نقطة تحول في الفكر السياسي والاجتماعي السعودي الذي عاش على مدى ردح طويل من الزمن حالة ركود وجمود.

الفصل الثالث

تأثير الفكر الناصري
على الكويت والبحرين وقطر

على رغم أن عبد الناصر لم يقم بزيارة أي إمارة من إمارات الخليج العربي عدا مروره الخاطف بالبحرين في طريق عودته من باندونغ، ومن بعد ذلك زيارته الظهران في شرق السعودية على أثر أحداث السويس، فإن جمال عبد الناصر والناصرية كان لهما أثر بالغ في تطور الأحداث السياسية في الخليج العربي. فقد شكلت الناصرية في خمسينيات القرن العشرين أساساً لمنطلقات وطنية ـ قومية تبلورت في صلب الحركة الوطنية الخليجية، وقد ظهرت معالمها بصورة أوضح في الكويت والبحرين وقطر بحكم التطلعات الوطنية بين صفوف الجماهير التي كانت تنبذ استمرار التبعية للأجنبي، وتتطلع إلى مجال سياسي واجتماعي أرحب مما هي فيه[(١)].

وللإجابة عن السؤال: لماذا وُجد هذا الزخم الناصري في الخمسينيات في الخليج العربي؟ يجب النظر إلى ما بشّرت به الناصرية من أهداف، وما حققته على أرض الواقع، والنظر كذلك إلى واقع المنطقة السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد جاءت الناصرية لتبشر بالوحدة العربية، وطرد الاستعمار، وبناء قوة عربية تقف أمام التحديات التي يجابهها الوطن العربي، ورفض الأنظمة العشائرية القبلية التي لم تعد تتناسب مع آمال وطموحات الفئات الاجتماعية التي بدأت تبحث عن دور لها وسط العملية السياسية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن واقع التجزئة القومية التي تعيشها جماهير الخليج العربي في جزئيات من الأرض، ومن وجود الاستعمار، ومن ظرف موضوعي آخر هو وقوع الخليج العربي نفسه على أقصى الطرف الشرقي للوطن العربي مواجه بقوميات أخرى، جعل من التصاقه بالأهداف القومية ممارسة يومية

---

(١) محمد غانم الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» **الثقافة العربية** (ليبيا)، السنة ١، العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، ص ٩.

مطلوبة أكثر من شعارات في ظروف كانت أخطار خارجية محدقة تهدد الوجود العربي في بعض أصقاع الخليج[٢].

ومما هيأ لتقبل الفكر الناصري في المنطقة عامة، وفي الكويت والبحرين بشكل خاص، تبلور الوعي السياسي والوطني فيهما نتيجة لذلك النشاط الدعائي السياسي الذي ساد المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية. وزاد في تأطير هذا الوعي انفجار مشكلة تقسيم فلسطين، وزيادة الرقعة التعليمية وتحسين وسائل الاتصال بالعالم الخارجي بسبب ازدياد عائدات النفط، إلى جانب انتشار عدوى الوعي القومي العربي بعد أن أضحى له مفهوم مغاير لما كان عليه من قبل في عقول أبناء الخليج العربي[٣]، خاصة في أعقاب ولادة حركة القوميين العرب على أثر نكبة عام ١٩٤٨، حيث تحول هذا المفهوم من فكرة سياسية أساسها وحدة اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة والانتماء لأمة واحدة، إلى مفهوم يحمل طابعاً ثورياً كمناهضة الاستعمار وتصعيد النضال ضده من أجل الحرية والاستقلال والتصدي للقوى المعوّقة للتقدم[٤]. ويمكن أن نلمس ذلك من خلال التوسع في إنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية التي سرعان ما تحولت إلى بؤر للفكر السياسي وتبادل الآراء والأفكار. وفي غياب الأحزاب السياسية أدت هذه النوادي والجمعيات الدور الذي تقوم به الأحزاب في الأنظمة السياسية الأخرى، وعلى الأخص في مطلع الخمسينيات قبل وصول تأثيرات ونشاطات بعض الأحزاب السياسية العربية إلى هذه الأقطار[٥]. كما ظهرت، في الوقت ذاته، صحف ومجلات كثيرة ذات طابع انتقادي، وأخرى ذات طابع إخباري أسهمت كلها في بلورة الوعي السياسي والوطني. إن الشيء نفسه ينطبق على وفود عدد كبير من المدرسين والعمال إلى المنطقة، وخصوصاً الفلسطينيين الذين وفدوا بأعداد كبيرة بعد حرب ١٩٤٨ التي أسهمت بدورها في إثارة المشاعر القومية العربية[٦].

هكذا إذاً في ظل النهضة التعليمية، وظهور النفط في المنطقة، وتطور الوضع على الساحة العربية بعد نكبة فلسطين، وثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، بدأت

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣) Riad Nejeb El-Rayyes, «Arab Nationalism and the Gulf,» *Journal of Arab Affairs,* vol. 6, no. 2 (Fall 1987), p. 110.

(٤) مقابلة مع د. عودة بطرس عودة، بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٠.

(٥) مصطفى النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ١٨٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

تركيبة العناصر والقوى الوطنية وفكرها تتطور وتتبلور بصورة أفضل، فخرجت بثقافتها السياسية عن الحدود القبلية والإقليمية إلى النظرة القومية وإلى الفئات الاجتماعية الواسعة، خاصة الطبقة المتوسطة التي بدأت تنمو وتتسع، كالطلاب والعمال، بل حتى قطاع من فقراء المدن الذين نزحوا من البادية أو الريف. وتوصلت تلك القوى إلى اقتناع بأن مشكلاتها المحلية القطرية لا يمكن حلها إلا من خلال حل مشكلات الوطن العربي الرئيسية، أي في إطارها القومي العربي(٧). من هنا كان التلاقي بين هذه العناصر الوطنية وبين أفكار عبد الناصر لما كان ينادي به من تخلص من الاستعمار بأشكاله المتعددة، ومن دعوة قومية صادقة تضع العرب على طريق الخلاص.

ويمكننا أن نميز مرحلتين من مراحل تأثير التيار القومي الجديد، بما في ذلك الفكر الناصري في تلك الإمارات: **المرحلة الأولى**، وتمتد من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٨، حين كانت القوى الاجتماعية الجديدة في مرحلة اختمار، فانصبّت أغلب مطالبها على الحكم الدستوري والحريات العامة وقضايا الإصلاحات الإدارية وتحسين الأوضاع المادية والإلحاح على تأييد قضية فلسطين(٨). أما في **المرحلة الثانية**، تمتد من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٧١، فقد تطورت المطالب إلى طرح قضية الاستقلال التام والناجز في الدول التي لم تكن قد استقلت بعد، وإلى طرح قضية تأميم النفط بالكامل، والمطالبة بأن تنحو دول المنطقة منحى قومياً وحدوياً معادياً للاستعمار والإمبريالية، ثم ما فتئت في النصف الأول من الستينيات أن طالبت، ولأول مرة، بإعادة النظر في أنظمة الحكم، بل حتى تغييرها أيضاً(٩).

أولاً: بدايات تأثير الفكر الناصري على الكويت والبحرين وقطر، ١٩٥٢ - ١٩٥٨

١ ـ الكويت

تعد بداية تشغيل المنشآت النفطية في الكويت إيذاناً بمرحلة جديدة من

---

(٧) عبد المالك التميمي، «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ١٧.

(٨) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ١٩٤٨ شهدت الكويت أول إضراب صناعي في تاريخها، شاركت فيه مجموعة كبيرة من عمال النفط، وكانت المطالب تتلخص بتوفير ظروف مهنية أفضل للعمال المحليين. أما على المستوى الاقتصادي، فلم تعد الحاجة ماسة إلى القطاع التجاري الذي كان الممول الرئيسي لميزانية الإمارة من الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة، بل أصبح عائد النفط هو المصدر الأساسي والأكبر للميزانية[١٠]. وتوسعت ميزانيات الصرف على البنى التحتية المادية والفكرية، كالمدارس والمستشفيات وبعثات التعليم إلى الخارج[١١]، خاصة إلى مصر بعدما استبدلت المناهج العراقية بمناهج مصرية وثم إنشاء «البيت الكويتي» في القاهرة سنة ١٩٤٥[١٢]، وكان افتتاح هذا البيت بمثابة تمثيل ثقافي وسياسي كامل، وخطوة مهمة على طريق تمتين العلاقة بين البلدين والأقطار العربية الأخرى، التي هبت عليها رياح تيارات شتى من الأفكار والثقافات والعقائد، يحملها إليها العمال العرب وغير العرب الذين استقطبتهم الشركات النفطية[١٣].

انعكست هذه التطورات على بنية المجتمع، فظهرت فئات جديدة، منها الفئة الوسطى العريضة ذات المصالح والآمال الجديدة من موظفي الدولة ومتوسطي وصغار التجار، وكذلك توسعت الفئة العمّالية وتنوعت، لا في القطاع النفطي فقط، بل في القطاع الحكومي أيضاً[١٤]. وقد أسهم انتشار التعليم الحديث وعودة الرعيل الأول من المبعوثين للدراسة في الجامعات العربية في ظهور نخبة مثقفة، أو ما يصطلح عليه بـ«الأنتيليجنسيا»[١٥]، جمعت في أفكارها ومناهجها بين المعرفة

(١٠) محمد الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٦٤٨.

(١١) كانت أول بعثة كويتية رسمية توفد إلى الخارج عام ١٩٣٩، حين أوفدت الكويت أربعة من أبنائها إلى القاهرة، ما يؤشر إلى بداية اهتمام الدولة بتوجيه بعض المتعلمين إلى الخارج لاستكمال جانب من تعليمهم على نفقتها، وضمن خطة مرتبة.

(١٢) محمد حسن عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت** (دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٧٤)، ج ١، ص ١٢٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٤) الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٤٨.

(١٥) النخبة المثقفة، الأنتيليجنسيا: مصطلح بدأ تداوله به منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو مشتق بالأصل من الكلمة اللاتينية Intellegans، أي الموهوب القدير والعليم الفاهم. وتطلق كمصطلح اجتماعي على أبناء تلك الفئة من الأفراد الذين يتخصصون في مجال العمل الفكري والإنتاج العقلي، ولذلك يكون ثقلها في المجتمع أكبر من حجمها، إذ يرتبط بمجالات العلم والفكر والثقافة بكل فروعها وتشعباتها. انظر: =

والثقافة والعلم والحس القومي العربي. وتمخض عن هذا التحول الجديد في حركة المجتمع نحو التعليم والثقافة بروز الأندية والجمعيات الثقافية وانتشار الصحف وحركة الطباعة والنشر باعتبار أن الصحافة لا تنهض بغير الطباعة. وقد كان لمجلة **البعثة** التي أصدرها «البيت الكويتي» في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، واستمرت حتى خريف عام ١٩٥٤، الدور المتميز الرائد في نشر الوعي الوطني والقومي بين صفوف المثقفين الكويتيين وتنبيههم إلى المخططات الاستعمارية ودورها في تأخر بلدهم[١٦]. إن صدور مجلة **البعثة** في مصر، محررة بأقلام الشباب المتعلم ومعطية لنفسها حق التعبير عن الطموح الوطني، علامة على ملمح اجتماعي على جانب كبير من الأهمية، هو أن الجيل الجديد كان ـ بفعل الثقافة والبعد النسبي عن البيئة ـ يتحرر من وصايا الجيل التقليدي، كما أن حرية الحركة والكتابة والنشر لمحرريها كانت أكثر مما لو كانت تصدر في الكويت. لذلك جاءت أفكارهم واهتماماتهم معبرة عن طموح وآمال الأغلبية من خلال توجيه الانتقاد العلني للسياسة البريطانية، ووجود الخبراء الأجانب وشركات النفط الأجنبية[١٧]. والأهم من هذا كله أن عودة هؤلاء الطلاب في بداية الخمسينيات، بعد أن أكملوا دراستهم، قد شكل خطوة مهمة نحو التغيير باعتبارهم الأساس المتين الذي نهضت عليه صحف ذلك العقد، ومن ثم عهد الاستقلال بحكم خبراتهم وتجاربهم في هذا المجال، بصرف النظر عن اختلاف التوجه الفكري والسياسي.

اتجهت الفئة المثقفة في ظل السيطرة البريطانية إلى ممارسة نشاطها والتعبير عن آرائها عبر النوادي والجمعيات، فكان «نادي المعلمين» الذي تأسس عام ١٩٥١، وأصدر مجلة **الرائد** الأسبوعي، وكان في مقدمة مؤسسيه أحمد العدواني وحمد الرجيب اللذان عادا للتوّ من القاهرة. ثم أعقبه إنشاء «جمعية الإرشاد الإسلامية» في منتصف عام ١٩٥٢، وكما هو واضح من اسمها فإنها كانت جمعية دينية هدفها تجديد الفكرة الإسلامية في نفوس الأجيال عن طريق مجلتها الناطقة باسمها وهي **مجلة الإرشاد**[١٨]. ويعد «النادي الثقافي القومي» بمثابة المعادل للفكرة الإسلامية بتبنيه الدعوة القومية،

= كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسات تحليلية** (بغداد: منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧)، ص ٣٠.

(١٦) عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**، ص ١٩٧.

(١٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٨، و مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧١.

(١٨) أحمد الشرباصي، **أيام الكويت** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٣) ص ٣١٨ ـ ٣٢٤.

وقد تشكل أساساً من الطلاب الذين أكملوا تعليمهم في مصر ولبنان. ويأتي في مقدمة مؤسسيه أحمد السقّاف والدكتور أحمد الخطيب ويوسف إبراهيم الغانم وعبد الرزاق البصير وغيرهم، وهؤلاء كانوا قد أصدروا نداء في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ إلى المواطنين يدعونهم فيه للانضمام إليه. ومع بداية عام ١٩٥٣ أصدر النادي أول عدد من المجلة الناطقة باسمه، وهي **الإيمان** التي طبعت في لبنان[١٩]. والنادي القومي ومجلة **الإيمان** التي تعبر عن اتجاهه، كانا يعبران معاً عن «فكرة القومية العربية»، وذلك عن طريق كتابة المقالات للتعريف بالقضية الفلسطينية والحديث عن الجرائم الصهيونية التي ترتكب في حق الشعب العربي، بالإضافة إلى عرض بعض الكتب لرواد الفكر القومي العربي[٢٠].

وضعت هذه المؤسسات الثقافية والمهنية كافة أهدافها وبرامجها وأسلوب عملها بتوجيه من السياسة المتبعة في بلدان المنطقة كما لاحظنا، وقد تزامن ذلك مع بواكير المضمون العربي التحرري لثورة تموز/يوليو المصرية. لذلك لم يكن غريباً أن توضع الأهداف والبرامج الثقافية في الأندية والجمعيات من أجل التوافق مع أهداف حركة التحرر الشاملة في المجتمع، كأن تنص القوانين الأساسية ـ مثلاً ـ على هدف الاضطلاع بتطوير الثقافة وخلق مساحة للحوار، وللمشاركة في تنمية المجتمع وتحرره من التخلف، والاهتمام بقضايا الفرد، وتطوير وعي الجماهير، والالتزام بالفكر التقدمي والقومي[٢١]. وكان لمؤسسة الصحافة الدور الأكبر في ترسيخ الوعي بهذه المفاهيم الجديدة، التي انطلقت بمبادرات فردية نظمتها نخبة من المثقفين ذوي الاتجاه القومي. ثم مارست الصحافة فعلها الثقافي في تأصيل تلك المفاهيم، إذ ناقشت مختلف قضايا الإصلاح وتطوير المجتمع وأجهزته، كما وجهت نقداً مباشراً لنظام الحكم إلى جانب الإدارة البريطانية[٢٢]؛ ذلك أن شركات النفط البريطانية كانت ضالعة في امتصاص عائدات النفط، فعن طريق المستشارين البريطانيين تم التوصل في بداية الخمسينيات إلى أغرب اتفاق للإنشاءات الحكومية، فقد عهدت المشاريع الكبرى إلى الشركات البريطانية حصراً لا عن طريق المناقصات الأصولية، وذلك على أساس الربح المضاف للتكلفة، وهو ما أدى بالحكومة الكويتية إلى إيقاف مشاريع

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٢٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٥٨، وعبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**، ص ٢١٤.

(٢١) إبراهيم عبد الله غلوم، «الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٥٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

كثيرة خوفاً من إفلاس الخزينة(٢٣).

كانت السلطات البريطانية في الكويت تخطط لا للاستحواذ على النفط الخام بثمن بخس فقط، بل لاحتكار عائداته أيضاً في حين أن شعب الخليج العربي كان يتطلع إلى استعادة مقدراته. هذا التناقض بين الطرفين فجرته الدعوة الناصرية للتحرير والتخلص من السيطرة الأجنبية(٢٤). وكانت البداية من القاهرة، حيث بدأت مجلة **البعثة** تصعد من لهجتها تجاه سياسة بريطانيا وشركاتها الاحتكارية. فقد تضمن العدد الأول من المجلة عام ١٩٥٤ مقالة تحت عنوان «لورانس البريطاني ـ مخادع ودجال»، ثم تلتها مقالة أخرى في العدد الثاني بقلم محررها عبد الله زكريا الأنصاري بعنوان «الفوضى» تناولت السيطرة البريطانية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في الكويت، كما تضمنت نقداً لاذعاً لشركة نفط الكويت التي وصفت بأنها عبارة عن منظمة إمبريالية تخفي نفسها وراء ستار من الصمت حيال عملياتها ومكاسبها وسياستها. واشتملت المقالة أيضاً على نقد للنظام لعدم قيامه بحماية مصالح المواطنين، مما أدى إلى حظر المجلة ومنع تداول أعدادها في الكويت. ولقد وصفت البعثة السياسية البريطانية في الكويت المجلة بأنها تمثل القومية العربية المتطرفة وتتخذ خطاً معادياً للبريطانيين(٢٥).

تركت هذه المقالات صدىً واسعاً في صفوف المواطنين، خصوصاً بين الفئات الأكثر تضرراً، والأنضج وعياً، ونقصد هنا الواعين من العمال سواء في شركات النفط، أم في إدارات الحكومة، الأمر الذي أبرز أهمية العمل السياسي في تحقيق المطالب المهنية والوطنية. ومما زاد في الاستياء والغضب الشعبيين على السياسة البريطانية والحكومية معاً، الانخفاض في مستوى التنمية، إذ وصل الأمر في بعض الحالات إلى توقف العمل في العديد من المشاريع(٢٦). يضاف إلى ذلك، استياء فئة التجار، إذ إن ظهور الريع النفطي، وما نتج منه من الشروع بإرساء آليات الدولة، قد أضعف عملياً من نفوذ هذه الفئة، وحدّ من التأثير الذي كانت تتمتع به، وذلك بعد أن استغنى «الحاكم» لأول مرة عن دعمها المادي واستبدله بعوائد النفط(٢٧).

---

(٢٣) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص١١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٥) F.O., 371/109810/69213, «From British Embassy, Washington, D.C., to Foreign Office, about Communism in Kuwait».

(٢٦) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١١.

(٢٧) فلاح عبد الله المديرس، **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥** (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٩.

أخذ إرساء آليات الدولة شكل إحداث أجهزة حكم محلي للأوقاف والبلدية والمعارف والصحة عام ١٩٥٤، ينسجم مع وضعية الكويت يومئذ كمحمية بريطانية. وقد أدارت هذه الدوائر الحكومية الوليدة هيئة من الشيوخ الشباب حملت اسم «هيئة الشيوخ العليا» أو «الهيئة التنفيذية العليا». كان ذلك يعني نوعاً من «مأسسة» الأسرة الحاكمة في أجهزة الدولة؛ ذلك أن مركزية الدولة؛ في منطقة الخليج العربي تعني مركزية الأسرة الحاكمة(٢٨).

في ظل هذه التغيرات الداخلية وما أفرزته من زيادة في السيطرة الأجنبية على موارد البلاد، ومزيدٍ من التحكم والمركزية من طرف الأسرة الحاكمة، انطلق نشاط الفئات الوطنية، ورافق هذا التغير تغير في الحركة الوطنية العربية التي أسهمت في تغذية الوعي الجديد. لذلك نجد أنه في عام ١٩٥٤ تأسست في الكويت «اللجنة الوطنية لأنصار السلام» التي ضمت جميع المناوئين لوجود قواعد أجنبية في الكويت، تمشياً مع الصيحة التحررية العربية(٢٩). وكان أول عمل قامت به اللجنة هو توزيع منشور يتضمن نداء يحث على مقاومة القوى الاستعمارية ومشاريع الدفاع الأنكلو ـ أمريكية. وقد أرجع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت هذا النداء الرئيسي إلى الخوف من أن يكون برنامج التنمية هادفاً حقاً إلى بناء قاعدة للقوات البريطانية، الأمر الذي عارضته اللجنة؛ وعليه فإنها حثت الكويتيين على الكفاح(٣٠).

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يشير الوكيل السياسي البريطاني الى أنه حصل على «منشورات تخريبية» تحمل توقيع تنظيم يعرف بإسم «العصبة الديمقراطية الكويتية» تم توزيعها عن طريق البريد، وقد تضمنت عبارات معادية للبريطانيين والإمبرياليين صراحة، إضافة إلى عبارات وطنية قومية. فقد هاجم المنشور **الأول** الفوضى والفساد في جميع الدوائر الحكومية، وشجع الشركات النفطية. أما المنشور **الثاني** فإنه هاجم على وجه التحديد «الهيئة التنفيذية العليا» بوصفها أداة للنظام البغيض(٣١). ومما يذكر أن أول هذه المنشورات ظهر بعد وقت قصير من قيام العناصر الوطنية بمطالبة الحكومة بإصلاح الإدارة. وسرعان ما ظهر المنشور الثاني بعد توجيه الانتقادات الى الهيئة التنفيذية بسبب رفضها أيَّ إصلاح(٣٢).

---

(٢٨) محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ١٩٩٧)، ص ١٣١.

(٢٩) الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٠ ـ ١٩٨١،» ص ٦٤٨.

(٣٠) «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية،» (الحلقة الأولى) **الأنباء**، ٨/ ٤/ ١٩٨٥.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

ولم يخف الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مخاوفه من تحركات العناصر الوطنية التي تقف وراء هذا النشاط المعادي للوجود البريطاني والأجنبي في الكويت. وعلى الرغم من التطمينات التي تلقاها من بعض الأفراد المقربين من الحكومة، فإن ذلك لم يبدد مخاوفه، إذ قال: «حتى الآن لم أعلق أهمية كبيرة على هذه المنشورات، فقد تلقيت تأكيدات من عدد من الكويتيين بأن أحداً لا يوليها أي اهتمام. أما الآن، وقد وجه هجوم مباشر إلى «هيئة التنفيذية العليا»، فإنني أعتقد أن هذا النشاط سيكون له أهمية سياسية كبيرة. فالتجار وغيرهم من الكويتيين البارزين الذين دعوا الى التعاون مع هذه الهيئة من أجل قيامها بمعالجة المهام الرئيسية الموكلة إليها، كونها هيئة تمثيلية، قد أبدوا تردداً في إظهار تأييدهم لهيئة تعرضت لهجوم عنيف، وأعتقد أن إصدار النوعين الثاني والثالث من هذه المنشورات يعد أول إشارة إلى تنظيم سياسي في الكويت موجه ضد النظام»[٣٣].

في الحقيقة، إن خوف الوكيل السياسي البريطاني كان مبرراً لا من ازدياد الشعور المعادي لبلاده فحسب، وإنما لعدم معرفته مصدر هذه المنشورات سواء كان فرداً أم جمعية أم حزباً منظماً. لذلك جاء تقريره ومعلوماته مرتبكة، فمرة ينسبها الى عناصر شيوعية تخريبية تحظى بتوجيه خارجي وتسعى إلى إحداث الفوضى، ومرة ينسبها إلى عناصر ذات اتجاهات وطنية بالاستناد إلى الفكر القومي الواضح على صفحات المناشير والصحافة. ومما زاد في قلقه النشاط المكثف المتزايد الذي شهدته الساحة الكويتية يوماً بعد يوم، فقد تطور الأمر من منشورات الى نشرات، وتأتي في مقدمتها نشرة سرية بعنوان **رايات الشعب الكويتي**، وهي على شكل صحيفة تضمنت شعارات معادية للإمبريالية، وهجوماً على الحامية البريطانية، وانتقاداً للأوضاع العمال في شركات النفط: «شركة الزيت الأمريكية المستقلة»، و«شركة نفط الكويت»، و«شركة الزيت العربية الأمريكية»، وقد وردت هذه الشركات بالاسم في تلك المنشورات، التي تضمنت أيضاً مقالات تنتقد الحكومة وتطالب بإنشاء جمعية تأسيسية تعمل على تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة[٣٤]. وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، فإن النقد وجّه بشكل كلي إلى شركات النفط، مع التركيز على استغلال الموارد النفطية في المنطقة من قبل الرأسماليين الغربيين. ومن الدلائل التي تشير إلى وجود وعي لدى الفئات الوطنية لما يرسم من مخططات لاحتكار نفط المنطقة، انتشر العديد من النسخ بين المواطنين لكتابين بيعا في «مكتبة

(٣٣) «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية،» (الحلقة الثانية)، **الأنباء**، ٩/ ٤/ ١٩٨٥.

(٣٤) المصدر نفسه.

الطلبة»، عنوان الكتاب الأول **النفط المسروق،** وهو لمؤلف لبناني يدعى يوسف خطّار الحلو[٣٥]. وتضمن باباً عن الكويت يتهم «شركة نفط الكويت» بإخفاء أرباحها واستغلال العمال. أما الكتاب الثاني فهو بعنوان **الاقتصاد الإمبريالي للنفط وقاعدته الجغرافية** لمؤلف ألماني يدعى هاينز زانكا، يصف فيه كيف أن إنتاج النفط في «الشرق الأوسط» محتكر من قبل رأسماليين إنكليز وأمريكيين يعملون وفقاً لاتفاق مشترك. ومن الواضح أن الكتابين كانا يهدفان إلى لفت الأنظار إلى استغلال موارد المنطقة النفطية من قبل الشركات الاحتكارية البريطانية والأمريكية التي تعمل لتحقيق مصالحها بدلاً من إفادة البلدان التي توجد فيها الثروة النفطية. ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات البريطانية وجهت أصابع الاتهام في تسريب هذين الكتابين إما إلى العناصر الشيوعية، وإما إلى العمال العرب[٣٦].

في ضوء ما تقدم، نخرج بنتيجة مؤداها أن الساحة الكويتية لم تكن خالية من النشاط السياسي، بل على العكس من ذلك، فقد أظهرت العناصر الوطنية حضورها ووعيها بما يجري على الساحة الوطنية والعربية. ونظراً لمنع العمل السياسي العلني لجأت هذه العناصر إلى المؤسسات الأهلية من أندية وجمعيات مهنية وثقافية، وقد بات الكثير منها يعبّر في مضامين خطابه الاجتماعي والسياسي عن توجهات الجماعات والقوى الاجتماعية والسياسية المنتظمة فيه؛ وهو ما عبرت عنه المنشورات، وما حملت في مضامينها من أفكار وطنية وقومية من خلال مهاجمتها لشركات النفط أينما كانت سواء في الكويت أم في السعودية، فضلاً عن درايتها بالمخططات الاستعمارية والتنسيق المتبادل بين أقطابها لنهب الثروات العربية. ومن هذا المنطلق رفضت الوجود البريطاني ونددت بمشاريع الأحلاف الغربية، وكل ذلك كان يتوافق مع بواكير الفكر الناصري وطروحاته، بغض النظر عن مدى تأثيرها المباشر يومذاك، كما تبين لاحقاً.

من جانب آخر، وبفعل نمو الطبقة البرجوازية في أعقاب استغلال النفط، وانتشار حركة الإعمار وأعمال المقاولة، تجددت المساعي لإشراك الفئات الجديدة في السلطة وإدارة شؤون البلاد، وكان قي مقدمة هؤلاء، التجار، ولقيت مرة أخرى

(٣٥) من الممكن أن يكون هناك خطأ مطبعي أو خطأ في الترجمة بالنسبة إلى عنوان الكتاب ومؤلفه، لأنه حسب علمنا لا يوجد كتاب عن **النفط بهذا العنوان في تلك الفترة عدا كتاب النفط مستعبد الشعوب** للمؤلف اللبناني يوسف إبراهيم يزبك، الصادر عام ١٩٣٤.

(٣٦) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢، و F.O., 371/109810/69213.

مقاومة من الشيوخ الذين أخذوا مواقعهم في «الهيئة التنفيذية العليا»[٣٧]. وكرد فعل على ذلك تأسست «العصبة الديمقراطية» في صيف ١٩٥٤ مطالبة بمجلس تأسيسي وبوضع دستور للبلاد وقطع دابر التدخل البريطاني الأمريكي في منطقة الخليج العربي. كما طالبت العصبة بأن تسلم الإدارة البريطانية إلى حكومة الكويت جميع الدوائر التي كانت السلطات البريطانية تديرها بشكل مباشر أو غير مباشر، كالبريد والبنك البريطاني للشرق الأوسط، وهو البنك الوحيد الذي كان يحتكر العمليات المصرفية في المنطقة[٣٨].

لم يكن السخط الشعبي المتزايد، المناهض للوجود الأجنبي، إلا صدى للتصعيد الذي أوجده عبد الناصر وأجهزة إعلامه التي كانت إذاعة «صوت العرب» إحدى ركائزها في الهجوم على الاستعمار، وإعلان وقوف عبد الناصر مع كافة حركات التحرر في الوطن العربي، وعلى رأسها حركة التحرر الجزائرية. وقد تنبهت الحكومة الكويتية لدور العمال العرب، وعلى رأسهم الفلسطينيون والمصريون، المساهم في إذكاء الوعي العربي التحرري المنطلق من القاهرة، وخطورة تدفق الوافدين العرب على استمرار الكيان الإقليمي للكويت، فسارعت سنة ١٩٥٥ إلى سن قانون يحظر تشغيل كل من دخل البلاد بطريقة غير مشروعة، ثم عمدت إلى إنشاء معهدين فنيين، أحدهما تجاري، والآخر صناعي، وذلك على أمل تأهيل أكبر عدد من الكويتيين للأعمال الفنية، ومن ثم الاستغناء، أو على أقل تقدير التخفيف من استيراد اليد العاملة من الخارج[٣٩]. أما السلطات البريطانية فقد لجأت إلى مزيد من التنسيق الأمني مع القنصل الأمريكي في الكويت لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي اعتُقد أن من شأنها أن تخفف من التيار الشعبي المتزايد عن طريق الطلاب الكويتيين في بيروت، حيث بدأت حركة القوميين العرب تستقطبهم، بالإضافة إلى الطلاب في القاهرة، حيث كان التفاعل مباشرة مع إنجازات الناصرية، وبالذات الخارجية منها التي كانت ترمي إلى تحقيق هدف عربي تجسد في المطالبة بجلاء الإنكليز، وكسر احتكار السلاح، والانفتاح على أوروبا الشرقية، والاعتراف بالصين الشعبية[٤٠]. هذه الخبرات نقلت إلى الكويت مع تبني حركة القوميين العرب الأفكار الناصرية، التي

(٣٧) صلاح العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» **السياسة الدولية**، السنة ١٢، العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦)، ص ١٥٠.

(٣٨) انظر: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٤٩، **والأنباء**، ٨/ ٤/ ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٣٩) العقاد، المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٠) انظر: الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢، و F.O., 371/109810/69213.

كانت حينئذ تعبر عن طموحات فئة كبيرة من الشعب الكويتي. فلقد استطاعت استقطاب الشارع الكويتي، بعدما شهد التيار الإسلامي، ممثلاً في جمعية الإرشاد، تراجعاً ملحوظاً بعد عام ١٩٥٥. ولم يحدث ذلك بمعزل عن الصراع الذي تفجر بين عبد الناصر والإخوان المسلمين في مصر منذ عام ١٩٥٤[٤١].

ينبغي الإشارة هنا إلى مسألة مهمة، أسهمت في تعزيز التيار القومي ولو إلى حين، تتمثل في كبار التجار الذين ضاقوا ذرعاً بالطوق التجاري الذي فرضته السلطات البريطانية، ولم يكن ممكناً الخروج من هذه المحنة إلا عن طريق كسر الطوق السياسي. من هنا وجدت تلك الفئة في هؤلاء الشباب الذين يتقدون حماساً خير حلفاء لها، فاهتمت بهم وشاركت معهم في نضال وطني عربي الاتجاه. كما أن الشريحة المتقدمة، أو لنقل بعض العناصر من آل الصباح، كانت تتعاطف مع أماني وتطلعات هذه الفئات الوطنية والقومية بهدف التخلص من النفوذ البريطاني التجاري والاستشاري، وربط النضال الوطني بالنضال القومي، وصولاً إلى بناء الدولة الحديثة على أسس قومية[٤٢].

وقد أدى تضافر الجهود الوطنية، وإن لم تصل إلى عمل جبهوي منظم، إلى نتائج عملية. فتحت ضغط الشارع الكويتي فشلت المؤامرة البريطانية في ضم الكويت إلى «ميثاق بغداد»، الذي دانته كل الفصائل الوطنية، وفي مقدمتها جماعة القوميين العرب، مما أجبر الحكومة على اتباع سياسة عدم التورط في أي خلاف يحتدم بين القوى التقدمية والرجعية في الوطن العربي[٤٣]. ومن نافلة القول هنا أن مصر جمال عبد الناصر كانت في مقدمة القوى التي وقفت ضد «ميثاق بغداد»، وأن وسائل الإعلام المصرية مارست دوراً كبيراً في فضحه، والتأثير على الشارع العربي في كل مكان من دون استثناء.

ما إن أتى عام ١٩٥٦ حتى برز التيار القومي الناصري كأقوى تيار سياسي في الكويت، فعلى أثر تأميم قناة السويس واندلاع الأزمة بين مصر والمعسكر الغربي الاستعماري، أخذت شاشات سينما منطقة حولي تنقل خطب عبد الناصر ووجهة

---

(٤١) انظر: تعقيب محمد حسين غلوم على بحث: باقر النجّار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢) ص ٥٩٦.

(٤٢) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢.

(٤٣) صلاح العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ٨ (نيسان/ أبريل ١٩٦٧)، ص ٤٩.

نظره في حيثيات الأزمة وأسباب تأميم القناة، وقد فضح فيها الاستعمار ومخططاته الإمبريالية تجاه الشعب العربي(٤٤). وقد ألهبت خطابات عبد الناصر حماس الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، ومنها أبناء الكويت الذي استجابوا لنداء عبد الناصر عندما دعا البلدان العربية إلى الإضراب احتجاجاً على مؤتمر لندن الذي يسعى إلى تدويل القناة، حيث تجمع أكثر من أربعة آلاف شخص مساء يوم الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٥٦ في «النادي الثقافي الوطني»، وألقيت في ذلك التجمع خطب تمجد عبد الناصر وتطالب بالإضراب في اليوم الذي حدده الرئيس المصري. وبالفعل نفذ إضراب عام يوم السادس عشر من آب/أغسطس شمل أغلب المرافق الحيوية في البلاد، حيث أضرب عمال شركات النفط وأغلقت المحلات التجارية(٤٥). وتزايدت روح السخط المشحون بالانتقام ضد كل شيء يرمز إلى الاستعمار وتوابعه، ومواجهة تردي الأوضاع التي كانت شعوب المنطقة قاطبة تعتقد أن الاستعمار، وخاصة البريطاني، هو مهندس استمرارها وتغذيتها عن طريق تدعيم أدوات الحكم فيها وحمايتها، لذلك لم يكن من الغريب أن تستلهم كل النخب الواعية المعبرة عن ذلك السخط جل تحركاتها من القاهرة.

إن انشداد الجماهير بقوة إلى ما حققته الناصرية من إنجازات سياسية، بالإضافة إلى وجود مصالح حقيقية لكثير من فئات الشعب في التطوير الداخلي، وغياب حركات سياسية منافسة، جعل من الساحة الكويتية مجالاً رحباً لبذور الناصرية، فسيطرت لمدة طويلة على العمل السياسي، وكان للعناصر النشطة من حركة القوميين العرب الدور البارز في تدعيم هذا التيار الذي اتخذ من القومية العربية سلاحاً لمقارعة أعداء الأمة العربية، والخروج بها من بوتقة التخلف والتجزئة باتجاه تحقيق أهدافها المنشودة في التحرر والوحدة.

ولعل ردود الفعل الشعبية العارمة الغاضبة التي حدثت في الكويت أثناء العدوان الثلاثي على مصر ضد المصالح الأجنبية، وبالذات البريطانية التي كشفتها لنا وثائق الخارجية البريطانية والمذكرات اليومية لمندوبيها في المنطقة، لهي خير ترجمة

---

(٤٤) نورية السداني، **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى** (الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٨)، ص ٩٧.

(٤٥) انظر: إبراهيم شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، من واقع الوثائق البريطانية،» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (جامعة قطر)، السنة ٥، العدد ١٥ (١٩٩٢)، ص ٢٢٢، و U.S. Department of State, Office of Intelligence Research, «Reactions to the Egyptian Crisis,» OIR Report, no. 7317, 21 August 1956, p. 812.

لذلك الالتصاق السياسي والشعبي في الخليج العربي عامة، والكويت بصفة خاصة، بشخصية جمال عبد الناصر الثورية في ذلك الوقت. فما إن تواردت أنباء العدوان الأطلسي ـ الصهيوني على مصر حتى تصاعدت مشاعر السخط والكراهية بشكل ملحوظ ضد البريطانيين، وبخاصة في أوساط الفلسطينيين والمصريين وغيرهم من المواطنين العرب. وعلى الرغم من أنه لم يظهر رد فعل شعبي فوري، فإن الوكيل السياسي البريطاني ذكّر حاكم الكويت بمسؤولياته وواجباته نحو حماية الأجانب والمقيمين في الكويت، والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم، فرد عليه بأنه يدرك جيداً ما يحدث داخل بلاده، ووعده بأنه لن تقع أية متاعب(٤٦).

مع كل التأكيدات والضمانات التي قدمها الحاكم للوكيل السياسي، فإن الأخير حرص على الالتقاء بالشخصين المسؤولين عن إدارة الأمن العام وإدارة الشرطة، فأكد له الجميع مرة أخرى سيطرتهم على الموقف واستتباب الأمن في بلدهم. إن هذا القلق المتزايد للوكيل السياسي يعكس بالتأكيد وجود رأي عام كويتي متعاطف مع عبد الناصر ومع القضايا العربية أينما كانت، إذ سبق أن شهدت الكويت إضراباً عاماً في الثامن والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٦ احتجاجاً على اعتقال فرنسا خمسة جزائريين(٤٧).

وعلى الرغم من الإجراءات والاحتياطات الأمنية، فإن الاستياء الشعبي كان يتصاعد بدرجة كبيرة، وقد امتدت آثاره إلى عدد كبير من كبار الموظفين والشيوخ الشباب الذين كانوا معارضين بشدة لسياسة بريطانيا العدوانية تجاه مصر. وجاء أول رد فعل عملي في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من جانب لجنة الأندية(٤٨) التي وزعت منشوراً دانت فيه التصرف البريطاني ضد مصر، ودعت إلى إضراب واجتماع جماهيري في اليوم التالي(٤٩). إلا أن الشرطة ردت على هذه الدعوة ببيان أذاعته عند الظهيرة تؤكد فيه عدم السماح بتنظيم أية تظاهرات، أو حدوث أية إضرابات(٥٠).

---

(٤٦) F.O., 371/120558, «From Sir Bernand Baruz to Mister Selwyn Lloyd, 23 November 1956».

(٤٧) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٤٨) كان لهذه اللجنة حضور سياسي متميز، فقد تبنّت الدفاع عن القضايا الداخلية في الكويت والخارجية ذات الصلة بالقضايا العربية، علماً بأن الأندية الممثلة فيها هي نادي المعلمين والخريجين والنادي الثقافي والقومي. وقد تم إغلاقها أواخر الخمسينيات من قبل الحكومة نظراً لتعرضها في مناقشتها لمسائل كان يعدها المسؤولون خارجة على قوانينها.

(٤٩) انظر: F.O., 371/120558.

(٥٠) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،» ص ٢٢٣.

ولم يثن هذا البيان عزم الجماهير في التعبير عن موقفها القومي بالوقوف إلى جانب الشعب العربي في مصر باعتبار أن المعركة واحدة والعدو واحد. وتم عقد اجتماع شعبي في اليوم الثالث للعدوان في مسجد السوق الرئيسي، ضم جميع الفئات الشعبية من طلاب وعمال وموظفين، بعد أن أغلقت جميع المدارس والمحلات التجارية[٥١]، وألقيت عدة خطب، ورفعت الشعارات المساندة لمصر ولعبد الناصر نتيجة لموقفه المبدئي المعادي للإمبريالية، وكان في مقدمة الصفوف أحمد الخطيب الذي كان يعد من أبرز الشخصيات الشعبية في الكويت، وقد ألقى خطبة زادت في حماس الجماهير بعد أن أشار إلى ضرورة استخدام الأموال الكويتية المجمدة في دعم وإسناد «المعركة المصرية؛ معركة كل العرب»[٥٢]. وأخذت قوات الأمن والشرطة في الاشتباك مع المتظاهرين، بعدما قذف بعض الساخطين من الشباب الحجارة على بعض المرافق الحكومية والمنشآت البريطانية، وعلى دار الوكيل السياسي البريطاني. وأمام تأزم الوضع، اتصل المدير العام لشركة نفط الكويت بالوكيل السياسي وأبدى له أنَّ من المرغوب فيه إجلاء السكان الأوروبيين من الأحمدي بإحدى الناقلات[٥٣].

وفي محاولة من قبل لجنة الأندية لاستثمار النجاح المحدود الذي حققته، وخوفاً من أن يفلت زمام المبادرة من يدها، أصدرت منشوراً جديداً دعت فيه إلى إنهاء حالة الإضراب، وأعلنت أن حملتها الاحتجاجية ستكون بعد الآن على أسس سلمية[٥٤]. وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر تقدم ممثلو الأندية وإدارة التعليم بمجموعة من المطالب الى الحاكم، منها جمع التبرعات، وفتح المكاتب لتسجيل المتطوعين للدفاع عن مصر، وإلغاء عقود الشركات البريطانية، ومقاطعة السلع البريطانية والفرنسية وسحبها من السوق، وطرد البريطانيين العاملين في الحكومة والشركات الكويتية. وقد قبل الحاكم المطلبين الأولين، إلا أنه رفض سائر المطالب متذرعاً بأن التجار والمستهلكين لهم أن يقرروا ما يرغبون فيه بشأن المقاطعة[٥٥].

---

(٥١) نجدة فتحي صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» **الباحث**، السنة ٣، العدد ١ (١٣) (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٠٨.

(٥٢) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٢٩.

(٥٣) صفوة، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٥٤) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،» ص ٢٢٣.

(٥٥) F.O., 371/120557, Telegram no. 304, «From Political Agency in Kuwait to Foreign Office, 4 November 1956».

وتحت الضغط الشعبي المتواصل، ومن أجل تخفيفه، تم جمع التبرعات على أساس شبه رسمي، عن طريق استقطاع اختياري لأجور أربعة عشر يوماً من رواتب الموظفين، وقدر المبلغ الذي تم جمعه بحوالى مليون جنيه إسترليني، وتراوح عدد المتطوعين للالتحاق بصفوف الجيش المصري ما بين ألف وألفي شخص[٥٦].

ظل الجو العام يومي الخامس والسادس من تشرين الثاني/نوفمبر متوتراً وإن اقتصر الاحتجاج على تعليق اللافتات التي تحرّض على مقاطعة السلع البريطانية والفرنسية، بالإضافة إلى كتابة الشعارات المعادية والمنددة بالإنكليز على جدران المنازل. وبالقرب من دار الوكيل السياسي البريطاني كتبت باللغة الإنكليزية عبارة «الموت للأعداء»[٥٧]. ونتيجة لظهور تلك اللافتات سعت لجنة الأندية، وتشجيع من إدارة التعليم، وبخاصة من مديرها عبد العزيز حسين، وبدعم وتنسيق من مدير إدارة الشرطة المقدم جاسم القطامي، للعمل على تنفيذ المطالب الأخيرة التي قدمت الى حاكم الكويت. وبالفعل استطاعت اللجنة إقناع خمسة من كبار التجار البارزين في المدينة بعقد اجتماع في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر لبحث فرض المزيد من إجراءات المقاطعة. وتم الاجتماع بحضور ستين تاجراً آخرين، اتخذوا قراراً يقضي بإلغاء العقود البريطانية والفرنسية القائمة، وتحويل أموال الحكومة من «البنك البريطاني للشرق الأوسط» إلى «بنك الكويت الوطني»، فضلاً عن مقاطعة أربع عشرة شركة تأمين بريطانية. كما قرروا إنشاء صندوق تبرعات إعمار بور سعيد، جمعت فيه أموال بلغت خمسة عشر مليون روبية[٥٨] تبرعت بها مختلف الفئات الاجتماعية لنصرة أهالي بور سعيد، وتضامناً مع الشعب المصري. وفي سياق التشديد على الالتزام بهذه القرارات، تم إعداد سجل بأسماء الوكلاء المخالفين لهذه المطالب بغية وضع أسمائهم ضمن القائمة السوداء، حتى لا يتعامل التجار معهم مستقبلاً[٥٩].

وفي اليوم ذاته، استقال المقدم جاسم القطامي من وظيفته، ثم حذا حذوه بعد

---

(٥٦) انظر: صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١٠٩، و F.O., 371/120558.

(٥٧) انظر: شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،» ص ٢٢٤، **والأهرام**، ١٩٥٦/١٠/٢٣.

(٥٨) الروبية: عملة هندية جرى تداولها في البلدان التي خضعت للنفوذ البريطاني، بما فيها الكويت والعراق، وكانت تساوي ما يعادل حوالى ٧٥ فلساً.

(٥٩) F.O., 371/120567, Telegram no. 310, «From Political Agency in Kuwait to Foreign Office, 7 November 1956».

يوم واحد ثلاثة عشر ضابطاً في الشرطة(٦٠). وعلى الرغم من ظهور علائم المقاطعة في المخازن والشوارع، ورفض أغلب الحوانيت، سواء أكانت عربية أم هندية، التعامل مع البريطانيين، فإنَّ التجار في الواقع كانوا مترددين في التخلي عن وكالاتهم، واستمر البعض منهم بتوصيل السلع لزبائنهم البريطانيين والتعامل معهم بكل حرية(٦١)، مع العلم بأن التحرك الشعبي تواصل طوال أيام العدوان على مصر، ولم يهدأ الشارع الكويتي إلا مع وقف إطلاق نار واندحار المعتدين أمام صمود الشعب المصري وخلفه كل جماهير الشعب العربي.

ولعله من الضروري معرفة وجهة النظر البريطانية في هذه الأحداث، ومن ثم الوقوف على مدى تأثيرها على مصالحها في الكويت. يقول المقيم السياسي البريطاني في هذا الصدد، في ما يتعلق بالكويت، إنه من «وجهة نظر المصالح البريطانية، كان الأثر الفكري والوطني للأزمة على الرأي العام الكويتي أكثر جوانبه نذيراً بالشؤم، ولكن من المحزن أن نسمع أن الإجراء الذي اتخذناه في مصر، لم يقض حتى الآن على مكانة جمال عبد الناصر المعنوية، وإن ظروف اندحاره قد أثارت عواطف المحبة لا الاستياء. وإلى جانب كل هذا، علينا أن نفكر جيداً في الخطر الذي يهدد مصالحنا الاقتصادية بالمحاولة التي استهدفت إلغاء العقود البريطانية عن طريق المقاطعة. ولا شك في أن المقاطعة سترفع قريباً، ولكنها ستبقى على الدوام سابقة خطيرة من غير الممكن التنبؤ بعواقبها»(٦٢).

مع كل ما سبق، فإن رد الفعل الشعبي الكويتي جاء متأخراً إذا ما قورن برد الفعل في سائر أقطار الخليج العربي، ولم يكن ذلك ينم على نقص في الوعي القومي، وإنما على العكس تماماً فقد أثبت مدى نضج الوعي السياسي والتنظيمي للقيادات الشعبية التي تصدرت العمل الوطني. وعليه، لم تتسرع في اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفسح مجالاً للسلطات المحلية، أو البريطانية، للقضاء عليها، لذلك التزمت الحيطة والحذر في تتبع الأحداث للتحرك في الوقت المناسب، ونجحت في ضبط حركة الجماهير الساخطة من دون أن تقلل من فاعليتها، مما ساعدها على اتخاذ

(٦٠) المصدر نفسه، **والأهرام**: ١٩٥٦/١١/١٣.

(٦١) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٦٢) نقلاً عن: صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١١٩، وانظر: محمد محمد الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» في: **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، ١٩٧٣)، ص ٤٨٧.

إجراءات ووسائل مناهضة أثرت بالفعل على مصالح الدول المعتدية بصورة أو بأخرى، بالإضافة إلى مساهمتها المالية التي كانت مصر في أشد الحاجة إليها. فقد أسهمت الكويت حكومة وشعباً في دعم مصر مالياً من خلال التبرعات التي قدمها المواطنون بشكل منقطع النظير. وكان لقصائد الشعراء، والتي لم تقل أهمية عن الخطب السياسية، الدور المتميز في إلهاب المشاعر القومية لدى عامة الناس وحثهم على التبرع والوقوف إلى جانب مصر وقائدها عبد الناصر للصمود أمام العدوان الإمبريالي الصهيوني. ففيما كانت مدينة بور سعيد تقف بكل صمود وتحدٍ أمام غدر المعتدين، انطلق الشاعر عبد الله سنان محمد وسط الجماهير المحتشدة يحيي هذا الصمود بقصيدة جاء فيها:

اليوم يومك بور سعيد يوم تمثل في الوجود
يوم على صفحاته نقشت علاه يوم الخلود
بجمال يا مصر ألبسي حلل الكرامة والمفاخر
بجمال يا مصر أرفلي بالعز وافتخري بعامر [٦٣].

وفي السياق نفسه، أنشد أحمد السقاف[٦٤] قصيدة بعنوان «بور سعيد» قال فيها:

بالنار بالدم بالحديد وقفت تكافح بور سعيدِ

---

(٦٣) عبد الله سنان محمد، **نفحات الخليج** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤)، ص ٥٩.

(٦٤) أحمد زين السقاف، من أبرز الوجوه العاملة في الحقل القومي في الكويت. ولد عام ١٩١٩، عمل في حقل التدريس منذ عام ١٩٣٥، واهتم بالشعر والأدب والصحافة والتأليف. ترأس تحرير مجلة **كاظمة** الشهرية عام ١٩٤٨، لصاحبها عبد الحميد الصانع، وقد عنيت أساساً بالأدب والعلوم والاجتماع. شارك في تأسيس «النادي الثقافي القومي» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ مع نخبة من الشباب القومي. ترأس تحرير مجلة **الإيمان**، لسان حال النادي. أشرف على تأسيس مجلة **العربي** عام ١٩٥٨، وهي من أشهر المجلات في الوطن العربي من حيث المادة والإخراج. عين وكيلاً لوزارة الإرشاد والأنباء عام ١٩٦٢، ثم عضواً منتدباً للهيئة العامة للجنوب والخليج العربي في عام ١٩٦٥. عرف بمواقفه الوطنية والقومية في مساندة وتأييد كل القوى والحركات القومية، وفي مقدمتها ثورة يوليو وجمال عبد الناصر، فلم تمر مناسبة قومية إلاّ وأنشد قصيدة يمتدح فيها الثورة أو قائدها، لذلك لقب بشاعر القومية. له خمسة كتب، تدور كلها حول القضية القومية من حيث الفكرة، وهذه الكتب هي: **أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية** (١٩٥٥)؛ **حكايات من الوطن العربي الكبير** (١٩٨٠)؛ **في العروبة والقومية** (١٩٨٣)؛ ومحاضرة نشرت بعنوان: **تطور الوعي القومي في الكويت** (١٩٨٣)؛ وأخيراً **العنصرية والصهيونية في التوراة** (١٩٨٤). لمزيد من التفاصيل، انظر: يوسف السالم، **معجم أدباء وشعراء الكويت** (الكويت: مطبعة النعمان، ١٩٧٣)، ص ٢٦؛ محمد حسن عبد الله: **الشعر والشعراء في الكويت** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ١٨٣ ـ ٢١٦، و**الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**، ص ١٩٩، ٢٢٦ و٧٥٤.

بلد العروبة لا تهاب لظى القتال ولا تحيدِ
ووقفت فكان لها الخلود وقوف جبار عنيدِ
تملي على التاريخ والتاريخ يكتب ما تريدِ
الله للأبطال تضرب وهي تزأر كالأسودِ
لم تخش فتك الطائرات ولا البوارج والحشودِ
عصفوا بأحلام الغزاة وحطموا صلف الحقودِ
ما كان يعرف إيدن أن التسلط لن يعودِ[٦٥].

وإذا كانت التظاهرات والخطب السياسية قد أخذت بالتراجع بانتهاء العدوان العسكري، فإن عدد المناضلين الواعين أدركوا استمرارية المعركة مع أعداء الشعب العربي، ويأتي أحمد السقاف في المقدمة من هؤلاء. فما إن تم إعلان انسحاب جيوش الغزاة البريطانيين والفرنسيين من مدينة بور سعيد في الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، حتى أعلن في مقر «النادي الثقافي القومي»، وهو أحد مؤسسيه، وبمعية جاسم القطامي، إقامة أمسية شعرية حضرها جمع غفير من مختلف القوى السياسية ألقيت فيها الكلمات والقصائد احتفاءً بالمناسبة، ودعا أصحابها إلى التبرع بالأموال لمصر للمساهمة في إعادة إعمار المدينة نظراً لتجميد الأموال المصرية من طرف البنوك الغربية التي وقفت إلى جانب العدوان[٦٦].

وكان أحمد السقاف هو الذي دعا إلى حملة التبرع عندما افتتح تلك الأمسية بقصيدة عنوانها «تبرع أخي»، وقد دعا فيها إلى حتمية المشاركة النضالية لكل أفراد الأمة، وجاء في مطلعها:

تبرع لمصر أخي بالدم | فإن لم يكنه فبالدرهم
وإن لم يكنه فمما استطعت | فأنت من الأجر لم تحرمِ
تبرع لمصر وهيء لها | سلاحاً يبتّ يد المجرمِ
أخي العربي إذا لم نهب | إلى دعوة الحق لم نسلمِ
أخي العربي تبرع لبور سعيد | وأبنائها وأقدمِ
فمصر هي المحور المستقيم | أحاط بها بها العرب كالمعصمِ

(٦٥) شعر احمد السقاف.

(٦٦) انظر: مختارات خالد سعود الزيد ودراسة عبد الله العتيبي في: أحمد السقاف، **دراسة ومختارات**، سلسلة شعراء من الكويت (الكويت: شركة الربعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٠)، ص ٥٤.

على رأسها (ناصر) بطل العروبة   أكـــــرم بهــــا أكـــــرمِ [٦٧]

بهذه الدعوة المخلصة، التي شحذت كل عوامل المشاركة الجماعية، بما فيها العامل الديني ـ بكل إيحائه بعمق الإيمان بعدالة القضية العربية ـ قد وضعت لا المواطن الكويتي فحسب أمام مسؤولياته، وإنما تعدى ذلك إلى المواطن العربي أينما كان، بل إننا نجد أن هذه الدعوة تتعلق بكل مظهر من مظاهر وحدة الشعب العربي، وبكل رمز من رموزها، كمقوم أساسي من مقومات انتصاره في شتى معاركه القومية. وهكذا أدى شعراء الكويت وأدباؤها دورهم القومي في استنفار القوى والفئات الشعبية، وعبّروا عن مشاعرهم القومية المؤيدة لسياسة مصر العربية المعادية للغرب الاستعماري.

فضلاً عن كل ما تقدم، فإن الانتصار السياسي الذي أحرزته مصر كان بمثابة منعطف جديد بالنسبة الى الحركة الوطنية الكويتية، إذ كثفت من نشاطها في سبيل تحقيق بعض المكاسب الوطنية، خاصة بعدما بدا واضحاً أنها تقف في مواجهة الشريحة الأكثر محافظة في النظام.

من هذا المنطلق، بادرت القيادات الوطنية، وعلى رأسها قادة حركة القوميين العرب، إلى رفع لواء المعارضة ضد مركزية الأسرة الحاكمة، وسيطرتها على أجهزة الإدارة والحكومة، فحشدت لاجتماع جماهيري شكل نوعاً من برلمان شعبي، وانتخب هذا الاجتماع «الهيئة التنفيذية الأهلية» وكلفها أن تحضّر للدستور، وأن تجري انتخابات مجلس تشريعي[٦٨]. ويبدو، من الاسم، أن تأسيس هذه الهيئة جاء رداً على «الهيئة التنفيذية العليا» التي يسيطر عليها شيوخ آل صباح، وقد أُنشئت أساساً لتعويض فكرة إنشاء مجلس شورى، أو إجراء انتخابات. في هذا السياق تحديداً، برزت البدايات الأولى لحركة القوميين العرب كوريث لحركة عام ١٩٣٨ الدستورية، في ثوب جديد أول ما تميز به هو العمل من أجل إرساء أولي لآليات الدولة الحديثة[٦٩].

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٦٨) انظر: غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٤)، ص ٥٠، والمديرس، **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥**، ص ١٤.

(٦٩) انظر: باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣١، وصلاح العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٣٥.

إزاء ضغط النخب الاجتماعية لإجراء انتخابات حرة، وتشكيل مجلس رقابي منتخب ومشترك للأجهزة الحكومية الوليدة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإقامة نظام إداري حديث، وتقليص سلطات رؤساء الدوائر الحكومية، إزاء هذا الضغط وافقت الحكومة على مبدأ الانتخاب شرط استبعاد ثلاثة من الوجوه البارزة، ولم يكن هؤلاء سوى أحمد الخطيب وجاسم القطامي وعبد الرزاق خالد الزيد(٧٠). إلا أنه، ونظراً إلى أن قانون الانتخاب لا ينص على الترشيح، فقد فاز القادة الثلاثة في الانتخابات التي جرت في بداية عام ١٩٥٧، وهو ما دفع السلطات إلى إلغاء نتائج الانتخابات، وعدم إجراء أي انتخابات أخرى؛ وبالنتيجة قدم جميع أعضاء المجالس المنتخبة استقالتهم تضامناً مع زملائهم(٧١).

ليس مستبعداً أن يكون إجراء الحكومة هذا قد جاء بعيداً عن محاولات بريطانيا للقضاء على العناصر الوطنية، أو في أقل تقدير التخفيف من حدة نشاطها، ولا سيما أن مركزها في الخليج العربي بدأ يتعرض للعديد من القلاقل والأصوات المعارضة بسبب رياح التغيير المتأتية من تيار القومية العربية، ومن الفكر الناصري تحديداً، بشكل لم يعد لبريطانيا القدرة على وقفه(٧٢).

وقد وجد التجار القوميون، الذين فقدوا مكانتهم الاقتصادية، ومن ثم السياسية، بسبب بروز اقتصاد النفط الريعي، في قادة حركة القوميين العرب تعويضاً سياسياً عن ضعفهم إزاء تمأسس الشيوخ في الدولة، فتشكل حلف بين هؤلاء التجار الذين قادوا حركة عام ١٩٣٨ الإصلاحية، وبين قادة الحركة. وكان لا بد من إيجاد إطار تنظيمي يجمع الطرفين، فظهرت «الرابطة الكويتية» برئاسة الرجل الثاني في الحركة جاسم القطامي الذي استقال من منصبه كمدير عام للشرطة نتيجة للعدوان على مصر(٧٣). أما من جانب التجار، فقد ضمت الرابطة ثلاثة وجوه بارزة من قياديي الكتلة الوطنية لعام ١٩٣٨، وهم عبد اللطيف ثنيان الغانم، الرئيس الفخري للكتلة الوطنية، وأحمد زيد السرحان، سكرتير واجهتها العلنية «كتلة الشباب

(٧٠) النجار، المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٧١) انظر: قدري قلعجي، **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥)، ص ٤١، وباروت، المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٧٢) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٢٤.

(٧٣) المديرس، **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٧.

الوطني»، وعبد العزيز حمد الصقر، أبرز نشطائها[٧٤].

تزامن تأسيس الرابطة الكويتية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ مع الانقسامات الحادة على الساحة العربية بين التيار التقدمي الذي كانت تقوده مصر، والتيار بقيادة عراق نوري السعيد الذي لم يخف سياسته الرامية الى إلحاق الكويت بالإتحاد الهاشمي العربي المزمع قيامه كرد على الوحدة المصرية ـ السورية التي بدأت تلوح في الأفق[٧٥]. ولم تكن القوى الوطنية في الكويت بغافلة عما يخطط له نوري السعيد الذي كان على علاقة وطيدة ببريطانيا. واستناداً لهذه المعطيات رفضت الرابطة الكويتية أي تقارب مع العراق، وأعلنت مساندتها لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر العربية. فما إن تم إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، حتى وجدت القوى الوطنية فيها مخرجاً للتحرر من ضغوط العراق الملكي، حين طالبت شيخ الكويت عبد الله سالم الصباح، باسم الرابطة الكويتية، بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة[٧٦]. ولم يكن هذا المطلب نخبوياً مقتصراً على فئة سياسية بعينها، بقدر ما كان يعبر عن أغلبية الرأي العام الكويتي الذي رأى في قيام الجمهورية العربية المتحدة اللبنة الأولى للوحدة العربية الشاملة، التي من شانها أن تضع حداً للنفوذ البريطاني الذي طال أمده. ومن هذا المنطلق، سعت بريطانيا لتضييق الخناق على العناصر الوطنية والدعاية الناصرية، ووقف نشاطها واتصالاتها مع جمال عبد الناصر[٧٧] حفاظاً على مصالحها ونفوذها في منطقة الخليج العربي.

من الأهمية بمكان أن نتوقف هنا عند ما ذكرته بعض الصحف عن هذا الحدث القومي المهم، الذي يعكس الاتجاه العام للمواطن الكويتي، للتعرف في الوقت ذاته إلى مدى تجاوب الكويتيين مع الشعارات الناصرية المتحققة على أرض الواقع. ففي غياب الأحزاب السياسية والإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة في حق القيادات الوطنية، اتجهت الصحف إلى تنوير المواطنين بفساد الإدارة، وتأخر

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٥) انظر: حسن علي الإبراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، ط ٣ (الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠)، ص ١٤٢، و Salem al-Jabir al Sabah, *Les Emirates du Golfe: Histoire d'un peuple* ([Paris]: Fayard, 1980), p. 185.

(٧٦) انظر: باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣٢، والمديرس، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٧) F.O., 371/1327, «From Baghdad to Foreign Office about Importance of Kuwait in Relation to Iraq,» 6 June 1958.

أسلوب الخدمات الذي لا يتفق مع الزيادة المطردة للعائدات النفطية[٧٨]. وكانت مجلة **الفجر** تهاجم سياسة الحكومة من هاتين الزاويتين، ولو بصورة حذرة. ومع تصاعد المد القومي، ابتداءً من عام ١٩٥٨، بدأ انتقادها الموجّه الى الحكومة يغدو شبه علني، كما يمكن اعتبارها أول صحيفة هاجمت، مع جريدة **الشعب**، معاهدة الحماية البريطانية في عناوين رئيسة واضحة[٧٩]. فعلى سبيل المثال، كتبت في أحد أعدادها مقالةً تحت عنوان: «المعتمد البريطاني يهين الكويت حكومة وشعباً... إلى متى تستمر معاهدة الحماية؟»[٨٠]. وعلى المستوى العربي كانت المجلة قد انتهجت الأسلوب نفسه في الانحياز لما تراه في مصالح القضية العربية والتقدم، وتهاجم أعداءها بغير هوادة، فوقفت إلى جانب الوحدة، وكتبت تقول: «نطالب الانضمام بالركب المتحرر»، وكانت تقصد تلميحاً الانضمام إلى مصر وسوريا في دولة الوحدة، لكنها خاطبت عبد الناصر صراحة قائلة له مثل هذا الكلام الخطير بجميع المقاييس في ذلك الزمن: «هذا بترولكم يا جمال»[٨١]. وفي أثناء نزول القوات الأمريكية في لبنان وقفت إلى جانب الشعب اللبناني، فعلقت على الأزمة[٨٢] في مقالة بعنوان: «شعب لبنان يخوض غمار ثورة دامية ضد حكامه الطغاة»[٨٣].

أما جريدة **الشعب**، التي صدرت فيما كانت الناصرية تقود أمضى معاركها ضد الهيمنة الغربية، إذ تمكنت بنجاح من إفشال المؤامرة الغربية ـ الصهيونية على سوريا في نهاية عام ١٩٥٧، فقد كتبت بتوقيع سكرتير تحريرها يعقوب عبد العزيز الرشيد تقول: «لقد ظل الشعب العربي في الكويت في شوق زائد لكي يتعرف على ما يجول في وطنه العربي الكبير من أحداث، وما يمثل على مسرحه من ألاعيب، وما يحاك ضده وفي قلبه من مؤامرات... ولقد دفعنا معتقدنا القومي إلى أن نخوض هذه المعركة، لكي نثبت بجريدتنا الشعب هدفنا الحقيقي الذي نرمي إليه، ألا وهو الدعوة إلى القومية العربية»[٨٤].

---

(٧٨) عبد الله، **الشعر والشعراء في الكويت**، ص ٢١٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٨٠) **الفجر** (الكويت)، ١٣/ ٥/ ١٩٥٨.

(٨١) **الفجر**، ٢/ ١١/ ١٩٥٨.

(٨٢) بعد انبثاق الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨، بلغ التيار القومي مداه بعد سقوط الملكية في العراق وقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وإثر هذه الأحداث دخلت القوات الأمريكية إلى لبنان والقوات البريطانية إلى الأردن من أجل حماية الأنظمة الرجعية في كلا البلدين ووقف التيار القومي.

(٨٣) **الفجر**، ٣/ ٨/ ١٩٥٨.

(٨٤) نقلاً عن: عبد الله، **الشعر والشعراء في الكويت**، ص ٢٢٢.

أما خالد خلف، صاحب الجريدة ورئيس تحريرها المعروف باتجاهه القومي التقدمي منذ كان طالباً في القاهرة، فيقول عن اتجاه الجريدة: «إن ارتباطها الحقيقي بالفكرة القومية، فهي شعورياً مع دولة الوحدة وجمال عبد الناصر، بما يمثله بالنسبة للعرب»[٨٥]. وفي هذا السياق، استقبلت الجريدة أخبار الوحدة المصرية ـ السورية بعناوين رئيسة على صفحاتها الأولى، عبّرت عن تفاؤل أبناء الكويت بأن تصبح هذه الوحدة نواة الوحدة العربية الشاملة ـ حلم كل العرب، من بينها: «الوحدة... طريق المجد»، «الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة المتحررة»، «الوحدة حقيقة إنسانية وحتم تاريخي». وعندما أجري الاستفتاء، وقامت الجمهورية العربية المتحدة في الثاني والعشرين من شباط/فبراير ١٩٥٨، علقت عليها قائلة إن «الوحدة تتحقق رغم مكائد الأعداء»، وإن «الشعب الكويتي يحتفل بيوم الوحدة»[٨٦].

من هنا يتبين أن سياسة عبد الناصر العربية التحررية قد وجدت لها صدىً واسعاً متميزاً على الساحة الكويتية، خاصة إبان العدوان الثلاثي، ثم بدا أكثر وضوحاً مع انبثاق الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨. وهذا ما كشفته لنا صفحات الجرائد التي قام محرروها بدور متميز في تعبئة السكان لمساندة دولة الوحدة الوليدة. ومن الواضح أن سياسة نوري السعيد، حليف بريطانيا المعادي للوحدة، قد أسهمت هي الأخرى في توجيه أنظار القوى الوطنية الكويتية المتحفزة للتحرر والاستقلال باتجاه الناصرية.

٢ ـ البحرين وقطر

كانت البحرين أسبق إمارات الخليج العربي الى قيام الحركات الوطنية فيها، وسبب ذلك هو تطور التعليم الحديث فيها قبل غيرها من أقطار الخليج العربي، فضلاً عن تطور الطبقة العاملة البحرانية بسرعة نسبية، مما سرَّع في إمكانية التكتل لمواجهة المشكلات والقضايا الداخلية التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من ازدياد إنتاج النفط وتصنيعه، والتي عملت على تبديل الأسس الاجتماعية للسلطة، وتغيير متطلبات النفوذ وأشكاله، مما أدى إلى بروز صيغ سياسية، أو شبه سياسية جديدة[٨٧] ركزت على المطالب والمشكلات العمالية ومسائل التحديث، بقدر

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٨٧) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١١٧، وفؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٦٧.

ما ركزت على المفاهيم القومية العربية، خاصة بعد تمركز النفوذ البريطاني في البحرين، وأصبحت القواعد العسكرية للأسطول الملكي والقوة الجوية الملكية البريطانية هي القواعد الرئيسية في منطقة الخليج العربي[٨٨].

وبالطبع، عندما تتغير المجموعات والقوى السياسية تتغير معها المشكلات والمسائل والمفاهيم المرتبطة بها. وهكذا ظهرت مجموعات جديدة ركزت على المصالح الحياتية والمعتقدات القومية، بدلاً من التركيز على المطالب الدينية والمصالح الطائفية[٨٩]. هذا لا يعني، بالطبع، أن العناصر التقليدية قد انتهت وتركت الساحة، فالجديد لا ينفي القديم، إنما يعني ظهور تيارات متعارضة في المبنى والمعنى والهدف، تسعى لفرض وجودها على المسرح البحراني.

مثّل التيار الجديد جيلاً من الشباب المتعلم كان قد درس في بيروت والقاهرة، واطلع فيهما على تيارات مختلفة من الفكر القومي والعمل الوطني والتحرك الاستقلالي. بدأت هذه العناصر تحركها عن طريق تأسيس النوادي الثقافية والرياضية والانتماء إليها لاستقطاب الشريحة المتعلمة من حملة الشهادات الثانوية والجامعية. وكان في مقدمة هذه النوادي «نادي البحرين» الذي تأسس عام ١٩٣٧، و«نادي العروبة» عام ١٩٣٩ ويعد من أهم النوادي بوصفه أول ناد يرفع شعار القومية العربية، ويدعو إلى نبذ الطائفية. فمن أهم مبادئه «توحيد الشعب ومحاربة الطائفية حسب مبادىء القومية العربية»[٩٠]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر، صنوي التحرك الشعبي في الخمسينيات، كانا من أنشط من عرفتهم النوادي، حيث ترأس الأول «نادي البحرين» وترأس الثاني نادياً سرياً لعمال شركة بابكو[٩١].

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بدأت هذه المجموعة تعمل في نادِيَي البحرين والعروبة لتحقيق برنامج طموح عرف بـ«التثقيف العروبي» هدفه التوعية ورفع مستوى الشعب. وكانت كلمة «تثقيف» و«توعية» في تلك المرحلة تعني

---

(٨٨) محمد الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٣٣٥.

(٨٩) الخوري، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٩٠) تقي محمد البحارنة، **نادي العروبة، ٦٠، ١٩٣٩ ـ ١٩٩٩: استعراض وتوثيق الحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة وفعاليات أعضائه البارزين**. بالتنسيق مع إدارة النادي (البحرين: النادي، [١٩٩٩])، ص ٥٤.

(٩١) عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة» (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥])، ص ٣٨.

رفض الحزازات الطائفية التي طالما عانى منها الشعب البحراني، فضلاً عن معارضة الوجود الأجنبي الاستعماري والحكم القبلي، بالإضافة إلى مناصرة قضايا العمل والعمال[٩٢]. وأخذت العناصر الوطنية المثقفة تتطلع إلى أدوات للتعبير عن أفكارها وأهدافها، فاتجهت إلى بعث الصحافة؛ فكانت مجلة **صوت البحرين** التي صدر أول أعدادها في أواخر سنة ١٩٤٩، وكان لعبد الرحمن الباكر، وهو أحد الزعماء الوطنيين البارزين، دور مشهود في نشاط هذه المجلة التي نالت موافقة الحكومة على صدورها[٩٣].

كان لمجلة **صوت البحرين**، على مدى أربع سنوات ونيف صدرت خلالها، أثر كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لا في البحرين فحسب، بل في غيرها من إمارات الخليج العربي أيضاً، وذلك من خلال كونها منبراً تعبر فيه كل فئات المجتمع وأفراده الواعين بمختلف انتماءاتهم عن آرائهم ووجهات نظرهم. وقد عالجت مقالاتها البليغة معظم نواحي الحياة في البحرين[٩٤]، وتميزت بصفة خاصة بعرضها للمشكلات الاجتماعية ومطالبتها بالإصلاح؛ من ذلك أنها شنت حملة عنيفة على نظام الرق، وطالبت كلاً من السعودية وقطر بإلغائه، كذلك شنت حرباً على شركات النفط الاحتكارية في البحرين والسعودية، ودافعت عن حقوق العمال، وساندت الحركة العمالية في الظهران مساندة كبيرة، مما أثار حفيظة السلطات السعودية و«شركة أرامكو»، فوجّهت السعودية عدة احتجاجات عنيفة إلى السلطات البريطانية ضد صحافة البحرين. وفي الوقت نفسه، تصدت **صوت البحرين** للادعاءات الإيرانية بتأكيدها المستمر على عروبة البحرين[٩٥]. وفي الواقع، أن هذه النقطة تعد من أهم القضايا التي فطنت لها **صوت البحرين** وعالجتها بشكل يوحي أن محرريها كانوا على جانب كبير من الوعي بهذه المسألة الحيوية التي لم تقل خطورتها عن خطورة وجود الاستعمار ذاته، لأنها كانت تشكك في هوية الشعب البحراني والجزيرة برمتها. من هذا المنطلق نبهت المجلة إلى هذه الأطماع، ودعت كل الشعب إلى ترك الخلافات المذهبية جانباً، والوقوف صفاً واحداً لمجابهة التحديات.

وبالإضافة إلى **صوت البحرين** ظهرت جرائد أخرى مثل **القافلة** التي تحول

---

(٩٢) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٠٠.

(٩٣) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١١٨، والباكر، المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٩٤) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٣٦.

(٩٥) انظر: قاسم، المصدر نفسه، ص ١١٩، والباكر، المصدر نفسه، ص ٤٤.

اسمها فيما بعد إلى **الوطن**، وكان رئيس تحريرها علي سيار، و**الشعب** التي ظهرت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، و**الشعلة** التي أصدرت عدداً واحداً سنة ١٩٥٦ قبل أن تغلق في العام نفسه(٩٦). هذه المجموعة من الصحف صدرت تباعاً، الواحدة تلو الأخرى، فكلما أجبرت واحدة على الإقفال صدرت أخرى بدلاً منها(٩٧). إلا أن جريدة **القافلة**، ومن ثم بديلتها **الوطن** كانتا أكثرها صدقاً في تناولها للمشكلات المحلية والقومية والحديث عن وجودها، كما أنهما لم تتوانيا عن نقد إدارة بلغريف بصراحة، وفضح أخطائها أحياناً، لتؤدي بذلك دوراً فاعلاً في الحركة الوطنية منذ العام ١٩٥٢ حتى عطلت مع غيرها في أواخر العام ١٩٥٦، على أثر قمع الحركة الوطنية في البحرين(٩٨).

أشرف على تحرير هذه الصحف، وعلى **صوت البحرين** بنوع خاص، عدد من الذين أدوا دوراً قيادياً في التحركات الشعبية منتصف الخمسينيات، منهم: إبراهيم حسن كمال، وحسن الجشي، وعبد العزيز الشملان، وعلي التاجر، وعبد الرحمن الباكر(٩٩)، وكان جلهم من المعجبين بالفكر الناصري والمتأثرين بإنجازات مصر في ذلك العهد كما تبين لاحقاً. ولقد تناولت هذه الصحف الأسبوعية مواضيع مختلفة تركزت في معظمها حول التوعية والتضامن ونبذ الفرقة. وهذا جانب من بعض عناوين المقالات التي كانت تتصدر عادة غلاف الصحيفة: «الطائفية مرضنا القاتل»، «روح العروبة»، «المبادىء الأساسية لفهم القومية العربية»، «أيها العرب افتحوا أعينكم»، «احذروا الانقسامات الدينية والسياسية»، «العربي ليس أجنبياً»، «بابكو تسرح العمال»، «حقوقنا العمل والعمال»(١٠٠).

وهكذا أسهمت النوادي والصحف البحرانية، خاصة «نادي العروبة» وإلى جانبه **صوت البحرين**، في التركيز عل نشر الوعي الوطني والقومي وتنوير الرأي العام حول مدى الحاجة إلى التمسك بالعروبة والائتلاف حولها لمجابهة الأطماع الإيرانية، ومواجهة الغطرسة البريطانية على حد سواء بوصفهما الخطرين الأساسيين المحدقين بالبلاد.

---

(٩٦) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٩٧) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٠٠.

(٩٨) انظر: الرميحي، المصدر نفسه، ٣٣٦، وقاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١١٩.

(٩٩) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(١٠٠) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٠٠.

ذلك كان الموقف في البحرين. أما خارجها، خصوصاً على الساحة العربية والبلدان الأخرى المحيطة بالخليج، فقد كان للثورة المصرية، وانتشار الدعوة إلى القومية العربية في المشرق، آثارهما على البحرين. كما كان لمجابهة مصدق للبريطانيين تأثيرها الآخر أيضاً. غير أن البحرانيين اتجهوا بتطلعاتهم صوب القاهرة وثورتها التي أخذت سياستها العربية التحررية تتضح بسرعة. ونتيجة لهذه المؤشرات، ولظروف الوضع الداخلي، تولدت مقومات المجابهة السياسية وبعث الحركة الوطنية[١٠١].

٣ ـ التحرك الشعبي وتأسيس الهيئة التنفيذية العليا عام ١٩٥٤

لقد أدت هيمنة بيلغريف وعدم كفاءته إلى بقاء الجهاز الحكومي يسير على النمط نفسه الذي رسم له منذ إنشائه قبل أكثر من ثلاثين عاماً، من دون أن يتأثر بالتطورات التي استجدت في ميدان الإدارة الحديثة بسبب تمركز كافة السلطات في يده. ولا شك في أن هذا النوع من التسلط هو المسؤول عن تدهور الإدارة وانتشار الرشوة والفساد[١٠٢]. من جهة أخرى استمرت شركة النفط بابكو على سياستها التعسفية تجاه العمال الوطنيين عن طريق تفضيل العمال الأجانب عليهم، واتباع سياسة تخفيض الرواتب لتدفعهم نحو ترك العمل. ومما زاد في سوء أوضاعهم عدم وجود قوانين للعمل ونقابات تتولى مهمة الدفاع عن مصالحهم، إذ رفضت السلطات البريطانية أي محاولة لإنشائها[١٠٣].

فوق هذا وذاك، حاول الإنكليز استغلال الانقسام الطائفي في الإمارة لمصلحتهم، من أجل تقويض كل تحرك وطني كانوا يصورونه بصورة حركة طائفية موجّهة من طائفة ضد أخرى[١٠٤]. من هنا، عمدت الطليعة السياسية في البلاد إلى محاربة هذا الاتجاه عن طريق تقوية الشعور الوطني كبديل له، ولا سيّما بعد الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٥٣. ويمكن القول إن التغلب على هذا الانقسام الذي مهد لمولد المرحلة المهمة من تاريخ الحركة الوطنية سنة ١٩٥٤، إذ نجح الشبان المثقفون، وكانوا إلى حد كبير من أعضاء النوادي والجمعيات

(١٠١) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٣٩.

(١٠٢) Ali Humaidan, *Les Princes de l'or noir, évolution politique du Golfe Persique* (Paris: Hachette, 1968), p. 43.

(١٠٣) عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها** (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩٦.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

والصحافة، في تقليص الفجوة الثقافية بين السنّة والشيعة، هذه الفجوة التي كانت دائماً مصدر تناحر بين الفئتين(١٠٥).

لم يقتصر نشاط الحركة الوطنية في بدايته على الصحافة، بل لجأت إلى أسلوب طبع المنشورات السرية تحت مسميات مختلفة مثل «الجبهة الوطنية» و«جماعة الكف الأحمر»، وتوزيعها على صناديق البريد وفي الطرقات. وكانت هذه المنشورات، بالإضافة إلى تنديدها بالسياسة البريطانية وسيطرة بيلغريف على مقادير الأمور في البحرين، تدعو إلى توحيد الصف الوطني وتجاوز الخلافات المذهبية، والعمل على إيجاد جبهة متحدة بهدف توجيه الشعب في كفاحه لنيل حقوقه السياسية(١٠٦). في هذه الأثناء، وبينما كانت المعارضة تنظم نفسها في جبهة سياسية موحدة، قام سائقو سيارات الأجرة بإضراب عام في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ احتجاجاً على قرار الحكومة فرض عقود التأمين على السيارات، وشارك السائقين مجموعات مختلفة من الفئات والقطاعات الأخرى، الأمر الذي شلّ حركة المواصلات في كامل أنحاء البلاد(١٠٧).

إلاّ أن عبد الرحمن الباكر وعدداً من العناصر الوطنية تدخلوا كوسطاء بين السائقين والحكومة لحل الخلاف الذي انتهى بإنشاء «صندوق التعويضات» بإشراف هيئة إدارية مؤلفة من السائقين البارزين والتجار. وكان أول مدير عام لهذا الصندوق هو الباكر نفسه. ولم يكن مدلول هذه الخطوة تجارياً فحسب، بل كان يعني أيضاً قيام تعاون في مجال العمل لأول مرة بين السنّة والشيعة، وتدخل عناصر سياسية في المشكلات الاقتصادية(١٠٨)، الأمر الذي رأت فيه الحكومة تحدياً لسلطاتها في شخص عبد الرحمن الباكر، فهددته بسحب جواز سفره البحراني وحرمانه من الجنسية. وردت المعارضة على ذلك بأن دعت إلى اجتماع شعبي عام يعقد في مسجد الخميس(١٠٩)، انتهى بتكوين هيئة وطنية رسمية في الثالث عشر من تشرين الأول/

---

(١٠٥) انظر: العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٥٩، والرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٣٩.

(١٠٦) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٤٥.

(١٠٧) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين**: **تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٠٤.

(١٠٨) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(١٠٩) كان اختيار مسجد الخميس مهماً جداً من الناحية الرمزية، إذ يحترمه السّنة والشيعة على حد سواء. ويعتقد السّنة أن المسجد بني في عهد عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الذي عرف بعدله واعتداله، كما يعتقد الشيعة أنه ضريح لقاضٍ شيعي مشهور. لمزيد من التفاصيل، انظر: الخوري، المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

أكتوبر ١٩٥٤ اشترك فيها السنّة والشيعة جنباً إلى جنب، وحاولت أن تتخذ شكل حزب سياسي بتكوين جمعية عامة تضم مئة وعشرين عضواً، وهيئة تنفيذية عليا تتكون من ثمانية أعضاء، أربعة من السنّة وأربعة من الشيعة، واختارت عبد الرحمن الباكر أميناً عاماً لها. وقد ارتكزت في عملها منذ البداية على أساس من العمل الوطني المشترك، في إطار جبهة وطنية ترفض التعصب الطائفي، وتضم كل العناصر الوطنية من تجار وعمال وطلاب وأبناء طبقة وسطى[١١٠].

أخذت الهيئة على عاتقها طرح مطالب وطنية داخلية تمثلت في تأسيس مجلس تشريعي منتخب، والسماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية، وإدخال بعض الإصلاحات على إدارة الحكومة وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب[١١١]. وعلى الرغم من أن الهيئة حرصت على أن تكون مطالبها الإصلاحية هذه لا ترمي إلى المساس بمركز حاكم البلاد، ولا تتعارض مع المصالح البريطانية بصورة مباشرة، فإن الحكومة رفضت، مع ذلك، مطالبها، بل رفضت الاعتراف بالهيئة أساساً، ووصفت أعضاءها في بيان نشرته بأنهم جماعة من الناس تقدموا بمطالب ليس من حقهم التقدم بها لأنهم لا يمثلون أحداً. أما الإنكليز فقد قوّموا هذه المطالب على أساس أنها «بادرة ناصرية» لخلق المتاعب لهم في الخليج العربي، فبدأت الشكوك تحوم حول الهيئة وجميع عناصرها الوطنية[١١٢]؛ ذلك أن الهيئة كانت «على اتصال بالنظام الناصري»، خصوصاً أن محمد فؤاد جلال، الذي كان معاوناً لجمال عبد الناصر في النصف الأول من العقد السادس، حينما قام بزيارة للبحرين نظمت له الهيئة لقاءات جماهيرية في النوادي الثقافية، كما ألقى محاضرة في مقر نادي العروبة موضوعها «القومية العربية»[١١٣]. وفي المقابل زار الباكر القاهرة وبحث مع العديد من المسؤولين إمكانية تقديم المساعدات، خاصة في مجال تطوير الوضع العمالي، وكان ذلك في صيف عام ١٩٥٤، أي قبل تكوين الهيئة بمدة وجيزة[١١٤]، مما يشير إلى وجود نوع من الاتصال المبكر بين ثورة يوليو والعناصر الوطنية البحرانية التي أخذت تتطلع إلى النظام الثوري في مصر، لتحقيق بعض المكاسب الوطنية في صراعها ضد الهيمنة الأجنبية من جهة، وحكم آل خليفة القائم على الحقوق التاريخية والأعراف القبلية المتوارثة من جهة أخرى.

(١١٠) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ٥٩.

(١١١) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٧٧.

(١١٢) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١١.

(١١٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١١، والبحارنة، **نادي العروبة، ٦٠، ١٩٣٩ ـ ١٩٩٩: استعراض وتوثيق الحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين**، ص ٢٢٩.

(١١٤) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٦٩.

وإزاء استنفاد الهيئة التنفيذية العليا كافة الوسائل المتاحة لها لإقناع السلطات بضرورة تلبية مطالبها، عمدت الهيئة إلى سلاح الإضراب والصحافة؛ هذا السلاح الذي أصبح تحدياً فعلياً حقيقياً لنظام الحكم، إذ تم إعلان الإضراب في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ ولمدة سبعة أيام. وقد شمل الإضراب كل المرافق في البحرين، مما أدى إلى شل الحياة العامة فيها شللاً تاماً، وأصبحت الهيئة خلال تلك الفترة هي الجهة المسؤولة عن كل المرافق الضرورية للسكان[١١٥]؛ الأمر الذي أجبر الحاكم، بمعاونة مستشاريه الإنكليز، على تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية من دون أن يعترف بالهيئة كممثل شرعي للشعب، وهذا ما لم ترتضِه المعارضة التي كانت تصر على مبدأ الاعتراف الرسمي بها[١١٦].

وبما أن الهيئة لم تحرز أي تقدم حاسم على الصعيد السياسي، فقد توجّهت بأنظارها إلى الصعيد الاجتماعي في محاولة لكسب المزيد من التأييد على المستويين الداخلي والخارجي؛ ومن هنا عملت على تعزيز علاقاتها بالرئيس عبد الناصر لكسب تأييده المادي والمعنوي، وانتهزت فرصة مروره في شهر نيسان/أبريل ١٩٥٥ بمطار البحرين في طريقه إلى القاهرة من باندونغ، حيث استقبلته مع الجماهير الشعبية الغفيرة التي هبّت إلى المطار تعبيراً عن اعتزازها وتقديرها لشخصية جمال عبد الناصر[١١٧]. وعلى الرغم من عدم معرفة معظم سكان البحرين بقدومه، فإن الحشود العفوية سرعان ما تحولت إلى تظاهرة رفعت فيها الشعارات القومية العربية المناهضة للهيمنة الاستعمارية، كما تمكّن عبد الرحمن الباكر، سكرتير الهيئة، من تنظيم لقاء رسمي مع عبد الناصر تمّ الاتفاق فيه على التعاون الثقافي والسياسي، بالإضافة إلى حصول الهيئة على عدد من المقاعد الدراسية. وبعد هذا اللقاء مباشرة، تم إرسال اثني عشر طالباً بحرانياً إلى مصر لإكمال دراستهم الجامعية على نفقة الحكومة المصرية[١١٨]. كان الغرض من هذا الاتفاق، من دون شك، تعزيز موقف الهيئة التنفيذية العليا في البحرين، وإضفاء صفة الشرعية عليها، لتظهر أمام الآخرين وكأنها الجانب الرسمي المعترف به من قبل الجمهورية المصرية.

عزز هذا التأييد، الذي أحرزته الهيئة من القيادة الناصرية، وضع أعضائها،

---

(١١٥) الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، والعوامل المؤثرة فيها**، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(١١٦) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣١١.

(١١٧) انظر: الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٢٤، والرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٤٩.

(١١٨) انظر: الباكر، المصدر نفسه، ص ١٢٤، والخوري، المصدر نفسه، ص ٣١١.

ودفعهم للوقوف بكل صلابة أمام محاولات الحكومة لاحتوائها، وكانت أولى خطواتها الجريئة في هذا المضمار تأسيسها أول إتحاد مهني في البحرين، ووضع تشريع عمالي من لدنها، ومن طرف واحد[(١١٩)]. وقد أزعجت هذه الخطوة الأوساط النفطية والاستعمارية، إذ وجدت فيها تطوراً خطيراً يهدد مصالحها في المنطقة بأسرها[(١٢٠)]، فقد اتّضح من خلال المفاوضات والاتصالات التي أجرتها الهيئة مع الإدارة البريطانية مرة، ومع حاكم البحرين مرة أخرى، أنه كان في الإمكان الاستجابة لمطالبها عدا مطلبين لم يكن ممكناً إطلاقا الاستجابة إليهما، وهما: حق التمثيل الشعبي، بمعنى الاعتراف بالهيئة التنفيذية ممثلاً شرعياً للشعب البحراني من ناحية، وحق التنظيم النقابي للعمال من ناحية أخرى؛[(١٢١)]، ذلك أن هذين المطلبين كانا ينطويان على مضامين بالغة الخطورة على المدى البعيد للنظام الحاكم، وللسلطات البريطانية الاستعمارية على حد سواء، خصوصاً في مناخ أجواء «ميثاق بغداد» المكهرب حين بدأت الصحافة الناصرية في القاهرة وبيروت تغطي الأحداث البحرانية وتطوراتها بالتفصيل، مؤيدة مواقف المعارضة ومتعاطفة مع مطالبها المشروعة[(١٢٢)].

ومن الممكن أن نستشف أيضاً وقوف مصر الناصرية إلى جانب القوى الوطنية في البحرين من خلال الزيارات المتكررة لبعض المسؤولين المصريين المقربين من الرئيس عبد الناصر للتنسيق مع أعضاء الهيئة التنفيذية العليا. وفي هذا السياق، قام السيد كمال يعقوب مندوب المؤتمر الإسلامي بزيارة البحرين في أواخر عام ١٩٥٥، حيث تم الاتفاق معه على مزيد من التعاون في المجال التعليمي والثقافي والسياسي. وكان من نتائج هذه الزيارة إرسال دفعة ثانية من الطلاب للدراسة في مصر على نفقة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى مشاركة الهيئة بوفد يمثل البحرين في مؤتمر شباب العالم الإسلامي الذي عقد في مدينة بورسعيد، والذي مثل تظاهرة شعبية عبّر فيها المؤتمرون عن إدانتهم لمشاريع الأحلاف الغربية التي تحاك ضد شعوب المنطقة لإبقائها تحت نفوذها وسيطرتها[(١٢٣)].

---

(١١٩) انظر: الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها**، ص ١٠٤، و Humaidan, *Les Princes de l'or noir: évolution politique du Golfe Persique,* p. 67.

(١٢٠) الباكر، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٢١) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٣٨.

(١٢٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩، والخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣١٢.

(١٢٣) انظر: مقابلة مع عبد العظيم مناف، بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٠، والباكر، **من البحرين إلى منفى «سانت هيلانة»**، ص ١٢٤.

برز تعاطف الحركة الوطنية في البحرين مع الناصرية أكثر ما برز من خلال الزيارة التي قام بها السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي أنور السادات إلى البحرين في أواخر شباط/فبراير ١٩٥٦، عندما وجهت اليه الدعوة من طرف الهيئة التنفيذية العليا، حيث احتفت به الجماهير احتفاء شديد الحماس تكريماً «لزعيم القومية العربية ولجمهورية مصر قلعة النضال العربي»[(١٢٤)]. ثم جاءت زيارة وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد في الثامن من آذار/مارس ١٩٥٦ لتؤكد مرة أخرى حضور الفكر الناصري وشعاراته التحررية في صفوف الشعب البحراني، ومدى حقده وكرهه لسياسة بريطانيا وساستها الاستعماريين؛ إذ شكلت زيارته مناسبة لحركة جماهيرية عارمة نزل خلالها إلى شوارع المنامة والمحرق عشرات الألوف من المتظاهرين هاتفين «سلوين، عد إلى بلادك»[(١٢٥)]، وحين اقترب المتظاهرون من موكب سلوين لويد رشقوه بالحجارة وأوقفوا سيارته وهم يهتفون «ناصر... ناصر»، واضطروه إلى الاحتماء منهم قبل أن ينقذه رجال الأمن. وعندما عمدت الشرطة إلى التصدي للجماهير الغاضبة بالقوة، تأزم الموقف ودخلت البلاد على أثره في إضراب شعبي عام[(١٢٦)].

والجدير بالذكر أن «صوت العرب» أدت دوراً مهماً في التهيئة لتلك الحادثة، وهذا ما أكده الكاتب البريطاني ستانلي برايدل بقوله «إن إذاعة صوت العرب تذكي نيرانها، وإنها بلغت غايتها في التظاهرات التي صحبت زيارة سلوين لويد للجزيرة في آذار/مارس ١٩٥٦، وإن القبض على زعماء هذه الحركات وإدخال بعض الإصلاحات الجديدة قد أعاد الاستقرار إلى نصابه في الجزيرة»[(١٢٧)].

كانت هذه الحادثة على جانب كبير من الأهمية، ومن هنا يتحتم علينا لزاماً أن نشير إلى خصوصية الظرف الذي جرت فيه والمغزى الذي عبّرت عنه والنتائج التي ترتبت عنها. أما من حيث التوقيت، فقد تزامنت مع ذروة المواجهة بين حركة القومية العربية وقوى الاستعمار العالمي، قديمها وجديدها؛ إذ ازدادت حرب الدعاية المصرية الشاملة التي استخدمت كل الوسائل الإعلامية في مهاجمة «ميثاق

---

(١٢٤) انظر: الخوري، المصدر نفسه، ص ٣١٢، والباكر، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٢٥) انظر: تشايلدرز أرسكين، **الحقيقة عن العالم العربي**، ترجمة خيري حماد (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٠)، ص ١٠١، و El- Rayyes, «Arab Nationalism and the Gulf,» p. 118.

(١٢٦) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٢٨، و El - Rayyes, Ibid., p. 118.

(١٢٧) نقلاً عن: سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط ٣ (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)، الكتاب الأول، ص ١٣٣.

بغداد»، وفضح سياسة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهما في المنطقة بأكملها[١٢٨]. وقد لقيت هذه الدعاية تجاوباً كبيراً من الوطنيين الذين كان لهم أعظم الأثر في إحباط تلك المحاولات والمساعي الحثيثة التي اتبعتها بريطانيا لجر بعض إمارات الخليج العربي إلى «ميثاق بغداد»[١٢٩] ومنها البحرين[١٣٠]. ولم تكن حادثة سلوين لويد إلا تعبيراً حياً عن التفاعل بين النضال الوطني والنضال القومي، ذلك أن قيام العاهل الأردني الملك حسين بن طلال بعزل القائد العسكري البريطاني غلوب باشا[١٣١]، الذي كان يتولى حتى ذلك الوقت قيادة الجيش الأردني، قد أدى إلى وصول الكثير من البحرانيين إلى قناعة مفادها أن خطوة مشابهة في البحرين سوف تكون في محلها، وبالتحديد عزل السير تشارلز بيلغريف، المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين، خصوصاً أنَّ إبعاد غلوب باشا قد تم تحت ضغط الضباط الأردنيين المعروفين بميولهم الناصرية. وقد عبّر أحد أبرز الوطنيين عن ذلك بقوله: «كان هدفنا تحقيق المطالب الشعبية وتنمية الوعي القومي في المنطقة كلها. ولكن عقلية المحافظين الجامدة وقلوبهم الحاقدة على كل ما يسمى بالقومية العربية، أو من يؤمن بمبادئ عبد الناصر، هو السبب الذي أدى إلى تصادمنا معهم»[١٣٢].

على الرغم من أن الهيئة التنفيذية العليا سارعت إلى إدانة هذا العمل علانية، فإن الحادثة شكلت نقطة تحول بالنسبة الى البريطانيين الذين قرّروا في حينه، وبشكل سريّ، التخلص من الهيئة بعد أن بدأت الدعاية البريطانية ترى في كل تحرك

---

(١٢٨) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١٣٠.

(١٢٩) انظر: صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي: منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٢٢٦، و John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press, 1962), p. 198.

(١٣٠) بالتنسيق مع كل من نوري السعيد (رئيس وزراء العراق) والمسؤولين السياسيين في وزارة الخارجية البريطانية، قام رئيس الجمهورية التركية حينذاك جلال بايار، بمعية رئيس حكومته عدنان مندريس، وسفير باكستان لدى تركيا، بزيارة البحرين في ١٤/٢/١٩٥٥ لبحث ما أسموه أهمية الخليج العربي بالنسبة لـ«ميثاق بغداد».

(١٣١) جون باغوت غلوب (John Bagot Glob) قائد عسكري بريطاني، دخل إلى صفوف الجيش الأردني عام ١٩٣٠، ثم تولى منصب رئاسة الأركان للجيش الأردني بعد تسعة أعوام. ومنذئذ أصبح المسؤول الأول عن الأمن في الأردن، بل اتسع نفوذه إلى الإدارة والحكومة. وتحت ضغط الضباط الأردنيين من ذوي الميول الناصرية تمَّ إعفاؤه من منصبه في ١/٣/١٩٥٦. لمزيد من التفاصيل، انظر: علي المحافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة إلى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٩، ومحمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦)، ص ٤٠٧ ـ ٤٢٠.

(١٣٢) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٢٥.

جماهيري خليجي مؤامرة ناصرية[١٣٣]. وقد أشار سكرتير الهيئة إلى ذلك بقوله: «إن هذه الحادثة هي التي دعتهم للإسراع برسم مخطط القضاء على الهيئة، إذ أصبح راسخاً في اعتقادهم بأننا ننفذ مخططاً مرسوماً لنا من الخارج. والواقع إن كل تصرفاتنا تلك جاءت بدافع وطني وقومي محض، فحبّنا لجمال عبد الناصر طبيعي، لأنه أملنا الوحيد بعد فقداننا الأمل في الرجل الذي يقودنا إلى شاطىء السلامة، فبعث الله لنا هذا الرجل ليحيي فينا الأمل، فأيقظ الوعي القومي...»[١٣٤]. ومن المفيد أن نشير إلى أن انطوني ناتينغ (Anthony Nutting) اعتبر في ذلك الحين رجال التعليم المصريين العاملين في البحرين عناصر في المخابرات المصرية[١٣٥].

في هذا الإطار، وضمن السياسة الاستعمارية الجديدة، ومن أجل إنهاء الإضراب الشعبي الخانق، تقدمت السلطات البريطانية بحل وسط بين الحكومة والهيئة التنفيذية العليا تضمّن تخلي هذه الأخيرة مؤقتاً عن مطلبيها إنشاء مجلس تشريعي وفصل بيلغريف من منصبه، في مقابل اعتراف الحكومة بها، بشرط أن تغير الهيئة اسمها إلى «هيئة الاتحاد الوطني»، وأن يبعد سكرتيرها الباكر إلى الخارج مدة خمسة اشهر[١٣٦]. وفي الثامن عشر من آذار/مارس ١٩٥٦ تم الاعتراف الرسمي بالهيئة الجديدة، وأصبح عبد العزيز الشملان سكرتيراً بدلاً من الباكر الذي ترك البلاد إلى لبنان، ومن ثم إلى القاهرة حيث استقر هناك ليعمل على تأمين الدعم الخارجي لقضية بلده[١٣٧].

كان إبعاد عبد الرحمن الباكر الخطوة الأولى على طريق تشتيت وحدة الصف الوطني، وبث الفرقة بين أعضاء «هيئة الاتحاد الوطني»؛ ذلك أن بقاءه على رأس

---

(١٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Anthony Nutting, *I Saw for Myself; the Aftermath of Suez* (London: Hollis and Carter, [1958]).

حمل هذا الكتاب على أعضاء البعثات التعليمية المصرية واعتبرهم مخابرات لعبد الناصر في الخليج العربي، ودعا إلى طردهم. ومن المفارقات أن مؤلف هذا الكتاب عرف في بعض وسائل الإعلام العربية بأنه صديق العرب! لأنه استقال من منصبه في حكومة إيدن أثناء العدوان الثلاثي على مصر. وفي الحقيقة أنه كان يشارك إيدن في أهدافه كلها نحو محاصرة مصر، وتحجيم دورها، ومن ثم إسقاط عبد الناصر، إلا أن الخلاف كان حول السياسة والنهج لبلوغ هذا الهدف.

(١٣٤) الباكر، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٣٥) Nutting, Ibid., p. 125.

(١٣٦) انظر: الباكر، المصدر نفسه، ص ١٣١، والرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٥٤.

(١٣٧) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣١٧.

الهيئة الجديدة أصبح يقلق السلطات البريطانية، ولا سيّما بعدما انحاز مع عدد من المقربين إليه باتجاه الناصرية، وما تمثله من مواقف تجاه الوحدة والعدالة الاجتماعية[١٣٨]. وعلى الرغم من تعرض عبد الرحمن الباكر لبعض الضغوط حيناً، والمغريات أحياناً أخرى، لمنعه من التوجه إلى القاهرة، من قبل بعض المسؤولين البريطانيين ورجال المخابرات الأمريكية، فإن ذلك لم ينل من عزمه، وأصرّ على الإقامة في القاهرة طوال فترة إبعاده.

وفي تلك الأثناء أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، ودخلت المنطقة العربية في حالة هيَجان شعبي بسبب الموقف البريطاني والغربي بشكل عام، المعادي لهذا الإنجاز الوطني الذي حققته مصر. وقد قام عبد الرحمن الباكر بدور بارز في تحريك وتأليب الشارع البحراني ضد البريطانيين من خلال العديد من النداءات التي أذاعها بنفسه مباشرة من «صوت العرب»، بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات الصحافية التي عقدها في كل من القاهرة وبيروت ودمشق، وندد فيها بالممارسات البريطانية ضد كل من البحرين ومصر[١٣٩]. أما في البحرين فقد راحت الصحافة تتهجّم على البريطانيين بشكل صريح بسبب سياستهم تجاه مصر، وقامت «هيئة الاتحاد الوطني» بدور مهم في تهيئة الجماهير وحثّها على إنجاح الإضراب الذي تقرر تنفيذه في كامل أنحاء الوطن العربي تأييداً لمصر، إذ أصدرت بلاغاً في الثالث عشر من آب/ أغسطس جاء فيه:

«أيها الشعب المناضل: غداً، هو يوم مصر في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وستقف الشعوب الحرة المناضلة في هذا اليوم لتزأر في وجه الاستعمار مؤكدة أن بلاد العرب للعرب... إن البحرين التي هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ستؤدي واجباً في هذه الانتفاضة القومية المباركة. إننا واثقون من أن الشعب سيهرع إلى محل الاجتماع ليشارك أبناء العروبة جميعاً في تأييدهم للوقفة الخالدة التي يقفها ابن العروبة البار، وقائد الكنانة الباسل جمال عبد الناصر، تجاه من يتآمرون على حريات الشعوب وينتزعون دماءها. وبذلك يثبت شعب البحرين أنه قد أخذ مركزه في الصف العربي المتماسك المنطلق في درب الوحدة والحرية»[١٤٠].

استجابت الجماهير لنداء «هيئة الاتحاد الوطني» وأقيمت في اليوم التالي تظاهرة

---

(١٣٨) انظر: مقابلة مع د. محمود علي الداود، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢١، والخوري، المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(١٣٩) انظر: **الأهرام**، ١٩٥٦/٨/١١، والباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٢٤٠.

(١٤٠) نقلاً عن: الباكر، المصدر نفسه، البلاغ رقم ٦٨، ص ١٧١.

سياسية في مقر الهيئة ألقيت فيها الخطب السياسية التي تندد بالاستعمار، بالإضافة إلى القصائد الشعرية التي تمجد القومية العربية، أعقبتها مباشرة إذاعة نص البيان الذي توجه به الرئيس جمال عبد الناصر الى الرأي العام العربي في الثاني عشر من آب/أغسطس، وقد فضح فيه سياسة الغرب العدوانية تجاه الشعوب والدول الصغيرة، وتحدث بإسهاب عن تفاصيل الأزمة، وكشف زيف الادعاءات الغربية، ثم انتهى إلى القول: «سنكافح بكل الوسائل... وأقول عن نفسي إنني سأكافح لآخر قطرة من دمي من أجل حقنا في الحياة، وسنتجه إلى الأمام بقوة وعزم وتصميم». عندها وقفت الجماهير الشعبية تهتف باسم مصر وجمال عبد الناصر الذي صمّم على مقارعة الدول الغربية، وفي المقدمة منها بريطانيا التي كبّلت شعب الخليج العربي مدةً طويلة وفي مقدمتها شعب البحرين(١٤١). وبعد يومين من هذه التظاهرة السياسية دعت «هيئة الاتحاد الوطني» إلى إضراب عام لمدة يوم كتأكيد آخر على تأييد البحرانيين لمصر(١٤٢).

مما سبق يتّضح مدى تغلغل الفكر الناصري في البحرين، إذ وصل الشعور الوطني والقومي إلى ذروته خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٦. وكانت كل الإضرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد عبارة عن تجاوب تام مع الأحداث الجسام التي عاشتها مصر الناصرية، وهي في الوقت نفسه كانت تترجم رغبة البحرانيين الصادقة في الإصلاحات الإدارية وتحقيق بعض المكاسب الوطنية.

وإذا ما انتقلنا إلى قطر التي تشكل شبه جزيرة في مواجهة البحرين، نرى أنها عانت طوال حكم عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ ـ ١٩٤٩) عزلة شبه مطلقة عن العالم الخارجي، كما لم تشهد أي تغيرات اجتماعية أو اقتصادية إلا مع بدء تصدير النفط عام ١٩٤٩(١٤٣). وقد كان الطرف البريطاني حينئذ هو الأقوى والأكثر تأثيراً، ولذلك برز دوره الاستعماري، قوياً ومؤثراً، بشكل لم يسبقه مثيل من قبل، في الشؤون الداخلية لقطر. فكسب البريطانيون الموافقة على إقامة إدارة وفق النمط الاستعماري، انصبّ جل اهتمامها على الشؤون المالية والأمن. كما وافق الحاكم الجديد علي بن عبد الله (١٩٤٩ ـ ١٩٦٠) على وجود وكيل سياسي بريطاني،

---

(١٤١) **الأهرام**، ١٦/٨/١٩٥٦.

(١٤٢) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٥٥.

(١٤٣) انظر: العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٧٢، وRosemarie Said Zahlan, *The Creation of Qatar* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Book, 1979), p. 97.

وتعيين مستشار إنكليزي، وإنشاء قوة بوليس تحت قيادة إنكليزية[١٤٤]. لقد كان الإنكليز يطمحون إلى إقامة إدارة على نمط الإدارة التي أنشأها المستشار بيلغريف في البحرين، بحيث تتيح لهم اليد العليا في إدارة البلاد، كما توفّر لهم فرصة استثمار جزء من عائدات الحكومة القطرية من النفط بمعدل لا يقل عن الربع، في الاقتصاد البريطاني. إلا أن ضغوط الأسرة الحاكمة من ناحية، والحركة العمالية من ناحية أخرى، حالت دون ذلك ولم تسمح للبريطانيين بتحقيق كامل طموحاتهم[١٤٥].

أخذت عملية التفاعل الإيجابي بين العمال القطريين تعمل على تنمية رأي عام، وتصوغ مطالب عمالية مشتركة، تتمثل ابتداءً في تحسين ظروف العمل والمعيشة في معسكرات العمل، وامتدت لتشمل مطالب المساواة بينهم وبين العمال والفنيين الأجانب[١٤٦]. ولعل ظهور الحركة العمالية، التي تمحور نضالها حول مطالبها النقابية، شكلت خطوة مهمة في تكوين مفهوم الشعب القطري حول مصالح اقتصادية، واهتمامات وطنية، في مواجهة شركات النفط وما تمثله من نفوذ وسيطرة استعمارية. وعلى الرغم من عدم تبلور حركة وطنية قطرية خلال النصف الأول من عقد الخمسينيات فإن تأثيرات ثورة تموز/يوليو بدت واضحة في الأوساط العمالية أكثر من غيرها، إذ شهدت قطر عدداً كبيراً من الإضرابات العمالية، كان أهمها الإضراب الذي وقع في بداية آذار/مارس ١٩٥٥ احتجاجاً على الغارة الصهيونية على غزة[١٤٧]. يضاف إلى ذلك أن قطر كانت في مقدمة إمارات الخليج الغربي بأكملها في جمع التبرعات لتسليح الجيش المصري. فما إن تم الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، حتى قام الشعب القطري بجميع فئاته بأكبر حملة تبرع، إذ بلغت تبرعاته حدود ٩٣٠,٤٣٥ روبية حتى يوم الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥[١٤٨]. هذا الإقبال الشعبي على جمع تلك التبرعات الضخمة قياساً بأيام الخمسينيات كان مرده إلى وجود قناعة لدى الشعب القطري باعتبار الجيش المصري جيشاً عربياً قبل أن يكون جيشاً مصرياً، وهي بالتالي تعكس دليلاً ساطعاً على مدى حضور الناصرية فيه.

(١٤٤) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٢٣.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١٤٦) Zahlan, Ibid., p. 98.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٤٨) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢٣٢.

على صعيد آخر، وانسجاماً مع شعارات عبد الناصر الثورية وإيماناً بها، قامت الفئات الوطنية الشابة بإطلاق أسماء ثورية على الأندية الرياضية التي قامت بإنشائها في تلك الفترة، من قبيل الوحدة والنصر والعروبة والكفاح والتحرير والأحرار. ومن الواضح أن هذه الأسماء في مجملها تدل على نزعتها القومية التقدمية(١٤٩). أما من الجانب المصري، فقد وافقت القاهرة على إرسال عدد من المدرسين إلى قطر، كما قام السيد أنور السادات بزيارة قطر في منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٥٦، وتم الاتفاق معه على مزيد من التعاون في ميدان التعليم والثقافة؛ ذلك أن البلاد لم تكن فيها مدارس عصرية مثلما كان في البحرين إلا في نطاق ضيق، نتيجة تفرد الحاكم وأسرته بعائدات النفط(١٥٠).

ومرة أخرى عبّر العمال القطريون عن اعتزازهم بسياسة عبد الناصر التحررية، وتضامنهم مع الشعب العربي المصري عندما أعلنوا إضرابهم العام في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٥٦ أسوة بإخوانهم العمال العرب الذين جعلوا من ذلك اليوم انتفاضة جماهيرية عربية على الغطرسة الاستعمارية الغربية(١٥١).

في وسط هذه الأجواء العربية المتوقدة غضباً على الغرب، وصل الشعور الوطني في كلا البلدين إلى ذروته، خصوصاً في البحرين التي عاد إليها عبد الرحمن الباكر أواخر شهر أيلول/سبتمبر، وقد تزامن ذلك مع أحداث غزو الكيان الصهيوني لسيناء في التاسع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وقد أعقبه تدخل كل من بريطانيا وفرنسا لتنفيذ مؤامرتهما ضد مصر.

كان رد الفعل في البحرين، كما كان في الكويت، عبارة عن صدمة مصحوبة أيضاً بالارتياب في أن هذه المؤامرة الاستعمارية ـ الصهيونية هي تلك التي طالما تنبأت بها الدعاية المصرية(١٥٢). فقد شهدت العاصمة المنامة صباح يوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر أول مظهر بارز للاستياء العام من التدخل الأنكلو ـ فرنسي ضد مصر، إذ أخذت جموع الطلاب، مع غيرهم من الشباب، بالتجمهر حول الوكالة السياسية والمستشارية البريطانية وشركة الخطوط الجوية البريطانية، مرددين

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٥٠) انظر: العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٧٣، و Sabah, *Les Emirates du Golfe: Histoire d'un peuple,* p. 216.

(١٥١) **الأهرام**، ١٦/٨/١٩٥٦.

(١٥٢) مايكل آدامز، «حرب السويس نزعت مخالب بريطانيا،» **الرأي العام** (الكويت): ٣/٥/١٩٨٧.

هتافات معادية للغرب. وتزايدت أعداد المتظاهرين، مما أدى إلى انقطاع الطريق الموصل بين المنامة والمحرق، وظلت الحال كذلك حتى منتصف الليل. وقامت مجموعة بمهاجمة مجمع سكني يقع على مشارف المحرق، وهو خاص بالجالية الأوروبية، وبالأخص الأمريكية والبريطانية، مما دفع بقوات الشرطة إلى إرسال عرباتها لمواجهة المتظاهرين[١٥٣]. وقد واجهت الشرطة صعوبة في تفريق الجماهير، واضطرت إلى استدعاء مفرزة تفريق التظاهرات في المنامة، التي استعملت الغازات المسيّلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين كانوا يهتفون بحياة مصر وعبد الناصر. وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ الخطة التي سبق أن وضعتها الوكالة البريطانية لترحيل أفراد العائلات عن المنامة قبل أن يمتد إليهم الغضب الشعبي، وبالفعل تم ترحيلهم في وقت قياسي[١٥٤]. وهذا يعني أن الأجهزة البريطانية السياسية العاملة في البحرين كانت على علم بمدى قوة الناصرية وتوجهاتها في الشارع البحراني، ولذلك أعدت العدة لأي طارىء يحدث نتيجة أي خطوة تتخذ ضد رعاياها.

وفي إجراء أمني احترازي استقدمت السلطات البريطانية مجموعة من القوات من عدن لتعزيز موقفها في البحرين. أما عن موقف الحكومة، فقد سلك الحاكم الأسلوب التقليدي في شجب العدوان «الإسرائيلي» من دون أن يطال بريطانيا[١٥٥]، مما كان يعكس أيضاً الاستياء من التأييد اللامحدود الذي كانت مصر توليه للمعارضة، لذلك وجد أن أي إجراء حاسم يتخذ ضد القوى القومية من شأنه أن يعزز مركزه.

وانسجاماً مع الوضع الناشىء، أصدرت «هيئة الاتحاد الوطني» أصدرت بيانها السابع والسبعين الذي دعت فيه المواطنين إلى القيام بإضراب عام وشامل يستمر إلى إشعار آخر، تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة في مد يد العون الى إخوانهم أبناء مصر، محملة بريطانيا مسؤولية ما سيحدث من تطورات بسبب عدوانها السافر على الشعب المصري. وفي الوقت ذاته، دعت الهيئة في بيانها هذا، الشيخ سلمان إلى تأييد موقف شعبه في التنديد بالمعتدين، وإلى رفض توجيهات الإمبرياليين، والوقوف بكل حزم إلى جانب مصر والقومية العربية في وجه «الصليبيين الجدد». كما استأذن

---

(١٥٣) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢١٦.

(١٥٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٧، وصفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١٠٤.

(١٥٥) صفوة، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

أعضاء «هيئة الاتحاد الوطني» الحكومة البحرانية بالسماح لهم بتنظيم مسيرة سلمية في اليوم نفسه الذي دعي فيه إلى الإضراب[١٥٦].

وفي اليوم الثاني، انتظمت المواكب الشعبية في مسيرات سلمية، غير أن بعض العناصر خرجت عن طورها، وذلك بإشعال النار في عدد من محطات البنزين، وفي دور السكن التابعة لشركة African and Eastern - Near East Limited. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه قامت جماعة في المحرق بهجوم آخر على شقق شركة الطيران البريطانية، وأشعلت النار في مستودعها. كما قام المحتجّون بقذف بعض المحلات التجارية والشركات الأجنبية بالحجارة بعد أن عجزت قوات الشرطة عن إزالة الحواجز التي وضعها المتظاهرون في شارع البحر المؤدّي إلى المطار. وقد علم أن الحرس، ولا الشرطة، قد أطلقوا بعض الطلقات على هذه الجموع، كما تم اعتقال خمسة أفراد في المحرق، بينهم عضو بارز في «هيئة الاتحاد الوطني» هو إبراهيم فخرو[١٥٧].

في ضوء هذه الأحداث، اجتمع في صباح اليوم التالي عدد من رؤساء الشركات البريطانية في مقر الوكالة البريطانية، واتفقوا على أنه إذا تفاقم الوضع أكثر من ذلك فلا بد من الاستعانة بالقوات البريطانية على الفور لحماية شركاتهم ومكاتبهم[١٥٨]. وعلى الرغم من الهدوء والأمن الذي ساد الشوارع يوم الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الوضع تدهور بصورة سريعة قبيل الظهيرة، وكان من أبرز علامات التوتر أن اشتعلت النيران في أربعة مبان لشركات بريطانية، ومقر دائرة الأشغال العامة على طريق المحرق الذي اندلعت النيران في طبقته العلوية، وكذلك جرى تحطيم قوارب وماكينات إحدى الشركات[١٥٩]. كما تعرضت مكاتب جريدة **الخليج**، وهي صحيفة بريطانية، بالإضافة إلى الكنيسة الكاثوليكية، لـ«عدوان كبير» على حد قول الوكالة البريطانية التي أشارت أيضاً إلى استخدام بعض المشاركين في تلك الأعمال قنابل المولوتوف التي لم تستخدم من قبل في البحرين[١٦٠]. ويذكر أن

(١٥٦) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(١٥٧) انظر: صفوة، المصدر نفسه، ص ١٠٥، وشهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢١٧.

(١٥٨) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(١٥٩) انظر: الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٢٢، و F.O., 371/120558.

(١٦٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: شهداد، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

عبد الرحمن الباكر قد فنّد هذه المزاعم، وخاصة الاعتداء على الكنيسة، كما أنه ينسب بعض أعمال الشغب إلى جماعة مأجورة بغية تحميل «هيئة الاتحاد الوطني» المسؤولية، لتتخذ السلطات البريطانية من ذلك ذريعة للقضاء عليها. وينطبق القول نفسه على موضوع قنابل المولوتوف التي أرادت بريطانيا من ورائها أن تثبت وجود اتصالات سرية بين الهيئة وأجهزة المخابرات المصرية(١٦١).

ونظراً لتدهور الأوضاع، وبناء على طلب الحكومة البحرانية، أخذت القوات البريطانية في الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر بالتمركز لإخلاء الشوارع المحيطة بالمنامة، كما أعلن حظر التجول في بلديات المنامة والمحرق. ونتيجة لانتشار هذه القوات حول بعض الشركات والمكاتب الأوروبية، شهد الوضع الداخلي تحسناً نسبياً. وخلال ذلك اليوم أيد الشيخ دعيج بن حمد، شقيق الحاكم، اعتقال أبرز أعضاء «هيئة الاتحاد الوطني» بسبب إخلالهم بما تعهدوا به من منع مسيراتهم عن ارتكاب أية أعمال غير قانونية(١٦٢)، مع العلم بأن أعضاء الهيئة كانوا متحسبين للأوضاع من اليوم الأول، ولذلك توزعوا في مدن البلاد في محاولة لتهدئة الطلاب واستعادة النظام، إلا انه لم يكن لهم خيار أمام الغضب الشعبي الذي اكتسح المدن البحرانية كافة. وباءت مساعي الباكر ورفاقه بالفشل لوقفه(١٦٣).

على الرغم من سيطرة القوات البريطانية من الجيش والشرطة على الوضع، فإن الطلاب والعمال استغلوا فترة رفع حظر التجول لمدة ساعتين ظهيرة يوم الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر من أجل إحضار تعزيزات إضافية لحماية العاملين في الشركات المنعزلة في المطار، فقاموا بتظاهرة على طريق المحرق رفعوا فيها شعارات تندد بسياسة بريطانيا وفرنسا الاستعمارية تجاه العرب، كما رشقوا بالحجارة بعض المصالح الأجنبية، مما حدا رجال الأمن على استخدام الغاز المسيل للدموع، وإطلاق الرصاص لتفريق المتظاهرين. وأعيد فرض حظر التجول، ولم تسجل أي حوادث باستثناء توزيع آخر منشور لـ«هيئة الإتحاد الوطني»، تضمّن الدعوة إلى مقاطعة السلع الإنكليزية والفرنسية، والامتناع عن شحن أو تفريغ السفن التابعة للدولتين، بالإضافة إلى عدم تموين الطائرات بالوقود، والقوات البريطانية بالطعام والمؤن

---

(١٦١) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٢٥٢.

(١٦٢) صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١٦٠.

(١٦٣) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٥٥.

المختلفة، وانسحاب الموظفين والعمال من خدمة تلك القوات. وتضمّن المنشور أيضاً احتجاجا على إلقاء القبض على إبراهيم فخرو أحد أعضاء «هيئة الاتحاد الوطني»[١٦٤].

وفي ردٍّ على ذلك المنشور، وتفادياً لتأزم الموقف، شدّدت السلطات المحلية من إجراءاتها بأن فرضت غرامة مالية على مخالفي حظر التجول، كما أنشأت محاكم خاصة ألحقت بمقر رئاسة الشرطة، وأصدرت قراراً آخر بمنع تجمع أكثر من عشرة أفراد معاً[١٦٥]. وتبين فيما بعد أن كل هذه الإجراءات كانت مقدمة لإلقاء القبض على أعضاء «هيئة الاتحاد الوطني». ففي الساعة الثانية من فجر السادس من تشرين الثاني/نوفمبر تم الإعلان عن اعتقال الأعضاء البارزين: عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات، وهم في بيوتهم، بتهمة التحريض على العنف والتآمر على نظام الحكم. أما الإجراء الآخر فقد تمثل في حل «هيئة الاتحاد الوطني»[١٦٦]، مبررة ذلك بفشل الهيئة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها عند الإعداد للمسيرة السلمية، وبالتخريب الذي لحق بالممتلكات العامة. وفي المساء أذاع حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بياناً ندد فيه بـ«هيئة الاتحاد الوطني» لعدم نجاحها في التعاون مع الحكومة، مؤكداً ضرورة إيجاد هيئة مسؤولة لتمثيل مصالح الشعب والتعاون مع الحكومة. واختتم بيانه بمناشدة المواطنين وجوب عودتهم إلى أعمالهم[١٦٧].

لم يقتصر الاعتقال على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للهيئة، بل طال العديد من أعضاء الجمعية العمومية، بالإضافة إلى العديد من العناصر العمالية والطلابية الذين زجّ بهم في معسكر خاص بالرميثة في المنامة، كما تمكن العديد منهم من الهرب عن طريق البحر إلى السعودية وقطر والكويت، ومنها إلى سوريا ومصر والعراق ولبنان[١٦٨].

هكذا يلاحظ من خلال مجرى الأحداث أن اعتقال أبرز العناصر الوطنية، ومن ثم القضاء على الحركة الوطنية في البحرين، كان خطة مدبرة تم تنفيذها من قبل

---

(١٦٤) F.O., 371/126871, «Monthly Diary, November 1956, British Residency, Bahrain, 10 January 1957».

(١٦٥) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٧،» ص ٢٢٠.

(١٦٦) انظر: F.O., 371/126871.

(١٦٧) **الأهرام**، ١٣/١١/١٩٥٦، شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(١٦٨) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٢٢.

السلطات البريطانية بالتعاون مع حكومة البحرين. وهذا ما أكده المقيم البريطاني في البحرين السير برنارد باروز في أحد تقاريره المرفوعة الى وزير خارجيته، قال فيه: «نفذت حكومة البحرين القرار المتخذ بتوقيف الأعضاء الرئيسيين في «هيئة الاتحاد الوطني»، ذلك القرار الذي سبق أن بحث في لجنة الدفاع هنا وأقرته وزارة الخارجية البريطانية»[١٦٩].

والحق أن ما يلفت النظر أكثر ـ وهذا ما يهمنا بالذات ـ هو أن عبد الناصر، الذي كان يعرف بدراية إمكانيات جماهير البحرين مقابل الإمكانيات العسكرية البريطانية في الخليج العربي، كان قد نصح عبد الرحمن الباكر شخصياً في اجتماع معه في القاهرة بـ«التعقل والتريث»، وقال له بالحرف الواحد: «أعتقد أنه لا يمكن أن تفعلوا الكثير هناك، ويجب ألاّ تتركوا الفرصة للإنكليز للقضاء على وحدة حركتكم»[١٧٠]. وبالمناسبة نشير إلى أن الباكر أكد، بعد أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، بنوع من المرارة أنه: «لو كنا واقعيين لأخذنا من خطة جمال عبد الناصر خير منهج لنا»[١٧١]، في إشارة واضحة إلى نظرة جمال عبد الناصر الواقعية، وتفهمه لموازين القوى على صعيد الخليج العربي، الأمور التي قلّما تأخذها القوى الثورية بنظر الاعتبار عندما تكون خارج السلطة.

بعدما رفع حظر التجول بصورة كاملة عقب النداء الذي وجهه حاكم البحرين لعودة المواطنين لأعمالهم، فتحت المكاتب والشركات الأوروبية أبوابها، وأقبل بعض الموظفين البحرانيين على العمل، ولم تسجل أحداث جديدة عدا بعض التحركات المحدودة، كما ظهرت بعض المنشورات المطبوعة على الآلة الكاتبة التي تندد باعتقال قادة الهيئة. وفي الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عادت الحياة إلى وضعها الطبيعي مع عودة أغلبية الأوروبيين من منطقة عوالي[١٧٢] التي تحصنوا فيها خلال الاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها العاصمة المنامة[١٧٣].

---

(١٦٩) صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١٠٦.

(١٧٠) نقلاً عن: الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢.

(١٧١) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٢٦.

(١٧٢) يعود ترحيل الأوروبيين إلى منطقة عوالي لكونها منطقة خاصة لشركة بابكو البحرانية، وهي عبارة عن مدينة صغيرة محضة ومغلقة بحيث لا يستطيع أحد الدخول اليها إلا بتصريح خاص من المستشار البريطاني.

(١٧٣) انظر: شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢٢١، وصفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١٠٦.

أما في **قطر،** فما أن وصلت أنباء العدوان على مصر، حتى سارع الوكيل السياسي البريطاني للاتصال بنجل الحاكم الشيخ أحمد بن علي طالباً منه ضمانات مؤكدة بأنه ووالده سيفعلان كل ما هو ممكن للحفاظ على سلامة الأجانب وحماية ممتلكاتهم، فأكد له الشيخ أحمد، نيابة عن والده الذي كان آنذاك موجوداً في الرياض، تحقيق ذلك. كما تحدث الوكيل السياسي أيضاً مع كل من مستشار الحكومة وقائد الشرطة اللذين كانا من رعايا بلده، إلى جانب مديري شركات النفط وطلب إليهم اتخاذ الاحتياطات الأمنية في ما يتعلّق بمستخدميهم ومنشآتهم[(١٧٤)].

تأسيساً على ذلك، بدأت قوات الأمن منذ الساعة الخامسة من صباح يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ الانتشار حول المنشآت الحيوية والوكالة البريطانية. ورغماً عن ذلك، وزيادة في الحرص، قام الوكيل السياسي بالتحدث مع الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الذي أبدى، باعتراف الوثائق البريطانية الخاصة، امتعاضه الشديد من التصرفات البريطانية، معرباً عن عدم رضاه كلياً عن سياسة حكومة أنطوني أيدن، وبدا مقتنعاً بوجود تواطؤ بينها وبين الكيان الصهيوني[(١٧٥)]، ملوحاً بأنه لن يكون هناك شيء مستحيل، في إشارة منه، في ما يبدو، الى أنه لا يستطيع كبح جماح شعبه إزاء ذلك العدوان. كما ذكر أن العرب، مثل المصريين تماماً، متفقون في كراهيتهم للصهاينة، منوهاً بأن الحكومة البريطانية بعدوانها على مصر هذا تعمل ضد المعاهدات والمواثيق الدولية. ومع ذلك، فقد وعد ببذل أقصى جهده في حفظ الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، كما وعد أيضاً بأنه إذا ما ساءت الأمور وخرجت عن سيطرته، فسوف يطلب المساعدة[(١٧٦)]. وبغض النظر عن كل شيء، فإن مثل هذا الموقف يعكس، في واقع الحال، أن الجميع كانوا يحسبون الحساب للفكر الناصري وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة التي وجدت لها بعض الصدى حتى في لغة الحكام من أمثال شيوخ الخليج، ممن بدأوا يتحدثون بثقة أكبر من السابق.

وإذا ما انتقلنا إلى المستوى الشعبي، فإن أولى بوادر الاستياء وعدم الرضا تجسدت في غلق الأسواق والمتاجر في الدوحة صباح الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، والأهم من ذلك كله هو قطع أنابيب النفط الواقعة على بعد أحد عشر ميلاً

---

(١٧٤) صفوة، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٧٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١١٠.

(١٧٦) F.O., 371/120557, Telegram no. 304, «From Political Agency in Kuwait to Foreign Office, November 1956».

شرقي أم باب. ومن الواضح أن هذا العمل كان أول عملية لنسف خطوط الأنابيب في منطقة الخليج العربي، ويأتي في المرتبة الثانية بعد عملية نسف أنابيب التابلاين في سوريا. وقد تمت العملية على أثر إضراب قام به عمال النفط. أما السلطات البريطانية فقد أشارت إلى أن حمد عبد الله العطية هو مدبر هذا «العمل التخريبي»، مضيفة أنه ربما تلقى تعليمات ومواد التفجير خلال زيارته التي قام بها إلى القاهرة مؤخراً[١٧٧]. ومهما يكن من أمر، فإن هذا العمل البطولي يشير إلى مدى حضور الشعور القومي لدى القطريين، وإدراكهم أن أي نصر تحققه مصر على المعتدين، وخاصة البريطانيين، هو خطوة متقدمة نحو نيل استقلال وطنهم. وفي هذا أيضاً تكمن خطورة تأثيرات الفكر الناصري في نظر الأوساط المعادية لذلك الفكر، بما فيها الأوساط العربية الرجعية.

من جانب آخر، قام عمال لبنانيون في شركة الدرويش وشركة Le Vantine Artisan في الساعة الواحدة ظهراً بالإضراب عن العمل. وفي اليوم ذاته خرج طلاب المدارس في تظاهرة سلمية رددوا خلالها الهتافات المعادية لدول العدوان، ورفعوا شعارات تساند مصر وجمال عبد الناصر. وانتهى هذا اليوم من دون أن تسجل حوادث عنف من قبل المتظاهرين[١٧٨]. وفي صباح اليوم التالي اقتربت الفرقاطة «لوخ كيلسبورت» من ميناء أم سعيد قادمة من البحرين، ومن الواضح أن الغاية من قدومها كانت حماية المنشآت النفطية والمصفاة، والعمل على إدامة تدفق النفط إلى أوروبا بعد أن توقف النفط السعودي والعراقي بسبب تعطل الملاحة في قناة السويس. إلا أن حاكم قطر وولي عهده الشيخ أحمد طلبا من الوكيل السياسي ألاّ تدخل الفرقاطة ميناء أم سعيد أو الدوحة إلا إذا أفلت زمام الأمور من أيديهم[١٧٩]. أما منطقة السوق في العاصمة الدوحة، فقد شهدت تجمعات جماهيرية كبيرة ألقيت فيها الخطب والقصائد المتعاطفة مع شعب مصر العربي، ثم انطلقت بعدها باتجاه مقر الوكالة البريطانية يقودها حمد عبد الله العطية وأخوه خليفة، إلا أن وصول الشيخ أحمد إلى مكان التظاهرة حال دون توجهها إلى الضواحي الشرقية للمدينة، وبالتالي منعها من الوصول إلى مقر الوكالة، ومع ذلك استمرت التظاهرة قرابة الساعتين[١٨٠].

---

(١٧٧) نقلاً عن: صفوة، المصدر نفسه، ص ١١٠، وشهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات في الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢٢٦.

(١٧٨) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(١٧٩) صفوة، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٨٠) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

وفي خطوة لاحقة من قبل السلطات المحلية، وبهدف التقليل من الاندفاع الشعبي، تم إلقاء القبض على الأخوين حمد وخليفة العطية، واحتجزا في منزل والدهما على أساس أنهما المحرضان على التظاهرات. وفي الوقت نفسه تقريباً، سرت شائعة مفادها أن عمالاً فنيين يعتزمون تدمير مصفاة النفط في أم سعيد، وفي الحال تم إرسال مجموعة من حرس الحاكم بقيادة ضباط بريطانيين إلى المكان عينه، ولكنهم لم يجدوا أية علامة تؤكد ذلك. كذلك حدث بعد ظهر ذلك اليوم، وعلى أثر إعلان سقوط غزة، أن تجمع جمهور من الفلسطينيين، وقاموا بتنظيم تظاهرة في قلب العاصمة الدوحة، ولكن الشيخ أحمد تمكن مرة أخرى من تفريقها دون حدوث خسائر[(١٨١)].

في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر أعلن إضراب عام، وقد عمل الفلسطينيون على جعل الإضراب مؤثراً قي جميع أنحاء قطر، إلا أن الحكومة القطرية تمكنت من إرسال قوات أمنية إلى منطقة دوخان لتعزيز حامية الشرطة ومحاصرة العمال، وبذلك خففت من حدة الإضراب. فقد استمر العمل قي أم سعيد ودوخان بشكل طبيعي نظراً لوجود عمالة غير عربية في هذه المشروعات الحيوية. وفي الوقت ذاته، تقدم مئتا شخص بتسجيل أسمائهم للتطوع، معلنين رغبتهم في الالتحاق بالجبهة المصرية للقتال إلى جانب إخوتهم، وكان بينهم بعض رجال الشرطة[(١٨٢)].

في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر حدث في قطر مزيد من الإضرابات في صفوف العمال والطلبة احتجاجاً على إنزال القوات البريطانية ـ الفرنسية في مصر، ولكنها لم تسفر عن شيء. وفي اليوم السابق كان مئة من الفلسطينيين قد غادروا إلى عمان، كما أعرب خمسون لبنانياً عن رغبتهم في العودة إلى بلادهم[(١٨٣)]، مما نجم، أغلب الظن، عن التشديد المحكم لحاكم قطر، وعدم رغبته في حدوث أي أعمال من شأنها أن تلحق الضرر باقتصاد البلاد، أو تعكّر أمنها. مع ذلك رفض الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني السماح بتصدير النفط الخام القطري إلى مصفى سترة في البحرين، بعد أن قررت الحكومة السعودية قطع ضخ النفط الخام من البر السعودي إلى بابكو تعبيراً عن تعاطفها مع مصر[(١٨٤)]. وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى أن

---

(١٨١) انظر: **الأهرام**، ٨/١١/١٩٥٦، وصفوة، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٨٢) انظر: **الأهرام**، ٨/١١/١٩٥٦، وشهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(١٨٣) **الأهرام**، ١٤/١١/١٩٥٦.

(١٨٤) انظر: صفوة، المصدر نفسه، ص ١١١، و El-Rayyis, «Arab Nationalism and the Gulf,» p. 120.

حاكم قطر قام بهذه الخطوة لأنه كان يخشى في حالة تزويد الأعداء بالنفط أن يثير ذلك احتجاج الرأي العام القطري، كما قدر أنه لو جرى الاتصال بحاكم الكويت، فإنه سيجيب بالأمر نفسه. وقد كان تقديره في محله، إذ قوبل هذا الحظر الاقتصادي برد فعل شعبي كبير في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيّما بين العمال والطلاب(١٨٥).

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن حاكم قطر كان قد انفرد، دون غيره من حكّام الخليج العربي، بموقفه المعادي لسياسة بريطانيا في عدوانها على مصر من أول يوم وطوال أيام العدوان. وكان ذلك واضحاً من خلال الحديث الذي دار بينه وبين الوكيل السياسي البريطاني مع بداية العدوان، والذي عبّر فيه عن انزعاجه وعدم رضاه عن سياسة بريطانيا، بل لّمح له بوجود تواطؤ بين حكومة بلاده والكيان الصهيوني، مروراً برفضه رسوَّ باخرة على متنها قوات بريطانية في ميناء أم سعيد، وانتهاءً بعدم الموافقة على تزويد البحرين ومن ثم القوات البريطانية بالنفط القطري. مع ذلك، وعلى الرغم من الغضب المتزايد يوماً بعد يوم ضد بريطانيا سواء على المستوى الرسمي أم على المستوى الشعبي، فإن ذلك لم يمنع الحاكم وولي عهده الشيخ أحمد من بذل أقصى جهد لحماية أمن البلاد الى درجة أن الحاكم أنفق مبالغ طائلة لإغراء الناس بالالتزام بالهدوء(١٨٦).

ومما يذكر أن الوثائق البريطانية فسرت موقف الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني من خلال ربطه أحداث البحرين المجاورة، على أساس أنها أعطته مؤشراً على أنه «عندما يتساهل مع التظاهرات والاضطرابات الشعبية» فإن الأمور قد تخرج عن سيطرته، يضاف إلى ذلك اقتناعه بأن حياة شعبه تتوقف على استمرار تدفق النفط بوصفه المصدر الوحيد لدخل بلاده(١٨٧).

وبغض النظر عن التفاوت في التعبير، فإن مجمل الأحداث والظواهر في تلك الأيام تشير الى مدى تعلق الشارعين البحراني والقطري بالقيم الناصرية وتوجهاتها القومية التحررية، كما عبّرت في الوقت ذاته عما يكنّه كلا الشعبين من حقد دفين على الوجود البريطاني. وقد وجدا في العدوان الإمبريالي ـ الصهيوني على مصر فرصة للتعبير عن ذلك الحقد، ورفضهما الشديد لكل أشكال وجوده، واستعدادهما المستمر

(١٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: صفوة، المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٨٦) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ٢٢٧.

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

للتضحية من أجل التخلص منه، ويكمن في ذلك أحد مكاسب الفكر الناصري على صعيد الوطن العربي.

وأمام خروج الناصرية بنصر سياسي في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، حاولت السلطات البريطانية في الخليج العربي التصدي لامتداداتها في المنطقة، فضربت بقسوة الحركة الشعبية في البحرين[١٨٨]، حيث قامت بمحاكمة ثلاثة من أبرز قادتها من ذوي الميول الناصرية محاكمة صورية في الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، وهم: عبد الرحمن الباكر، وعبد العزيز الشملان، وعبد علي العليوات، وصدر الحكم بنفيهم وسجنهم في جزيرة سانت هيلانة لمدة أربعة عشر عاماً، إلا أنه أمام الجهود الكبيرة المادية والإعلامية التي بذلتها الجمهورية العربية المتحدة إزاء قضيتهم، بالإضافة إلى تعاطف بعض الأحرار الإنكليز معهم، تم الإفراج عنهم في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦١[١٨٩].

أما على المستوى الداخلي، وعلى الرغم من رحيل المستشار البريطاني بيلغريف مع أوائل عام ١٩٥٧، فإن البحرين دخلت مرحلة جديدة من القمع والاضطهاد السياسي. فقد فرضت الأحكام العرفية، وعطلت جميع الصحف والحريات العامة، وتلاشت كل المكاسب الشعبية التي تحققت في ظل «هيئة الاتحاد الوطني»[١٩٠]. وقد وصل اضطهاد السلطات البريطانية للوطنيين البحرانيين إلى درجة حجز كل البرقيات المرسلة من قبل بعض الشخصيات الوطنية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة[١٩١].

وعموماً لم يكن مصير الحركة الشعبية في قطر أفضل من ذلك، مع أن الأمر لم يتخذ المدى نفسه من العنف، إذ كان لبروز هذه الحركة وتزايد انتمائها القومي، ولا سيما بعد أحداث السويس وما صاحبها من تظاهرات وإضرابات، مناسبة لأن يراجع الإنكليز والحاكم والأسرة الحاكمة خلافاتهم، وأن يفتحوا آفاقاً للتفاهم حول ترتيب الأوضاع[١٩٢].

---

(١٨٨) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢.

(١٨٩) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١٣١ ـ ١٣٢، والباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٣٦٢، ٣٧٠ و٥٢٠.

(١٩٠) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٥٧.

(١٩١) **الرأي العام** (دمشق)، ١٤/٤/١٩٥٨.

(١٩٢) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ٢٢٥.

أما في الكويت فقد استمرت الحركة الوطنية الموالية للناصرية سنتين أخريين، حيث لم تكن قد شكلت خطورة بعد، وحيث انخرطت في نضالات سياسية منها المشاركة في انتخابات دائرة المعارف والبلدية، وتنظيم مجموعة من المحاضرات الثقافية، بالإضافة إلى تحرير المقالات في صحيفتي **الفجر** و**الشعب**، إلى أن استطاعت القوى الأكثر محافظة في النظام الكويتي، بالتعاون مع السلطات البريطانية، الإجهاز عليها في شباط/فبراير ١٩٥٩، وهذا ما سنوضحه لاحقاً[١٩٣].

وهكذا دخلت هذه الحركات الشعبية مرحلة جديدة من النضال فرضتها الساحة الوطنية، فضلاً عن المتغيرات التي شهدتها ساحات النضال العربي، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة.

ثانياً: مرحلة جديدة في مضمار تأثير الفكر الناصري على الكويت وعمان وقطر، ١٩٥٩ ـ ١٩٧١

دشّن تأسيس الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨ بداية مرحلة جديدة في تطور حركة القوميين العرب السياسي والفكري. وفي الحقيقة لا يمكن الحديث عن الناصرية في الخليج العربي من دون التطرق إلى هذه الحركة التي ما لبثت أن تحالفت مع عبد الناصر، فكانت جناح الناصرية المشرقي، وبضمنه الخليج العربي[١٩٤]. وعليه سوف نأتي إلى ذكر أهم التطورات التي مرت بها الحركة في علاقتها مع عبد الناصر وصولاً إلى اندماجها الكلي معه عام ١٩٥٩ من دون الخوض في التفاصيل.

بداية يجب التأكيد على أن القضية الفلسطينية كانت المنطلق الأول والعامل الأساسي في نشوء حركة القوميين العرب. فقد تحدث قادتها عن الأرض التي نبتت عليها، والمضاعفات التي فجرتها، فأكد الجميع أن مأساة فلسطين، وقرار التقسيم، وقيام الكيان الصهيوني، واندحار الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، كل ذلك كان وراء ظهور حركتهم[١٩٥]. ففي مطلع الخمسينيات، وفي وسط الأجواء الفكرية

---

(١٩٣) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢.

(١٩٤) انظر: مقابلة مع د. وميض عمر نظمي، بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٠؛ مقابلة مع أمير الحلو، بتاريخ ١٥/١/٢٠٠١، ومحمد الرميحي، «عبد الناصر وإقليم النفط،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٠)، ص ٢٢٣.

(١٩٥) عبد الله سلوم السامرائي، «تطور الفكر القومي العربي: (٢) دور الحركات السياسية القومية: حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٤ (شباط/فبراير ١٩٨٦)، ص ٨٤.

والسياسية التي وفرتها الجامعة الأميركية في بيروت وجمعياتها الطلابية، وأبرزها جمعية «العروة الوثقى»، التي شكلت الميدان الذي بدأ فيه تحرك القادة المؤسسين لحركة القوميين العرب، تحت رعاية الأب الروحي للجمعية قسطنطين زريق ومرشد لجنتها التنفيذية، والتي ضمّت في صفوفها جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، وأحمد الخطيب[١٩٦]، تبلور التنظيم الأول للحركة في أوائل عام ١٩٥١ عندما أخذ حبش زمام المبادرة، وتقدم باقتراح أمام اللجنة التنفيذية، دعا فيه إلى إنشاء منظمة سرية قومية جديدة تكون اللجنة التنفيذية للعروة الوثقى نواتها. وقد استجاب كافة الأعضاء البالغ عددهم أربعة وثلاثين عضواً للاقتراح، وأسست المنظمة التي لم تحظ بالإمكانيات الفكرية الضرورية لبناء منظمة سياسية، وإن حظيت بعضوية عدد كبير من طلبة الجامعة المهتمين والراغبين بالعمل، وجلهم كانوا من المشاركين في الحلقات الدراسية الفكرية التي اعتاد قسطنطين زريق عقدها[١٩٧]. وهكذا بدأت المنظمة الجديدة العمل من منطلق عقيدة القومية العربية من دون أن يعني هذا أنه كان لها نظرية تعتمد على مبادىء دقيقة محددة، واهتمت أساساً بالنضال السياسي، الذي كان يهدف إلى التخلص من الإمبريالية والصهيونية، وبناء دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من المحيط إلى الخليج. وعندما انتهت مرحلة الدراسة الجامعية تفرق شمل الطلاب من مجموعة بيروت، وعاد جورج حبش إلى الأردن، وهاني الهندي إلى سوريا، وأحمد الخطيب إلى الكويت، وبقي الآخرون في بيروت[١٩٨].

في هذه الأثناء قامت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، فرحبت الحركة بسقوط النظام الملكي في مصر بوصفه هدفاً من أهدافها القومية، كما رحبت بقانون الإصلاح الزراعي، إلا أنها أبدت بعض التحفظات نتيجة عدم ارتياحها إلى مبدأ تدخل الجيش في السياسة[١٩٩]. ومع بروز توجهات الثورة القومية التحررية ابتداءً من عام ١٩٥٤، وخاصة بعدما صدر كتاب **فلسفة الثورة** الذي وضع مصر في الدائرة العربية وتزعمها للحملة الواسعة ضد «ميثاق بغداد»، زال تحفظ القوميين

(١٩٦) سهير سلطي التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١ ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٧.

(١٩٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١، وباسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب** (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٧٤)، ص ٦١.

(١٩٨) فؤاد مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش** (لندن: منشورات هاي لايت، ١٩٨٤)، ص ٥٥.

(١٩٩) انظر: التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، ص ٣٤، والكبيسي، المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٧٠.

العرب، وبدأت مرحلة جديدة تميزت بتفهم الحركة للثورة المصرية[٢٠٠]. وفي العام ١٩٥٤ وما تلاه، رحب جمال عبد الناصر بقبول الطلبة القوميين العرب المفصولين من الجامعة الأميركية في الجامعات المصرية، وقد تزامن هذا التقارب مع انطلاقة تنظيمية واسعة للحركة، إذ شملت نشاطاتها كلاً من بيروت ودمشق والقاهرة وعمان وبغداد والكويت[٢٠١]. وطوال السنوات التي تلت، وجد القوميون العرب أنفسهم يخوضون المعارك نفسها التي تخوضها ثورة ٢٣ تموز/يوليو، فاتجهوا نحو التأييد التام لقيادتها، خاصة بعد تأميم القناة، ووقوع العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦[٢٠٢]. ولم يكن موقف الحركة بغريب ما دامت قد وجدت التزاماً مبدئياً وعملياً من طرف الثورة لأهم شعار رفعته، وهو عدم الدخول في أية محاولة لإحلال السلام مع «إسرائيل».

مع قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ عدت الحركة هذا الحدث بمثابة يقظة عربية ثانية، وربطت مصيرها بمصير دولة الوحدة الجديدة. وقد وصل تأثرها بالناصرية إلى درجة التماهي فيها فكرياً وتنظيماً، وتمكن بعض أعضائها من تبوّء مناصب مهمة في الاتحاد القومي للإقليم الشمالي للجمهورية، بعد أن تم نقل مقر القيادة القومية إلى دمشق على أثر قيام الوحدة مباشرة[٢٠٣]. في هذه المرحلة أيضاً (سنوات الوحدة) سارت الحركة على ضوء البرنامج الذي وضعته اللجنة التنفيذية عام ١٩٥٩، والذي تضمن التركيز على الوحدة العربية والعمل ضد الشيوعية المحلية، والقوى الرجعية، والتأكيد على الحياد الإيجابي، ودعم الثورة الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة[٢٠٤]. وهذا البرنامج، كما هو واضح، يمثل جملة سياسات جمال عبد الناصر، وأبرز خطواته العملية في تلك المرحلة.

ومما يؤكد هذا الانسجام التام، بين الحركة والجمهورية العربية المتحدة، التوسع التنظيمي للحركة إبان عهد الوحدة. ففي جامعة القاهرة غضت الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية (المخابرات) النظر عن نشاطها، وبذلك تمكنت من السيطرة على «اتحاد بعثات طلاب الكويت» الذي أصبح واجهة طلابية لعملها

---

(٢٠٠) انظر: الكبيسي، المصدر نفسه، ص ٧٠، وباروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٢١.

(٢٠١) انظر: السامرائي، «تطور الفكر القومي العربي: (٢) دور الحركات السياسية القومية، حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي،» ص ٨٤، والتل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، ص ٣٤.

(٢٠٢) الكبيسي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٠٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٦، والتل، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢٠٤) التل، المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

التنظيمي في أوساط الطلبة العرب، ومن خلاله شكلت عدة روابط حركية يمنية وكويتية وفلسطينية، يضم كل منها عدة خلايا، كما تمكنت من تنظيم خليتين مصريتين، بالإضافة إلى تجنيد عدد من الطلاب البحرانيين والليبيين[٢٠٥]. وفي عام ١٩٥٩، عندما أكمل هؤلاء الطلاب الحركيين دراستهم في القاهرة، نقلوا إلى دمشق حيث مقر القيادة القومية، التي أجرت دورة تنظيمية سرية لعشرة منهم، كلفتهم في نهايتها تأسيس فروع للحركة في أقطارهم[٢٠٦].

وإلى جانب التوسع التنظيمي، شهدت «حركة القوميين العرب» نقلة فكرية مهمة خلال سنوات الوحدة. فقد أصدرت مجموعة من الكتب والدراسات، أهمها: **الوحدة طريقنا، والعراق وأعداء الثورة،** و**أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفدرالي؟ والشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية،** و**نحن وأزمة الكويت**[٢٠٧]. وكان لهذه الدراسات أثرها في بلورة فكر «حركة القوميين العرب» وتركيز تنظيماتها. وفي السياق نفسه، حصل حوار صريح بين قيادة الحركة والرئيس عبد الناصر بعد حدوث الانفصال، أسفر عن وضع مفهوم مشترك للوحدة، وضرورة ربطها بالاشتراكية وبالتنظيم الشعبي. من هنا كان كتاب محسن إبراهيم: **الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي،** قد جاء برؤى متقاربة إلى حد كبير مع طروحات الناصرية في الميثاق الوطني لعام ١٩٦٢. وبذلك جاء الكتاب بمثابة خطوة على طريق التطور الفكري لحركة القوميين العرب على طريق الاشتراكية العربية كما طرحها عبد الناصر[٢٠٨].

هكذا يتّضح أنه إذا كانت الوحدة المصرية ـ السورية قد أسهمت في اتساع الحركة تنظيمياً، فإن انهيار هذه الوحدة قد دفعها باتجاه الناصرية بتبني أفكارها الاشتراكية، والقتال في معسكرها ولمصلحتها في أغلب الأحيان. ثم شهد منتصف الستينيات نوعاً من الاصطدام في صفوف الحركة حين حدث احتمال انشقاق جدي في مؤتمرها القومي لعام ١٩٦٤ بين التيار الجديد الذي يدعو إلى الالتحام بالناصرية،

(٢٠٥) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر،** ص ١٤٢.

(٢٠٦) مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش،** ص ١٣٣.

(٢٠٧) السامرائي، «تطور الفكر القومي العربي: (٢) دور الحركات السياسية القومية، حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي،» ص ٨٥.

(٢٠٨) انظر: التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية،** ص ١٤٧، والكبيسي، **حركة القوميين العرب،** ص ١١٤.

وتيار القيادة التقليدي الذي يدعو إلى التحالف من دون الذوبان فيها[٢٠٩]. وقد تمكن التيار الجديد، الذي قاده محسن إبراهيم، من طرح مشروعه بدمج الحركة في الناصرية على المستوى القومي في المؤتمر القومي لعام ١٩٦٥ الذي أقر سياسة «الالتحام بالناصرية» وإشراك عبد الناصر في كافة قرارات الحركة[٢١٠]. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها محسن إبراهيم باتجاه توحيد القوى القومية الناصرية في حركة قومية عربية موحدة، فإن ذلك لم يتم[٢١١]. من هنا دخلت الحركة في صراعات وتشرذم تنظيمي وفكري، انتهى بتحول أغلبية المنتمين إليها، وبشكل دراماتيكي بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، إلى تبنّي الماركسية ـ اللينينية، وبانقسامها إلى مجموعة تنظيمات سياسية بعدد فروعها في أقطار الوطن العربي المختلفة[٢١٢].

يمكن الخلوص إلى القول إنه قد حدث انسجام تام بين «حركة القوميين العرب» من جهة، والناصرية من جهة ثانية، خاصة في المدة المحصورة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٧ التي كانت فيها أكثرية الجماهير، ولا سيّما في المشرق العربي، بما في ذلك ضمناً منطقة الخليج العربي، ناصرية[٢١٣]. من هنا أسهمت الحركة بتحويل هذه الجماهير الهامشية المعزولة إلى جمعيات مهنية ونقابية وتنظيمات سياسية منظمة ومتماسكة أدت دوراً فاعلاً ومؤثراً في الخليج العربي على وجه التحديد كما سنرى، وهكذا اضطلعت الحركة بمهام حزب ناصري، وعوضت من غيابه الفعلي[٢١٤].

ظهرت فروع «حركة القوميين العرب» في أقطار الخليج العربي، ولقيت وضعاً أفضل في الكويت التي أصبحت مقر قيادة الإقليم، وعلى رأسها د. أحمد الخطيب وجاسم القطامي. وقد أدت دوراً مهماً في استقطاب العناصر الوطنية تحت راية الرابطة الكويتية التي وقفت إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي، كما أيّدت سياسة عبد الناصر القومية. إلا أنه، ابتداءً من عام ١٩٥٩ وانسجاما مع تحالفها مع عبد الناصر، بادرت الحركة عام ١٩٥٩ الى مطالبة شيخ الكويت بالانضمام إلى الجمهورية

---

(٢٠٩) انظر: باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٣٩، والتل، المصدر نفسه، ١٤٦.

(٢١٠) انظر: المصدران نفسهما، ص ٣٣٩، و١٦٥ على التوالي.

(٢١١) الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، ص ١١٥.

(٢١٢) التل، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢١٣) انظر: مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش**، ص ٥٧، وباروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٤٢.

(٢١٤) انظر: مقابلة مع د. وميض عمر نظمي، بتاريخ ٨/٨/٢٠٠٠، ومقابلة مع أمير الحلو، بتاريخ ١٥/١/٢٠٠١.

العربية المتحدة، وقررت أن تجعل من شهر شباط/فبراير شهر ضغط شعبي على السلطة لتحقيق ذلك[٢١٥]. وفي الأول من شباط/فبراير عقدت الحركة اجتماعاً شعبياً في ثانوية الشيوخ احتفالاً بالذكرى الأولى للوحدة، وكان ضمن الحاضرين في هذا التجمع الشعبي: أحمد سعيد، مدير إذاعة «صوت العرب»، والشيخ عبد الله الجابر الصباح. وقد نددت الخطب الحماسية علناً بالأنظمة الرجعية، ثم خطب جاسم القطامي، وطالب بأن «يكون موقع الكويت في دولة الوحدة كموقع مدينتي حمص وحماه السوريتين فيها، يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب شامخاً». وهاجم القطامي الأسرة الحاكمة، ودعا إلى إسقاط الأنظمة العشائرية التي تعوق طريق الوحدة[٢١٦]. كما طالب باسم الرابطة الكويتية، لأول مرة، بإلغاء اتفاقية الحماية البريطانية لعام ١٨٩٩[٢١٧]، وبتحرير الثروة النفطية من سيطرة الإنكليز، وتكويت المؤسسات الحكومية ومجلس إدارة (K.O.C.)، وإنهاء وجود الشركات الإنكليزية الخمس التي تشرف على تنفيذ المشاريع في البلاد[٢١٨].

حدد موعد الاجتماع في الأول من شباط/فبراير وليس في الثاني والعشرين منه، لكي يكون هناك متسع من الوقت للضغط على الأسرة الحاكمة لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا أصبحت الوحدة في نظر العروبيين الكويتيين طريقاً للتحرر. ولكن قوات الأمن تدخلت على الفور، وجرت اصطدامات تم على أثرها اعتقال العديد من العناصر الوطنية، وسحبت الحكومة جواز سفر بعضهم، وطردتهم من الوظائف الحكومية. كما تم إغلاق كافة الأندية والصحف، وانتهت هذه الحملة بحلها «الرابطة الكويتية» التي رأسها القطامي[٢١٩].

(٢١٥) المديرس، **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٧.

(٢١٦) نقلاً عن: باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣٢.

(٢١٧) اتفاقية عام ١٨٩٩، هي تلك الاتفاقية التي وقعت في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٨٩٩ بين مالكولوم جون ميد، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، نيابة عن الحكومة البريطانية، والشيخ مبارك بن صباح، شيخ الكويت، ويتعهد فيها هذا الأخير بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن لأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى أي دولة أخرى من دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية، كما يتعهد الشيخ أيضاً بألا يستقبل ممثل أي دولة أو حكومة داخل حدود أراضيه إلا بإذن من بريطانيا. لمزيد من التفاصيل، انظر: نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الأول، قسم الوثائق، ص ٢٥٦.

(٢١٨) المديرس، **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥**، ص ١٥.

(٢١٩) انظر: العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» ص ١٥٠، والنجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ص ٥٠.

سارع حاكم الكويت، في الوقت ذاته، إلى طرد العديد من العرب الذين شاركوا في الاحتفال، وإعلان ما يشبه الأحكام العرفية في البلاد. وقد تبين أن هذه الضربة التي وجهت إلى الحركة الوطنية هي في الأساس ضربة بريطانية لا لبس فيها، وجاءت على غرار ما حدث في البحرين وقطر عام ١٩٥٦، إذ ادعت السلطات البريطانية أن الجمهورية العربية المتحدة كانت وراء هذه الأحداث التي وجدت أنها، لأول مرة، تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها ووجودها في الكويت[٢٢٠].

لم تؤثر حادثة شباط/فبراير ١٩٥٩ على العلاقة بين الشيخ عبد الله السالم الصباح، الذي يعد أب التطور السياسي الحديث في الكويت، وبين حركة القوميين العرب، وبالذات قادتها أمثال الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي. كما أنه لم يتوان عن توسيع سلطة حكمه، وحاول دوماً أن ينتقص من اتفاقية عام ١٨٩٩. من هنا اتخذ الشيخ عبد الله السالم الصباح من الحادثة نفسها، التي قمعها بناء على ضغط البريطانيين، وسيلة ضغط من أجل إلغاء اتفاقية الحماية، مطلب كل الوطنيين الكويتيين[٢٢١]. وبتأثير ذلك، وطبقاً لسياسة بريطانيا الاستعمارية الجديدة في المنطقة، تم إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ في التاسع عشر من حزيران/يونيو ١٩٦١، وحصلت الكويت على الاستقلال[٢٢٢]. لكن الاستقلال جلب معه تحديات جديدة، تمثلت أساساً في مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦١[٢٢٣].

وفي كل الأحوال، ازدادت شعبية الرئيس جمال عبد الناصر في الكويت، وأصبح عزيزاً على قلوب أهلها بعدما اتخذ موقفاً معارضاً وحاسماً ضد مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، ولا سيما بعدما تزعمت الجمهورية العربية المتحدة الاتجاه العربي الرافض له، وقادت الموقف داخل جامعة الدول العربية لإرسال قوات عربية تابعة للجامعة لتحل محل القوات البريطانية التي أرسلت إلى الكويت بناء على طلب من حكومتها بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا[٢٢٤]. ويعلق رياض نجيب الريس

---

(٢٢٠) انظر: عبد الله فهد النفيسي، **الكويت.. الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ٢١١، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٤١.

(٢٢١) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣٤، والنجار، المصدر نفسه، ص٦٢.

(٢٢٢) العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢٢٣) انظر نص المؤتمر الصحافي الذي عقده عبد الكريم قاسم في: **الأخبار**، ١٩٦١/٦/٢٦.

(٢٢٤) رياض نجيب الريس، «الخليج العربية ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/أبريل ١٩٨٧)، ص ١٠.

على هذا الموقف بأن لا الإيمان باستقلال الكويت، ولا الخوف من التوسع العراقي، كانا أمرين يشغلان بال عبد الناصر، وإنما يرد ذلك إلى معارضته لطموحات عبد الكريم قاسم بأن يصبح قائداً للوطن العربي. إلا أن الحقيقة غير ذلك، فقد ارتكز موقف الجمهورية العربية المتحدة على أسانيد ومبادىء أخرى ينبغي ذكر أهمها:

١ ـ لا يمكن تسوية العلاقات بين الشعوب العربية إلا حسب المبادئ التي أرساها النضال الطويل للأمة العربية؛ تلك المبادىء التي تسترشد بها حركة الأمة العربية في هدفها المتمثل في بناء وطن عربي حر، ومواطن عربي حر.

٢ ـ الاقتناع بأن العلاقات بين الدول العربية لا يمكن تسويتها بمعاهدات واتفاقيات قديمة أو حديثة تم التوصل إليها بوساطة أطراف عربية، أو أجنبية، لأن العلاقات العربية محكومة بما هو أعمق من المواثيق والاتفاقيات.

٣ ـ أن الجمهورية العربية المتحدة التي انبثقت من خلال التوحيد الشامل بين مصر وسوريا، لم تستطع بطبيعتها سوى دعم أية حركة نحو التوحيد الجزئي أو الشامل كتعبير عام عن الإدارة الشعبية العربية التي تقوم على أساس الاختيار الحر.

٤ ـ أنها لم تستطع القبول بمبدأ الضم في الوقت الذي أعلنت فيه استعدادها لبذل جميع الجهود من أجل دعم منطق التوحيد العربي[(٢٢٥)].

وإذا كان موقف الجمهورية العربية المتحدة الرسمي قد ارتكز على هذه المبادىء المنسجمة مع منطلقات الفكر القومي الناصري في التحرر والوحدة، بهدف حصر القضية وحلها ضمن الإطار العربي، فإن القيادة الناصرية كانت لها أسبابها الخاصة التي لم تكن الحقائق العربية والدولية تسمح بالجهر بها في تلك الفترة، وقد ذكرها الرئيس جمال عبد الناصر بالشرح والتفصيل للوفد العراقي الذي حضر إلى القاهرة في الرابع عشر من آذار/مارس ١٩٦٣ للاشتراك في مباحثات الوحدة الثلاثية بقوله: «إنكم تعلمون بالطبع أننا لنا رأي آخر في هذا الموضوع، فنحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما أراد أن يضم الكويت. إننا لم نفعل ذلك عن عداء لعبد الكريم قاسم، كما قال البعض في العراق وقتها، وإنما اتخذنا موقفنا على أسس موضوعية أريد أن أشرحها لكم الآن لأن فيها ما لم يكن ممكناً الجهر به علناً في ذلك الوقت»[(٢٢٦)]. ثم مضى جمال عبد الناصر قائلاً: «وأنا مستعد أن أتفهم بعض

---

(٢٢٥) انظر: الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧، وإدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢٢٦) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٢)، ص ٢٧٤.

دعواكم، وقد سمعت وقرأت الكثير من وثائقكم، ولكنني أقول لكم في منتهى الوضوح إن ما تطلبونه شيء فات أوانه بحكم الحقائق العربية والدولية. إن الإنكليز لم يعودوا وحدهم في السيطرة على بترول الخليج، وإنما هذه السيطرة انتقلت أكثر إلى يد الأمريكان، فإذا أراد أحد أن يضم دولة في الخليج على غير رضا أهلها، فيجب أن يعرف أنه سيواجه قوة الولايات المتحدة. إن الاتحاد السوفياتي نفسه يسلم للغرب وللولايات المتحدة بأهمية بترول الخليج بالنسبة اليهم، وبالتالي يجب أن نعرف أن هذه المعركة فوق طاقتنا، وأقول لكم أيضاً إنها ضد مصلحتنا لأننا يجب أن نشجع شعوب الخليج ودوله على الاطمئنان على أمنهم في ظل الحركة القومية العربية»(٢٢٧). وأنهى عبد الناصر قوله: «ورأيي ـ وأنا أقوله بإخلاص سواء قامت دولة الوحدة التي نتحدث عنها أو لم تقم ـ أن تتركوا هذه القضية للتفاعل الحر بين الناس، فالأمور في الخليج لن تبقى على حالها، وإنما سوف تنشأ تغييرات اجتماعية واسعة نستطيع باطمئنان أن نتفاعل معها في مناخ من الثقة بالمصير العربي الواحد الذي هو أقوى من أي اعتبار آخر»(٢٢٨).

وهكذا يتّضح أن الموقف الناصري لم يكن وليد اللحظة، أو مبنياً على أسس أملتها الخلافات العربية ـ العربية بقدر ما كان يستند إلى أهم مبدأ من مبادىء ثورة تموز/يوليو، وهو تحرير الوطن العربي، والعمل بكل الوسائل على إضعاف الوجود الاستعماري القديم والجديد وتحت أي مسمى. من هذا المنطلق، كان موقف جمال عبد الناصر لا لأنه ضد العراق وإنما ليغل يد بريطانيا ويحرجها عالمياً ويجبرها على سحب قواتها وحل المشكلة في الإطار العربي(٢٢٩).

مهما يكن، فإن ما نريد إبرازه هو أن هذه الأزمة، وما تلاها من موقف ناصري متشدد باتجاه استقلال الكويت، قد أفضى بالقيادة السياسية في الكويت إلى القبول، على مضض، بالشكل الديمقراطي المحدود للحكم(٢٣٠). وتجسّد ذلك في الإسراع في تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية عن طريق تحويل النظام الأبوي العشائري إلى نظام برلماني دستوري أميري، ساعدت في تحويله ـ بشكل مرن ـ الفئة السياسية السائدة، وتلاقى ذلك مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة

(٢٢٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٢٢٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٢٢٩) انظر: مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٩، ومقابلة مع د. عودة بطرس عودة، بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٠.

(٢٣٠) النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، ص ٤٣.

السياسية[٢٣١]. وكان ذلك يعني اعتماده على العناصر القيادية في الحركة الوطنية وكانت أغلبيتها من القوميين العرب المتشبعين بالفكر الناصري.

من العرض السابق، يتبين بوضوح أن الانتقال من علاقات الحماية مع بريطانيا إلى الاستقلال، أدى إلى إقامة دولة دستورية لها مجلس نيابي، ولم يكن ذلك عملية مفاجئة في الكويت، أو تحولاً بلا جذور. فقد رأينا كيف تفاعلت القوى الطليعية في الثلاثينيات والخمسينيات للوصول إلى الشكل الدستوري، إلا أن الظروف الموضوعية أيضاً، إلى جانب الظروف الذاتية، قد أدت دوراً مهماً في تحديد شكل التحول ومساره، وفي مقدمتها عبد الناصر وتياره القوي الذي كان يمارس ضغوطاً هائلة على الأسر الحاكمة من أجل بروز صورة من صور المشاركة السياسية في الخليج العربي[٢٣٢]. ولقد واجه الملك سعود معه مشكلات عديدة حول هذا الأمر ولم يرغب حاكم الكويت أن يواجه معه الاختبار نفسه[٢٣٣]. وهكذا شكل الاستقلال نقطة تحول بارزة في مسار العمل الوطني والقومي، وبتأثير مباشر من الفكر الناصري وموقف الجمهورية العربية المتحدة.

١ ـ إنجازات الحركة الوطنية بعد الاستقلال

أثمر التحالف ما بين الحركة الوطنية وأمير الكويت عبد الله السالم الصباح إجراء انتخابات المجلس التأسيسي في الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، وشاركت العناصر الوطنية المتأثرة بالفكر الناصري بفاعلية في الإعداد لمشروع الدستور، وهو الأول من نوعه في شبه الجزيرة العربية، وتضمينه مكاسب ديمقراطية مهمة من خلال ممثليها الثلاثة محمد ثنيان الغانم، نائب الرئيس، وأحمد الخطيب، والتاجر يعقوب الحميضي. ويذكر أن أمير الكويت وافق على مشروع الدستور كما وضعه المجلس من دون الاعتراض على أي نص[٢٣٤]. من جهة أخرى، كانت حركة القوميين العرب مسؤولة إلى حد كبير، من خلال سيطرتها على الخارجية الكويتية، عن السياسة القومية العربية للكويت طوال عقد الستينيات. فقد

---

(٢٣١) الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٥٣.

(٢٣٢) انظر مداخلة عبد الله النفيسي على: المصدر نفسه، ص ٦٧٥.

(٢٣٣) النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، ص ٤٦.

(٢٣٤) انظر: النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ص ١٢٧؛ مداخلة يحيى الجمل على بحث: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٧٢، و Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), p. 185.

عهد أمير البلاد إلى أحد قادتها، وهو جاسم القطامي، مهمة تأسيس وزارة الخارجية وتعيين كوادرها الذين كان قسم منهم من كوادر الحركة نفسها(٢٣٥).

في شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٦٢ تم تشكيل أول مجلس للوزراء، ليحل محل المجلس الأعلى، وعيّن لأول مرة عدد محدود من أبناء الكويت، من خارج الأسرة الحاكمة، وزراء. وفي نهاية ذلك العام، عندما تشكل أول مجلس نيابي، ضم المجلس ثمانية نواب من حركة القوميين العرب، في مقدمتهم أحمد الخطيب وجاسم القطامي(٢٣٦). وقد رافق هذا الإنجاز السياسي المهم عدة تحولات، سواء في الفكر الناصري كمفهوم سياسي ـ فكري، أم في علاقاتها بالخليج العربي بشكل عام. وفي ما يخص الجانب **الأول**، شهد عام ١٩٦٢ بدايات مرحلة جديدة في الفكر الناصري بدأت بصدور الميثاق الوطني الذي أكد على حتمية الحل الاشتراكي، والربط بين الثورة الاشتراكية والديمقراطية. أما الجانب **الثاني** فتمثل في توجّه الفكر الناصري نحو جنوب الجزيرة في مبادرة تاريخية لتطبيق روح القومية العربية التي نادى بها بهدف محاربة التخلف العربي في أسوأ بقعه، ولتكون نقطة امتداد ثوري تحرري إلى منطقة الخليج العربي التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية(٢٣٧). وكان من أهم نتائج هذه المبادرة أن أصبحت حركة القوميين العرب المتحالفة مع الناصرية المنظمة السياسية الوحيدة المتماسكة على مستوى الخليج كله. ولم تخف الحركة في الكويت دعمها ومساندتها للقوى القومية، ولسياسة عبد الناصر في حرب اليمن، وأعلنت تأييدها للجمهورية، إذ تمت مناقشة موضوع الاعتراف الفوري بها عقب قيام الثورة اليمنية داخل مجلس الأمة الكويتي. وقد كان لنواب الحركة، إلى جانب بعض النواب المستقلّين، دور مهم في الاعتراف بالنظام الجديد من قبل الحكومة الكويتية. فضلاً عن ذلك نشطت الحركة في التنديد بسياسة السعودية والملك فيصل الرجعية تجاه الثورة اليمنية(٢٣٨).

أدت جملة هذه التطورات على الساحة الداخلية العربية إلى محافظة الأسرة

---

(٢٣٥) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣٥.

(٢٣٦) انظر: الرميحي، المصدر نفسه، ص ٦٥٤، وقاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٥٧.

(٢٣٧) انظر: محمد عبد الحكيم دياب، **الناصرية: الفكر والممارسة**، ط ٣ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ٧٥؛ الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٣، وأمين هويدي، **حروب عبد الناصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١٤٧.

(٢٣٨) انظر: **الوحدة** (بغداد)، ٨/٣/١٩٦٣، والريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ١١.

الحاكمة على موقعها في هرم السلطة والاستجابة للمطالب الشعبية. وقد أفسح البرلمان الكويتي المجال أمام الفئات الاجتماعية السياسية الرئيسة للمشاركة في العملية السياسية، ومن ثم في صنع القرار السياسي[٢٣٩]. وقد تكونت هذه الجماعات من تجار المدن المحافظين ممن كانوا، في الوقت نفسه، يطمحون إلى تقوية نفوذهم السياسي ليتفق مع قوتهم المالية والاقتصادية، إضافة إلى جماعة القوميين العرب قليلة العدد، ولكن النشيطة جداً، وكانت تؤيد سياسة الجمهورية العربية المتحدة حول الوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية، والتحرر من السيطرة الاقتصادية الأجنبية وخاصة في مجال النفط، التي كانت تعكس آراء الشباب الكويتي والنخبة المثقفة وقطاع كبير من الوافدين العرب المقيمين في الكويت[٢٤٠]. وبما أن الأحزاب السياسية كانت محظورة، فقد شكل هؤلاء مع التجار تحالفاً قاد إلى معارضة نيابية داخل البرلمان ضد التيار المحافظ الذي ركّز اهتمامه على حصر المراكز والوظائف العليا في الأسرة الحاكمة[٢٤١].

كانت أولى القضايا التي شغلت المعارضة، وكان لها أبعد الأثر في تكتل نوابها، هي قضية الوحدة العربية التي فرضتها الأحداث. فقد حدث أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية في شهر آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٦٣ في القاهرة أن طالب اثنا عشر نائباً بإلغاء اتفاقية المساعدة المعقودة بين الكويت وبريطانيا، وذلك كي تشارك البلاد في هذه المباحثات. وردت الحكومة بأنه لا يوجد تعارض بين الأمرين. ولم يطل الأمر بذلك بسبب إخفاق مباحثات الوحدة نفسها، فتنفست الحكومة الكويتية الصعداء لخروجها من المأزق الذي أوقعتها فيه المعارضة[٢٤٢]. وفي السياق نفسه، شنّت مجلة **الطليعة** الناطقة باسم الحركة حملة ضد الحكومة بسبب طردها عدداً كبيراً من الطلاب والعمال اليمنيين الذين خرجوا في تظاهرات مع الكويتيين تعبيراً عن دعمهم للوحدة[٢٤٣].

ولم تلبث حكومة الشيخ صباح سالم الصباح، وهي أول حكومة تشكلت في ظل البرلمان، أن واجهت معارضة شديدة من جانب الكتلة المعارضة، التي تكونت

---

(٢٣٩) وليد مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٤ (بيروت: المركز، ١٩٩٩)، ص ٢١٦.

(٢٤٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٢٤١) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٥٧.

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٧، والعقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» ص ١٥٢.

(٢٤٣) «الكويت بلاد العرب، ألم تعد بلاد العرب،» **الطليعة** (الكويت) (٢٣ آذار/مارس ١٩٦٣).

من أفراد الأسرة الحاكمة وفئة التجار والأثرياء، واستندت المعارضة الى وجود تجار داخل الحكومة الجديدة، مما كان يشكل مخالفة صريحة للمادة رقم ١٣١ من الدستور التي نصت على أنه «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يمارس أي وظيفة عامة». وهكذا نجحت المعارضة في إسقاط هذه الحكومة بعد عشرين يوماً من المداولات، شكلت على أثرها حكومة جديدة أُبعد منها التجار وعيّن مكانهم لأول مرة ممثلون للطبقة الوسطى[٢٤٤]. ومن القضايا المهمة التي نجح مجلس الأمة في تركيز الأضواء عليها تحرير الثروة النفطية من النفوذ الأجنبي واستغلال الشركات، إذ عرض نواب المعارضة لهذا الموضوع بالمناقشة الثرية وبنقد سياسة الحكومة الكويتية تجاهه. كما تمكنت المعارضة في بداية عام ١٩٦٥ من وقف مشروع اتفاقية تجديد عائدات النفط الذي تقدمت به الحكومة، وتم إدخال عدة تعديلات قبل إقراره من قبل الحكومة[٢٤٥]، واستغرق إجراء هذه التعديلات قرابة العام ونصف العام، ولم تقر الاتفاقية إلا بعد حدوث أزمة برلمانية كبيرة[٢٤٦]. وقد فرض نواب «حركة القوميين العرب» المدعومين من قبل الصحافة الوطنية والرأي العام، ضغوطاً لم يسبقها مثيل على الحكومة لكي تسعى لتحصيل شروط أفضل من شركات النفط. وتحت هذا الضغط قامت الحكومة الكويتية باستدعاء خبير البترول العربي والوجه القومي المعروف، عبد الله الطريقي، للعمل كخبير بترولي لديها. ورحبت **الطليعة** لسان حال الحركة بقرار الحكومة، وذكرت بالمناسبة أن تعيين الطريقي «يثبت أنها صادقة مع نفسها ومع شعب الكويت في سبيل استخلاص جميع حقوقه»[٢٤٧].

تحولت المعركة بين النواب القوميين والحكومة من داخل جدران البرلمان إلى صفحات الجرائد، وأمام الرأي العام الكويتي، وبدأت مجلة **الطليعة** نشر سلسلة من

---

(٢٤٤) انظر: الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، والإبراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، ص ١٥٢.

(٢٤٥) أقرت هذه الاتفاقية التي توصلت إليها «منظمة الأوبك » مع شركات النفط من قبل إيران والعربية السعودية وقطر وليبيا، بينما عارضها مجلس الأمة الكويتي «المعارضة». وكان الخلاف الجوهري يتركز حول مبدأ التحكيم، وكانت المادة المتعلقة بهذه المسألة تنص على تحكيم النزاعات الناجمة عن الاتفاقية أمام محكمة العدل الدولية. في حين اعتبرت المعارضة أن ذلك يعد مساساً بسيادة الكويت، فإذا كانت الخلافات التي تقوم بين الشركة والحكومة من اختصاص الوكالة البريطانية في الماضي، فمن الطبيعي، بعد أن استقلت الكويت، أن يكون ذلك من اختصاص المحاكم الوطنية.

(٢٤٦) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٥٨، والعقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٤٤.

(٢٤٧) نقلاً عن: **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: الكويت والخليج العربي** (بيروت: دار الأبحاث والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٦.

المقالات هاجمت فيها شركات النفط الاحتكارية، وطالبتها بمراعاة حقوق الشعب الكويتي. كما دعت الحكومة للأخذ بمبدأ التشريع الذي يعتبر ملزماً للشركات بدلاً من مبدأ التفاوض معها، بعد أن أثبتت سياسة المفاوضات فشلها وعقمها[٢٤٨].

وضعت المعارضة لاتفاقية العوائد النفطية الحكومة في موقف دفاعي للمرة الأولى. واتضح أن الأسرة الحاكمة وقعت ضحية سياستها «الليبرالية». ولم تعد الحكومة قادرة على تحمل معارضة قوية وصحافة نقدية[٢٤٩]. والأهم من ذلك هو الضغوط الخارجية التي بدأت تتزايد على أمير الكويت وحكومته. ففي الوقت الذي نجحت فيه المعارضة في تحريك الشارع الكويتي ونخبته المثقفة باتجاه مساندتها والوقوف في صفها، أوعزت شركة النفط الأنكلو ـ أمريكية، صاحبة الامتياز، إلى أمير الكويت بأن يوجه إنذاراً الى المجلس حتى يوافق على الاتفاقية، وأكدت له أن الحكومة البريطانية إلى جانبه. من جانب آخر، أخذت العربية السعودية، التي بدأت تمهد للدعوة لـ«الحلف الإسلامي»، توجه انتقادات لاذعة شديدة اللهجة إلى مجلس الأمة الكويتي، ووصفته بأنه تحول إلى منصة للدعاية الناصرية في الكويت والخليج العربي[٢٥٠].

هكذا إذاً تحوّل مجلس الأمة من مؤسسة برلمانية، حاول النظام تحت ضغوط ذاتية وموضوعية أن يستوعب فيها المعارضة وآراءها التقدمية بهدف تحسين صورته داخلياً في نظر الشعب، وخارجياً على الساحة العربية، إلى منبر حقيقي للمعارضة تسنده حركة وطنية متماسكة ترتكز على الدعم الإعلامي والمعنوي للناصرية[٢٥١]. وفي تعليق له على هذا الدور، يقول د. عبد الله النفيسي: «كان لعبد الناصر إعلامٌ خطير قوي نافذ، وامتداد جماهيري كبير في الخليج والجزيرة. كان الناس يتجمعون حول أجهزة المذياع ليسمعوه عندما يخطب، وقد كان خطيباً لاذعاً... وبغضّ النظر عن وجهة نظري في عبد الناصر والتيار الذي صنعه في العالم العربي، إلا أنه كان هناك قلق مشترك لدى الأنظمة المحافظة، ومنها نظام الكويت»[٢٥٢]. ثم يضيف

---

(٢٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٤٩) مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ص ٢١٩.

(٢٥٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٩، وقاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٥٩.

(٢٥١) انظر تعقيب سعاد الصباح على بحث: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٦٢.

(٢٥٢) النفيسي، **الكويت... والرأي الآخر**، ص ٤٤ ـ ٤٦.

قائلاً: «لقد ولّد عبد الناصر تياراً ناصرياً قوياً في الكويت كان يمثل رأس الحركة الوطنية، رغم أن نشوء هذه الحركة في الأساس سبق عبد الناصر تاريخياً»[٢٥٣].

في ضوء المتغيرات التي ظهرت في أواخر العام ١٩٦٥، وبروز المخطط الرجعي الذي قادته السعودية باسم «الحلف الإسلامي» والمستند أساساً إلى المصالح الأجنبية البترولية في المنطقة، تسلم الأمير صباح السالم الصباح الحكم[٢٥٤]. وأراد أن يبدأ عهده بمحاولة التوسط بين العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في الصراع حول اليمن، طبقاً لسياستها التقليدية في تهدئة الخلافات العربية بصرف النظر عن أسبابها. وفي أثناء الوساطة زار الأمير كلاً من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية وبعض إمارات الخليج، وعاد مقتنعاً بأنه إذا أجبرته المعارضة على اتخاذ موقف من المعسكرين فمن مصلحته اختيار جانب السعودية[٢٥٥].

في ظل هذه الظروف العربية التي بلغ فيها الاستقطاب الأيديولوجي ـ الاجتماعي ذروته، والذي ألقى على عاتق السعودية مهمة قيادة التيار المحافظ، توجه النظام الكويتي لضرب القوى والعناصر الوطنية حتى يتمكن من تأدية ما هو مفروض عليه بمعزل عن المعارضة وما تثيره من مشكلات[٢٥٦]. وقد استغلت الحكومة التناقضات الناشئة ما بين طرفي التحالف القومي في مجلس الأمة، واستطاعت من خلاله تمرير تشريعات وقوانين مناقضة للدستور شملت فرض قانون التجمعات الذي حرم المواطنين من وسيلة التعبير عن آرائهم، ثم تبلور هذا الاتجاه في تعديل قوانين الوظائف العامة والجمعيات والأندية والصحافة والطباعة والنشر[٢٥٧]. وواجه العرب المقيمون في الكويت خطر الإبعاد عن البلاد في حال اعتقاد السلطات أنهم يشكلون، خطراً على أمن الدولة. وأعقب هذه القوانين إبعاد عدة مصريين معظمهم في وزارة الإرشاد. ثم تلا ذلك حملة اعتقالات طالت ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ شخص أحيلوا الى التحقيق، وتم ترحيل أربعين منهم[٢٥٨]. واحتجت المعارضة على تلك الإجراءات، وعندما تحدث ولي العهد أمام المجلس محاولاً تبرير

---

(٢٥٣) المصدر نفسه.

(٢٥٤) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: الكويت والخليج العربي**، ص ٢٧.

(٢٥٥) العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢٥٦) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: الكويت والخليج العربي**، ص ٣٨.

(٢٥٧) الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها**، ص ٣٣٢.

(٢٥٨) مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات».

تصرفات الحكومة، ثم أعقبه رئيس الحكومة الذي ألقى بياناً وزارياً حذر فيه من «الأفكار المستوردة والمبادىء الهدامة»، قدم ثمانية من النواب القوميين استقالتهم في الثامن والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، فقبلت فوراً من قبل الحكومة وتم استبدالهم بثمانية نواب معتدلين عن طريق انتخابات تكميلية جرت عام ١٩٦٦[(٢٥٩)].

أدت استقالة النواب القوميين إلى حملة دعائية من الصحف العربية ضد سياسة الكويت الجديدة، وعلى رغم شكوى الصحافة المصرية من انخفاض عدد أنصار عبد الناصر في مجلس الأمة، واتهامها الحكومة الكويتية بتزوير الانتخابات، فإن علاقة الجمهورية العربية المتحدة بالكويت لم تتغير[(٢٦٠)]. أما داخلياً فقد تواصل التوتر بين الحكومة والقوى الوطنية؛ فبعد ثلاثة اشهر من استقالة النواب الثمانية تم تعطيل مجلة **الطليعة** الناطقة باسمهم مدة سنة بسبب المقالة التي دفعها سامي المنيس إلى النشر، والتي هاجم فيها الحكومة، ثم سافر إلى القاهرة في الحادي عشر من أيار/مايو ١٩٩٦[(٢٦١)]. ويذكر أن الشيخ جابر العلي استقال بداية ذلك الشهر من منصبه كوزير للإرشاد، ولئن كانت بعض المصادر أرجعت الاستقالة إلى الهجوم العنيف الذي شنه العلي على فكرة «الحلف الإسلامي» وخلافه مع بعض الوزراء[(٢٦٢)]، فإن البعض يردها إلى تضامنه مع القوى الوطنية والقومية، ولا سيما أن علاقات وطيدة كانت تربطه بأعضاء «حركة القوميين العرب» وبعض المصريين الذين أبعدوا من وزارة الإرشاد. يضاف إلى ذلك أن استقالته تزامنت مع ملاحقة السلطات للأعضاء البارزين في «اتحاد العمال» و«اتحاد الطلاب» وبالتضييق على نشاطهما[(٢٦٣)].

وفي معرض الحديث عن هذه الأحداث، ذكرت صحيفة **النهار** اللبنانية أنها تلقت معلومات عن حقيقة ما جرى ويجري في الكويت، وأشارت إلى أن الحكومة البريطانية، بالتنسيق مع أمير الكويت، كانت وراء هذه التطورات، وقد أدت دوراً

---

(٢٥٩) انظر: النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ص ٧٥، و *Middle East Economic Survey,* vol. 10, no. 12 (January 1967), p. 2.

(٢٦٠) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٦٢، و *Middle East Economic Survey,* vol. 10, no. 14 (February 1967), p. 4.

(٢٦١) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي**، ص ٧٣.

(٢٦٢) **الأهرام**، ١٣/ ٥/ ١٩٦٦.

(٢٦٣) **سجل الآراء حول الوقائع السياسة في البلاد العربية: الكويت والخليج العربي**، ص ٧٤ ـ ٧٥.

كبيراً في تصعيدها سعياً منها إلى تعقيد الموقف وإثارة أزمة ما بين الجمهورية العربية المتحدة والكويت، تحت تأثير رغبتها في الانتقام من القاهرة بسبب المساعدات التي تقدمها الى أركان الثورة في عدن وظفار. وتشير الصحيفة إلى أن دور الحاكم يظهر في الضغوط التي مارسها على مجلس الأمة لقبول استقالة النواب الثمانية بعد أن رفض المجلس استقالتهم، وأراد أن يتصدى بنفسه للقائمين بهذه المحاولة. يضاف إلى ذلك أن الأزمة تزامنت مع تحفظ الحكومة ـ تحت ضغط الأمير ـ في الموافقة على طلب حكومة القاهرة الحصول على قرض تبلغ قيمته ١٢٠ مليون جنيه إسترليني، وبعدها ظهرت الدلائل التي أشارت إلى أن التحفظ يسير إلى الرفض. وأضافت **النهار** قائلة: إن من الممكن أن تكون لدى القاهرة دراية بما يجري في المنطقة، وعليه لم تكن راغبة في التصعيد[٢٦٤].

ومما يؤكد هذه السياسة الجديدة للحكومة الكويتية باتجاه القضاء على الحركة الوطنية الإجراءات الجديدة التي أتبعتها، وقد تمثلت في الاستفادة من السكان البدو المحافظين عن طريق عملية التجنيس وزجهم في الانتخابات لضمان أصواتهم في مجلس الأمة، بالإضافة إلى اهتمامها بتوسيع جهاز الدولة الإداري من أجل استقطاب الكويتيين، وبالدرجة الأولى المثقفين منهم، إلى الوظائف الحكومية بهدف توسيع قاعدة التأييد للسلطة. وبذلك تضمن وقوف هاتين الكتلتين في وجه الحركة الوطنية ممثلة في القوميين العرب والتجار[٢٦٥]. ومما يلاحظ أن هذه الإجراءات هي نفسها التي حكومة الملك فيصل في السعودية إبان اشتداد صراعه مع الناصرية. وقد اتبع النظام الكويتي الأسلوب نفسه لإعادة تشكيل المجتمع الكويتي من أجل مواجهة المد القومي الناصري، وتفويت الفرصة على المعارضة المتصاعدة. وعندما بدأت انتخابات الدورة الثانية لمجلس الأمة الكويتي في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، واتضّح للحكومة مدى استعداد القوى الوطنية وتكتل عناصرها ومراهنة مرشحيها على استعادة مقاعدهم في مجلس الأمة، تدخلت السلطات بشكل سافر. فقد استولت الشرطة على صناديق الانتخاب من دون أن تسمح بإغلاقها بالشمع الأحمر[٢٦٦]، لذا جاء المجلس الثاني، فعلاً، خالياً من أقوى عناصر المعارضة الوطنية، إذ لم تحصل سوى على أربعة مقاعد، في حين سقط أحمد الخطيب وجاسم

(٢٦٤) انظر: **النهار**، ١١/٥/١٩٦٦، وهيكل، **الانفجار**، ص ٣٢٥.

(٢٦٥) مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ص ٢٢١.

(٢٦٦) انظر: النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، ص ٩٨، ومداخلة جاسم القطامي على بحث: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٦٩.

القطامي قطبا المعارضة. وبذلك تمكنت الحكومة من إقرار «اتفاقية تنفيق العائدات» في الثاني من أيار/مايو ١٩٦٧[٢٦٧].

من الواضح أن عملية إقصاء الحركة الوطنية، وإقرار هذه الاتفاقية من حيث التوقيت لم تأت مصادفة، فقد اغتنمت السلطات الكويتية تدهور الأوضاع العربية على ساحة المواجهة مع الكيان الصهيوني، وانشغال الرأي العام العربي، وأقدمت على تزييف إرادة الشعب[٢٦٨].

مما تقدم يمكن القول إن الفكر الناصري في الكويت كان له حضور متميز، خاصة في وسط الفئات الشعبية وفي ضمير أكثر فئات الشعب التصاقاً بالعمل الوطني. وقد حققت الحركة الوطنية، التي تحالفت مع عبد الناصر ورفعت شعاراته، العديد من الإنجازات التي لم تتحقق في أي بلد خليجي آخر. فبعد بعث الدستور الذي يأتي على رأس المطالب الوطنية، خاض نواب الشعب، تقف وراءهم الجماهير الشعبية، معارك داخل مجلس الأمة، استطاعوا من خلالها تمهيد الطريق لتحرير الثروة النفطية من الاحتكارات الأجنبية واستبداد الأسرة الحاكمة، كما تم سن قانون العمل والعمال، وإنشاء نقابات العمال والجمعيات والهيئات النقابية والحقوقية. ولم تعد الحقائب الوزارية حكراً على الأسرة الحاكمة، بل تمكنت الطبقة الوسطى، بمساندة التجار، من أن تحتل العديد من المناصب الوزارية. فقد انخفضت نسبة الوزراء من آل صباح إلى الوزراء من العامة، من ١٣ إلى ١ في أول حكومة كويتية، وإلى ٣ مقابل ٩ في حكومة ١٩٧١. فضلاً عن هذا وذاك، كفل الدستور لنواب الحركة الوطنية المتأثرين بالفكر الناصري قدراً كبيراً من حرية التعبير السياسي، ولم يعد الوزراء، بمن فيهم أبناء الصباح خارج نطاق النقد[٢٦٩].

أما على المستوى العربي، فقد تبنى هؤلاء النواب جميع القضايا العربية والقومية، مثل قضية الوحدة وقضية الشعب الفلسطيني ودعم حركة التحرر العربية. وتحت ضغط التحرك الشعبي من الداخل تبنّت الحكومة الكويتية سياسة عربية أقل ما يقال فيها إنها كانت حيادية؛ وبذلك استطاع عبد الناصر أن يضع بلداً نفطياً آخر مقابل السعودية التي تحولت في عقد الستينيات إلى الخصم الرئيس له على صعيد

(٢٦٧) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٦٣، والإبراهيم، الكويت ودراسة سياسية، ص ١٥٣.

(٢٦٨) انظر: تعقيب سعاد الصباح على بحث: الرميحي، المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

(٢٦٩) انظر: مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ص ٢١٦، و Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 186.

الوطن العربي. وقد أدت السياسة الناصرية هذه إلى تحييد سلاح النفط في الحرب العربية الباردة[٢٧٠].

وفي الحقيقة، ما كان لهذه المكاسب أن تتحقق على يد الحركة الوطنية لولا الضغط المتزايد الذي فرضته الأحداث، ويأتي في مقدمتها تصاعد المد القومي الناصري في النصف الأول من الستينيات. وقد أكد وزير المالية الكويتي عبد الرحمن العتيقي ذلك لوفد مصري كان في زيارة الكويت، إذ قال: «إن آرائي كانت بعيدة عن آراء جمال عبد الناصر، ولكن دعنا نكن صرحاء، إنني سمعت من بعضكم كلاماً عن تجربة الديمقراطية في الكويت... وأقول لكم بصراحة إن هذه التجربة ما كانت لتحدث لولا تأثير جمال عبد الناصر، فاتقوا الله فيه وفينا»[٢٧١]. وفي السياق نفسه، صرّح أحد القادة الوطنيين من الساسة الكويتيين بقوله: «لقد نشأنا ناصريين»[٢٧٢].

وعندما حلت بالوطن العربي في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ النكسة الناجمة عن تمكن الكيان الصهيوني، بإسناد غربي مباشر، من إلحاق الهزيمة بكلٍ من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن، حصل عبد الناصر على تأييد شعبيٍ كبير، بالإضافة إلى تأييد الحكومة. فإلى جانب وصول القوات الكويتية إلى القاهرة في الثلاثين من أيار/مايو، اجتمع مجلس الوزراء الكويتي في السادس من حزيران/يونيو ليعلن على أثر ذلك وقف تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساندتهما الكيان الصهيوني. أما مجلس الأمة، فقد اجتمع في أول يوم العدوان، وصادق على مرسوم يعلن الكويت دولة في حرب مع الكيان الصهيوني[٢٧٣]. وعلى المستوى الشعبي، تم جمع تبرعات للجيش المصري بلغت ثلاثمئة وخمسة وستين مليون دولار، وخرجت القوى القومية في تظاهرات مؤيّدة لعبد الناصر في صراعه مع الصهيونية والقوى الاستعمارية. وحين أعلن عبد الناصر التنحي عن السلطة، قامت مسيرات في كامل أنحاء الكويت تطالب ببقائه في الحكم. أما في العاصمة، فقد ظل الناس في الشوارع إلى الصباح، ثم اتجهت مسيرة ضمت، إلى جانب

---

(٢٧٠) الريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ١٠.

(٢٧١) محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر، الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها**، ط ٥ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٩٥.

(٢٧٢) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٠.

(٢٧٣) السداني، **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى**، ص ١١٩.

الجماهير، الوزراء، نحو قصر الأمير تثني على موقف الكويت القومي، وتنادي باستمرار «عبد الناصر في قيادة الأمة»[٢٧٤].

انعكست نكسة حزيران/يونيو بشكل سلبي على مسار الحركة الوطنية لثلاثة أسباب جوهرية: **أولها**، أن المعونات المالية الكويتية للدول المواجهة أدت إلى تحرر النظام من الضغوط التي كان يتعرض لها في السابق، بحيث أصبح عبد الناصر ميالاً إلى التفاهم مع الأمير أكثر من الضغط عليه، وبذلك حرمت الحركة الوطنية من أكبر حليف وأبرز مصادر دعمها من الخارج[٢٧٥]؛ **ثانيها**، انهيار الائتلاف بين فئة التجار و«حركة القوميين العرب»، وقد بدأ يتلاشى وانتهى بعد النكسة، إذ برز التناقض بين الجانبين إثر تحقيق الطرف الأول مزيداً من تراكمات رأس المال نتيجة للإنفاق الحكومي، والسياسة الاقتصادية الموجهة بالأساس لخدمة مصالح التجار، مثل عقود التوريد، واحتكار التوكيلات التجارية[٢٧٦]، فكان الإذعان السياسي ثمناً للتوسع الاقتصادي، أي مقايضة السلطة بالثروة؛ **وثالثها**، وهو الأهم، انقسام «حركة القوميين العرب» في الكويت على نفسها على أثر الخلاف الحاد داخل الحركة الأم في بيروت حول ضرورة تبني الماركسية ـ اللينينية كدليل تاريخي.

إلا أن الملاحظ أنه، على الرغم من أن الخلاف الذي نشب بين الناصرية و«حركة القوميين العرب»، أن الأخيرة لم تستطع أن تمنع أطرها من الإيمان بالناصرية، وهو ما حصل في الكويت حين انقسمت الحركة على نفسها، وأصبحت ممثلة بحركة التقدميين الديمقراطيين بزعامة أحمد الخطيب، والتجمع الوطني بزعامة جاسم القطامي، وقد مثل التجمع الوطني التيار الناصري في الكويت[٢٧٧].

٢ ـ حزب التجمع الوطني الكويتي

كان «حزب التجمع الوطني» في الكويت من أكثر القوى المتأثرة بالفكر

(٢٧٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٠، والريس، «الخليج ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ١١.

(٢٧٥) النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، ص ٤٨، ومبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ص ٢٢٢.

(٢٧٦) انظر: مبارك، المصدر نفسه، ص ٤٧، وابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢٧٧) انظر: الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٣، ومقابلة مع د. وميض عمر نظمي، بتاريخ ٨/٨/ ٢٠٠٠.

الناصري، خصوصاً مؤسسة جاسم عبد العزيز القطامي الذي ولد عام ١٩٢٧ في منطقة كيفان من أسرة بحّارين كويتية، وتخرج في كلية الشرطة في القاهرة سنة ١٩٥٢، وعين مديراً عاماً للشرطة في الكويت. وكان قد رفض قمع التظاهرات الاحتجاجية أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقدم على أثرها استقالته والتحق بالعمل الوطني القومي، وأصبح الوجه القيادي الثاني في «حركة القوميين العرب» مع الدكتور أحمد الخطيب[٢٧٨].

ترأس جاسم القطامي في عام ١٩٥٨ «الرابطة الكويتية» التي ضمّت في صفوفها كبار التجار المعارضين لأسرة الصباح، وقد حُلّت من قبل السلطة على أثر أحداث شباط/فبراير ١٩٥٩، بعد التهديدات التي أطلقها العراق في عهد عبد الكريم قاسم ضد الكويت في حزيران/يونيو ١٩٦١. وكلّف القطامي بتأسيس وزارة الخارجية، ومن خلاله ضمت الوزارة العديد من الوجوه القومية المؤيدة لسياسة عبد الناصر العربية ممن يعود لهم الفضل في توجيه السياسة الخارجية توجيهاً عربياً في مختلف القضايا العربية. وفي سبيل إثبات عروبة البحرين أرضاً وشعباً، وخاصة بعد أن تزايدت المطالب الإيرانية بها، دعت الوزارة وفداً حكومياً من البحرين للمشاركة في احتفال الذكرى الأولى لاستقلال الكويت، مما أثار احتجاج الحكومة الإيرانية باعتبار أن ذلك يشكك في تبعية البحرين لإيران، وبالتالي يمس سيادتها. وقد رد القطامي على هذه الأقاويل بأن الكويت تتعامل مع الوفد البحراني كوفد رسمي ممثل للشعب البحراني[٢٧٩].

عندما بدأ التحضير لانتخابات الدورة الأولى لمجلس الأمة في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، استقال جاسم القطامي من وزارة الخارجية للمشاركة في الانتخابات النيابية، وقد حصل على أعلى نسبة من الأصوات في دائرة منطقته، بلغت ٦٠ بالمئة، وكان في مقدمة نواب الحركة الثمانية الذين شكلوا المعارضة داخل البرلمان[٢٨٠].

بعد نكسة حزيران/يونيو١٩٦٧، انشق القطامي عن «حركة القوميين العرب» في الكويت وشكّل مع عدد من أعضائها وقيادتها التجمع الوطني كحزب يمثل الناصرية في الكويت. ويحدّد مؤسس الحزب الدافع الأساسي لتأسيس التجمع

(٢٧٨) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٣١.

(٢٧٩) **الطليعة** (٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٢)، ص ٢.

(٢٨٠) النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ص ١٣٢.

الوطني، بانحراف الحركة عن التزامها بالناصرية، وتخطيها الاشتراكية العربية إلى الماركسية ـ اللينينية. ويرى القطامي أن جناح الدكتور أحمد الخطيب مالأ اليسار فأخذ يصف التجمع الوطني باليمينية(٢٨١).

تكونت قيادة التجمع، بالإضافة إلى مؤسس الحزب جاسم القطامي، من عبد المحسن الدويسان، وعبد الله زكريا الأنصاري، وفيصل الحجي، وفيصل المشعان، وراشد عبد الله الفرحان. ويذكر أن أغلبية هؤلاء كانوا من زملاء القطامي الذين عملوا معه في وزارة الخارجية إبان السنوات الأولى من الاستقلال. وقد نجح التجمع في استقطاب مجموعة مهمة من فئات المجتمع الكويتي، ولا سيما النخبة المثقفة من قطاعات المعلمين والموظفين والخريجين والطلاب، كما استطاع السيطرة على مجالس جمعية المعلمين وجمعية الخريجين وجمعية صندوق توفير الموظفين الكويتيين(٢٨٢). أما برنامج التجمع وأهدافه، فقد ركّز على منهج الطريق السلمي لإصلاح نظام الحكم ورفض الدعوات المتطرفة لقلبه على أساس «أن النظام الديمقراطي البرلماني هو أنسب النظم لتحقيق خير شعبنا وازدهار وطننا» كما كان يؤكد. وكان التجمع يهدف أساساً إلى بناء الدولة العصرية في الكويت؛ دولة تتحقق فيها الحريات العامة والمساواة الكاملة للمواطنين في الحقوق والواجبات لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل(٢٨٣)، وذلك عن طريق تكتل قوى الشعب العاملة كلها من أجل العمل الوطني الموحّد. وفيما لم ينكر التجمع الصراع الطبقي داخل المجتمع، كان يعمل على حلّ هذا الصراع بالوسائل السلمية، إذ أكد: «أننا ننهج إلى حل تلك التناقضات بالأسلوب العلمي والوسائل السلمية، ونعمل على تقليص الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته من دون أن ندع الحوار بينها ينقلب إلى تناحر وصراع»(٢٨٤).

في مجال السياسة الاقتصادية كان التجمع مقتنعاً بضرورة توفير أربعة أسس: اقتصاد موجّه، إنتاجية محلية، تكامل عربي، اتفاقيات دولية سليمة. وانطلاقا من حقيقة انتماء الكويت الى الوطن العربي، ومن كون شعبها جزءاً من الأمة العربية، أكد «التجمع الوطني» ضرورة انتهاج سياسة قومية تهدف في النهاية إلى تحقيق أمل

---

(٢٨١) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٢٨٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الخليج العربي والجزيرة العربية، **التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت** ([الكويت: [المكتب]، ١٩٨٠)، ص ٤.

(٢٨٣) النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، ص ٢١٥.

(٢٨٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢١٧.

الأمة العربية في الوحدة في ظل نظام ديمقراطي يحقق لها مجتمع الكرامة والعدل والكفاية[٢٨٥].

ظل الصراع ما بين «التجمّع الوطني» و«حركة التقدميين الديمقراطيين» هو الغالب على الساحة الكويتية، وكان الموقف من جمال عبد الناصر هو المحور الأساسي لهذا الصراع. ففي الوقت الذي دانت فيه الحركة مشروع روجرز عام ١٩٧٠ الذي قبلت به الجمهورية العربية المتحدة، عارض «التجمع الوطني» هذه الإدانة لأنها موجهة الى عبد الناصر الذي قبل المشروع. وفي حين قاطع الوطنيون انتخابات مجلس الأمة الثالث عام ١٩٧١، فإن الديمقراطيين اشتركوا فيها، مما أدى إلى اتهامهم بالانخراط في خطط السلطة[٢٨٦].

إلى جانب «التجمع الوطني» كان هناك «الاتحاد الوطني لطلبة الكويت» الذي كان يأتي في مقدمة قطاعات الشعب الكويتي وعياً ويقظة. وقد تأسس الاتحاد سنة ١٩٦٥ حين عقد أول مؤتمر تأسيسي له في القاهرة، وضم الطلاب الكويتيين الدارسين في كل من القاهرة وبيروت ولندن[٢٨٧]. وكان الاتحاد ذا ميول ناصرية واضحة. ويقول عبد الله فهد النفيسي بهذا الخصوص ما نصه: «كان الاتحاد أيامها ناصرياً صرفاً، حتى إن مؤتمراته كانت تعقد في القاهرة»[٢٨٨]. وفي عام ١٩٦٩ انتقل مقر الاتحاد من القاهرة إلى الكويت، ليؤدي منذ ذلك الحين دوراً بارزاً في إسناد الحركة الوطنية، إذ كان الطلاب في مقدمة الصفوف في كافة المناسبات الوطنية والقومية، كما أسهم في نشر الوعي النقابي والثقافي من خلال جريدته **الاتحاد**، وفي سياق يتوافق مع المنطلقات الأساسية للفكر الناصري. ومن الأدوار المهمة التي اضطلع بها الاتحاد، موقفه القومي من الوجود الإيراني في الخليج العربي، فقد دعا إلى التصدي للهجرة الإيرانية نحو إمارات الخليج العربي، بالإضافة إلى تنبيه الرأي العام العربي الرسمي والشعبي إلى أهمية هذه القضية التي تهدد عروبة الخليج، وذلك من خلال الكتيب الذي أصدره بعنوان **ماذا يجري في خليجنا العربي**، ثم الكتاب الثاني وعنوانه **الخليج العربي أو فلسطين ثانية**، وقد ربط فيه بين سياسة الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والأطماع الإيرانية في الخليج العربي[٢٨٩].

---

(٢٨٥) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢٢٦.

(٢٨٦) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٥٨١.

(٢٨٧) «الحركة الطلابية الكويتية إلى أين؟،» **الوطن**، ٣/ ٣/ ١٩٨٠.

(٢٨٨) النفيسي، **الكويت... الرأي الآخر**، نفسه، ص ٤٦.

(٢٨٩) «الحركة الطلابية الكويتية إلى أين؟،».

٣ ـ قطر والبحرين

بعد القضاء على «هيئة الاتحاد الوطني» عانت الحركة الوطنية في البحرين على مدى سنوات من الاضطهاد والقمع السياسي، بعد أن فرضت السلطة الحاكمة «قانون الطوارىء» على البلاد، وسيطرت سيطرة كاملة بتشكيل جهاز مخابرات قوي أخذ يلاحق كل من يشك في تعاطفه مع المبادىء التي نادت بها الهيئة، وفي المقدمة منها الفكر الناصري على شتى الصعد، ولم تعد هناك أية صحافة حرة في البحرين حتى عام ١٩٩٦[٢٩٠].

وفي مثل هذا الجو المشحون بالقمع وخيبة الآمال، بدأ الجيل البحراني الجديد يبحث عن أفكار جديدة في محاولة للخروج من الأزمة التي تخيّم على البلاد. وكان من الطبيعي أن يتخذ النشاط السياسي طريق التنظيم السري، خصوصاً في صفوف الطلاب الدارسين في الجامعات العربية، ولا سيّما في القاهرة وبيروت[٢٩١]. وقد وجدت «حركة القوميين العرب» أنصاراً متحمسين لها بين صفوف الطلبة البحرانيين. وتمكن عبد الرحمن كمال، الذي تخرج في جامعة بيروت العربية، أن يؤسس أول خلية للحركة في البحرين عام ١٩٥٩. ولم تجد الحركة صعوبة في إيصال أفكارها، وكسب الأنصار. ومما زاد في اتساع الحركة انتشار جريدة **الحرية** الناطقة باسم القوميين العرب، وقد وجدت سوقاً رائجة لها في البحرين، ولدى النخبة المثقفة بصورة خاصة[٢٩٢]. وبالإضافة إلى «حركة القوميين العرب» الموالية للناصرية نشأت تنظيمات سرية أخرى ذات اتجاه ناصري انتشرت في أوساط العمال وموظفي الحكومة والمدرسين والطلاب، وبينها «الثوريون العرب» و«الشباب الناصري»[٢٩٣].

مع بداية الستينيات، حين بلغ التيار القومي الناصري ذروته، واشتدت معاداته للغرب والصهيونية، وعندما قاطع عمال الشحن في ميناء نيويورك الباخرة العربية «كيلوباترة» في بداية أيار/مايو ١٩٦٠، كان عمال البحرين وقطر أول من تضامن مع الباخرة العربية، وحذا حذوهم كل العمال في موانىء الخليج العربي، وذلك بأن قاطعوا ورفضوا شحن البواخر الأمريكية. وقد اعترفت **نيويورك تايمز** في الرابع من

---

(٢٩٠) إبراهيم العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦) ص ٢١٥، والرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٥٨.

(٢٩١) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٢٩٢) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ١٤٢.

(٢٩٣) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٢١٦.

أيار/مايو ١٩٦٠، إثر تنفيذ المقاطعة العربية رداً على المقاطعة الأمريكية بأن «عمال الموانىء في الخليج «الفارسي» رفضوا شحن ناقلة بترول تابعة للبحرية الأمريكية، وأن باخرتين من بواخر مصلحة النقل البحري الأمريكية اضطرتا إلى تحويل طريقهما»[٢٩٤].

إن هذه الحادثة، على صغر حجمها، دلَّت دلالات واضحة وعميقة الى قوة تيار القومية العربية، ومدى الإدراك والوعي في صفوف العمال البحرانيين والخليجيين بشكل عام لمعركة المصير العربي المشترك، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف في عدائها للعرب عن بريطانيا صاحبة الإرث الاستعماري.

ومرة أخرى، عبّر البحرانيون عن مساندتهم للناصرية وللوحدة العربية عندما خرجوا في تظاهرات عارمة في شوارع المنامة والمحرق، رافعين صور عبد الناصر في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٣ تأييداً لاتفاقية الوحدة الثلاثية. وقد شاركت النساء في التظاهرات العلنية لأول مرة. وكان المتظاهرون يعبّرون بذلك عن غضبهم للسيطرة الاستعمارية، ورداً على سياسة القمع والأحكام العرفية التي فرضها عليهم حاكم البحرين[٢٩٥].

أما في قطر، فقد كانت هذه المناسبة القومية فرصة للتعبير عن الحقوق النقابية والمطالب الوطنية؛ ذلك أن نمو الوعي الوطني والعمالي أخذ يتصاعد في السنوات الأولى من عقد الستينيات، وتزايدت الحاجة إلى تدخل الحكومة في إيجاد فرص العمل للقطريين بعد أن انتهت مرحلة الإنشاء والحفر والتنقيب في حقول النفط، وتوقفت شركة «نفط قطر» عن توظيف العمال، بل بدأت تسريح بعضهم[٢٩٦].

بدأت المطالب الوطنية والعمالية تدعو إلى تحديد مخصصات وخدمات الأسرة الحاكمة، التي كانت لها الأولوية في الإنفاق الحكومي. وكانت المطالب تنشد المساواة بشكل عام، وتحقيق الإصلاح وإنشاء النقابات وسن قانون العمل والعمال[٢٩٧]. وقد

---

(٢٩٤) نقلاً عن: نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الأول، ص ٩٨ ـ ٩٩، وهيكل، **سنوات الغليان**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٨)، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٢٩٥) الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ٩.

(٢٩٦) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ١٦٥.

(٢٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

بلغت تلك المطالب الشعبية ذروتها في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٣، إذ نشبت انتفاضة شعبية في البلاد، عندما أطلق أبن أخ الحاكم عبد الرحمن بن محمد بن علي آل ثاني النار على مجموعة من المواطنين سدت الطريق على سيارته، وهي تحتفل بإعلان اتفاقية الوحدة. وقد شكلت على أثر هذه الأحداث جبهة الوحدة الوطنية، وأعلن إضراب عام إلى أن تتحقق مطالبها التي تقدمت بها إلى الحاكم(٢٩٨)، وشملت فرض قيود على سلطة آل ثاني، والحد من امتيازات الشيوخ والأمراء، ووضع ميزانية للدولة، وإقامة مجلس تمثلي. وقد تركزت قوة الجبهة في بلدة الخور على الطرف الشمالي لشبه جزيرة قطر، وأراد بعض أفراد الأسرة الحاكمة الأكثر ميلاً للتصدي للجماهير المتظاهرة قصف هذه البلدة، لكن الأمير أحمد بن علي والشيخ خليفة منعا ذلك ورفضا الإذعان لتلك الضغوط. ووعدت الحكومة المتظاهرين بتحقيق بعض المطالب(٢٩٩).

بعد أن انتهى الإضراب، وضعت الحكومة حداً لتلك الحركة عندما اعتقلت وأبعدت عدداً من المواطنين، وقطعت منح البعثة الدراسية عن عدد من الطلاب، ومنعتهم من مزاولة العمل. بعدها ردت الحكومة على تلك المطالب في بيان صدر في السابع والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٣، جاء فيه: «إن الوقت قد حان لبدء الخطوات التنظيمية لمنهاج العمل الشامل، لإقامة صرح ذلك المجتمع الرفيع ـ مجتمع العدالة والمساواة والنظام والإنتاج»(٣٠٠). وتم بالفعل تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية والاقتصادية بعد أن قمعت الحركة بالتعاون مع السلطات البريطانية(٣٠١)، وكان ذلك امتداداً آخر لمحاولات حصر الفكر الناصري في المنطقة، واجتثاث جذوره إذا أمكن ذلك.

في آذار/مارس عام ١٩٦٥، توقف كل شيء في البحرين بفعل إضراب عام قام به عدد من عمال «شركة بابكو» احتجاجاً على طرد الشركة أكثر من ألف وخمسمئة عامل، وسرعان ما تطور الإضراب إلى انتفاضة شعبية يدعمها طلاب

(٢٩٨) حميد عبد حمادي الدليمي، «التطورات الداخلية في قطر، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٧٥)، ص ٧٥.

(٢٩٩) المصدر نفسه، ص ٧٦، والريّس، «الخليج ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ١٠.

(٣٠٠) نقلاً عن: الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ١٦٦.

(٣٠١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، **وثائق النضال الوطني، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٣٠.

المدارس. وفي هذه الأثناء رفعت «جبهة القوى التقدمية» التي تكونت من جميع التنظيمات السياسية، مطالب تتخطى تلك التي رفعت عام ١٩٥٦، وتضمنت: إلغاء كافة قرارات الفصل، والاعتراف بحق تشكيل النقابات، والسماح بعقد اجتماعات سياسية، وإلغاء حالة الطوارئ، وطرد الموظفين البريطانيين والأجانب كافة[٣٠٢].

أدت القوى القومية ذات الميول الناصرية دوراً بارزاً في هذه الانتفاضة، خصوصاً «جبهة القوى القومية»، بعد أن اعترى «جبهة القوى التقدمية» شيء من الفتور. وقد تميزت الانتفاضة، بظاهرتين رئيسيتين، هما: استعمال السلاح من قبل الوطنيين لأول مرة في تاريخ البحرين، واشتراك المرأة البحرانية في حركة وطنية شبه مسلحة[٣٠٣]. ويؤكد أحد الناشطين أن القاهرة كانت وراء تأمين السلاح عن طريق أعضاء في التنظيم العمالي الذين رفضت كل من بكين وموسكو إمدادهم بالسلاح إلا بعد موافقة عبد الناصر بوصفه المرجعية الشرعية لكل حركة ثورية في المنطقة[٣٠٤]. وعلى الرغم من الصدى الواسع الذي أحدثته الانتفاضة في كافة أنحاء الوطن العربي، فإن غطرسة بريطانيا ومبالغتها في استعمال القوة، فضلاً عن تعسف السلطة الحاكمة، حالا دون أن يتمكن العمال والطلبة من مواصلة الإضرابات، فانتهت الانتفاضة وشنّت الحكومة بعد مدة حملة اعتقالات شملت ممثلي العمال والطلاب وقادة التنظيمات، وزجّت بهم في السجون، ونفت بعضهم إلى الخارج[٣٠٥]. ويذكر أن حزب التجمع الناصري في البحرين يعتبر ثالث تنظيم ناصري في منطقة الخليج العربي، كما يعتبر محمد غانم الرميحي من أبرز أعضائه[٣٠٦].

وفي أعقاب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، عبّرت الجموع في البحرين وقطر عن عواطفها السياسية علناً في الشوارع عندما عرض جمال عبد الناصر استقالته،

(٣٠٢) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٢٢٦.

(٣٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩، ومقابلة مع عبد العظيم مناف بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٠.

(٣٠٤) انظر: مقابلة مع عبد العظيم مناف بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٠، والجبهة الشعبية في البحرين، **الصراع على الخليج العربي: دراسة اقتصادية ـ سياسية لمشروع الأمن الخليجي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٧٥.

(٣٠٥) العبيدي، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٣٠٦) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٣، ومقابلة مع علي غنام، بتاريخ ١٨/١١/٢٠٠٠. علماً بأن الباحث لم يعثر على أي مصدر أو وثائق تنظيمية لهذا الحزب. وقد قام الباحث بمقابلة حسن الجشي، بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠١، وهو نائب سابق في المجلس الوطني البحراني ووعده بتزويده انظر: المعلومات عن هذا الحزب وبأسماء بعض أهم مناضليه، إلا أن ذلك لم يحدث.

وخرجت تظاهرات جماهيرية واسعة في كل من المنامة والدوحة ضمت كل الأعمار والفئات الاجتماعية، وأرسلت البرقيات إلى القاهرة ترجوه العودة عن هذا القرار لمواصلة النضال ضد الصهيونية والاستعمار(٣٠٧). وبدا واضحاً أن الرابطة العاطفية مع القومية العربية لا تزال أقوى منها في أي وقت مضى، وهي كامنة في دواخل نفوس الوطنيين بأسرهم بغض النظر عن جميع الظروف غير المؤاتية التي سادت المنطقة.

من كل ما سبق، يتضح أن حرب السويس قد انعكست بشكل إيجابي في كل من الكويت والبحرين وقطر، خاصة في صفوف النخبة المثقفة. وقد اتضحت معالم ذلك التأثير في التظاهرات العمالية والطلابية السلمية في مواجهة القوات البريطانية. ولأول مرة شعرت السلطات البريطانية بالخطر الذي سيلحق بمصالحها، فقضت على أبرز حركة وطنية في المنطقة، ونقصد الحركة الوطنية البحرانية، وكذلك الشأن في قطر. إلا أن ذلك لم يثن من عزم العناصر الوطنية في هذه البلدان، خصوصاً في عقد الستينيات، عن الوقوف ضد القوات البريطانية في كل مناسبة قومية يمر بها الوطن العربي. أما في الكويت، فنظراً لأسباب موضوعية وذاتية، فقد اتضحت فيها معالم تأثير الناصرية، وقد حققت من خلال التحالف معها العديد من الإنجازات والمكاسب الشعبية التي لم تتحقق في بلد خليجي آخر.

---

(٣٠٧) انظر: مقابلة مع محمد المسفر، عضو المؤتمر القومي، بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٢، والريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ١١.

الفصل الرابع

الناصرية
في إمارات الساحل العماني وعمان

أولاً: إمارات الساحل العماني

تعد إمارات ساحل عُمان من أكثر المناطق تخلفاً في الخليج العربي، باستثناء إمارة دبي التي شهدت بعض التطور العمراني والاجتماعي، ويعود الفضل في ذلك إلى حكامها من آل مكتوم الذين جعلوا منها ميناء لساحل عمان بأسره[١]. أما بقية الإمارات الست، وهي: أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان والفجيرة، فلم تشهد أي تطور اقتصادي أو اجتماعي أو إداري ملموس منذ أن وطأت أقدام الاستعمار البريطاني تلك المنطقة وإلى حدود خمسينيات القرن العشرين، وذلك بسبب العزلة الكاملة التي فرضتها السياسة البريطانية على إمارات ساحل عمان تحديداً عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات التي ألزمت حكام الإمارات عدم إجراء أي اتصالات مع أي جهة كانت من دون أخذ مشورة بريطانيا[٢]. أما على المستوى الداخلي، فقد عملت السلطات الاستعمارية على تدعيم وترسيخ الكيانات القبلية، ولم تكتف بوضع أسس التجزئة فحسب، وإنما لجأت أيضاً إلى تدعيم سيطرتها بتشجيع النعرات القبلية وإثارة الفجوة بين الحكام، وتقديم المساعدة لحاكم ضد آخر على رغم صلات القرابة التي تجمع العديد منهم[٣].

وعلى الرغم من وضوح السيطرة البريطانية الفعلية على إمارات ساحل عمان، فإن هذه السلطات كانت تدّعي، عادة، أن مسؤولياتها إزاء هذه المنطقة تكاد تنحصر

(١) صلاح العقاد، «اتحاد إمارات الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، ص ١٣٥.

(٢) جمال زكريا قاسم، «الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها»، ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٤ (بيروت: المركز، ١٩٩٩)، ص ٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية فقط، وأنها لا تعد نفسها مسؤولة عن الشؤون الداخلية لتلك الإمارات. ومن الواضح أن الهدف من وراء هذه الادعاءات كان الحصول على العديد من المزايا التي تتوفر لها بسبب فرض نفوذها من دون أن تتحمل في المقابل تبعات تطوير المنطقة ونهضة سكانها[٤]. ونتيجة لهذه السياسة الاستعمارية بقيت إمارات ساحل عمان في حالة تخلف اقتصادي وسياسي، مما أدى إلى ضعف البناء الاجتماعي والغياب شبه الكامل للإدارة والمؤسسات التعليمية والمرافق العامة[٥].

بيد أن هذه النهج السياسي البريطاني بدأ يتجه نحو التغيير، وذلك بسبب ظهور المستجدات التي بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية والعربية والمحلية، خاصة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مؤثرة تأثيراً سلبياً على النفوذ البريطاني في المنطقة. ولعل من أبرز تلك المستجدات، تزايد نشاط حركات التحرر الوطنية على الساحة العربية، وظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي، عن طريق حصول عدد من شركاتها النفطية على عدد كبير من عقود الامتيازات النفطية التي كثيراً ما كانت الدوائر البريطانية تحاول أن تكون تلك العقود من نصيب شركات بلادها[٦]. وفي هذا السياق، أدركت الحكومة البريطانية، وعلى رأسها وزارة الخارجية البريطانية ما ستؤول إليه الأمور في حال عدم قيامها بشيء من شأنه المحافظة على قوة نفوذها في المنطقة، ولذلك سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على المستوى الداخلي للإمارات تحت غطاء تنمية المنطقة وتطويرها، في حين حافظت على السياسة نفسها في ما يتعلق بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، بحيث ظلّت تلك السياسة تحاول بقدر الإمكان تسييج المنطقة بسياج بريطاني قوي يهدف الى منع أي تغلغل خارجي من شأنه أن يضرّ بمصالحها، خاصة بالنسبة الى الإمارات القليلة الموارد التي من المتوقع أن تكون عرضة لأية تأثيرات خارجية[٧].

---

(٤) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٧٧.

(٥) سيد نوفل، **الخليج العربي، أو الحدود الشرقية للوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ص ٢٩٩.

(٦) إبراهيم شهداد، «سياسة بريطانيا التنموية في مناطق النفط بالخليج العربي ودوافعها بعد الحرب العالمية الثانية: دراسة وثائقية،» **دراسات تاريخية**، العددان ٤١ ـ ٤٢ (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٩٢) ص ١٧٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

لقد اتضحت معالم هذه السياسة الاستعمارية الجديدة منذ مطلع الخمسينيات حينما أدركت بريطانيا خطر تشرذم الإمارات السبع وجلها مدن صغيرة محدودة المساحة، وفقيرة من حيث عدد السكان، وأن النزاع على الحدود بين شيوخ الإمارات قد يقود إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وبالتالي إلى إعاقة عمل الشركات النفطية[٨]. وهكذا وجدت بريطانيا نفسها ـ بعد أن رسمت الحدود، وأمّنت امتيازات النفط لشركاتها ـ في حاجة إلى الأمن والاستقرار في كامل أجزاء إمارات الساحل، فلجأت إلى إنشاء قوة عسكرية في آذار/مارس ١٩٥١ عرفت باسم قوة ساحل عمان، وقد تكونت أساساً من العناصر الأجنبية من أمثال البلوش والباكستانيين والهنود، ووضعت تحت سلطة الوكيل البريطاني في دبي، واتخذت من الشارقة مركزاً لقيادتها[٩].

أما في المجال السياسي وعلاقات الإمارات فيما بينها، فقد بدأت السلطات الاستعمارية بتنسيق العمل بين الإمارات وتقوية علاقاتها معها ومع جميع حكامها باتجاه يرمي إلى محاولة إنشاء كيان موحد يضم جميع الإمارات؛ ذلك أن مصلحتها اقتضت التعامل مع طرف واحد أيسر بكثير من التعامل مع وحدات سياسية متعددة، في وقت اتسعت فيه النزاعات بين الحكام، واشتد فيه التنافس مع الشركات النفطية الأمريكية، وتفاقمت مشاكل الحدود مع الدول المجاورة، خاصة مشكلة البُرِيمِي مع العربية السعودية[١٠]. وقد تُوِّجت هذه الخطوات بإقامة مجلس الإمارات المتصالحة في نهاية عام ١٩٥٢، وقد ضمّ حكام الإمارات السبع، وكان يجتمع مرة أو مرتين في السنة برئاسة المعتمد البريطاني لتداول المشكلات العامة في الإمارات و«بحث سبل تطوير برامج التنمية» فيها. وعلى الرغم من أن توصيات المجلس لم تكن ملزمة، فإن مجرد التقاء الحكام والمداولات بينهم، قد أوجد بالتدريج نوعاً من التفاهم حول القضايا الأساسية، كما قلّص من حدة التنافس بين الحكام[١١]. وبذلك يكون قد حقق الهدف المرجو منه في تخفيف الصراع بين الشيوخ والقبائل التي من شأنها أن تعوق عمليات البحث والتنقيب عن النفط.

---

(٨) إبراهيم إبراهيم، «أثر النفط على قيام دولة الإمارات،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** ، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٩) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ - ١٩٧١**، ص ١٧٩.

(١٠) العقاد، «اتحاد إمارات الخليج العربي،» ص ١٣٦، ومحمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ٢ ج (الكويت: دار القلم، ١٩٨١) ، ص ٢٧٦.

(١١) إبراهيم، «أثر النفط على قيام دولة الإمارات،» ص ١٩١.

من هنا يتّضح أن فكرة المجلس كانت أساساً مشروعاً استعمارياً يهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين وتحقيق مصالح الشركات الاحتكارية لنهب ثروات المنطقة، من دون أن تهدف إلى تنمية وتطوير الإمارات وإرساء دعائم وحدة حقيقية؛ ذلك أنه لم يكن للمجلس دستور مكتوب، ولا سلطة تنفيذية، وإنما اقتصر عمله على الجانب الاستشاري. وعليه انتهى المجلس من الناحية الفعلية بعد سنوات قليلة من تأسيسه، وذلك بعد أن وجدت بريطانيا أن إنشاء أجهزة إدارية للاتحاد سيكلفها نفقات كثيرة(١٢). ويذكر أن السعودية ومصر نظرتا إلى هذا المشروع على أنه خطة استعمارية تهدف إلى تعزيز نفوذ بريطانيا السياسي على الإمارات العربية والاستحواذ على ثرواتها النفطية، كما انتقدتا السلطات البريطانية وأكدتا أن كل هذه الإجراءات تصب في اتجاه واحد هو حماية أعمال التنقيب والقضاء على القوى العربية المحلية والقوى المجاورة(١٣)، التي من شأنها أن تعرقل هذا النشاط(١٤).

هكذا إذاً نلاحظ أن وزارة الخارجية البريطانية التي اتبعت نهجاً جديداً في سياستها تجاه إمارات ساحل عمان لم تكن بذلك تعكس تغييراً باتجاه تحسين أوضاع المنطقة، بقدر ما كان نهجها استمراراً لسياسة حكومة الهند التقليدية، ولكن بوسائل وتحت مسميات وعناوين أخرى تتناسب مع ظروف المرحلة والمتغيرات الإقليمية والدولية؛ بمعنى أن السلطات البريطانية اتجهت أنظارها بالدرجة الأولى الى الثروة النفطية(١٥)، الأمر الذي استوجب إعادة رسم سياسة جديدة انصبّ جلّ اهتمامها

---

(١٢) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٠٥، وصلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٢٧٦.

(١٣) لقد أكدت الأحداث صحة هذا الرأي، ففي أواخر عام ١٩٥٢، عندما قامت السعودية بإرسال قوة من الشرطة إلى قرية حماسا، قرب واحة البريمي، ردت بريطانيا على الفور بإرسال مجموعة من قوة ساحل عمان إلى قرية العين المجاورة للتصدي للقوات السعودية وإجبارها على التراجع. كما قامت الطائرات البريطانية بعمليات استفزازية على بعض المواقع السعودية بغية المحافظة والتأكيد على نفوذها التقليدي في المنطقة. لمزيد من التفاصيل، انظر: أمين محمد سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥)، ص ١٣١ ـ ١٦٥.

(١٤) صلاح العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(١٥) بعد أن كشفت عمليات المسح الجيولوجي التي قامت بها الشركات الأمريكية في السنوات الأخيرة من عقد الأربعينيات من القرن الماضي عن وجود كميات هائلة من النفط في منطقة الربع الخالي التابعة للعربية السعودية، التي تتداخل فيها الحدود مع إمارة ساحل عُمان، سارعت بريطانيا إلى مد نفوذها باتجاه الصحراء الداخلية. ويذكر هنا أن الشركات البريطانية قامت بمسح المنطقة من قبل ولم تتوصل إلى اكتشاف ذلك المخزون.

على موضوعات الأمن الدخلي، وتنسيق العمل بين حكام الإمارات، وإيجاد نوع من القناعة لديهم ولدى شعوبهم، وهو الأهم، بأن الحكومة البريطانية تقوم بحمايتهم من الانصهار مع جيرانهم الأقوياء، والتأكيد على أنها الحامية الطبيعية لهم. وبالنتيجة جاءت هذه السياسة إيغالاً في تكريس التبعية والتخلف والجهل، وعزل المنطقة، ولا رغبة في التنمية والتطوير كما ادّعت بريطانيا.

في الحقيقة، لم تكن تلك السياسة مبنية على أسس موضوعية، تتجاوب مع مقتضيات التطور وتطلعات الشعب العربي هناك. وعليه، فإن رياح التغيير ما فتئت أن أخذت تشق طريقها إلى إمارات ساحل عمان نتيجة للمد القومي وحركة التحرر ضد السيطرة والوجود الأجنبيين، بتأثير من ثورة تموز/يوليو المصرية، وطروحات جمال عبد الناصر الفكرية على امتداد الساحة العربية، إذ بدأت تجد لها صدى في نفوس الشباب على طول الساحل العماني(١٦).

لقد انعكست اتجاهات بناء دولة حديثة في كل من الكويت وقطر، وكذلك الحركة الإصلاحية في البحرين، على الإمارات العربية، وبدأ تصميم الأهالي، بالإضافة إلى بعض الحكام، باتجاه تحسين أحوالهم ورفع مستواهم التعليمي والثقافي، والخروج من العزلة التي فرضت عليهم على مدى قرن ونصف القرن من طرف السلطات الاستعمارية من دون أن تقوم بفتح مدرسة أو تعبيد طريق(١٧). كانت الرغبة باتجاه النهوض بالمستوى الثقافي وبدء التعليم الحديث هي العامل الأول الذي ساعد على إحداث التغيير، ومد الجسور مع الدول العربية، وفي مقدمتها مصر والكويت، لطلب المساعدة. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن السلطات البريطانية قد اتبعت سياسة مرنة تجاه البعثات التعليمية التي استقدمتها بعض الإمارات(١٨)، وربما يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين إلى الدول المجاورة للدراسة، فضلاً عن تزايد الطلب من بعض الشيوخ لبناء المدارس. لذا وجدت السلطات البريطانية أنه من الأفضل لها التفاهم معهم بدل التصادم، يضاف إلى ذلك أن المساعدات العربية في تلك الفترة لم تكن تمثل خطراً على بريطانيا بقدر ما ستعفيها من تحمل عبء نفقات

---

(١٦) مصطفى محمود الحكيم، **عبد الناصر: قضايا.. ومواقف** (بيروت: منشورات جريدة صوت العروبة، ١٩٧١)، ص ١٦٢.

(١٧) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٨٦، ونوفل، **الخليج العربي، أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، ص ٢٩٩.

(١٨) صلاح العقاد، «التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات،» **السياسة الدولية**، السنة ١٥، العدد ٥٧ (تموز/يوليو ١٩٧٩)، ص ١٥٠.

بعض المرافق الضرورية، والإصلاحات التي بدأت عدواها تصل إلى أهالي الإمارات.

١ ـ بدايات التعليم في إمارات ساحل عمان ودوره في نشر الوعي القومي

نتيجة للظروف السائدة، تأخرت إمارات ساحل عمان في الدخول إلى مجال التعليم، كما تنوعت البدايات من إمارة إلى أخرى. وإن تطور التعليم بشكله المختلف عن التعليم التقليدي شكل مظهراً من مظاهر التغيير الرئيسة في إمارات الساحل، وأحد المجالات المهمة التي تم فيها تقدم سريع في وقت قياسي، وأصبح القوة الدافعة التي زادت في سرعة التغيير الثقافي والسياسي[١٩]. ولا شك في أن قصة هذا القطاع الحيوي في تلك الفترة مثلت أحد أبرز مظاهر الإرادة والتحدي لكل الظروف الصعبة، وفي مقدمتها الاستعمار البريطاني الذي لجأ إلى فرض التخلف والجهل والتجزئة على أهالي المنطقة.

لقد كان لحركات التحرر والاستقلال، وتيار القومية العربية، آثارها في استشعار الحاجة إلى التعليم الحديث، وإلى التماس أسبابه والانفتاح على قبول وطلب المساعدات في إنشاء المدارس واستقبال المدرسين والمدرسات[٢٠]. وعندما بادرت ثورة تموز/يوليو المصرية إلى تقديم العون المبكر في هذا الميدان، لم يكن ذلك بمحض الصدفة بقدر ما كان عن وعي وإدراك من قبل القيادة الناصرية بواقع الإمارات انطلاقاً من الدراسة الميدانية لوضع المنطقة التي طلبها عبد الناصر منذ السنوات الأولى للثورة. وحسب ما ذكره أحد المقربين منه في تلك المرحلة، فإن أفضل وسيلة ارتأتها الثورة لزعزعة الوجود البريطاني في المنطقة وإثارة المتاعب له، هو النهوض بالمستوى التعليمي لسكان الإمارات ونشر الوعي الوطني والقومي[٢١]. من هنا يكون لزاماً أن نتطرق إلى الدور المصري في تطوير هذا القطاع الذي كان من أولويات مهام الناصرية في المنطقة.

انطلقت البداية من إمارة الشارقة في عام ١٩٥٢، فبعد أن تطور التعليم في

(١٩) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٢٠) عبد العزيز البسام، «السياسة التربوية في دولة الإمارات: واقعها واتجاهات تطويرها،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٩٧.

(٢١) مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١١/٥/٢٠٠١.

الكويت بواسطة المدرسين المصريين والفلسطينيين، اتجهت الشارقة لاستقدام المدرسين العرب والأخذ بالمناهج العربية المعاصرة، نظراً لما عرف عن حاكمها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي من ميول قومية، بالإضافة إلى تكوينه الشخصي وحبه للأدب. لذلك طلب العون من الكويت التي أمدته باثنين من المدرسين المصريين وبالكتب والأدوات المدرسية اللازمة. وحينئذٍ أُنشئت أول مدرسة نظامية في ساحل عمان، سميت بالمدرسة القاسمية نسبة إلى القواسم أسرة الحاكم[٢٢]. وفي عام ١٩٥٣ عاد فطلب المساعدة من مصر التي أرسلت له أول بعثة للإمارات مصحوبة بكل مستلزمات التعليم، كما قدّمت مساعدة مادية للشيخ صقر بن سلطان ليستمر في بناء المدارس، ولتوفير السكن للمدرسين ولبعض الطلاب الذين أخذوا يتوافدون إلى الشارقة من بقية الإمارات. وتحت تأثير المدرسات زوجات المدرسين، وجد تعليم البنات في الشارقة التشجيع من بعض الأهالي، وافتتحت أول مدرسة للبنات هناك سنة ١٩٥٤، وسميت «مدرسة الزهراء للبنات». وبانتهاء العام الدراسي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ تمّ إرساء القاعدة الأساسية لمرحلة التعليم الابتدائي، ودعي الطلاب الذين غادروا الإمارة مبكرين إلى الكويت والبحرين للعودة إلى الشارقة، وفي عام ١٩٥٧ أدى الطلاب لأول مرة امتحان الصف السادس[٢٣].

عندما رأى حكام باقي إمارات الساحل بوادر هذه الحركة التعليمية في إمارة الشارقة، طلبوا بدورهم مساعدتهم في إنشاء المدارس واستقدام المدرسين، وأجابتهم مصر والكويت إلى ذلك، إذ تم إنشاء مدرسة ابتدائية في دبي سنة ١٩٥٤ لتكون الثانية إلى جانب المدرسة الأحمدية. وفي بداية عام ١٩٥٦ أُنشئت مدرسة في كل من أم القيوين ورأس الخيمة، في حين استمر حرمان الإمارات الأخرى من التعليم إلى بداية الستينيات[٢٤].

وفي ما يلي الجدول رقم (٤ ـ ١) بعدد المدارس والمدرسين في الإمارات:

---

(٢٢) سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط ٣ (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)، الكتاب الثاني، ص ١٤٩.

(٢٣) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٩٨.

(٢٤) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ١٨٦.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

عدد المدارس والمدرسين في الإمارات في غضون المدة الممتدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٥

الإمـــــارات	عدد المدارس		المدرسون العرب لعام ١٩٦٥
	١٩٥٨	١٩٦٥	
دبــــي	٢	٧	١٠٢
الشارقة	٣	١٣	١٠٦
رأس الخيمة	١	٩	٦٥
أم القيوين	١	٢	١٦
عجمـــــان	—	—	١١
الفجيرة	—	١	—
المجمـــــوع	٧	٣٢	٣٠٠

المصدر: سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط ٣ (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)، الكتاب الثاني ص ١٥٢ ـ ١٥٤؛ جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٨٥؛ محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ٢ ج (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ٢٠١ ـ ٢٥٢، وSalem al-Jaber al-Sabah, *Les Emirates du golfe: Histoire d'un peuple* ([Paris]: Fayard, 1980), p. 190.

من خلال الجدول رقم (٤ ـ ١) نلاحظ مدى انتشار التعليم في إمارات ساحل عمان بصورة تقريبية(٢٥)، فقد ارتفع عدد المدارس من مدرسة واحدة عام ١٩٥٢، ليصل إلى سبع مدارس في عام ١٩٥٨، ثم قفز هذا العدد إلى اثنتين وثلاثين مدرسة عام ١٩٦٤، أي بمقدار أكثر من أربع مرات في غضون سبع سنوات، ولم يكن ذلك ممكناً لولا المساعدات العربية وفي مقدمتها المصرية والكويتية. ففي الوقت الذي قدمت فيه الكويت، خاصة بعد الاستقلال، المعونات المادية لتشييد المدارس والمستشفيات، كانت الجمهورية العربية المتحدة هي أولى الدول العربية التي أنشأت مكتباً لبعثتها التعليمية في الشارقة عام ١٩٦٠.

(٢٥) بقيت إمارة أبو ظبي متخلفة في ميدان التعليم على الرغم من كثافة الموارد وكثرتها إذا ما قورنت ببقية الإمارات، ويرجع ذلك إلى توتر علاقاتها مع العربية السعودية بسبب مشكلة البريمي، وقد انعكس ذلك على علاقاتها مع بقية الدول العربية، وبخاصة مصر التي وقفت إلى جانب السعودية، وعليه رفض الشيخ شخبوط بن سلطان، حاكم الإمارة، مجاراة دبي والشارقة في طلب المدرسين من مصر.

الجدول رقم (٤ - ٢)

عدد المدرسين في الإمارات بحسب جنسياتهم سنة ١٩٦٤ـ ١٩٦٥

البلـــــد	عدد المدرسين	
	العــــرب	المصـــــريـــون
الجمهورية العربية المتحدة	—	٩٥
الكويـــــت	١٠٧	٣٣
قطــــر	١٠	٢٨
البحريــــــن	٩	—
بعض المدرسين المعيّنين من قبل حكام الإمارات	٥	١٣
المجمــــوع	١٣١	١٦٩

المصدر: نوفل، المصدر نفسه، الكتاب الثاني، ص ١٥٢ ـ ١٥٤؛ قاسم، المصدر نفسه، ص ١٨٥، وعبد الله المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٥٢.

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٢) إلى ارتفاع عدد المدرسين المصريين الذين بلغت نسبتهم ٥٦,٣٣ بالمئة مقابل ٤٣,٦٦ بالمئة نسبة جميع مدرسي بقية الدول العربية[٢٦]. يضاف إلى ذلك أن الجمهورية العربية المتحدة قد فتحت أبواب جامعاتها، في جميع الاختصاصات، لكل أبناء الإمارات الحاصلين على شهادة البكالوريا، وقد بلغ عددهم في العام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥ تسعة عشر طالباً مقابل طالبين في جامعة بغداد[٢٧].

أدى انتشار التعليم وتطوره إلى تزايد الوعي القومي بين أبناء المنطقة. ففي حين كان التعليم التقليدي هو أحد عناصر المحافظة على أوضاع المجتمع، أصبح التعليم الحديث، من خلال المدرّس العربي، أداة التغيير والتطوير في الفكر والثقافة والاتجاهات السياسية، كما ساعد وجود المدرسين العرب، من جنسيات مختلفة، من مصريين وفلسطينيين خاصة، على تخطّي الحواجز المفروضة على الإمارات وإنهاء تلك العزلة الطويلة التي فرضت على سكانها. فقد زادت معرفة السكان بمشكلات الوطن العربي وقضاياه التحررية، وأصبحوا أكثر إحساساً بانتمائهم القومي[٢٨].

أما على الصعيد الداخلي، فكان لمسيرة الحركة التعليمية والثقافية دور مهم في

(٢٦) في حقيقة الأمر كانت أغلبية المدرسين العرب من ذوي الجنسية الفلسطينية.

(٢٧) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ص ١٥٥.

(٢٨) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٩٥.

تقليص حدة التناقضات القبلية والمذهبية بين مختلف السكان، خاصة المثقفين منهم الذين بدأوا يدركون أهمية التعاون والحاجة إلى الوحدة الوطنية الوثقى في سبيل التقدم والتخلص من الجهل والتخلف بجميع مظاهره. وتجلى ذلك في تأسيس الطلائع الأولى للنظام التعليمي في الشارقة، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه في بقية الإمارات الأكثر فقراً(٢٩).

هذا من جانب، ومن جانب آخر، أسهم نشر التعليم، على بدايته المتواضعة، في توسيع النشاط الثقافي والانفتاح على حركة التحرر العربي من خلال المد القومي الذي فجرته ثورة تموز/يوليو على امتداد الساحة العربية. ولقد تزامنت هذه النهضة العلمية مع تصاعد المعارك الناصرية ضد الهيمنة الاستعمارية والأحلاف الغربية التي بلغت ذروتها بإعلان تأميم قناة السويس، وكان لكل ذلك تأثير كبير وواضح على سكان إمارات ساحل عمان الذين أظهروا لأول مرة وعياً وطنياً وقومياً أثناء الاعتداء الصهيوني ـ البريطاني ـ الفرنسي على مصر، خصوصاً في إمارتي الشارقة ودبي(٣٠).

كانت السلطات البريطانية تعي جيداً تزايد الشعور القومي المعادي لها في هاتين الإمارتين، لذلك سارع الوكيل السياسي البريطاني في دبي إلى الاجتماع بكل من حاكمي دبي والشارقة منذ اليوم الأول من العدوان. وفي الوقت الذي وعد فيه الشيخ راشد بن سعيد، حاكم دبي، بالدعم المطلق لضمان الحفاظ على الأمن العام، أبدى الشيخ صقر القاسمي، حاكم الشارقة، عدم ارتياحه للعدوان الصهيوني على الشعب العربي في مصر، إلا أنه تعهد أيضاً ببذل أقصى جهده لمنع المدرسين العرب وغيرهم من المحرضين على الاضطرابات(٣١).

ومع ذلك، حدث إضراب عام وتظاهرات طافت بالشوارع في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر في دبي، شارك فيها طلاب المدارس الابتدائية والمواطنون على حدّ سواء، إلا أن تدخل فرق قوة ساحل عمان وبعض رجال الشرطة أدى إلى تفريق المتظاهرين(٣٢). وفي اليوم التالي عاود المتظاهرون التجمع في الشارع الرئيس لمدينة دبي ورفعوا الشعارات التي تندد بالاستعمار والصهيونية. وفي مساء ذلك اليوم

---

(٢٩) نوفل، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٣٠) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٣١) إبراهيم شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، من واقع الوثائق البريطانية،» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (جامعة قطر)، السنة ٥، العدد ١٥ (١٩٩٢)، ص ٢٢٨.

(٣٢) نجدة فتحي صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» **الباحث**، السنة ٣، العدد ١ (١٣) (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١١١.

تمّ إشعال النار في كاراج منزل الوكيل السياسي في الساعة الحادية عشرة والنصف، على رغم الحراسة المشددة عليه، إلا أن قوات الحراسة وبعض المواطنين تمكنوا من إخمادها، مما قلل من حجم الخسائر. وأشار الوكيل السياسي في دبي إلى أن الإمارة لم تشهد أي أعمال شغب أخرى، نتيجة تأثير الحاكم على التجار والوجهاء، فضلاً عن زيادة دوريات الشرطة التي طوقت المدينة(٣٣).

أما في الشارقة، فقد تجمع طلاب المدارس محاولين إحراق المنشآت العامة في القاعدة البريطانية الجوية مرددين شعارات معادية لبريطانيا، مما دفع الوكيل السياسي البريطاني إلى تحذير مديري المدارس من أنهم سيكونون مسؤولين عن تصرفات طلابهم، خاصة أن بعض المدرسين كانوا يحرضون الطلاب بالفعل، وهو ما أدى في النهاية إلى تهدئة الطلاب. وفي اليوم التالي الذي توافق مع الإنزال البريطاني ـ الفرنسي على مدينة بور سعيد تجمهر الطلاب والمواطنون مرددين هتافاتهم المعادية لبريطانيا في وجوه الضباط البريطانيين العاملين في قوة ساحل عمان، مما أدى إلى اصطدامات بين الطرفين. وفي المساء جرت محاولات لإحراق «محطة البث الدولية المحدودة»، ولم تتمكن السلطات البريطانية من تحديد المسؤول عن هذه العملية(٣٤). ومن الواضح أن اختيار «محطة البث الدولية المحدودة» يوحي بأن العملية كانت من تدبير جماعة مثقفة وواعية، وهذا بحد ذاته يبرز بداية التململ من الوجود البريطاني لدى بعض الفئات التي أخذت تعي حقيقة السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة كلها.

على الرغم من انتهاء العمليات العسكرية بعد دُخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، فإن أجواء التذمر والغضب تواصلت إلى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فإلى يوم السادس والعشرين من هذا الشهر ظهرت ثلاث محاولات لإضرام النار وإشعال الحرائق في العديد من المنشآت الأجنبية، منها، على سبيل المثال، محاولة إحراق منزل قائد كشافة عمان. وأشارت الوثائق البريطانية إلى أن حاكم الشارقة بذل جهوداً كبيرة لتتبع ومعرفة القائمين بهذه المحاولات من دون أن يصل إلى شيء يذكر، مما حداه على أن يعلن عن مكافأة قدرها خمسمئة روبية لمن يقدم أسماء هؤلاء الأشخاص(٣٥).

من جهة أخرى، وافق المقيم السياسي البريطاني، ومقره البحرين، على تخويل

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٣٤) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٩، وعبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٩٦.

الوكيل السياسي في الشارقة صرف مبلغ خمسة عشر ألف روبية لنفي بعض المواطنين العرب الذين صاروا يمارسون «نفوذاً شريراً» على البسطاء من سكان الإمارات**!**[٣٦].

أما بقية الإمارات، فقد شهدت بعض التظاهرات المتفرقة بعد وصول أنباء العدوان، واستطاعت القوات البريطانية تفريقها من دون أن تحدث أي أعمال تذكر. إلا أن ما حدث في أبو ظبي كان حالة استثنائية، إذ رحب حاكمها الشيخ شخبوط بن سلطان مع العديد من مواطنيه بالعدوان الثلاثي، وانسجاماً مع ذلك الموقف لم تحدث في أبو ظبي أية أحداث أو أعمال عدائية على الإطلاق[٣٧].

من الممكن أن نرجع أسباب هذا الموقف، الذي يبدو غريباً بالنسبة الى إمارة أبو ظبي، إلى عاملين رئيسيين: **أولهما** هو الروابط الوثيقة التي كانت قائمة آنذاك بين القاهرة والرياض، خاصة في ما يتعلق بموضوع مشكلة البُرِيمِي التي كانت محتدمة يوم ذاك بين كل من العربية السعودية التي تساندها القاهرة من جهة، وأبو ظبي ومسقَطْ من جهة أخرى، وتقف إلى جانبهما بريطانيا[٣٨]، **وثانيهما** هو واقع المجتمع في إمارة أبو ظبي الذي لم يكن سوى مجتمع قبلي بدوي منغلق على نفسه لا يهتم كثيراً بالشؤون العربية والدولية، كما أن معالم التحديث التي مست أقطار الخليج والإمارات المجاورة لم تكن قد أطلت بوجهها على ذلك المجتمع، إذ لم يكن حاكمها الشيخ شخبوط بن سلطان ميالاً إلى التغيير، ورفض استقبال أي بعثة تعليمية. وهنا يتضح الدور المهم والبارز الذي أدته البعثات التعليمية العربية، والإسهام المهم للمدرسين العرب في استنهاض الوعي الوطني والقومي بين سكان الإمارات، خصوصاً إمارتي دبي والشارقة اللتين برزت فيهما ردود الفعل أكثر وضوحاً من باقي الإمارات.

تلك هي ردود الفعل في إمارات ساحل عمان تجاه العدوان الثلاثي على مصر، وقد أظهرت مدى التحول الذي شهدته المنطقة. إن خروج جماهير الطلاب والأناس البسطاء ـ كما وصفتهم الوثائق البريطانية ـ في تظاهرات ضد التآمر الاستعماري الصهيوني، وحرق بعض المنشآت والتلويح بتهديد بعض المصالح الأجنبية متحدين الوجود البريطاني، على الرغم من أنها كانت تدرك أن تلك القوى تملك القوة والأسلحة، ومع ذلك لم تكن تبالي، حالة جديدة في تلك الإمارات.

---

(٣٦) صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١١٢.

(٣٧) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

وإذا كانت التظاهرات والاحتجاجات في الشوارع من المظاهر الاعتيادية في بعض العواصم العربية، فإن ما شهدته الإمارات في تلك الأيام كان أمراً لم يسبقه مثيل، بل إن بريطانيا نفسها لم تتوقعه أبداً.

هكذا أدت أحداث السويس، التي دقت المسمار الأول في نعش الاستعمار القديم على صعيد المنطقة، إلى تعميق الحس الوطني وتعبئة الشعب العربي في الإمارات لأول مرة ضد الوجود البريطاني، كما كشفت له حقيقة السياسة البريطانية وزيف ادعاءاتها. والأهم من ذلك كله، فقدان بريطانيا هيبتها في المنطقة قاطبة. وقد عبّر عن هذه الحقيقة في تلك الأيام أحد المواطنين، وهو أحمد الطيار، بقوله: «كنا هنا في الإمارات نخاف الإنكليز، ولكن بعد ظهور جمال عبد الناصر اختفت هيبتهم والخوف منهم وصرنا نقذفهم بالحجارة»[٣٩]. وأضاف الى ذلك مواطن آخر، هو سالم بن علي «كنا نعلق صورة عبد الناصر في البيوت والمجالس ونحملها في المحافظ، وكان الناس يسمون مواليدهم باسمه، ويتجمهرون حول أجهزة المذياع ليسمعوه عندما يتكلم، وقد كان خطيباً لاذعاً تخشاه بريطانيا وتمنع الناس من سماعه في المقاهي»[٤٠].

هذه صورة عن التحولات التي عمّت الإمارات المتصالحة على امتداد ساحل عمان في تلك المرحلة التاريخية المهمة التي احتدم فيها الصراع بين النظام الاستعماري القديم ـ الجديد في صورة نظام استعماري عالمي من جهة، وبين التيار القومي الذي تحمل لواءه الناصرية من جهة أخرى، والهادف إلى تأكيد الهوية القومية العربية، ووعي الانتماء القومي العربي وتغليبه على غيره من الانتماءات والولاءات التي كانت تتصارع على الساحة العربية[٤١]. ومن الواضح أن التيار القومي الناصري حقق إنجازات كبيرة في إرساء معالم هذه الهوية وتأكيدها لدى أكبر قطاعات الشعب العربي في الخليج، وضمنها إمارات ساحل عمان. وقد أدى الإعلام الناصري، وعلى الأخص إذاعة «صوت العرب»، دوراً متميزاً في تنامي الوعي القومي وانبعاث الإحساس بالارتباط بالوطن العربي، وإيصال الأفكار والشعارات الناصرية إلى أكبر قطاعات الشعب العربي المغلوبة على أمرها. يقول المواطن راشد الحارث بن ثاني: «كنت أعمل في صيد السمك، وعندما أعرف أن

---

(٣٩) «وفي زمن الردة ينمو جمال ويتكاثر، ٢٧ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو،» **الأزمنة العربية** (الشارقة) (٢٦ أيار/مايو ١٩٧٩)، ص ١٩.

(٤٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤١) مجدي حماد، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢١٥.

جمال عبد الناصر سيخطب، كنت أترك البحر وأشتري للراديو بطارية جديدة حتى لو كانت البطارية التي في الراديو جديدة، وأجلس في البيت أنتظر سماع الخطاب»[٤٢].

إذا كانت الحالة كذلك بالنسبة الى هذا البحّار البسيط، التي لا تحتاج لأي تعليق، فبإمكان المرء أن يتصور مدى انسيابية الفكر الناصري في أوساط بقية الفئات الشعبية الأكثر وعياً والأوسع ثقافة على امتداد إمارات ساحل عمان. وإلى جانب «صوت العرب»، قام الشباب الناصري بدور مهم في إيصال وتسهيل هذه الأفكار إلى أكثر عدد ممكن من الناس عن طريق شرح أحاديث وخطب جمال عبد الناصر، خاصة تلك التي تنادي بالوقوف صفاً واحداً بوجه المخططات الاستعمارية البريطانية الجديدة التي أخذت بالظهور في أعقاب حملة السويس، الداعية إلى مقاومة وإفشال تلك المشاريع لوقف الاستباحة الإمبريالية لموارد الأمة[٤٣].

وفي هذا المجال ينبغي أن نشير أيضاً، وكدليل على مدى تأثير دعاة الفكر الناصري في الخليج العربي، الى أن السير أنطوني ناتنغ، وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني المستقيل من حكومة إيدن بسبب العدوان على مصر كما ادعى، بدأ حملة على السياسة العربية في الخليج العربي، ودعا إلى إخراج البعثات التعليمية المصرية من المنطقة بأكملها بوصفها، كما ادعى، واجهة لمخابرات عبد الناصر، مؤكداً أن وجود أعضائها هناك يتسبب في عدم الاستقرار[٤٤]. وفي المقابل، بدأ ناتنغ نشر سلسلة من المقالات في صحيفة **هيرالد تريبيون** الأمريكية في آب/ أغسطس ١٩٥٧، دعا فيها إلى تأسيس مجلس دولي تساهم فيه دول المنطقة المنتجة للنفط، والناقلة له، والدول الغربية المستغلة بواسطة شركاتها النفطية، وذلك باسم تنظيم الانتفاع ببعض عائدات النفط في المشروعات العمرانية في الشرق الأوسط، كما دعا إلى إنشاء «حلف الخليج الفارسي» على أن تساهم فيه بريطانيا وباكستان وإيران والعراق من دول «ميثاق بغداد» ويعتمد على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية[٤٥].

هكذا كان تفكير ناتنغ وأمثاله منصباً على مستقبل نفط المنطقة منطلقاً من

---

(٤٢) نقلاً عن: «وفي زمن الردة ينمو جمال ويتكاثر، ٢٧ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو،» ص ٢٠.

(٤٣) الحكيم، **عبد الناصر: قضايا.. ومواقف**، ص ١٦٣.

(٤٤) محمد غانم الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» **الثقافة العربية** (ليبيا)، السنة ١، العدد ١٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١)، ص ١٣، ونوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الأول، ص ١٣٦.

(٤٥) نوفل، المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦، ومحمد أبو حديد، «الحركة الوحدوية في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩)، ص ١٥٢.

الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجعت بلاده إلى المكانة الثانية بسبب تواطئها في حرب السويس. لذلك جاء مشروعه الاستعماري تحت غطاء المشروعات العمرانية متزامناً مع دعوته لطرد المصريين من المنطقة كمحاولة من محاولات بلاده المتعاقبة للتصدي للتيار الناصري الذي أخذ يكشف كل مؤامراتها وما تستهدف تحقيقه منها، مع التأكيد على أن نفط الخليج يجب أن يكون عامل حسم في المعركة العربية المستمرة ضد الاستعمار والصهيونية، بدلاً من أن يكون سلاحاً في يد الغرب لضرب الثورة العربية[٤٦]. وللتذكير نقول إن ناتنغ يعترف بأنه لم تكن لديه أية معرفة بشؤون المنطقة، ولقد ألقي به في بحر القومية العربية الهادر في عام ١٩٥٤ على حد تعبيره. والأهم من ذلك أنه يتهم إيدن بعدم فهمه معنى القومية العربية، فهو لم يتزحزح عن الفكرة التي كانت لديه عن تيار القومية العربية القديم الذي كان يرمز إليه نوري السعيد في العراق، أي العرب الذين يرتضون تنفيذ أوامر السفير البريطاني في بلادهم. لقد أدركنا بعد فوات الأوان أنه ما كان يجب تأسيس «ميثاق بغداد»، إذ كان بإمكاننا الحصول على الترتيبات ذاتها من دون الحاجة إلى بنيان عسكري ضخم ومحكم بهذا الشكل. لقد كان إيدن أساساً خبيراً في التكتيك ولا في الاستراتيجيا[٤٧].

إن زيف هذا الرجل الذي أدى قراره في الاستقالة من منصبه إلى تحطيم مستقبله السياسي الذي كان يبدو باهراً، هو أنموذج للفكر الغربي الاستعماري الذي لا يدرك، أو بالأحرى لا يعي، ولا يريد أن يعترف سوى بمصالحه الأحادية الجانب من دون مراعاة آمال ومصالح الشعوب، حتى ولو ظهرت في قوالب متسترة بالتعاطف مع العرب في مشروعهم النهضوي في الحرية والوحدة ولو إلى حين.

على الرغم من كل هذه المشاريع الاستعمارية والمحاولات الغربية الرامية لوقف حركة التحرر العربي وتعطيل مسار التيار القومي الذي تقوده القاهرة من التدفق نحو المنطقة، فإن عملية الترابط والتفاعل بين الأحداث العربية والمناسبات القومية، وبين أبناء الإمارات، أخذت في التزايد، وأصبح ما يجري في جزء تعرفه وتتأثر به الأجزاء الأخرى. وهذا ما حدث بالفعل في مطلع عام ١٩٥٨، فقد استقبل أهالي

---

(٤٦) محمد محمد الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» في: **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، ١٩٧٣)، ص ٤٨٧.

(٤٧) «العلاقات العربية ـ البريطانية بعد أزمة السويس،» **الرأي العام** (دمشق)، ١/٢/١٩٨٧.

الإمارات إعلان الوحدة بين مصر وسوريا بحماس منقطع النظير، وخرج الطلاب والمثقفون في تظاهرات تأييداً للوحدة ولسياسة عبد الناصر القومية، وثمّنوا مواقفه الشجاعة والمبدئية تجاه الصهيونية والغرب الاستعماري(٤٨)، كما نظمت القصائد والأمسيات الشعرية في كل من دبي والشارقة ورأس الخيمة احتفاءً بهذه المناسبة القومية آملين أن يأتي اليوم الذي يطرد فيه الاستعمار من كل أرجاء الوطن العربي وترفرف عليه راية الوحدة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي(٤٩).

وتكريماً لمدينة بورسعيد التي افتدت مصر والعروبة بشهدائها، واستبسلت أمام ضرب القنابل وأساطيل المعتدين، واستطاعت أن تحبط خطط الاستعمار، أعطي اسم بورسعيد لأحد أحياء دبي الجديدة، كما أطلق اسم ميدان جمال عبد الناصر على الميدان الرئيسي وسط مدينة دبي(٥٠).

ازداد انفتاح الشرائح الاجتماعية المثقفة على الفكر الناصري بصورة أكبر بعيداً عن الحماس والعفوية نتيجة للمحتوى الاجتماعي الذي انتهجته الناصرية مع بداية الستينيات بعد إعلان قرارات تموز/يوليو الاشتراكية والنص على الاشتراكية العلمية في الميثاق، بالإضافة إلى تحالف السعودية مع بريطانيا ضد عبد الناصر في حرب اليمن(٥١). وربما يعود ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وحالة الفقر التي يعاني منها أغلبية سكان الإمارات، باستثناء إمارة أبو ظبي التي بدأت استقبال عائدات النفط ابتداء من عام ١٩٦٢. وهو عكس ما وقع مع بعض القوى الاجتماعية الأخرى الداعية للفكر الناصري في الخليج العربي - الكويت مثلاً - التي أخذت تغلّب الشعارات القومية الداعية إلى التخلص من الاستعمار الاقتصادي وتحرير الثروات النفطية، في حين لم يحظ المفهوم الاشتراكي بالأهمية نفسها بسبب الإنفاق المتزايد من قبل الدولة وتحسن مستوى الفرد.

من هنا يتّضح أنه في الوقت الذي تخلت فيه بعض الشرائح الاجتماعية عن الفكر الناصري نتيجة تحسن وضعها الاقتصادي، نجد الناصرية قد استقرت في ضمير أكثر فئات الشعب التصاقاً بالعمل الوطني، تلك التي تحتل أسفل السلم الاجتماعي وتمثل أعرض القواعد الشعبية لا في الخليج فحسب، وإنما على امتداد

---

(٤٨) **الرأي العام**، ٢٤/٣/١٩٥٨، وعبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٩٦.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: **سالم بن علي العويس: وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ ـ ١٩٥٩**، جمع وإعداد عبد الإله عبد القادر (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٨).

(٥٠) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٩٦.

(٥١) محمد الرميحي، «عبد الناصر وإقليم النفطي،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

الساحة العربية؛ ذلك أن الناصرية انحازت إلى صف الفلاحين والفقراء بحكم عوامل شتى، منها التحدر الطبقي لرمزها جمال عبد الناصر الذي كان يخاطب جماهير الشعب العربي بلغة الكلام اليومي، ولم يتعال عليها بالمصطلحات الثورية، وهذا ما أدركته الجماهير الشعبية في إمارات ساحل عمان بحسها الفطري. وبهذا الخصوص يكمل راشد الحارث بن ثاني حديثه عن عبد الناصر فيقول: «جمال عبد الناصر كان نعمة من نعم الله، ليس فقط على العالم العربي وإنما للعالم الثالث، كان رفيق الغلابة ومعين الفقير»[٥٢].

ومرة أخرى أثبت الشعب العربي في الإمارات حضوره ومتابعته للإنجازات الناصرية؛ فعشية الانتهاء من محادثات الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، وإعلان توقيع ميثاق الوحدة الثلاثية في السابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٦٣، سارت تظاهرات شعبية في مراكز العمران، وأقيمت الاحتفالات في المدارس والأماكن العمومية، وكان ذلك امتداداً آخر للناصرية[٥٣]. إلا أن ما وقع في دبي قد فاجأ الجميع، فبينما كان الشعب العربي في دبي يشارك في هذه المناسبة القومية، حيث أقامت معارف الإمارة احتفالاً شعبياً في مدرسة «الشعب» المتوسطة، وما إن انتهى الاحتفال حتى خرج الطلبة في تظاهرة طافوا بها في شوارع دبي، ولما وصلوا إلى أحد الشوارع الضيقة وسط سوق دبي انقضت عليهم مجموعة من الإيرانيين استشاطت غيظاً من هتافات القومية العربية، ونزلت بالمتظاهرين طعناً بالسّكاكين. وتحول الموقف إلى مأساة حقيقية بعد أن استشهد عدد من الطلاب لا لشيء إلا لأنهم وقفوا إلى جانب القومية العربية[٥٤]. وفي حينها ثارت ثائرة الشعب العربي، ووقف المواطنون إلى جانب الطلبة في دبي مطالبين بمحاكمة وإعدام هؤلاء المتسللين الذين سخّرهم الاستعمار وأعداء طموحات العرب المشروعة، إلا أن السلطات البريطانية لم تأبه لهذا، ومضت في سياستها المعادية للعرب[٥٥].

لقد أصبح من غير المستبعد تواطؤ بريطانيا مع هؤلاء العناصر الإيرانيين، ذلك أن سياستها الاستعمارية قد التقت مع سياسة الشاه الإيراني الرجعية في المنطقة، من أجل القضاء على كل ما من شأنه أن يعزز تيار القومية العربية في الخليج العربي

---

(٥٢) نقلاً عن: «وفي زمن الردة ينمو جمال ويتكاثر، ٢٧ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو،» ص ٢٠.

(٥٣) عادل رضا، **عُمان والخليج: «قضايا ومناقشات»**، في المعركة (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ص ١٦١، والرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٣.

(٥٤) **الطليعة** (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٤).

(٥٥) انظر: المصدر نفسه، ورضا، المصدر نفسه، ص ١٦١.

عموماً، وإمارات ساحل عمان على وجه الخصوص(٥٦).

كانت هذه الحادثة قد أظهرت، بما لا يدع أي مجال للشك، الاتجاهات المناوئة للقومية العربية التي أخذت تتزايد في المنطقة، فضلاً عن محاولة إيران التدخل في شؤون هذه الإمارات باسم إقامة المدارس والمستشفيات، مضافاً إلى ذلك عامل الهجرة المهم الذي أصبح له بعده السياسي إلى جانب البعد الاجتماعي، ذلك أن نقطة ضعف الساحل العماني كانت تتمثل في النقص الحاد في عدد السكان الذين أصبحوا أقلية بالنسبة الى المهاجرين الأجانب، يضاف إلى ذلك هشاشة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛ كل ذلك دفع الرئيس عبد الناصر إلى أخذ زمام المبادرة لدرء الأخطار التوسعية الاستعمارية الرامية إلى طمس معالم الهوية العربية في المنطقة.

٢ ـ المبادرة الناصرية لحماية عروبة إمارات الساحل

لم يكن موقف الناصرية من قضايا الخليج العربي، وتحديداً إمارات الساحل، موقف المتفرج، وإنما تصدت لقضايا حيوية تهم المنطقة. فقد تبينت الخطر الحقيقي للتسلط الغربي، وهو الخطر القادم من شرق الخليج العربي، حيث النظام البهلوي الذي كان يطمح إلى أداء دور فاعل في تشكيل مستقبل الخليج، خاصة بعد قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢ وما تركته من آثار على المنطقة بأكملها. لقد بدأ الصراع منذ ذلك الوقت احتمالاً مشحوناً بالكثير من عوامل التخوف بالنسبة الى الرئيس عبد الناصر، ومما ضاعف تخوفه أن شاه إيران، بتنسيق مع الكيان الصهيوني، راح يشجع على هجرة عناصر غير عربية صوب الساحل الغربي بهدف طمس عروبة الخليج والإمارات العربية، وخصوصاً إمارات الساحل العماني، مما بدا معه أن هناك مخططاً مرسوماً لتغيير طبيعة تركيبها السكاني(٥٧). وقد بدأ هذا التهديد يتخذ طابعاً مأساوياً بعدما ظهرت نيات إيران التوسعية، خصوصاً بعد قيامها بإنزال قوات بحرية في جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة في أواخر شهر آذار/مارس ١٩٦٣(٥٨).

إزاء هذه السياسة الإمبريالية المتعددة الأطراف التي كانت تحاك ضد الإمارات العربية، جاءت المبادرة الناصرية هذه المرة عن طريق جامعة الدول العربية لصدّ

---

(٥٦) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، **الخليج العربي، أو فلسطين ثانية** (بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦٩)، ص ٦٦.

(٥٧) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢، وعبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ٣٧٨.

(٥٨) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، ص ١٧٩.

المحاولات البريطانية ـ الإيرانية وتحركاتها المشبوهة حول الساحل العماني، ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يدرك جيداً أن من غير الممكن الدخول في مجابهة عسكرية مع بريطانيا في الخليج العربي، وفي الوقت نفسه كان يعرف مدى أهمية المنطقة وحساسيتها من الناحية الاقتصادية بالنسبة الى الدول الغربية، خصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٥٩]. لذلك سعى إلى الابتعاد عن المواجهة المباشرة مع بريطانيا والدخول الى المنطقة بثقل جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك لتحقيق هدفين: **أولهما** التأكيد على عروبة الخليج عن طريق تأجيج المشاعر والحماس الوطني وتعميق الشعور القومي وتقديم أكثر ما يمكن من المساعدات الاقتصادية والصحية بدلاً من المساعدات الإيرانية، باتجاه تهيئة وتفعيل النشاط الوطني بهدف إثارة المتاعب والقلاقل ضد الإنكليز بكل الوسائل المتوفرة والممكنة، **وثانيهما** كشف غطرسة السياسة البريطانية وإحراجها على الساحتين العربية والدولية من أجل الاعتراف بحقوق الشعب العربي في الحرية والاستقلال والتخلي عن سياسة القوة والغطرسة[٦٠].

في هذا السياق، وتنفيذاً لتوصيات مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة ما بين الثالث عشر والسابع عشر من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، أصدر مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين قراراً في الحادي والثلاثين من آذار/مارس بإيفاد بعثة من جامعة الدول العربية للاتفاق مع أمراء الخليج العربي على تقييد الهجرة الأجنبية اتقاءً لأخطارها المشتركة، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم[٦١]. وعليه تم تأليف لجنة سميت بـ«لجنة الخليج العربي» تضم الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وممثلين شخصيين عن العربية السعودية، ورئيس الجمهورية العراقية، وأمير دولة الكويت[٦٢]. وقد أبدى مؤتمر القمة الثاني، الذي عقد في الإسكندرية من الخامس إلى الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، التأييد الكامل لهذه البعثة عندما اتخذ قراراً بضرورة «دعم العلاقات العربية الأخوية بإمارات الخليج العربي كفالة للحرية

(٥٩) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٢)، ص ٢٧٥.

(٦٠) مقابلة مع د. محمود علي الداود بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠١.

(٦١) نوفل، المصدر نفسه، الكتاب الثاني، ص ١٨٠.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨١، ومحمود علي الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ١١٦.

العربية التي لا تتجزأ، وتحقيقاً للمصالح المشتركة، وبذل الجهود العربية المشتركة لمساعدة هذه الإمارات على الظفر بالحرية والتقدم، ومساندتها في كل ما يدرأ عنها خطر الهجرات الأجنبية، ويكفل لها المحافظة على عروبتها»[٦٣].

بدأت البعثة زيارتها إلى المنطقة في الثاني والعشرين من تشرين الأول/نوفمبر ١٩٦٤ بعد أن جاءت ردود حكام الإمارات متضمنة الترحيب بقدوم «بعثة الأخوة العربية»[٦٤]. وفي المقابل، أخذت الصحف البريطانية تشن حملة على جامعة الدول العربية لاستعدادها للتعاون مع إمارات الخليج العربي، كما بدأت إذاعة «الأحواز» تهاجم البعثة العربية، وبدأ المتسللون الإيرانيون باستعدادات واسعة لإعاقة مهمتها. إلى جانب ذلك، بدأت إذاعة العدو الصهيوني مهاجمة بعثة الجامعة، طالبة من السلطات البريطانية عدم فسح المجال لجامعة الدول العربية للعمل في منطقة الخليج العربي[٦٥].

على صعيد آخر، وكما كان متوقعاً، فإن قرار الجامعة إرسال وفد برئاسة الأمين العام إلى إمارات الخليج العربي كان محل اهتمام كبير من قبل أصحاب المصلحة الأولى في الخليج العربي، وهم البريطانيون الذين كانت الكلمة العليا لهم في تسيير دفة الأمور في هذه الإمارات. ومما زاد في الرد المتحفظ والمتحفز في آن واحد، أنهم كانوا يعتبرونها منطقة محرمة على الآخرين، ولذلك كان إرسال الوفد المذكور بمثابة تحد لهم ونوعاً من التدخل في شؤونهم[٦٦]، خاصة في وقت بدأوا يواجهون فيه سيلاً من المشكلات في المنطقة عامة، كتصاعد الحركة الوطنية في الجنوب العربي وانطلاق الكفاح المسلح في ظفار.

تأسيساً على ذلك، أخذت بريطانيا تجري حملة واسعة من الاتصالات مع الحكام تحت الترغيب والترهيب، مذكرة إياهم بتعهداتهم تجاهها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين الطرفين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، طلب المقيم

---

(٦٣) محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٠)، ص ٢٢٥.

(٦٤) سبق لحكام الشارقة وأبو ظبي ودبي أن وافقوا على إنشاء مكاتب مقاطعة إقليمية في إماراتهم تطبق أحكام المقاطعة المعمول بها في الدول العربية أعضاء الجامعة ضد الكيان الصهيوني، وكان ذلك في شهر أيار/مايو ١٩٦٣. وإذا كان حاكم الشارقة صقر بن سلطان القاسمي قد وافق عن قناعة قومية، فإن حاكمي أبو ظبي ودبي كانا موافقين تحت الضغوط.

(٦٥) الداود، المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٦٦) إبراهيم شهداد، «موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية في إمارات ساحل الخليج العربي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، في ضوء الوثائق البريطانية،» **دراسات تاريخية**، العددان ٦٥ ـ ٦٦ (أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٢١٧.

السياسي البريطاني في المنطقة من جميع هؤلاء الحكام عدم المبادرة الى إثارة موضوع زيادة العلاقات الرسمية مع جامعة الدول العربية، أو موضوع التمثيل الدائم لإماراتهم، فيها[٦٧]، وأصرّ على عدم موافقة بلاده على دخول الإمارات في علاقات رسمية مع جامعة الدول العربية، لأن في ذلك تهديداً لمصالح بريطانيا في الخليج العربي، لأن الجامعة، في رأيه، ما هي إلا غطاء للتدخل المصري والعراقي في الشؤون المحلية لإمارات الخليج العربي، ومن ثم الضغط عليها لاتباع الخط الناصري، مشيراً إلى طلب الجامعة عدم استخدام العمالة غير العربية، ومقاطعة إسرائيل بشكل أكثر صرامة، وإلغاء التسهيلات الدفاعية البريطانية في البحرين والشارقة، أو جعلها تطالب بثمن مرتفع مقابل تلك التسهيلات[٦٨].

والجدير بالذكر أنه على الرغم من بعض المبررات التي أعدتها السلطات البريطانية للرد على ما يمكن أن يواجه موقفها من قبل الرأي العام الخارجي بالنسبة الى موضوع علاقات إمارات الساحل العماني مع جامعة الدول العربية، فإن تلك السلطات، المقتنعة بضعف مبررها القانوني، توقعت أن يشجع ذلك يشجع المنع بعض الدول العربية على تغيير الوضع في هذه الإمارات، وإجراء المزيد من المحاولات للتدخل في علاقاتها مع حكام الخليج العربي. ويذكر هنا أن الرئيس عبد الناصر قد أعطى الحرية الكاملة للعراق في التعامل مع هذه الإمارات بحكم العلاقات المتميزة بين البلدين، ولكي يقلل من الضغوط السعودية التي كانت تمارس على بعض الشيوخ ذوي التوجهات القومية[٦٩].

ومن الضروري بمكان أن نشير هنا إلى مسألة في غاية الأهمية قد كشفتها الوثائق البريطانية. ففي الوقت نفسه الذي تحركت فيه السلطات الاستعمارية البريطانية للاتصال بحكّام الخليج العربي، كان هناك سعيٌ سعودي مماثل للسعي البريطاني من أجل إفشال زيارة البعثة. وقد قام بهذا الدور السفير السعودي في الكويت محمد منصور الرميح، وهو عضو في البعثة بوصفه الممثل الشخصي للملك. ففي يوم السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الذي وصلت فيه البعثة إلى أبو ظبي، قام السفير السعودي بالاتصال بحاكم الإمارة الشيخ شخبوط بن سلطان، طالباً مقابلته على عجل، وأبلغه تحيات الأمير فيصل بن عبد العزيز، ولي العهد[٧٠]، كاشفاً له في البداية عن أنه تم توجيهه من قبل ولي العهد ليراقب أعضاء وفد

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٠، ومقابلة مع د. محمد علي الداود، بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠١.

(٧٠) في حينها كان الأمير فيصل ولياً للعهد ورئيساً للوزراء وبيده السلطة الفعلية للدولة، أما الملك =

الجامعة، كما أبدى له استعداد بلاده لتقديم أية مساعدات يطلبها. وقد أوضح أنه مكلف من قبل الأمير فيصل تقديم النصح له بعدم الارتباط بأي التزام مع الجامعة، وأن يثير مع الأمين العام موضوع الإهانات المستمرة من إذاعة «صوت العرب» الموجهة إلى حكام بعض الدول العربية. وتأكيداً على هذه النقطة، أشار إليه بأن حاكمي البحرين وقطر قد أثارا هذا الموضوع ـ الإهانات ـ مع السيد عبد الخالق حسونة(٧١).

وعلى الرغم من الجو الودي الذي فرضه الأمين العام على المقابلة مع حاكم أبو ظبي في صباح السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، فإن هذا الأخير عمل بالنصيحة السعودية عندما قال للأمين العام إنه يشعر بالألم بسبب الإهانات المستمرة من القاهرة للزعماء العرب. وأضاف أن هذا الأمر شاذ وغريب على العرب المعروفين بأدبهم تجاه الآخرين، وقد وافقه الأمين العام على كلامه، ثم حوّل الموضوع إلى القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوحدة العربية ومدى حاجة العرب إليها(٧٢).

وهكذا يتّضح الدور السعودي في الخليج العربي على وجه الخصوص، كما يتبين أن مشاركة العربية السعودية في «لجنة الخليج العربي» بشخص ممثلها محمد منصور الرميح سفيرها في الكويت على وجه التحديد، كان عملاً بقصد إفشال أي عمل إيجابي ستسفر عنه البعثة العربية؛ فمن خلال عضويته في البعثة، فضلاً عن مكان وظيفته في الكويت، يتسنى له مراقبة الأحداث أولاً بأول، كما يسهّل له التنسيق مع السلطات البريطانية وشيوخ الإمارات المتعاونين معها على حد السواء.

مهما يكن من أمر، فإن كلّ هذه المحاولات الاستعمارية والرجعية لم تتمكن من أن تثني موقف العرب في أغلب الإمارات عن التعبير عن حماسهم للتعاون العربي، بل على العكس كانت الضغوط البريطانية إلى جانب الحملات الإذاعية الإيرانية من أقوى العوامل في تأجيج الشعور القومي. وإذا كانت الجوانب الرسمية قد غلبت على الزيارة في أبو ظبي، فإن الطائرة التي نقلت البعثة هبطت على أرض مطار دبي بصعوبة في الثامن والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، حيث تجمهر آلاف

= سعود فقد أصبحت تنحيته عن الملك مسألة وقت؛ هذا ما أكده فيصل بنفسه للرئيس عبد الناصر في مؤتمر القمة في الإسكندرية. لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٢٤٣.

(٧١) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

الناس في ساحة المطار واستقبل الوفد استقبالاً رسمياً وشعبياً، وكانت أغلبية الجماهير تحمل علم الجمهورية العربية المتحدة وصور جمال عبد الناصر(٧٣). وحين انتقل الموكب من المطار إلى مدينة دبي، حيث أقام الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حفلة استقبال، اصطفت الجماهير الشعبية وطلاب المدارس على جوانب الطرق المؤدية إلى المدينة، وهي تهتف باسم عبد الناصر، وبالشعارات المعادية للاستعمار البريطاني(٧٤). وفي الوقت الذي أكد فيه شاهد عيان أن الموقف الجماهيري هو الذي أزعج الإنكليز ودفعهم إلى استخدام السلاح لتفريق المتظاهرين ومنع وصول الجماهير إلى المطار، مما أدى إلى مقتل شاب وجرح العديد من الطلاب(٧٥)، فإن السلطات البريطانية ترجع أسباب هذا الحادث إلى التظاهرة التي خرجت عن إطارها السلمي، وأن البداية كانت من قبل المتظاهرين الذين تسببوا في جرح عدد من رجال الشرطة والوكيل السياسي البريطاني بلفور، الأمر الذي جعل الحاكم يصدر أوامره بتفريق المتظاهرين بالقوة(٧٦). وربما كان هناك اتفاق مسبق بين الوكيل السياسي والحاكم في حال وقوع اضطرابات، نظراً للموقف المتردد الذي أبداه الأخير، أثناء اجتماعه مع وفد الجامعة ولم يختلف كثيراً عن موقف حاكم أبو ظبي، وكان للسفير السعودي دور كبير في ذلك بسبب اجتماعه بالشيخ راشد قبل اجتماع الأخير بالوفد. كما أن من الممكن أيضاً أن حماس المتظاهرين هو الذي أزّم الموقف، ذلك أن السلطات البريطانية، على رغم معارضتها لقدوم البعثة، فإنها لم تكن راغبة في استخدام القوة ضد البعثة أو المتعاونين معها، إلا عندما تصل الأمور إلى مرحلة متفاقمة فعلاً.

غادر الوفد في اليوم التالي إلى الشارقة، تصاحبه أعداد كبيرة من الجماهير التي ضمت تلاميذ المدارس وعمالاً عدنيين ويمنيين، وكانت المدينة مزدانة بالأعلام والأقواس. فقد طلب حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد القاسمي مبلغ خمسمئة روبية من كل تاجر لشراء الأعلام، وهدد بغرامة مالية بالمبلغ نفسه يدفعها كل شخص لا يعلق عَلَماً، وكانت أغلب الأعلام للجمهورية العربية المتحدة، لأن الناس كانوا يجهلون علم جامعة الدول العربية(٧٧). واستقبلت البعثة هذه المرة من قبل الحاكم والجموع الشعبية بهتاف الوحدة والقومية العربية، ونداء في سبيل تحرير

---

(٧٣) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، ص ١١٨، والداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، ص ١١٩.

(٧٤) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٧٥) الداود، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٧٦) شهداد، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

فلسطين والجنوب المحتل وعمان، وحماس جارف لثورة اليمن والجمهورية الوليدة، ونزل الوفد في دار ضيافة جديدة أقامها حاكم الإمارة، وأطلق عليها منذ ذلك الوقت اسم «دار ضيافة الجامعة العربية». وأثناء الاجتماع أظهر الشيخ صقر تعاطفاً وتصميماً كبيرين على التعاون العربي[٧٨].

وتكرر المشهد نفسه في إمارات عجمان، والفجيرة، وأم القيوين، ورأس الخيمة، بل أبدت حماساً أكبر على المستويين الرسمي والشعبي[٧٩]. وبين المواقف البارزة التي تؤكد حضور الناصرية فكراً وقيادة، سوف نكتفي بالإشارة إلى هذه الواقعة التي أوردها د. سيد نوفل، إذ يقول بالنص: «كما أذكر ذلك الفتى العربي من أهل رأس الخيمة الذي اقتحم طائرتنا قبل أن نهبط منها على الأرض، وأسرّ في أذني بتحية أعتز بها، وحدثني حديث الأخوة الوثقى والآمال والأهداف المشتركة، ثم ألقى بيدي بكراسة مدرسية بسيطة المظهر كتبت على عجل، وألصقت بظاهر غلافها الأيمن صورة جمال عبد الناصر في صفحة منزوعة من مجلة عربية، ومن تحتها عبارات استنكار ومقت للحركة الانفصالية السورية عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، وفاضت صفحاتها نقمة على الاستعمار البريطاني وحركة التسلل الإيراني، وتأكيداً لمعاني القومية العربية التي لا تقهر... ولم يعرفني باسمه ولم يفصح في الكراسة عنه، وإنما اكتفى بتوقيع لا يقرأ، وبتعريف نفسه بعبارة، شاب ثائر من رأس الخيمة»[٨٠].

واضح من هذه الرسالة الوثيقة التي ثبتها الدكتور سيد نوفل، أن الفكر الناصري القومي التحرري قد أخذ حيزاً كبيراً في نفوس الشباب الخليجي لتلك الإمارات التي تقع في أقصى الحدود الشرقية للوطن العربي، وأمسى من أبرز العوامل في إذكاء الروح الوطنية وتصعيد المجابهة ضد الطغيان البريطاني. إن في استذكار هذا الشاب بمرارة الانفصال المشؤوم دلالة بالغة ووعياً بارزاً للوحدة العربية كسلاح فاعل ومؤثر في تغيير حاضر العرب ومستقبلهم. ومن الضرورة بمكان أن نشير هنا، إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية كانت هي الدافع إلى التطلع إلى الناصرية والى الشعارات التي حققتها على أرض الواقع، وعليه لم ير حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن سالم القاسمي وكافة حكام إمارات الساحل، أي ضير في التقدم بطلبات محددة لمساعدتهم في مجال الصحة والكهرباء والزراعة، وقد

---

(٧٨) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، ص ١٨٩.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٨٩ - ١٩٠، والداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، ص ١١٩.
(٨٠) نوفل، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

تلقوا وعداً من البعثة العربية بدرس مطالبهم[٨١].

٣ ـ صندوق جامعة الدول العربية للتنمية والإجراءات البريطانية لإفشاله

بعد أن أنهت بعثة الأخوة العربية زيارتها الخليجية في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، قامت بوضع تقرير نبهت فيه إلى تصاعد الشعور القومي في المنطقة، ورغبة الجماهير الخليجية في التحرر من التبعية الأجنبية وإزالة القيود والعوائق بين إمارات الخليج العربي، خصوصاً إمارات ساحل عمان، ووضع أسس لتعاون شامل وموحد مع هذه الإمارات التي كانت في حاجة ماسة الى المعونات السريعة، حتى لا تضطر إلى قبول ما يعرض عليها من المساعدات الإيرانية. وعليه طرحت البعثة مشروعاً للتعاون مع إمارات ساحل عمان كوحدة واحدة، واستثنيت إمارة أبو ظبي لوفرة الدخل فيها. كما اقترحت البعثة القيام بسلسلة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تنمية الإمارات الفقيرة، وشملت بناء المدارس والمستشفيات وشقّ الطرق وبناء الموانىء[٨٢].

وعلى هذا الأساس تقرر إنشاء صندوق لمعونة المنطقة تساهم فيه الدول العربية الثلاث في «لجنة الخليج العربي» التي أبدت الاستعداد لذلك، والدول العربية الأخرى الراغبة في المساهمة، وإمارات الخليج العربي القادرة على المساهمة. وبخلاف ذلك تضمن أحد الاقتراحات وقف جميع الحملات الإذاعية والصحافية ضد حكام ومسؤولي المنطقة تهيئة لجو التعاون المطلوب، والاقتصار على نشر الوعي القومي وتنمية الروابط الأخوية[٨٣]، وأخيراً تقرر أن تصبح «لجنة الخليج العربي» لجنة دائمة بعد انضمام الجمهورية العربية المتحدة اليها بقرار خاص ومباشر من الرئيس جمال عبد الناصر، وقد تمّ تعيين حسن صبري الخولي ممثلاً شخصياً له في هذه اللجنة[٨٤].

وافق مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد في التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ على جميع المقترحات السابقة باستثناء تحفظ سعودي، وخوّل الأمين العام

---

(٨١) الداود، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٨٢) نوفل، المصدر نفسه، ص ١٩١ و٢٩١ والتي تحتوي على نص الوثيقة ٢٣.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٨٤) محمود علي الداود، «عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ص ٥٠، ومقابلة مع الكاتب محمد عودة، بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٠.

تأليف لجنة فنية وإرسالها إلى الخليج العربي بالسرعة الممكنة. وبعد الدراسة الميدانية للمشروعات المقترحة وافقت «لجنة الخليج العربي الدائمة» على اعتماد مبلغ مليون جنيه إسترليني[٨٥] للبدء بتلك المشروعات، على أن يتحمل المبلغ بالتساوي كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والعربية السعودية ودولة الكويت[٨٦].

كانت مسألة الوقت مهمة بالنسبة الى الجامعة بعدما بدأت بوادر السياسة البريطانية لعرقلة عملها، لذلك وجهت الأمانة العامة على الفور رسائل إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير دعتهم فيها إلى تسديد المبالغ المقررة حتى توضع الخطة موضع التنفيذ، واستعجلت ردهم قبل نهاية الشهر المذكور. وكانت حصيلة ردود الدول الأعضاء هي موافقة كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ودولة الكويت، وتلقت رد وكيل وزارة الخارجية السعودي بتاريخ السادس من شباط/فبراير، وكان مفاده أن حكومته لم توافق على قرار مجلس رؤساء الحكومات العربية في هذا الموضوع الذي لم يأخذ الوقت الكافي لدراسة عناصره دراسة وافية[٨٧]. من هنا بدأ الدور السعودي الرجعي يسير في الاتجاه البريطاني نفسه، ولكن بتحفّظ شديد حتى لا يتسبب في إثارة مشكلات هو في غنى عنها.

وبعد أن هيأت الدول المذكورة في جامعة الدول العربية جميع مستلزمات المشروع التنموي لإمارات ساحل عمان، وعزمت على تنفيذه على رغم العقبات التي أشرنا إليها، تحركت السلطات البريطانية في شخص مقيمها السياسي في الخليج العربي من أجل إفشال مشروع الجامعة، بأن عقد اجتماعاً في الأول من آذار/مارس ١٩٦٥ مع الوكلاء التابعين له في قطر وأبو ظبي ودبي، بحضور حكام إمارات الساحل، وطلب منهم إصدار قرارات جاء فيها أنهم يرحبون بأية إعانة مجردة من القيود، ومن أي مصدر لتطوير إماراتهم، ولتجنب الجهود المزدوجة، فقد قرر مجلس الإمارات المتصالحة إنشاء مكتب للتطوير ينبثق منه صندوق للتنمية تورد إليه جميع المساعدات المالية، واعتبار هذا الصندوق هو القناة الوحيدة لأية مساعدات[٨٨].

---

(٨٥) المبلغ الذي أقرته اللجنة الفنية ٤,٩ مليون جنيه إسترليني، إلا أن «لجنة الخليج العربي الدائمة» ارتأت اختصار المبلغ إلى مليون جنية إسترليني لتنفيذ المشروعات المقررة للسنة الأولى على وجه السرعة، بعدما رفضت كل من البحرين وقطر وأبو ظبي المساهمة في صندوق الجامعة.

(٨٦) نوفل، المصدر نفسه، الكتاب الثاني، ص ١٩٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧، مقابلة مع د. محمود علي الداود بتاريخ ٣/٧/٢٠٠١.

(٨٨) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ - ١٩٧١**، ص ١٩٢.

ولتغطية موقف الحكام الذين وافقوا على ذلك، قامت السلطات البريطانية بتشجيع كل من حكام قطر والبحرين وأبو ظبي على المساهمة بمليون جنيه إسترليني لتمويل بعض المشاريع من دون حاجة إلى المعونة العربية[٨٩].

وهكذا أصبح حكام الإمارات أمام أمرين: إما تأييد صندوق التنمية التابع لجامعة الدول العربية، وإما تأييد مكتب التطوير الذي أنشأته بريطانيا بأموال النفط العربي. إلا أن ما أزعج بريطانيا هو موقف كل من حاكميْ رأس الخيمة والشارقة بسبب موافقة الأول على فتح مكتب للجامعة في إماراته، الأمر الذي رفضته بريطانيا وعقدت العزم على ممارسة الضغوط عليه بكل الوسائل حتى يتراجع، بينما رأت في حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، الذي أبدى تعاطفاً كبيراً مع القومية العربية، إلى جانب حماسه الشديد للتعاون العربي، وموافقته على فتح مكتب دائم للجامعة، رأت فيه عقبة جدية أمام مخططاتها[٩٠]. وعلى رغم كل الإغراءات المالية من قبل الوكلاء البريطانيين، والوساطات التي قام بها بعض الشيوخ، فإنه أصرّ على موقفه، وعليه وضعت السلطات البريطانية عدة خطط لإزاحته عن الحكم في الوقت المناسب، منها تحريك بعض القبائل ضده، بالإضافة إلى قطع التيار الكهربائي عنه.

لم يقتصر الأمر على هذه الإجراءات الاستعمارية البشعة ضد حركة القومية العربية، وإنما اتسع نطاق الصراع ليأخذ بعده الإمبريالي الرجعي، إذ عقد الحلف المركزي «السنتو» اجتماعاً له في طهران في منتصف شهر نيسان/أبريل ١٩٦٥ لمناقشة الأوضاع في الخليج العربي، واتخذ قرارات سرية لمواجهة ما سماه تسلل الجمهورية العربية المتحدة إلى منابع النفط في المنطقة[٩١]. من هنا يبدو واضحاً سبب هجوم بريطانيا، ومن ورائها الأمبريالية وشركاتها النفطية، على مشاريع الجامعة ذات الطابع التنموي، التي كان من شأنها أن تسهم في الارتقاء بالمستوى الصحي والاجتماعي ومن ثم السياسي، وبالنتيجة تسهّل من انسياب تيار القومية العربية، وعلى رأسها الناصرية التي كانت تهدف أساساً إلى بناء الإنسان العربي وتحريره من القيود الاجتماعية ليقود بنفسه معركة التخلص من الاستعمار، وفي مقدمته بريطانيا، التي تحطمت كبرياؤها وتفسخت إمبراطوريتها في معارك السويس. من هذا المنطلق

---

(٨٩) شهداد، «موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية في إمارات ساحل الخليج العربي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، في ضوء الوثائق البريطانية،» ص ٢٢٧.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ٢٢٨.

(٩١) صلاح العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد ٨ (نيسان/ أبريل ١٩٦٧)، ص ٥٠، وهيكل، **الانفجار**، ص ٢٢٧.

يمكننا أن نفهم السياسة البريطانية التي سعت بكل الوسائل إلى وضع العراقيل أمام أي جهد عربي لتطوير المنطقة بهدف إبقائها بعيدة عن أي مؤثرات فكرية، ولا سيما الفكر الناصري.

لقد كان المسؤولون الإنكليز سواء في العاصمة لندن، أو في الخليج العربي، يراقبون كل تحركات الجامعة من القاهرة وبالتنسيق مع الأطراف المتعاونة معها لاتخاذ الاحتياطات اللازمة. فعندما تلقت أنباء تفيد بقرب موعد سفر الأمين العام المساعد باتجاه الإمارات للحصول على موافقة كتابية من حكامها للبدء بالمشروعات، قررت أيضاً إرسال السير تومسن، وزير الدولة للشؤون الخارجية، بهدف التباحث في إمكانية تطوير المنطقة. والحقيقة أن هدفه الأساسي كان المزيد من الضغط لإفشال مهمة الأمين العام المساعد الذي وصل إلى دبي في العاشر من أيار/مايو، وهو اليوم نفسه الذي وصل فيه الوزير البريطاني[٩٢]. وفي الزيارة التي تواصلت ثلاثة أيام أبلغ الأمين العام المساعد الحكّام أن الجامعة قد جمعت ٤٠٠ ألف جنيه استرليني من الجمهورية العربية المتحدة، و٢٥٠ ألف جنيه استرليني من كل من العراق والكويت، أي ٩٠٠ ألف جنيه للعام الأول لبرنامج تنمية الإمارات، وسلم لكل منهم قائمة بالمشروعات التي سيتم تنفيذها في إمارته. وعلى رغم جو التهديد والوعيد الذي فرضه الوزير تومسن، فإن الأمين العام المساعد استطاع أن يحصل على موافقة خطية من جميع الحكام، عدا حاكم دبي الذي آثر التعاون ضمن الصندوق البريطاني[٩٣].

إزاء هذه الخطوة المهمة التي حققتها الجامعة، وفشل الوزير البريطاني في مهمته، زاد التنسيق البريطاني ـ السعودي. وفي الوقت الذي أصبحت فيه السلطات البريطانية مجبرة على رصد مبلغ لصندوق التطوير الذي أنشأته لكي لا تفقد صدقيتها أمام بعض الحكّام الذين قبلوا بالتعاون معها، وهي تعاني من ضائقة مالية، جاءت الأموال السعودية في الوقت المناسب. فقد وصلت تأكيدات للمقيم السياسي البريطاني من الملك فيصل عن طريق مبعوثه، أكد له فيها استعداد السعودية لدفع مبلغ المليون جنيه للصندوق البريطاني بشرط إرسال حكام تلك الإمارات برقيات له يعلنون فيها قبولهم تلك المعونة، مع تأكيد أن المبلغ المذكور لن يرسل إلا بعد إبعاد جامعة الدول العربية عن المنطقة[٩٤]. وحين أبلغ الوكيل السياسي في دبي هذه

(٩٢) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، ص ٢٠٦.

(٩٣) شهداد، «موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية في إمارات ساحل الخليج العربي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ في ضوء الوثائق البريطانية،» ص ٢٢٨.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

المقترحات في اجتماع له مع حكام أم القيوين والفجيرة وعجمان رفضوها، وكانت حجتهم في ذلك أنهم ـ السعوديين ـ لم يساعدوهم قبل ذلك، والآن لديهم عرض الجامعة لمشروعات تنموية وأموال لتنفيذها، مؤكدين عدم تدخل الجامعة في شؤونهم السياسية، إلا أنهم وضعوا شرطاً للموافقة على إرسال البرقيات إلى الملك فيصل، وذلك في حال تعهد الحكومة البريطانية لهم كتابة بمنع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من مواصلة تعاونهما مع الجامعة[٩٥]. وكانت بريطانيا مستعدة للتضحية باثنين إذا لزم الأمر بدلاً من مواجهة الكل.

وتأسيساً على هذا الموقف الذي فتح الباب أمام بريطانيا والسعودية، حثّ مبعوث الملك فيصل المقيم البريطاني على نقل المعركة السياسية إلى داخل أروقة الجامعة نفسها، بعد أن اقترح عليه أن يتحدث الى الكويتيين وأن يقنعهم بتأجيل مشروع المعونة المطروح على مجلس الجامعة المزمع عقده في السادس والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٥. وكان اختيار السعودية للكويت لسببين: **أولهما**، عدم رغبتها في الدخول في مواجهة صريحة مع الجمهورية العربية المتحدة بالدرجة الأولى التي تقف إلى جانبها العراق، **وثانيهما**، إبعاد الشبهات عنها باعتبار أن الكويت عضو في «لجنة الخليج العربي الدائمة»، وبالتالي يبدو الأمر طبيعياً. يذكر أن الخارجية البريطانية، وفي محاولة منها لزيادة تفعيل الدور السعودي سياسياً ضد الجمهورية العربية المتحدة من جهة، والاستفادة من الأموال السعودية من جهة أخرى، أرسلت إلى سفيرها في جدة في الرابع والعشرين من أيار/مايو خبراً لإبلاغ الملك فيصل، على عجل، أن الحكومة البريطانية مستعدة للوقوف بقوة ضد الجامعة شريطة أن تساهم العربية السعودية بمبلغ المليون جنيه لمكتب التطوير البريطاني[٩٦].

وقد تم تنفيذ المخطط الاستعماري كما أريد له؛ ففي الوقت الذي كانت تتزايد فيه الضغوط الاستعمارية في الإمارات، وصلت الى الخارجية البريطانية من سفيرها في جدة في التاسع والعشرين من أيار/مايو برقية تفيد أن نائب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السعودية أبلغه أن الوفد السعودي في القاهرة نجح في إحباط محاولة مصرية لإدراج موضوع الخليج العربي في جدول أعمال اجتماع الجامعة القادم. وأضاف أن المساهمة السعودية ستدفع في أقرب وقت، مبرراً تردد السعوديين بتخوفهم من أن يظهروا في دور الشركاء في مؤامرة تقودها بريطانيا ضد القومية العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات البريطانية تسربت إليها أخبار تفيد أن

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

الحكّام الأربعة الذين عقدوا العزم على التعامل مع الجامعة قد اتفقوا على أسس سياسية مشتركة، بينها أن يطلبوا من الجمهورية العربية المتحدة العمل كقوة حامية لهم، بالإضافة إلى قبول عرض السفير السوفياتي في الكويت تزويدهم بالسلاح[٩٧]. وهذا كله يبرز أن هناك رأياً عاماً في كامل إمارات الساحل معارضاً للوجود البريطاني، إلا أن تطويق المنطقة بأنظمة عربية محافظة فوّت الفرصة لانطلاق حركة وطنية ضد الاستعمار.

لقد كان يوم مجيء «هيئة الخبراء العرب» إلى المنطقة في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٥ للمباشرة في تنفيذ خطة جامعة الدول العربية، هو اليوم الفاصل في هذا الصراع السياسي بين الاستعمار والجامعة، إذ باتت السلطات البريطانية أكثر قناعة بالتضحية بحاكم الشارقة وتنحيته عن الحكم من أجل تحقيق هدفين في الآن معاً: **أولهما** أن يكون عبرة للحكام الآخرين، **وثانيهما** قطع الطريق على هيئة الجامعة العربية، ذلك أن بريطانيا لم تكن راغبة في اتخاذ إجراءات ضدها من شأنها أن تثير الرأي العام العربي والعالمي[٩٨].

هكذا تمّت تنحية حاكم الشارقة الذي كان أكثر التصاقاً بالمد القومي الناصري منذ الخمسينيات، والأكثر حماساً وتجاوباً مع التعاون العربي. وقد رجع في الطائرة نفسها التي كانت تقل وفد الجامعة إلى القاهرة بعدما أغلق مطار دبي أمامها، إضافة إلى عدم سماح السلطات البحرانية لها بالهبوط. وبعد يومين من هذه العملية تلقت جامعة الدول العربية برقيات من حكام الإمارات يعلنون فيها سحب موافقتهم السابقة، معربين عن أملهم أن يتلقوا المساعدات العربية عن طريق صندوق التطوير البريطاني[٩٩].

هنا لا بدّ من التوقف قليلاً عند السياسة السعودية تجاه قضايا التحرر العربي؛ فبعد كل ما قدمته من خدمات وتسهيلات لإفشال مشروع الجامعة، لم يتوان مسؤولوها عن المزايدات المفضوحة لتعطيل دور الجامعة. فعندما اجتمعت لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب في الخامس والعشرين من تموز/يوليو لمناقشة ما آلت إليه الأمور في إمارات ساحل عمان، حاولت إيجاد وسيلة لإيصال المعونات العربية. وحين استعرض السيد حسن صبري الخولي، ممثل الرئيس

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٩٨) نوفل، المصدر نفسه، الكتاب الثاني، ص ٢٣١.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣، وهيكل، **الانفجار**، ص ٢٢٧.

عبد الناصر، السياسة الاستعمارية التي تتبعها بريطانيا ضد أبناء الشعب العربي في الإمارات، أخذ على بعض الحكام العرب في الخليج العربي تعاونهم معها، وتراجع البعض بعد أن قبلوا كتابة بصندوق الجامعة، واستثنى حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان[١٠٠]. ولكن ممثل السعودية عمر السقاف حمل على ما سماه أساليب «تصنيف الناس» داخل الجامعة وخارجها، وتساءل عن «مقاييس وشروط الوطنية أو العمالة أو الاستسلام للأجانب»، وأضاف قائلاً: «إن تحية حاكم الشارقة السابق هي بحدّ ذاتها منتهى الغرابة، وكذلك إلصاق صفة الوطنية به دون سواه»، واسترسل: «إنه رجل أتى به البريطانيون إلى الحكم وأخرج فيما بعد، فأين هي الوطنية في ذلك، ولماذا تتمثل فيه وحده المعاني القومية، وما هو الدور البطولي الذي قام به؟»[١٠١].

أما في ما يخص سياسة بلاده، فقد أشار إلى أن العربية السعودية تريد للعرب وللجامعة أن تكون أعمالهم بناءة منسجمة مع المنطق والواقع، وأن الأمر لا يعدو أحد احتمالين: «هجوم مسلح على الخليج أو طرد البريطانيين منه. فإن آنس العرب في نفسهم قدرة على ذلك فليتفضلوا ونحن في المقدمة، وإلا كان عليهم السير في سياسة واقعية تؤمن مصالح تلك المنطقة، وتصل بها يوماً إلى الاستقلال». بالإضافة إلى ذلك، حمل السفير السعودي في الكويت حملة شديدة على الأمين العام المساعد د. سيد نوفل، واتهمه بأنه في رحلته إلى الخليج تصرف تصرفاً أدى إلى تأزّم الموقف، ووصفه بالتصرف غير اللبق! وأكد شاهد عيان أن ممثل الكويت وقف، لأول مرة منذ دخول بلاده إلى الجامعة، موقفاً خالف فيه الرأي المصري، وساند بعض الأفكار السعودية، الا أنه أكد التزام الكويت بالصندوق العربي دون سواه[١٠٢].

وهكذا أضحى الدور السعودي يتاجر ويزايد على مصائر الشعب العربي في الخليج العربي داخل أروقة الجامعة، بل يدعو أيضاً إلى «الكفاح المسلح»! للاستقرار لا غير، ويدعم في الخفاء ومن وراء الكواليس الوجود البريطاني، لا حباً في بريطانيا، ولكن نكاية بالرئيس جمال عبد الناصر، وتشفياً به، لأنه دعّم ثورة أيلول/سبتمبر في اليمن. إن الكتاب المفتوح الذي وقعه «ابن الخليج» إلى جامعة الدول العربية في الرابع من آب/أغسطس ١٩٦٥، والذي نشرته جريدة **الحياة** المؤيدة آنئذٍ

(١٠٠) جوزيف أبو خاطر، **لقاءات مع جمال عبد الناصر في صميم الأحداث** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١٠١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

للسعودية، هو أحد أشكال الحملة التي قادتها السعودية ضد عبد الناصر وجامعة الدول العربية التي كانت تعتبرها غطاء وأداة لدولة المقر ليس إلا، وقد جاء فيه: «. . . يا أهل الجامعة، إننا عرفناكم منذ عام واحد فقط. فأين كنتم منذ تأسيس الجامعة قبل ربع قرن من الزمان، لم تمدوا إلينا يداً ولم تلقوا علينا سلاماً؟ وأين كنتم أيها الأخوة الأغنياء يوم أهلكتنا السنون العجاف؟ . . . والآن وبعد أن أغنانا الله من فقر وصار عندنا خير يتحدث عنه الناس، الآن فقط تتعالى الصرخات بوجوب إنقاذنا وإسعافنا، إنقاذنا من ماذا أيها السادة؟»[١٠٣].

في الحقيقة أننا أردنا من خلال هذا الاستدراك أن نتتبع المواقف العربية وسياستها تجاه مشروع التنمية لإمارات ساحل عمان؛ ذلك أن أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية لم تكن قادرة على إفشاله لولا تعاون بعض الأطراف العربية. يضاف إلى ذلك أن الظروف الذاتية والموضوعية في هذه الإمارات لم تهيىء إمكانية نشوء حركة وطنية فاعلة، وعليه كان للسياسة البريطانية إلى جانب الدول العربية المجاورة والمؤثرة دور مهم في تحديد مستقبل الإمارات ابتداءً من منتصف الستينيات لأسباب يطول شرحها، ولكن ردع الفكر الناصري يأتي على رأس قائمتها.

إن ما كشفته الوثائق البريطانية يبرز سياسة السعودية تجاه القضايا العربية في تلك المرحلة المهمة التي تعدّ من أخطر المراحل وأقساها على حركة التحرر العربي، كما تؤكد أن استجابة الملك فيصل للمصالحة العربية التي دعا إليها الرئيس عبد الناصر لأجل القضايا العربية، لم تكن سوى هدنة مع التيار القومي ومن ثم بدء الهجوم المعاكس. كما يتضح بما لا يدع أي مجال للشك أنه فيما كان الرئيس عبد الناصر يسعى بكل الوسائل المتاحة لإضعاف وجود بريطانيا وتحرير المنطقة، أو في أقل الأحوال فضح سياستها الاستعمارية عربياً ودولياً، ودفعها إلى إدخال بعض الإصلاحات، وفسح المجال للشعب هناك لتسيير بعض أموره، نلاحظ أن المسعى السعودي، بالدرجة الأولى، كان يهدف إلى تحقيق بعض المكاسب الإقليمية الذاتية والنفوذ السياسي على حساب تحرير شعب المنطقة. لذلك وقف ضد أي وجود ناصري مباشر، أو غير مباشر، بوصفه وجهاً ثورياً تحررياً في المنطقة من شأنه أن يحول دون الزعامة المنتظرة للسعودية.

بعد كل ما سبق، هل بالإمكان الحديث عن عمل عربي مشترك قامت به

(١٠٣) نقلاً عن: الوثائق العربية، «كتاب مفتوح من «ابن الخليج» إلى جامعة الدول العربية،» الوثيقة رقم ٢٤٢، ١٩٦٥، ص ٥٥٢.

جامعة الدول العربية في إمارات ساحل عُمان، أم أن حقائق الأحداث والوقائع تفرض نفسها، وتسجل بأمانة هذا الجهد؟ وبصرف النظر عما حققته من نتائج، وبربطه بالناصرية التي كانت المحرك الأساس للدفع بثقل الجامعة باتجاه الخليج العربي، فقد ساندها في ذلك العراق الذي كان يسير في الاتجاه ذاته.

ومن الأمور التي كشفت عنها تجربة الجامعة وجود تيار قومي عربي في كافة إمارات الساحل العماني، وكان لتلك الجهود أن زادت في ترسيخ الوعي وتأجيج الشعور القومي وتعميق عروبة الخليج عن طريق تحريك المشاعر القومية في المنطقة في اتجاه الوحدة، كما نبهت الأذهان إلى أخطار الهجرات الأجنبية واستمرار الهيمنة الاستعمارية[١٠٤]. فضلاً عن ذلك، أخذت بريطانيا، تحت ضغط هذه الأحداث، تولي بعض الاهتمامات المتعلقة بالبنى الاقتصادية والاجتماعية لبعض الإمارات، من أجل أرضاء الشيوخ الذين وقفوا إلى جانبها، بالإضافة إلى تقليص الغضب الشعبي تجاهها.

وهكذا أثبتت الجامعة وجودها في أداء دورها القومي على رغم العوائق التي واجهتها، وقد اتضح ذلك في الرغبة البريطانية في ألاّ تدخل معها في صدام مباشر بوصفها مؤسسة قومية لها مكانتها وهيبتها الدولية. وهذا يبين أن الجامعة التي شجعت بريطانيا على قيامها في وقت ما تكريساً لنفوذها وخدمة لمصالحها، إذا بها تصبح من أهم الأسلحة وأمضاها التي سخرتها القيادة الناصرية للدفاع عن المصالح القومية بوجه الغرب الاستعماري، بما فيه بريطانيا، في منطقة الخليج العربي تحديداً.

٤ ـ قرار الانسحاب البريطاني وظهور الإمارات العربية المتحدة

بعد فشل جامعة الدول العربية في تنفيذ مشروعاتها، ازداد اهتمام الجمهورية العربية المتحدة بمستقبل تلك الإمارات ضمن خطة لتحرير كامل تراب الجنوب العربي والخليج العربي من منطلق وحدة المنطقة، وجدلية النضال العربي التحرري الذي يهدف في النهاية إلى تضييق الخناق على الاستعمار البريطاني وإنهاء وجوده في كامل المنطقة باعتبارها آخر معقل من معاقل الإنكليز ؛ على الأرض العربية[١٠٥]؛ وهذا ما أكده الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه لملك المغرب الحسن الثاني؛ ففي اجتماع بينهما في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، عقب انتهاء مؤتمر

(١٠٤) مقابلة مع د. محمود علي الداود، بتاريخ ٣/٧/٢٠٠١.

(١٠٥) مقابلة مع د. عودة بطرس عودة، بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٩.

القمة العربي الثالث، راح جمال عبد الناصر يشرح تصوره لتوجهات العمل العربي في المرحلة القادمة، وكان تقديره «أن المعركة الحالية والدائرة فعلاً الآن والموجبة لاهتمام العالم العربي كله، هي معركة الجنوب والخليج العربي، فهذه هي آخر معاقل السيطرة البريطانية في الشرق العربي». وأضاف يقول: «إن قيام ثورة اليمن طرح بشدة مسألة تحرير الجنوب والخليج العربي، ورفعها إلى أعلى في قائمة الأولويات العربية، فالإنكليز الذين يركزون جهدهم الآن ضد الثورة اليمنية لا يفعلون ذلك بسبب اليمن ذاته، ولكن بسبب رغبتهم في تسوية الأوضاع في الجنوب والخليج العربي في غيبة من أي تواجد أو تأثير لبقية الأمة العربية»[١٠٦].

وبعد أقل من أسبوع، وتحديداً في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر، وصل وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جورج تومسن إلى القاهرة لمناقشة أوضاع المنطقة، وأكد في تصريح له أن حكومته ترغب في أن تساعدها الجمهورية العربية المتحدة على تطور سلمي للأمور في الخليج والجنوب العربي المشحون بالقلاقل. وفي اليوم التالي، وحين كان موعده مع الرئيس جمال عبد الناصر يقترب، وصلت أخبار من وسائل الإعلام البريطانية مفادها أن الحكومة البريطانية قامت بإلغاء دستور عدن، وفرض الحكم البريطاني المباشر على المستعمرة، واعتقال عدد من الزعماء الوطنيين. وأضافت الوسائل تلك قولها إن وزير الدولة البريطاني تومسن سوف يقابل الرئيس عبد الناصر في غضون ساعة من الآن[١٠٧]. وفي حينها ردت القاهرة بإبلاغ الوزير البريطاني أن الموعد المحدد له لم يعد قائماً، وفور أن تمّ الإبلاغ أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً رسمياً جاء فيه: «إن الرئيس جمال عبد الناصر ألغى موعده مع وزير الدولة البريطاني المستر جورج تومسن بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في عدن صباح هذا اليوم»[١٠٨].

هكذا كانت مواقف جمال عبد الناصر تجاه قضايا التحرر العربي والمناضلين العرب، فكان شديد الحساسية تجاه الاستعمار وكل من يحاول أن يغل يد العربي أينما كان. ولم يكن موقفه هذا ثأراً لأحرار عدن فحسب، وإنما رد اعتبار لحاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذي أزاحه تومسن من منصبه قبل أشهر بسبب موقفه العربي، وعدم خضوعه للضغوط البريطانية[١٠٩]. وهذا ما أكده

(١٠٦) نقلاً عن: هيكل، **الانفجار**، ص ٢٢١.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٠٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٠٩) مقابلة مع د. عودة بطرس عودة، بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٠.

د. محمود فوزي الذي كُلّف في اليوم التالي أن ينقل إلى الحكومة البريطانية وجهة نظر جمال عبد الناصر في الموضوع برمته عن طريق الوزير نفسه عندما قال له: «إننا لا نستطيع أن نكذب عيوننا، فقد كنت قبل مجيئك إلى القاهرة موجوداً في إمارات الساحل، وهناك رحت تتصرف بدبلوماسية المدافع البحرية التي حدثتنا عنها كتب التاريخ في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وقد هددت الحكام هناك وعزلت بعضهم ثم جئت إلى القاهرة، وفي نفس اليوم المحدد مع رئيس الدولة قامت حكومتكم بهذه الإجراءات الشاذة في عدن. ولا يمكن أن يكون هذا كله من صنع المصادفات، وإنما هو تخطيط مقصود هدفه وضع الجمهورية العربية المتحدة أمام أمر واقع لا نستطيع أن نقبله عملاً أو مبدأً... إن موقفنا ليس موجهاً بسوء الأدب إلى أشخاص أو حتى إلى دولة، وإنما هو محكوم بمواقف مبدئية تجاه سياسات لا نستطيع قبولها. والآن فإن عليكم أنتم أن تعاودوا التفكير، وسوف نكون في انتظار أن نسمع منكم»(١١٠).

بدا لنا أمراً سليماً الاستشهاد بكلمة د. محمود فوزي هذه كلها، لأنها تشهد بالمستوى العالي من ثبات الموقف والمبدئية للقيادة الناصرية تجاه حركة التحرر في الخليج والجزيرة العربية، والذي لا يمكن المساومة عليه بالبروتوكولات السياسية. وهذا العمل كان فعلاً مقصوداً من قبل السلطات البريطانية لجس النبض، إلا أن رد فعل القاهرة كان سريعاً وحاسماً تجاه الاستفزاز البريطاني بأن ألغى مهمة تومسن السياسية. وفي الوقت نفسه لم تكن القاهرة راغبة في غلق الأبواب، وإنما تركت المجال مفتوحاً أمام الحكومة البريطانية ريثما تجد الصيغة المناسبة للتعامل مع سكان المنطقة بشكل يضمن حقوقهم في الدفاع عن حريتهم ومشروعية نضالهم الوطني.

أدت هذه المواقف إلى تعزيز إشعاعات الفكر الناصري في منطقة الخليج العربي بصورة خاصة؛ فلقد لاحظ أهلها بالملموس مدى حرص الرئيس عبد الناصر على حريتهم، وحقهم المطلق في تقرير مصيرهم، مما تحول إلى عنصر إضافي مهم لاندفاع الحركة التحررية هناك بزخم أكبر من السابق، فلم يكن مجرد صدفة أن تصاعد في تلك المرحلة الكفاح المسلح في الجنوب العربي وعلى جبهة ظفار بداية من عام ١٩٦٥ الذي كان من أخطر أعوام المواجهة بين بريطانيا والقوى الوطنية المدعومة من القاهرة. وفي الوقت نفسه ازدادت المساعدات المادية والفنية إلى جانب البعثات التعليمية التي طلبها حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، وهو الحاكم

---

(١١٠) نقلاً عن: هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

الوحيد الذي ظل في تواصل مع القاهرة(١١١).

وإذا كانت الظروف الذاتية والموضوعية لا تسمح بانطلاق الكفاح المسلح في إمارات الساحل، فإن الجمهورية العربية المتحدة ركزت نشاطها على الجانب السياسي، إذ قامت بجهد كبير لا يقل أهمية عن معارك السلاح في عرض قضايا إمارات الساحل والخليج العربي عامة أمام لجنة تصفية الاستعمار. ومع أن اللجنة كرست أعمالها في الأصل خلال الدورة الأخيرة لبحث قضية الجنوب العربي، فقد سعت الجمهورية العربية المتحدة لكي تخصص جزءاً كبيراً من عنايتها لقضايا الخليج. وبفضل تلك الجهود أصدرت اللجنة المذكورة توصيات تندد بالاستعمار البريطاني في المنطقة، وتدعو إلى تصفية قواعدها العسكرية من منطقة الخليج العربي، وذلك خلال انعقاد دورة الجمعية العامة لعام ١٩٦٦(١١٢).

وأمام تزايد المد الثوري العربي في المنطقة، وبالتنسيق مع الدوائر الاستعمارية الغربية ومع شاه إيران المتعاون مع الصهيونية، ظهرت دعوة الملك فيصل لإنشاء حلف إسلامي لوقف، أو على الأقل تحجيم، تيار القومية العربية في إمارات الساحل تحديداً. ليس هذا فحسب، وإنما أخذت السعودية وبريطانيا تزيدان من صلاتهما وتنسيق مواقفهما في الخليج العربي بعد أن أجبرت الانتفاضة في جنوب شبه الجزيرة، سواء في اليمن أو في محميات الجنوب وظفار، بريطانيا على الاتجاه إلى ساحل الخليج العربي عسى أن تجد فيه ملاذاً أخيراً(١١٣). ومما يذكر أن الكويت تبنَّت هي الأخرى أسلوباً جديداً في سياسة المساعدات، ولا سيما إعراضها عن استمرار تقديم المساعدات المالية لبعض الأنظمة السياسية العربية، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، إدراكاً منها أن دعمها المادي لتلك الأنظمة قد يشجع على انسياب التيار القومي إلى إمارات الخليج العربي واتخاذها بمثابة قاعدة لغزو المنطقة فكرياً وسياسياً(١١٤). من هذا المنطلق عملت الكويت على توثيق صلتها بإمارات الساحل، ولم تكن زيارة الشيخ صباح السالم الصباح للمنطقة التي بدأت في السابع من أيار/ مايو ١٩٦٦ واستمرت عشرة أيام، إلا تجسيداً لهذا الحرص، مع العلم بأن السلطات الكويتية كانت قد أقدمت قبل ذلك على ضرب الحركة الوطنية وحل

(١١١) **الأهرام**، ١٧/٥/١٩٦٦.

(١١٢) العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» ص ٥١.

(١١٣) **الأهرام**، ١٨/٥/١٩٦٦.

(١١٤) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ - ١٩٧١**، ص ١٨٦.

الأندية وإغلاق الصحف ذات التوجه القومي(١١٥).

هكذا عملت كل من بريطانيا والسعودية والكويت، بالتعاون مع إيران، على ضرب التيار القومي الوحدوي بهدف القضاء على كل الحركات والعناصر التي تدين بالفكر الناصري، أو حتى التي هي على علاقة مع القاهرة. وقد تجسد ذلك بصورة واضحة في المؤامرة البريطانية الاستعمارية التي أرادت من خلالها الإطاحة بالشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة في الثامن عشر من أيار/مايو ١٩٦٦ وتعيين ابن أخيه في مكانه، إلا أن المحاولة فشلت بعد مقاومة استمرت ساعتين تمكن الشيخ صقر بن محمد القاسمي خلالهما من إفشال العملية(١١٦). ويذكر أن الأخير هو ابن عم حاكم الشارقة الذي عزلته بريطانيا قبل عام، كما أنه من الشيوخ المتفتحين والمتطلعين الى التعاون العربي، وكلاهما قريب في اتجاهاته وميوله السياسية. بالإضافة إلى ذلك، عرف عنه الدعوة إلى قيام تعاون بين حكام الإمارات من منطلق أن المنطقة إلى غير قابلة للتجزئة التي فرضها الاستعمار، وعليه فإن الإمارات الفقيرة لها حقوقها المشروعة في ثروات الإمارات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن محاولات جرت في الماضي لإبعاد الشيخ صقر بن محمد القاسمي، إلا أنها فشلت جميعها نظراً لتعلق أبناء المنطقة ذوي الميول التحررية به(١١٧). ويبدو أن هذا السبب هو الذي دفع وزارة الخارجية البريطانية المسؤولة عن المنطقة إلى أن تلتزم الصمت من دون أن تعلق على الموضوع الذي تناقلته صحف الكويت والعراق، فضلاً عن بعض الصحف البريطانية التي ذكرت أن هناك مشكلات داخل الأسرة الحاكمة في رأس الخيمة التي تربط حاكمها علاقات متينة مع سلطات القاهرة، من دون أن تشير إلى محاولة الانقلاب(١١٨).

هذه المؤشرات تنمّ عن بداية تنسيق كامل وشامل بين كل الأطراف على اختلاف تطلعاتها السياسية والمصلحية في المنطقة بهدف إبعاد وشلّ التواصل الفكري والسياسي بين أبناء الإمارات وما يدور على الساحة العربية. ومما يعزز هذا الرأي الاتفاق الذي وقعته بريطانيا في بداية شهر حزيران/يونيو مع الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة الذي اعتلى السلطة على حرابها قبل سنة خلفاً لحاكمها صقر بن سلطان، وقد نص الاتفاق على أن تقدم الشارقة أرضاً إضافية وتسهيلات جديدة

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦، **والأهرام**، ١٨/٥/١٩٦٦.

(١١٦) **الأهرام**، ١٨/٨/١٩٦٦.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) **الأهرام**، ٢٣/٥/١٩٦٦.

للقوات البريطانية، بمعنى اتخاذ الإمارة قاعدة بديلة لقواعدها العسكرية في الجنوب العربي بعد انسحابها منها في العام ١٩٦٧[١١٩]، وهو ما ساعد الشيخ صقر المخلوع والمقيم في القاهرة على أن يؤكد تآمر بريطانيا الاستعماري على الشعب الإماراتي، وجعل الساحل العماني قاعدة بريطانية خدمة لاستراتيجيتها العسكرية في المنطقة، وأنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية[١٢٠].

على رغم كل المحاولات والقيود التي وضعت للحؤول دون وصول أي تأثيرات ناصرية، فإن بريطانيا والمتعاونين معها لم يعد في وسعهم الاستمرار في صدّ تيار القومية العربية الصاعد ممثلاً في الفكر الناصري بتوجهاته العربية التحررية المعادية للاستعمار والصهيونية. وقد اتضح ذلك في وقفة الجماهير الشعبية على طول الساحل العماني مع الشعب العربي إثر العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. فقد فتحت على الفور مراكز للتطوع في إمارات أبو ظبي، وأم القيوين، والشارقة، ورأس الخيمة، كما اجتاحت كافة عواصم الإمارات تظاهرات شعبية صاخبة طالبت باتخاذ إجراءات حاسمة ضد الوجود البريطاني والأمريكي في المنطقة العربية، وهما الدولتان المتعاونتان مع الكيان الصهيوني[١٢١]. وقد تواصلت تلك التظاهرات أكثر من أسبوع تمكن خلالها المتظاهرون من إلحاق أضرار بالغة بالمصالح الاستعمارية، إذ دمرت الجماهير الغاضبة شركة «كوكا كولا» الأمريكية في أبو ظبي، كما أحرق فرع البنك البريطاني في دبي، مما أدى إلى تدخل القوات البريطانية مستخدمة في ذلك الأعيرة النارية لتفريق المتظاهرين[١٢٢]. وقد أدت هذه الحوادث إلى توقف بعض البنوك والمصالح البريطانية والأمريكية تحت ضغط التيار الشعبي الجارف الذي شهدته إمارات الساحل العماني والخليج العربي عامة، والذي أصبح على يقين من أن المعركة واحدة والمصير العربي واحد[١٢٣].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تألفت في الإمارات لجان الاكتتاب، وتم جمع المساعدات من المواطنين وإرسالها على الفور إلى المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة، مع العلم بأن ذلك لم يحدث في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وفي السياق

(١١٩) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٢٠٩.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٠، و**الأهرام**، ١٥/٦/١٩٦٦.

(١٢١) **الجمهورية** (بغداد)، ٧/٦/١٩٦٧، ومقابلة مع د. محمود علي الدواد، بتاريخ ٣/٧/٢٠٠١.

(١٢٢) انظر: **الجمهورية**، ١٢/٦/١٩٦٧، والوثائق العربية، «حديث صحفي للشيخ صقر بن سلطان القاسمي،» الوثيقة رقم ٤١٧، ١٩٦٧، ص ٥٧٤.

(١٢٣) «حديث صحفي للشيخ صقر بن سلطان القاسي،» ص ٥٧٥.

نفسه، رفض عمال أبو ظبي في ميناء «جبل الظنة» شحن النفط إلى أي باخرة تابعة للدول المتواطئة مع «إسرائيل»، ثم أكمل الشيخ زايد بن سلطان، المعروف بأفكاره الإصلاحية، هذه الخطوة، بعد أن أمر بقطع النفط عن الدول الاستعمارية المعتدية تضامناً مع الشعب العربي وتنفيذاً لقرارات مؤتمر وزراء نفط العرب الذي عقد في بغداد(١٢٤).

وهكذا أثبتت الحوادث أن التيار القومي الناصري أصبح له مؤيدوه ومناصروه، وثأر عمال أبو ظبي من الوجود الاستعماري البريطاني بعدما تخلصوا من الحكم القبلي المتخلف الذي فرضه عليهم شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي أثناء أحداث السويس. إن هذا التطور الملحوظ على المستوى الشعبي يبرز المدى الذي وصل إليه الوعي الوطني والقومي في المنطقة، بحيث أصبح سلاحاً بوجه الاستعمار البريطاني الغربي. وبالنتيجة يمكننا القول إن الفكر الناصري قد خطا خطوات كبيرة على طريق تحرير الخليج العربي.

وعلى الرغم من أن نكسة حزيران/يونيو١٩٦٧ أدت إلى انحسار المدّ القومي، فإن عبد الناصر لم يتخل بشكل نهائي عن المنطقة، خاصة الجنوب العربي. وعلى الجبهة الظفارية، وفي ضوء مواجهة الإنكليز لهاتين الحركتين الثوريتين، وبسبب تفاقم انهيار إمبراطوريتهم وازدياد مشكلاتها الاقتصادية، قررت بريطانيا الانسحاب من شرق السويس، ثم ما لبثت أن أعقبت ذلك بإعلانها في السادس عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ بإتمام الانسحاب من كامل المنطقة في نهاية عام ١٩٧١. ويلخص المؤرخ السوفياتي ألكسي فاسيلييف السبب الجوهري الذي دفع الإنكليز إلى الانسحاب من الخليج فيقول: «وأخذ الإنكليز درساً من تجربة عدن حيث أدركوا أن البقاء لمدة أطول يعني وصول حكومات أكثر راديكالية إلى السلطة، ولذا من الأفضل الانسحاب عن طيب خاطر قبل فوات الأوان»(١٢٥).

وأما إدوارد هيث، رئيس وزراء بريطانيا المحافظ، الذي أتمت حكومته تنفيذ قرار حكومة العمال، فيقول: «إن انسحاب قواتنا لا يعني أننا لم نعد نهتم بهذه المنطقة البالغة الحيوية. إن ما فعلناه هو أننا جعلنا علاقتنا مع حكام الدول العربية أكثر عصرية»(١٢٦).

---

(١٢٤) **الثورة** (بغداد): ١١/٦/١٩٦٧، و١٤/٦/١٩٦٧.

(١٢٥) نقلاً عن: محمد عبد الله المطوع «التطورات الإقليمية والعربية والدولية المؤدية لقيام الاتحاد،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٦٢.

(١٢٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦٢.

لقد أظهر القرار البريطاني حقيقة السياسة البريطانية المعادية لعروبة الخليج والحق العربي، كما كشفت أيضاً زيف وهشاشة التحالف السعودي ـ الإيراني الذي شُكّل أساساً ضد الأيديولوجية الناصرية. فمن جهة، اتضح التنسيق البريطاني مع الشاه من أجل تقوية النفوذ الإيراني وجعله ورقة ضاغطة بوجه أي قوة عربية أو حركات سياسية، وقد ظهر ذلك في الدعوة إلى إنشاء «حلف الخليج» الذي هاجمته بشدة كلّ من القاهرة وبغداد وبقية عواصم الدول العربية التي عدته حلفاً غربياً[١٢٧]. ومن جهة أخرى، طرأ الخلاف بين إيران والسعودية بسبب موقفهما من الاتحاد؛ ففيما رفضته إيران الشاه وخشيت من قيام كيان سياسي موحد وقوي على الشاطىء المقابل لها من الضفة الغربية، يقف ضد أطماعها التوسعية، رحبت به السعودية، بالمقابل، على مضض لدرء الخطر الإيراني[١٢٨]. ومرة أخرى، يأتي الموقف الناصري متطابقاً مع العقيدة الناصرية في التعامل مع القضايا العربية، خاصة في مثل هذه الأمور التي تتعلق بتهديد الأمن القومي العربي. وقد أوضح ذلك الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه في الخامس من شباط/فبراير ١٩٦٨ أثناء لقائه في أسوان الرئيس اليوغسلافي تيتو، حين قال: «وقد رفض السعوديون الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن، ويهمني أن أشير إلى نقطة مهمة هي أننا لم نسحب قواتنا من هناك إلا بعدما تأكد لنا خروج الإنكليز من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه، نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي، ونقدم لها المساعدة المطلوبة ضد أطماع إيران هناك، على الرغم أنه سبق للسعودية الاتفاق مع إيران ضدنا في إطار الحلف الإسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة، فظهرت على الفور الخلافات بين السعودية وإيران. ونحن بالنسبة لهذه الخلافات نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد إيران»[١٢٩].

هكذا كان الموقف الناصري ترجمة أمينة، وتطبيقاً عملياً للرؤية الناصرية القومية تجاه كل ما يمس الاستقلال العربي وحرية الأرض العربية[١٣٠]، بل أكثر من ذلك فإن رجاحة هذا الفكر وقراءته السياسية العميقة المجربة تظهر في موقفه من الاتحاد المزمع إنشاؤه. فعلى الرغم من أن الاتحاد هو بالأساس فكرة بريطانيا لترتيب أوضاعها

---

(١٢٧) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ٣٨٠.

(١٢٨) أبو حديد، «الحركة الوحدوية في الخليج العربي،» ص ١٦٢.

(١٢٩) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٧.

(١٣٠) مقابلة مع ضياء الدين داود، بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩.

وضمان مصالحها، فإن الرئيس جمال عبد الناصر رحب بالاتحاد ودعا إلى دعم هذا الكيان السياسي الجديد على أساس أن الوجود العربي في المنطقة هو الوضع المنطقي والطبيعي حماية لها من كل الأخطار الخارجية[١٣١]. إلا أنه في الوقت ذاته، ونظراً إلى أن الجهد الناصري السياسي والعسكري كان منصباً أساساً على التحضير للمعركة القادمة مع الكيان الصهيوني، فإن عبد الناصر سعى إلى كسب إيران الشاه بدلاً من فتح جبهة ثانية معها. وفي هذا السياق، أخذت العلاقة بين البلدين في التحسن بداية من صيف ١٩٦٨، وانتهت باستئناف العلاقات بين القاهرة وطهران في آب/أغسطس ١٩٧٠. وقد أوجد هذا التقارب مناخاً ملائماً بين إيران ودول الخليج العربي، وبدأ موقف الشاه يبدو أكثر واقعية بشأن مطالب إيران الإقليمية في الخليج العربي[١٣٢]. إلا أن هذا الموقف بدا مجرد مناورة إيرانية ـ بريطانية مشتركة؛ ففي الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، وهو آخر يوم للوجود البريطاني على أرض الساحل العماني، قامت قوات إيرانية باحتلال نصف جزيرة أبو موسى[١٣٣]. وفي الوقت نفسه، تمّ الاستيلاء على جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، ولم تقابل هذه العملية سوى بالاحتجاج والاستنكار من الدول العربية وجامعتها، ويومها كان الرئيس عبد الناصر قد مرّ على وفاته عام ونيف بأكمله[١٣٤].

خلاصة القول إنه على الرغم من العزلة القاتلة التي فرضتها السلطات البريطانية على الساحل العماني، إلى جانب التخلف وفقدان البنية التحتية، كان للفكر الناصري صدى واسع وحضور متميز في صفوف الشعب الإماراتي على اختلاف فئاته. إلا أن ذلك التأثير لم يفعل فعله بالمستوى الإيجابي المطلوب في انطلاق حركة وطنية، سياسية كانت أم مسلحة، بسبب الظروف الذاتية والموضوعية، وفي مقدمتها قلة عدد السكان، والإمكانات المتاحة، فضلاً عن الحواجز الطبيعية التي أدت دوراً سلبياً في عملية التواصل بين أبناء الإمارات. وقد كانت القيادة الناصرية مدركة تلك

---

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) قدم وليم لويس، ممثل الحكومة البريطانية، قبل انسحاب بلاده من المنطقة، مقترحات موحدة إلى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لتسوية قضية الجزر الثلاث، وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع إيران التي استعدت لدفع منحة سنوية لكل من الإمارتين، مع تعهدها بعدم إذاعة نبأ نزول القوات البريطانية في الجزر إلا بعد عام ونصف العام بغية عدم إثارة الرأي العام العربي. لكن حاكم رأس الخيمة رفض العرض واعتبره تواطؤاً بريطانياً مع إيران، في حين قبله حاكم الشارقة. لمزيد من التفاصيل، انظر: إدريس، المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(١٣٣) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٢٩، وعبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ٣٨٠.

(١٣٤) المصدران نفسهما، ص ١٣٥، و٣٨٣ على التوالي.

الأمور، وعليه قامت بتقديم المساعدات للمنطقة، خاصة في مجال التعليم والبعثات التعليمية. من جانب آخر، عملت على فضح الممارسات التعسفية الاستعمارية ضد الشعب العربي الإماراتي، وقد حقق الإعلام الناصري نجاحاً كبيراً في هذا المجال، وتمثل ذلك في إخراج قضية الإمارات من حيزها المحلي إلى النطاق العربي، ومن ثم حملها إلى منبر الأمم المتحدة بإدراجها ضمن قضايا تحرير الشعوب، وبذلك يكون الرئيس عبد الناصر قد أدى دوراً مهماً في إجبار بريطانيا على الانسحاب، وظهور دولة الإمارات العربية المتحدة في شكل اتحاد فوقي قدر له أن يظهر للوجود تحت ضغط ظروف دولية وعربية وخليجية وداخلية، بوصفه الخيار الوحيد أمام حكام الإمارات السبع، ومع ذلك تبقى هذه التجربة الوحدوية الوحيدة في الوطن العربي التي قدر لها حتى الآن أن تقوم وتستمر.

ثانياً: الناصرية وقضية عمان

شهدت الساحة العمانية في تاريخها المعاصر فترتين من الكفاح المسلح: **إحداهما** في الخمسينيات، و**الأخرى** في الستينيات من القرن العشرين. وتختلف التجربتان في طبيعة القوى التي قادتهما، وفي أهدافها والظروف العربية والإقليمية والدولية التي أحاطت بكل منهما. وقد كانت هاتان التجربتان من أهم القضايا العربية التي استحوذت على اهتمام القيادة الناصرية بوصفهما قضيتي تحرر عربيتين في مواجهة غزو استعماري شرس تقوده أكبر إمبراطورية استعمارية. يضاف إلى ذلك أن تلك المواجهة كانت تدور في إقليم النفط، مركز الثقل الاستعماري القديم والجديد الذي ازداد ضراوة بعد حرب السويس واشتداد المعركة بين حركة التحرر العربية التي تقودها ثورة تموز/يوليو، وبين الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي.

ولكي نفهم الأحداث والتطورات التي شهدتها عمان، لا بدّ لنا من موجز تاريخي لجذور الصراع ما بين السلطنة والإمامة[١٣٥]، ذلك الصراع الذي أوجدته

(١٣٥) في الحقيقة هناك ثلاث روايات مختلفة حول بداية انفصام الحكم بين الجانبين، أي بين السلطنة والإمامة، وهي كالآتي:

ـ **الرواية الأولى**، تفيد أن سلطان بن أحمد استطاع عام ١٧٩٧ اغتصاب الحكم من أخيه، من دون ذكر الاسم، واستطاع أن يفرض نفسه كحاكم مدني مستقل بمسقط، وحمل لقب سيد سلطان، دونما أي التزام بتقاليد الحكم السابق. انظر في هذا الأمر: حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها** (بيروت: شركة التنمية والتطوير بروديكو، ١٩٧٣)، ص ١٢٧.

ـ **الرواية الثانية**، تفيد أن رجال الدين الإباضية تمردوا على الإمام سعيد بن أحمد، ما شجع ابنه حمد على التمرد والانفراد بحكم مسقط. وبوفاة حمد عام ١٧٩٢ دخل عمه سلطان بن أحمد وأخواه سعيد وقيس =

وغذته الدوائر الاستعمارية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر عندما كان الصراع البريطاني ـ الفرنسي على الشرق الأوسط والأقصى في أوجه[١٣٦]. وقد كان للقرار الخطير الذي اتخذه حكام عُمان بنقل العاصمة السياسية إلى مسقط، مضاعفات كثيرة وخطيرة على مستقبل البلاد؛ فهو لم يكرس فقط أول انفصال بنيوي بين النظام السياسي والنظام الديني، بل عرّض البلاد أيضاً كلها للنفوذ السياسي والعسكري الأجنبي البريطاني على وجه الخصوص. ومنذ تلك الأيام أصبح لعُمان عاصمتان: **نزوى**، العاصمة التقليدية، والمركز الديني والروحي للداخل، و**مسقط** العاصمة التجارية والسياسية للساحل، وكان لشركة الهند الشرقية البريطانية دورٌ مهمٌ في هذا القرار. وهكذا زرع أول وتدٍ لها في عمان على الرغم من عدم وجود علاقات رسمية بين عمان وبريطانيا[١٣٧]. وعلى هذا النحو تعمقت الهوة شيئاً فشيئاً بين الداخل والساحل، واندست بريطانيا في هذه الهوة واتجهت في تحويلها، فيما بعد، إلى انقسام وطني وسياسي خدمة لمصالحها السوقية والتجارية ثم النفطية[١٣٨].

ظل الصراع بين الطرفين في خدمة الاستعمار البريطاني ما دام الاستقرار يعمّ

= باتفاق سمي «اتفاق برقة» حيث توزعت بموجبه السلطة بينهم، على أن يحكم سلطان مسقط، ويبقى سعيد في الروستان ـ مدينة الداخل ـ ويحتفظ قيس بصحار. وكان ذلك في الواقع البداية الفعلية لانقسام عمان إلى الساحل الذي يحكمه السلطان، والداخل القبلي الذي يحكمه الإمام، أي بداية انفصال السلطنة عن الإمامة. انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) ، ص ٧٨.

ـ **الرواية الثالثة**، تشير إلى أن إمام عمان أحمد بن سعيد توفي عام ١٧٨٣، من دون أن يترك خليفة له. وقد تمّ تعيين ابنه سعيد الذي حمل لقب إمام من دون أن يكون قد حصل على إجماع العلماء، أو البيعة. وعام ١٧٩٢ ثار عليه أخواه قيس وسلطان وأرغم على التنازل لابنه حمد الذي كان يتمتع بشخصية قوية، وقد كشف مبكراً عن طموحاته للسلطة، واحتفظ سعيد بن أحمد بلقبه (إمام رسمي) ، وبقي في الرستاق، في حين اتخذ ابنه حمد الذي أصبح صاحب السلطة الفعلية قراره التاريخي بنقل عاصمته السياسية إلى مسقط. وقد أثر هذا القرار التاريخي والاستراتيجي تأثيراً كبيراً في التطور اللاحق للتاريخ العماني. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسين عبيد غانم غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ترجمة أنطوان حمصي، طبعة منقحة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨) ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٣٦) غباش، المصدر نفسه، ص ١٣٩، والنقيب، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٣٧) بدأت العلاقات بين بريطانيا وسلطنة عُمان عام ١٧٩٨، حين عقد سيد سلطان بن أحمد أول معاهدة تجارية بحرية مع الحكومة البريطانية، ممثلة لشركة الهند الشرقية. لمزيد من التفاصيل، انظر: البحارنة، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٣٨) غباش، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

السواحل، إلا أن أحداث الحرب العالمية الأولى التي أفضت إلى سيطرة بريطانية كاملة على منطقة الخليج العربي بكاملها، ضمن الخطة الإمبريالية التي وضعت للمنطقة(١٣٩)، أوجبت عقد معاهدة السيب في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ لحفظ الأمن والاستقرار، وتتصل بإقامة وتنظيم العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وتأمين عدم اعتداء ابن سعود عليها. وهكذا جاءت هذه المعاهدة لترسيخ التقسيم الفعلي لعمان بين مؤسستي السلطنة والإمامة قسمين شبه مستقلين: إمامة عمان في الداخل، وسلطنة مسقط على الساحل، وقد وقعها القنصل البريطاني في مسقط باسم حكومة مسقط، والشيخ عيسى بن صالح الحارث باسم الإمامة(١٤٠). والملاحظ أن هذه المعاهدة لم تحدد بشكل نهائي الحدود بين الطرفين، كما لم يتطرق أي بند فيها إلى العلاقات الخارجية، ومع ذلك هناك حدود معترف بها بصورة تقليدية، مع العلم بأن ما يقارب ٧٥ بالمئة من أراضي عمان كان يخضع لسلطة الإمامة. ويرى البعض أن الغموض الذي يكتنف تحديد الكيانين كان إهمالاً مقصوداً من الطرف البريطاني لاستعمال لاحق، ذلك أن تلك المعاهدة سوف تدور حولها في الستينيات نقاشات قانونية ـ سياسية حامية جداً في الأمم المتحدة(١٤١).

وعلى أية حال، فإنه منذ عقد معاهدة السيب ظلت العلاقة هادئة نسبياً بين الإمامة والسلطنة طوال عهد الإمام محمد بن عبدالله الخليلي الذي استمر حتى عام ١٩٥٤، إذ اقتصرت الخلافات حول تبعية هذه القبيلة أو تلك، بالإضافة إلى الضرائب ومشكلة اللاجئين. وقد شغلت هذه الموضوعات معظم المراسلات التي تبودلت بين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، وبين الشيخ عيسى بن صالح المتحدث باسم الإمامة(١٤٢).

إلا أن الحدث المهم الذي كاد أن ينهي حالة الاستقرار قد وقع في عام ١٩٣٧ حينما منح السلطان سعيد بن تيمور امتيازاً لـ«شركة بترول عمان وظفار»، وهي فرع من «شركة نفط العراق»، وقد شمل الامتياز سائر أراضي عمان بما فيها المناطق الداخلية. حينئذٍ احتج الإمام الخليلي لدى الوكيل البريطاني على هذا الامتياز الذي لم

---

(١٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١١٠ ـ ١٢٥.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٠، وغباش، المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(١٤١) غباش، المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(١٤٢) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**، ص ٢٤٣، وجمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ - ١٩٤٥** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، ص ٢٤٣.

يؤخذ رأيه فيه، ورد الوكيل السياسي البريطاني على الاحتجاج بأنه يمكن إعادة النظر في هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط، ثم اختفت أسباب الخلاف مؤقتاً بعدما توقفت عمليات التنقيب بسبب الحرب العالمية الثانية(١٤٣).

وفي مقابلة أجريت بين السلطان سعيد بن تيمور والوكيل البريطاني في آب/أغسطس ١٩٤٥ أبدى السلطان رغبته في احتلال بعض القلاع الداخلية التابعة للإمامة، ولكن الوكيل البريطاني رأى ضرورة الرجوع إلى حكومته، وفي الوقت نفسه حذره من القيام بأي عمل يتناقض مع «معاهدة السيب» لعام ١٩٢٠، مشيراً إلى أن الحرب لا تزال دائرة مع اليابان ولا داعي لإثارة الاضطرابات مع الإمامة. وقد بحثت الحكومة البريطانية بإمعان شديد مسألة مساعدة السلطان بقوات من السلاح الجوي الملكي، وانتهى الأمر بالرفض على الرغم أن ذلك كان يتفق مع مصالحها النفطية، وأكد المسؤولون البريطانيون أن استخدام القوة سوف يؤدي إلى إثارة الشكوك في الدوائر الأوروبية والأمم المتحدة، وعليه نصحوا السلطان سعيد بن تيمور باستمالة بعض القبائل إلى جانبه عن طريق الإغراءات المالية وبعض الهدايا بدلاً من استخدام القوة(١٤٤).

وهكذا يتبين من هذين الحدثين أن السلطات البريطانية في مسقط، التي اعترفت اعترافاً شرعياً وقانونياً باستقلال الإمامة، ظلت ملتزمة بهذا الاعتراف، بل قامت أيضاً بكبح جماح السلطان سعيد بن تيمور حليفها كي لا يخرق الاتفاق، وكان هذا الالتزام، أو بتعبير أدق الهدنة التي أرادت بريطانيا الحفاظ عليها، مبنياً على توقعات الوكيل البريطاني وينغايت (Wingate) الذي وقع بنفسه المعاهدة. وكان توقعه الاستراتيجي لروح المعاهدة أنه كلما تطورت المنطقة الساحلية، كلما ازدادت عزلة المنطقة الداخلية، وهكذا لا تعود الإمامة تمثل تهديداً للسلطة في المستقبل. فكان واضحاً، إذاً، أن الاستراتيجية البريطانية ترمي إلى عزل الحركة الإباضية في الداخل الصحراوي الذي لم يكن من المتوقع وجود النفط فيه(١٤٥). لكن تلك التوقعات لم تكن في محلها؛ فإذا كانت الإمامة انطوت على نفسها بالفعل في شبه عزلة، فإنها صمدت وحافظت على وجودها واستمراريتها واستقلالها، وشكلت ما يشبه الحكومة، وعينت طبقاً لتقاليدها الولاة والقضاة في كل المدن الخاضعة لها.

(١٤٣) العقاد، **معالم التغيير في الخليج العربي**، ص ٩٦، وقاسم، المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

(١٤٤) قاسم، المصدر نفسه، ص ٤٤٢.

(١٤٥) غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ١٥٠٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٢٩٨.

أما فيما يتعلق بالسكان، فلم تكن هناك أية قطيعة أو اختلاف باستثناء التمايز في الولاء، وقد بقي الوضع الذي أوجدته بريطانيا قائماً إلى حين بدأ يقصر عن تلبية مطامعها مع ظهور النفط في أراضي الإمامة الواقعة على مقربة من واحة البُريمِي، فكان لا بدّ من تغييره[١٤٦].

أدى اكتشاف النفط عام ١٩٤٩ في الأراضي الداخلية للساحل العماني الواقعة على الحدود السعودية - العمانية إلى زيادة التنافس بين الشركات الأنكلو - أمريكية حول التنقيب عنه. ومنذ تلك اللحظة أخذت بريطانيا تفكر جدياً بضم المنطقتين اللتين ظلتا خارج نفوذها في الخليج العربي وهما واحة البُريمِي[١٤٧] وعمان التابعة للإمامة، وذلك عن طريق إلحاق الأولى بكل من مسقط وأبو ظبي، وإلحاق الثانية بمسقط[١٤٨]. ومما زاد في الإسراع بتنفيذ هذه الخطة، الضربة التي تعرضت لها بريطانيا في إيران على أثر إعلان التأميم في الثلاثين من نيسان/أبريل ١٩٥١ بقيادة الدكتور مصدق[١٤٩].

في هذا السياق، عقدت بريطانيا معاهدة الصداقة والتجارة مع سلطان مسقط في نهاية عام ١٩٥١، كما نجحت في إفشال التقارب بين السلطنة والإمامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ من أجل صد أي هجوم سعودي، زاعمة أنها لا تريد أن تتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن القوات السعودية مدفوعة من قبل شركات النفط الأمريكية[١٥٠]. والحقيقة أن بريطانيا كانت تهدف من التقارب مع سلطان مسقط إلى إضفاء نوع من الشرعية على تمرير خطتها الرامية إلى

(١٤٦) دار الكتب والوثائق، «القضية العمانية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، تقرير عن دولة عمان الإمامية مرفوع إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية،» الملف رقم ٣١١/٤٨٢٧، الوثيقة رقم ٣٥، ص ٧١.

(١٤٧) لم تكن واحة البريمي مهمة في حد ذاتها، إنما تكمن أهميتها في أنها تعد مفتاحاً لمنطقة «فهود» الغنية بالنفط والتي تقع حيثما يلتقي الربع الخالي بجبال عمان، ولذلك أصبحت محور نشاط سياسي واتصالات دبلوماسية مستمرة، فقد كان من شأن القوة التي تسيطر عليها أن تتحكم بجميع المنطقة. لمزيد من التفاصيل، انظر: نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الأول، ص ١٤٦ ـ ١٤٩.

(١٤٨) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٢٦٨، وسعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، ص ١٧٠.

(١٤٩) كانت الشركات البريطانية تحتكر النفط الإيراني وحدها، وبعد فشل التأميم أصبح لديها نسبة ٦٠ بالمئة. أما النسبة الباقية وهي ٤٠ بالمئة فكانت من نصيب الشركات الأمريكية ثمناً وتقديراً لدورها في إنجاح الانقلاب المضاد والقضاء على حكومة الدكتور مصدق الوطنية. لمزيد من التفاصيل، انظر: هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**، ص ٨٥ ـ ٩١.

(١٥٠) البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، ص ٢٨، وقاسم، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

القضاء على الإمامة وإلحاقها بمسقط بعد أن أصبحت تمثل عقبة بوجه استراتيجيتها الجديدة. ويؤكد جيمس موريس، الكاتب الإنكليزي والمعلق السياسي لصحيفة **تايمز** اللندنية، ذلك بقوله: «كانت تلك الأوضاع في غير صالح الحكومة البريطانية. فمن ناحية أولى، إن أي ضربة قوية في منطقة «فهود» كفيلة بأن تسيء أبلغ إساءة إلى الاقتصاد البريطاني المزعزع. ومن ناحية ثانية، فقد كان رجال التخطيط الحربي في وزارة الحرب البريطانية بعد فقد معظم المراكز القوية في الشرق الأوسط، كانوا يعولون على بترول عمان، إذ يمكن نقله عبر الأنابيب إلى المحيط الهندي، وبذلك يمكن تفادي الأخطار الاستراتيجية للخليج «الفارسي» «شبه المغلق»[١٥١]. لذلك أخذت بريطانيا تعجل في تنفيذ مؤامرتها ضد الشعب العماني بعد أن تحالفت مع سلطان مسقط، ولقبته بالسير سعيد بن تيمور، وسلطان مسقط وعمان، ووجد هو في بريطانيا خير حليف للقضاء على عدوه التقليدي الإمامة»[١٥٢].

هكذا شكلت مسقط المدعومة من بريطانيا من جهة، والعربية السعودية المدعومة من «شركة أرامكو» الأمريكية من جهة أخرى، محوري صراع نفطي جديد. في هذا الوقت تولى الإمامة غالب بن علي الهنائي في عام ١٩٥٤ خلفاً للإمام الخليلي الذي توفي في السنة نفسها. ولقد سجل هذا التاريخ منعطفاً مهماً بالنسبة الى تاريخ عمان المعاصر. ففي ظل تلك المعطيات الجديدة التي اهتزت معها كل موازين القوى والمعادلات السياسية القديمة، قدمت الإمامة نفسها على أنها حركة تحرر عربية قادرة على مواجهة سلطان مسقط وعرقلة المشاريع الاستعمارية البريطانية. من هنا التقت الإمامة الإباضية مع السعودية الوهابية، فالأولى وجدت في الأراضي السعودية عمقاً استراتيجياً لانطلاق قواتها نحو عمان، والسعودية راهنت على الإمامة لوقف الغزو البريطاني لأراضيها. وعليه يصبح القول بأن حرب التحرير التي قادتها الإمامة لا تعدو كونها صراعاً بين شركات النفط البريطانية ـ الأمريكية[١٥٣]، قد يكون من قبيل تبسيط الأمور، بل هو قول تكتنفه المغالطات والدسائس الاستعمارية المقصودة

---

(١٥١) جيمس موريس، **سلطان في عُمان: قصة عُمان والبريمي يرويها كاتب إنكليزي** (بيروت: دار الكاتب العربي لطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ١٢.

(١٥٢) دار الكتب والوثائق، «القضية العمانية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، تقرير عن دولة عُمان الإمامية مرفوع إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية،» ص ٧٣.

(١٥٣) لمزيد من التفاصيل بشأن وجهات النظر هذه التي عدت ثورة غالب بن علي صراعاً ضمن المعسكر الإمبريالي، انظر: فرد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ترجمة سعد محيو وحازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨، وعبد المالك خلف التميمي، «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس، ١٩٨٤)، ص ٢٩ ـ ٣١.

أكثر من كونها تحليلاً علمياً موضوعياً يعبّر عن جوهر تلك الحركة.

١ ـ الاحتلال البريطاني واندلاع الثورة

وجدت السلطات البريطانية في موت الإمام الخليلي في أيار/مايو عام ١٩٥٤، وتسلم خليفته طالب بن علي مركز الإمامة فرصة للاستيلاء على عمان، فأرسلت في صيف ١٩٥٤ فرق استكشاف للنفط إلى منطقة «فهود» داخل حدود الإمامة، ولما احتجّ ممثل الإمام في إبراء على أساس أن ذلك يمثل انتهاكاً لاستقلال الإمامة الذي ضمنته «معاهدة السيب»، قررت بريطانيا القضاء على أسلوب التعايش الذي كان ينظم العلاقة بين مسقط السلطنة وعمان الإمامة[١٥٤].

ومما عجل بالمهمة تأكُد كل من بريطانيا وحليفها الرجعي السلطان سعيد بن تيمور، في شهر أيلول/سبتمبر، من أن الإمام الجديد أخذ يتلقى الأموال والأسلحة من السعودية ومصر، وأنه يتحول بسرعة إلى حليف موالٍ لهما. لذلك سارعت القوات البريطانية، يقودها ضابط إنكليزي، مع قوات السلطان، إلى احتلال مدينة عبرى في تشرين الأول/أكتوبر، وتمت السيطرة على المدينة من دون مقاومة تذكر من القبائل التي تمكّن السلطان من استمالة بعض شيوخها، وفي هذه الأثناء عين والياً جديداً ممثلاً له[١٥٥].

لقد كان احتلال مدينة عبرى جزءاً من عملية عسكرية دقيقة خطط لها المسؤولون الإنكليز في وزارة الحربية البريطانية، ذلك أنها تقع على الطريق الوحيد الذي يربط بين عاصمة الإمامة نزوى وواحة البُرِيمِي، وبذلك يتسنى لها قطع المساعدات العسكرية عن قوات الإمام إلى أنْ تأتي الفرصة المناسبة[١٥٦] للسيطرة على المنطقتين: عاصمة الإمامة، والبُرِيمِي[١٥٧].

---

(١٥٤) J.E. Peterson, *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1978), p. 180.

هذا الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه من جامعة هوبكنز في واشنطن، وتحمل الأطروحة عنوان: «التطور السياسي لعمان في القرن العشرين»، وقد قام الكاتب بزيارة سلطنة عمان في شتاء عام ١٩٧٤، حيث أمضى أربعة أشهر، وله كتابات أخرى عن سلطنة عمان.

(١٥٥) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ - ١٩٧١**، ص ٢٧٤، و Jean Jacques Berreby, *La Péninsule Arabique; terre sainte de l'islam, patrie de l'arabisme et empire du pétrole,* bibliothèque historique, préf. de Pierre Rondot (Paris: Payot, 1958), p. 195.

(١٥٦) كانت مشكلة البريمي بين بريطانيا والسعودية ما زالت حينئذٍ قيدَ دراسة اللجنة الدولية التي احتكم إليها الطرفان.

(١٥٧) Peterson, Ibid., p. 182.

هنا يجب التوقف عند نقطة مهمة توضح الانفتاح المبكر لثورة ٢٣ تموز/يوليو على كل القوى وحركات التحرر العربي، خاصة تلك التي أعلنت الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وفي طليعتها إمامة عمان التي وجدت في القيادة الناصرية، منذ البداية وعن طريق إحساسها الثوري، عنصراً معادياً للنفوذ البريطاني في الخليج العربي. لذلك كانت القاهرة تتابع عن كثب ما يجري على تلك الساحة، وما يدبر من مؤامرات ضد الشعب العماني، بهدف تقديم المساعدة العاجلة، ولم يكن ذلك ممكناً إلا عن طريق التعرف إلى بعض العناصر الوطنية التي يمكن التعاون معها. وبناءً عليه، شكّل فريق أشرف عليه مدير مكتب الرئيس عبد الناصر بالتنسيق مع السلطات السعودية، فقام بزيارة إلى عمان في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، للتعرف إلى واقع المنطقة وإجراء دراسة ميدانية. وفي هذه الأثناء تمّ التنسيق مع طالب بن علي شقيق الإمام الذي أبدى رغبة في تزويده بالسلاح، وذلك بوصفه قائد قوات الإمامة، ومن أنشط العناصر الوطنية، ومن خلاله تم التنسيق لمفاتحة جامعة الدول العربية[١٥٨].

وعندما تم احتلال مدينة عبرى، أكد الإمام غالب بن علي أن عمان دولة مستقلة. وبإيحاء من أخيه طالب قام بخطوة حاسمة قصد منها الخروج من سياسة العزلة التقليدية التي جرى عليها الأئمة قبله، تمثلت في تقديم طلب إلى جامعة الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ يطالب فيه بقبول إمامة عمان في الجامعة. وجاء في رسالة الإمام إلى جامعة الدول العربية، وقد قدمها بالنيابة عنه شقيقه طالب، أن عمان دولة مستقلة تحكم وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية[١٥٩].

أثناء وجود طالب بن علي في القاهرة، تم بحث الملف العماني من جميع جوانبه وفق الدراسة الميدانية التي أكدت أن الشعب العماني منغلق على نفسه، وتغلب عليه تقاليد المجتمع القبلي البدائي، وليس له أي احتكاك بالعالم الخارجي، ولا تتوفر له طرق المواصلات ووسائل الاتصال الحديثة في البلاد. وعلى هذا الأساس، تم وضع خطة عملية لمساعدة الشعب العماني تمثلت في تدريب بعض الشباب العماني وتأهيلهم عسكرياً، ومحاولة إيجاد نوع من التنسيق بين مصر والسلطات السعودية للاستفادة من المنافذ البحرية للعربية السعودية المطلة على الخليج

---

(١٥٨) مقابلة مع حامد محمود بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠١.

(١٥٩) محمود علي الداود، **محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عُمان: ألقاها محمود علي الداود على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤) ص ٤٥، وقاسم، المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

العربي لتهريب الأسلحة إلى عمان. من جهة أخرى، وكجزء مكمل للجانب العسكري، تقرر قيام إذاعة «صوت العرب» بحملة دعائية لتعريف الشعب العربي بقضية عمان، وكشف نيات الاستعمار البريطاني تجاهها لاستغلال مواردها النفطية(١٦٠).

وقد أشار جيمس موريس إلى ذلك بقوله: «كانت الدعاية المصرية، توالي الضربات على مركز بريطانيا... إذ شن راديو «صوت العرب» في ربيع تلك السنة حملة قوية تساءل خلالها: لماذا لا تستغلون ثرواتكم الضائعة التي يسرقها أعداؤكم؟ تذكروا النفط إنه ثروتنا المهدورة، «النفط للعرب»، إن البريطانيين في الواقع ليسوا إلا لصوصاً ومستعمرين»(١٦١).

وفي كانون الأول/ديسمبر، تمّ إرسال مجموعة من الضباط وصلت إلى عمان عبر البُرِيمِي للإشراف على تدريب وتنظيم قوات الإمامة. أما الإمدادات العسكرية، فقد تكفل بها فريق آخر، وتم تهريبها عبر الصحراء على مرحلتين في شهر آذار/مارس ١٩٥٥، بعدما وصلت بعثة عسكرية مصرية قوامها مئتا خبير عسكري إلى العربية السعودية في كانون الثاني/يناير من السنة نفسها لتدريب أطقم الجيش السعودي(١٦٢).

كانت مساعدة القاهرة العسكرية والإعلامية لنضال شعب عمان تنطلق من إيمان ثوري واعٍ مدرك لتطورات الأحداث في تلك المنطقة الحيوية. ونظراً لجهل الرأي العام العربي لما يتعرض له الشعب العربي في عمان من مؤامرات استعمارية، فقد تركزت الحملة الإعلامية التي انطلقت من «صوت العرب» على شرح القضية العمانية للجماهير العربية، بكل ما فيها من تفاصيل، انطلاقاً من إيمان الناصرية المطلق بأن يكون لدى الجماهير في معارك المصير أكبر قدر من المعلومات(١٦٣). وحين أعلن الرئيس عبد الناصر أن ما يتعرض له الشعب العماني هو جزء من سياسة الأحلاف الغربية التي يدبرها الإمبرياليون ضد القومية العربية بالتعاون مع عملائهم في المنطقة، وفي مقدمتهم نوري السعيد، لإلحاق الشعب العربي في الخليج بـ«ميثاق بغداد»(١٦٤)، لم يكن ذلك من باب تضخيم الأمور، وإنما كان يعي جيداً

---

(١٦٠) مقابلة مع حامد محمود بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠١.

(١٦١) موريس، **سلطان في عُمان: قصة عُمان والبريمي يرويها كاتب إنكليزي**، ص ١٣ ـ ٨١.

(١٦٢) مقابلة مع حامد محمود بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠١.

(١٦٣) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٨٩.

(١٦٤) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، المحرر أحمد يوسف أحمد، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ج ٢، **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ١٢١.

ماذا تخطط له بريطانيا، وقد جاءت زيارة السلطان سعيد بن تيمور لبغداد في الثامن عشر من آب/أغسطس ١٩٥٥ بدعوة من حكومة نوري السعيد لتؤكد تلك الحقيقة[١٦٥]؛ ذلك أنه سبق معارضة حكومته، في الميدان العربي، لطلب إمامة عمان الانضمام إلى جامعة الدول العربية، كما صاحبه تعطيلها قيام الدول العربية بأي إجراء ضد الحصار البريطاني لإمامة عمان، وكانت حكومة نوري السعيد في ذلك الوقت تردد الحجج البريطانية، وتدّعي أن لسلطان مسقط حق السيادة على إمامة عمان، وأن الأمر لا يعدو كونه خلافاً بين سلطان مسقط وواليه غالب بن علي[١٦٦].

إن زيارة السلطان سعيد بن تيمور، في هذا الوقت بالذات، جاءت لتعزز سلامة النهج الناصري وحصافته الفكرية، وتوضح مدى تبعية سلطان مسقط وارتباطه الاستراتيجي مع بريطانيا، إذ كان الحاكم الوحيد من منطقة الخليج العربي الذي تجرأ على القيام بهذه الزيارة المكشوفة، مجاهراً بعدائه لتيار القومية العربية.

بدأت بريطانيا تخشى من تصاعد المد القومي العربي الذي ظهر بشكل واضح في كل من البحرين والكويت والمنطقة عامة، لذلك صممت على تنفيذ الجزء الثاني من مخططها لاحتلال البُرِيمِي وإلحاق إمامة عمان بسلطان مسقط، وبذلك تكون قد أكملت سيطرتها ونفوذها الكاملين على الخليج العربي، لتفادي تسرب النشاط، أو الدعوة الناصرية، إلى تلك المنطقة التي تنفتح على كل إمارات الخليج العربي. وتزامن ذلك مع فشل التحكيم في مدينة نيس الفرنسية في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وهي فرصة كانت بريطانيا تنتظرها[١٦٧]. كان قرار حسم المسألة عسكرياً يستهدف، بشكل خاص، تحويل منطقة البُرِيمِي إلى قاعدة عسكرية قادرة على مواجهة تطورات الإمامة، وقطع اتصالاتها من جهة العربية السعودية.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر وصلت قوات السلطان تتقدمها قوة من كشافة ساحل عمان إلى واحة البُرِيمِي، وتمكنت في حينها من السيطرة عليها وطرد السعوديين وقوة الشرطة السعودية. وأعقب هذه العملية تصريح إيدن رئيس الوزراء البريطاني الذي أعلن أن حكومته سوف تعترف فقط بـ«خط ريان لعام ١٩٣٧»،

(١٦٥) محمود علي الداود، **أحاديث عن الخليج العربي**، سلسلة الثقافة الشعبية؛ ٣٣ (بغداد: وزارة الإرشاد الإسلامي، ١٩٦٠)، ص ٥١.

(١٦٦) نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، ص ١٧٧.

(١٦٧) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩٠، وغباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣١٢.

وأضاف أن هذا الخط سوف يكون أساس أية مفاوضات مقبلة من أجل الحدود[١٦٨]. وبعد نجاح العملية، قرر مجلس الوزراء البريطاني إشراك قواته الجوية واحتلال عاصمة الإمامة نزوى، وقد عرفت هذه العملية باسم «عملية نزوى»[١٦٩]. وهكذا ختمت هذه الاعتداءات التمهيدية بالاعتداء الأكبر، إذ احتلت قوات سعيد بن تيمور بقيادة ضباط بريطانيين عاصمة الإمامة في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، كما احتلت إقليم الرستاق بعد أربعة أيام من المقاومة، ثم سائر أقاليم الإمامة[١٧٠]. وأمام وحشية الهجوم البريطاني على حرية الشعب العماني وعروبته، وتصاعد الأخطار، انسحب الإمام إلى معاقل الجبال مع أخيه طالب وبعض القبائل الموالية له، حيث يستطيع مواصلة القتال. ومن هناك أذاع بياناً يستنكر فيه الغزو الاستعماري ويدعو العمانيين إلى الالتفاف حول الإمامة والتهيؤ للنضال ضد الاحتلال البريطاني[١٧١].

في الحقيقة لم يكن ممكناً أن تواجه الإمامة القوات البريطانية نظراً لاختلاف العدة والعدد، إلا أن ذلك لا يعني خضوع الشعب العماني؛ فقد قاتل الإمام غالب وبعض قواته في اليوم الأول للغزو قبل الانسحاب، كما صمدت قوات الإمامة في إقليم الرستاق الذي كان تحت قيادة أخيه طالب، ولم تنسحب من المعركة إلا بعد أربعة أيام من القتال بين الطرفين[١٧٢]. وكان بالإمكان مواجهة القوات البريطانية لمدة أطول، خاصة في الرستاق حيث المنطقة جبلية، إلا أن نجاح السلطات الاستعمارية بالتعاون مع سلطان مسقط أدى إلى استمالة العديد من شيوخ القبائل، وبينهم سليمان بن حمير، مما عجل بانهيار الإمامة[١٧٣]. وهناك مسألة مهمة ينبغي التوقف

---

(١٦٨) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(١٦٩) انظر: غباش، المصدر نفسه، ص ٣١٤، و: Peterson, *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State,* p. 182.

(١٧٠) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ٣٢٤.

(١٧١) انظر: إسماعيل البوهلال، **المسألة العمانية: بحث مفصل لقضية إمامة عُمان في جميع مراحلها** (بغداد: مكتبة دولة إمامة عُمان، ١٩٦٢)، ص ٦١، وغباش، المصدر نفسه، ص ٣١٤، يذكر في هذا المجال أن مجلة **آسيا وأفريقيا** اليوم التي كان معهد الاستشراق السوفياتي يصدرها باللغة الروسية في موسكو، كانت قد قوّمت في عددها السابع للعام ١٩٦٣ كتاب البوهلال المذكور عالمياً.

(١٧٢) John Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» *Asian Affairs,* vol. 7, no. 3 (October 1976), p. 288.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

عندها، هي أن بعض المصادر الأجنبية، البريطانية على وجه التحديد، وهي التي تنقل عنها المصادر العربية، تشير إلى أن الإمام غالب بن علي قد سلم نفسه وتنازل عن منصب الإمامة بمجرد دخول القوات الاستعمارية إلى العاصمة نزوى(١٧٤). ومن الواضح أن هذا الادعاء هو جزء من الحملة التي قادتها بعض الصحف البريطانية ذات العلاقة بالاحتكارات النفطية، من أجل إرباك الشعب العماني وإدخال البلبلة في العلاقات بين الإمام وبعض ولاته في الأقاليم البعيدة عن العاصمة نزوى(١٧٥). وسبق أن أشرنا إلى أن الإمام غالب قد أذاع بياناً، وهذا الخبر أكدته جريدة **لوموند** الفرنسية. ومما يعزز هذا الرأي أن سعيد بن تيمور وجَّه، بإيعاز من السلطات الاستعمارية، بلاغاً رسمياً إلى الإمام غالب قبيل عملية الغزو يدعوه فيه إلى الاستسلام والتخلي عن لقب الإمام، ولم يتلق السلطان أي رد، بمعنى أنه رفض العرض(١٧٦).

يضاف إلى هذا وذاك أن السلطات الاستعمارية كانت ترمي أساساً إلى إنزال ضربة قاصمة بالإمامة والإطاحة بالإمام نفسه واعتقاله في أحسن الأحوال، فإذا كان قد استسلم لها، فهل من الممكن أن يُخلي سبيله ليقود الكفاح المسلح ضدها؟ يذكر هنا أن نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وأحد حلفاء بريطانيا الأوفياء في المنطقة، وأحد القلائل الذين أعلموا بعملية نزوى، كان قد نصح بريطانيا بالتأكد من تصفية الإمام غالب شخصياً(١٧٧). ففي برقية بعث بها السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أي بعد يوم واحد من احتلال نزوى، قال بالنص: «إن نوري السعيد يأمل في أن تعتقل قوات مسقط الإمام وأن تنتهي منه، وكان هذا يعني، في نظري، أنه يخشى إذا سمح للإمام بالهرب إلى العربية السعودية أن يتحول شوكة في قدمنا، مثل رشيد عالي، ومفتي القدس في الماضي»(١٧٨).

إن هذه الشهادة تدحض الرأي القائل بأن الإمام غالب بن علي سلّم بالأمر الواقع وتنازل عن الإمامة، فضلاً عن كونها تبرز دور نوري سعيد الذي لا يقل

---

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(١٧٥) غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣١٤.

(١٧٦) سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، ص ١٧١.

(١٧٧) غباش، المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(١٧٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

تبعية ورجعية عن آل سعود في التعامل مع حركات التحرر العربية، كما تؤكد بشكل قاطع زيف المواقف التي عارضت قبول الإمامة في جامعة الدول العربية مرة بسبب نقص المعلومات عن الوضع العماني، ومرة بدعوى أن الإمامة لم تستكمل مقومات الدولة المستقلة، وكل ذلك كان ينصبّ، في الحصيلة النهائية، في الخوف من أن يجد التيار الناصري موقع قدم له في أصقاع الخليج.

يبقى أن نشير إلى أن الغزو الاستعماري الذي هيىء له في جو التكتّم الشديد، قد واجهته القاهرة بحملة إعلامية منذ اليوم الأول من بدء المعارك، حيث أشارت فيها إلى المقاومة الباسلة لأبناء عمان المتواصلة على رغم وحشية المعارك التي استخدمت فيها بريطانيا كل ما لديها من أنواع السلاح. عندها آثرت بريطانيا الاشتراك علانية في عملية الغزو لإدراكها أن عبد الناصر لا بدّ من أن يتدخل لتقديم الدعم السياسي والعسكري، وصرح وزير خارجيتها سلوين لويد مبرراً عدوان حكومته الاستعماري بأنه يأتي استجابة لمطالب حليفها سلطان مسقط الذي ترتبط بلاده معه بمعاهدة صداقة وتعاون. ومن هذا المنطلق، أرادت بريطانيا أن تقنع العالم بأن عمان جزء من مسقط، وأن سعيد بن تيمور طلب مساعدتها لإعادة الأمن والاستقرار الى كامل بلاده[(١٧٩)].

وبعد أن تمت السيطرة العسكرية على كامل عمان، قام سعيد بن تيمور بأول رحلة له في داخل عمان، بعد مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على حكمه، لتلقي «ولاء» العمانيين. وقد وصل إلى نزوى في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، وهناك عيّن أحمد بن محمد الحارثي حاكماً مؤقتاً، ثم انتهت رحلته في واحة البُرِيمِي[(١٨٠)]. ويذكر أن الصحافي الإنكليزي جيمس موريس كان قد رافق السلطان في رحلته هذه، وكتب يقول: «ذكر كبير جنود الإمام غالب ـ وكان لا يزال يرأس قوة من الجنود فوق قلعة نزوى ـ أن أكثر من مئتي بندقية وصلت إلى الإمام قبل شهر أو شهرين، ومعها حوالى ستين ألف طلقة، وقال إن كميات مماثلة تهرب عبر الجبال من الساحل الشرقي، وكميات أخرى تصل إلى نزوى عبر البُرِيمِي. وكان أحد الأعراب لسوء حظه قد وصل إلى البُرِيمِي مع قافلة من الجمال محملة بالبنادق والذخيرة المرسلة إلى الإمام، وذلك قبل تحركنا نحو عمان بمدة قليلة، ولكن المسكين على رغم أنه عبر الصحراء عدة مرات لم يكن قد سمع باحتلال البريطانيين

---

(١٧٩) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩١.

(١٨٠) انظر: عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ٢٩٤، وحافظ والشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة**، ص ٣٣٤.

للواحة. فتوجّه إليها من دون أن يخامره شك في سلامة الطريق، فاعتقلته القوات البريطانية وصادرت ما معه من أسلحة وذخائر، ووجدت معه رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر العدو الأول للغرب آنذاك، والمقاوم العنيد لأطماعه في الشرق الأوسط، والذي اسفر اتفاقه أخيراً بصدد شراء الأسلحة من معسكر الدول الاشتراكية عن قلب ميزان القوى في المنطقة بأسرها. وفي هذه الرسالة يعرب الرئيس عبد الناصر عن تأييده للإمام»(١٨١).

إنها شهادة للتاريخ يقر فيها جيمس موريس بأن عبد الناصر كان العدو الأول للغرب المستعمر في الخليج العربي. إنه دليل آخر يثبت صدقية ثورة تموز/يوليو في مساعدتها لأي حركة كفاح مسلحة تعلن ضد الاستعمار. وبصرف النظر عن الخلفية السياسية والأيديولوجية لتلك الحركة، كان المنطلق الأساسي للناصرية هو التعجيل بالاستقلال الكامل وجلاء المستعمر عن كامل التراب القومي(١٨٢). لقد كان ذلك في عام ١٩٥٥، أي قبل أن تحقق مصر جلاء البريطانيين من قناة السويس. وهذا يعني أن الناصرية كانت تنظر إلى أن معركة العرب واحدة وإن اختلفت الأوطان، أي أن انتصار مصر على القوات الاستعمارية هو بالتأكيد نصر للشعب العماني، والعكس صحيح أيضاً. هكذا كان عبد الناصر يرى وحدة النضال العربي، ولذلك لم يدّخر أي جهد لمساعدة ثوار عمان الذين أخذوا في تجميع صفوفهم استعداداً لمعاودة الكفاح المسلح ضد بريطانيا وسلطان مسقط.

٢ - الكفاح المسلح ومحاولة بعث الإمامة

بعدما استطاعت القوات البريطانية ضرب مقاومة الشعب العماني في عاصمة الإمامة نزوى وإبعاد الإمام، وإعلان السلطان سعيد بن تيمور إلغاء «معاهدة السيب» وإطلاق اسم سلطنة مسقط وعمان(١٨٣)، اعتقد البريطانيون أن القضية انتهت عند هذا الحد، ولكنهم كانوا مخطئين، لأن هذا النصر لم يغيّر ميزان الحرب، فقد التفّ العمانيون حول الإمام، ونظمت المقاومة الوطنية، وجرى التهيؤ لحرب شعبية طويلة(١٨٤).

(١٨١) نقلاً عن: موريس، **سلطان في عُمان: قصة عُمان والبريمي يرويها كاتب إنكليزي،** ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٨٢) عصمت سيف الدولة [وآخرون]، **عبد الناصر وما بعد،** إشراف أنيس صايغ، كتاب قضايا عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠٦.

(١٨٣) Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 288.

(١٨٤) انظر: غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)،** ص ٣١٥، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)،** ص ١٠٤.

ان أول عمل قام به الإمام هو تشكيل لجنة لقيادة الثورة مؤلفة من أخيه طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمير النبهاني وصالح بن عيسى الحارثي، وفي الوقت نفسه تم الإعداد والتخطيط للثورة على جبهتين: **الجبهة الأولى** عسكرية داخلية، وكانت من نصيب الإمام غالب رمز المقاومة والثورة الذي اتخذ مقراً له في الجبل الأخضر، وسط عمان، وكان لوجوده في الداخل دور مهم بالنسبة الى بعض القبائل والشباب الذين التفّوا من حوله وأخذوا يقومون ببعض المناوشات بين الحين والآخر بهدف استمرارية وتغذية الأجواء المعادية للبريطانيين واستقبال المساعدات العسكرية من مصر والسعودية التي كان يتم تهريبها عبر الأراضي السعودية[١٨٥].

أما **الجبهة الثانية** فهي سياسية كانت تهدف إلى التحضير للثورة سياسياً عن طريق نشر الحقائق والمعلومات التي تؤكد استقلال عمان، وتعريف الرأي العام العربي والعالمي بعدالة القضية العمانية وفضح السياسة الاستعمارية والرجعية التي تمارس ضد حرية الشعب العماني من طرف بريطانيا وسعيد بن تيمور[١٨٦]. والحقيقة أن هذا العامل كان له الدور المهم أكثر حتى من الجانب العسكري لأنه في ظل سيطرة عسكرية كاملة من جانب سلطان مسقط الذي تدعمه بريطانيا تنتفي وظيفة السلاح إذا لم يكن معززاً بنشاط إعلامي واسع.

يمكن القول من دون أي مبالغة أن المكاسب التي حققتها الثورة العمانية، وبصفة خاصة خروجها من محيطها الضيق وعزلتها إلى الأفق العربي الواسع، ومن ثم إلى الأمم المتحدة، ارتبطت بشكل عضوي بإنجازات ثورة تموز/يوليو وسياستها العربية بالدرجة الأولى، وبالوفاق المصري - السعودي الموجّه ضد الوجود البريطاني الاستعماري، ولا سيما بعد فشل العدوان الثلاثي[١٨٧].

---

(١٨٥) غباش، المصدر نفسه، ص ٣١٥، وهاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٠٦.

(١٨٦) انظر: Jean Jacques Berreby, *Le Golfe Persique: Mer de légende réservoir de pétrole: Iran, Irak, Arabie Séoudite, Koweit, Bahrien, Qatar, Côte des pirates, Mascate et Oman avec 4 cartes et 11 photes,* préf. de Jacques Vernant, bibliothèque historique (Paris: Payot, 1959), p. 185, and

علي فياض، **حرب الشعب في عمان... وينتصر الحفاة** (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٧٥)، ص ٧٧.

(١٨٧) انظر: محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ١٩٩٧)، ص ٣٩٤، وإبراهيم بن حمد الحارثي، **عُمان: الثورة في طريق الحرية** (دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٤)، ص ١٢.

فعلى الصعيد السياسي كانت أول خطوة مهمة ساعدت عليها القاهرة عندما قصدها الثوار العمانيون، وعلى رأسها طالب بن علي الذي توطدت علاقته مع الثورة، هو تأسيس مكتب للإمامة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ باسم مكتب إمامة عمان، وقد أشرف على تهيئة المقر وتقديم جميع المساعدات المادية، وتوفير كل المستلزمات التي يحتاجها المكتب من قبل مسؤولين في رئاسة الجمهورية وبمتابعة مباشرة من الرئيس عبد الناصر. وفي أول يوم افتتح فيه المكتب اجتمع عبد الناصر ببعض الثوار العمانيين، ثم سلمهم مفتاح المكتب، بعد أن ناقشوا معه بعض الأمور المتعلقة بالقضية العُمانية(١٨٨). ولقد كان افتتاح مكتب الإمامة في القاهرة نقطة تحول مهمة بالنسبة الى قضية الشعب العماني، إذ قام العاملون فيه من العناصر الوطنية، وعلى رأسهم مديره السيد محمد الحارثي، بنشاط مكثف وحملة دعائية واسعة ضد سياسة بريطانيا الاستعمارية، والتعريف بقضيتهم الوطنية وعدالة مطالبهم، وذلك من خلال اتصالهم بالشخصيات والمسؤولين العرب والأجانب. وقد أسهمت السلطات المصرية المختصة بتسهيل تلك الاتصالات، وفتحت لهم كل القنوات في هذا المجال من خلال وسائل الإعلام سواء في الصحف أو الإذاعة أو المؤتمرات العربية والدولية التي كانت تعقد في القاهرة(١٨٩). هذا من جانب، ومن جانب آخر، كان لمكتب الإمامة الدور البارز في الاحتفاظ بالعديد من الوثائق والملفات التي نقلت من عمان أثناء اندلاع الكفاح المسلح، وكانت هذه الوثائق، خاصة تلك التي تتعلق منها بتاريخ الإمامة، وتؤكد استقلال عمان الداخل، سلاحاً مهماً في يد المفاوض العربي في أروقة الأمم المتحدة عندما تمكنت جامعة الدول العربية، وعلى رأسها الدبلوماسية المصرية، من إدراج قضية عمان ضمن دورات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة التي تعقد سنوياً للبحث في مصير الشعوب التي لم تحصل على استقلالها(١٩٠).

ومن أجل تمكين الشعب العماني من الصمود، أخذت القاهرة تستقبل العديد من الشباب العمانيين لتدريبهم وتسليحهم وإمدادهم بكافة الإمكانات العسكرية

---

(١٨٨) انظر: مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠١، و Berreby, Ibid., p. 187.

(١٨٩) انظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٤ مج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، مج ٣، ص ٢٣٤٩، والداود، **محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عُمان ألقاها محمود علي الداود على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية**، ص ٤٦.

(١٩٠) انظر: الحارثي، **عُمان: الثورة في طريق الحرية**، ص ١٤، و Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance,* Westview Special Studies on the Middke East (Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell, 1984), p. 430.

والسياسة والمادية، بالإضافة إلى المساعدة على افتتاح العديد من المكاتب الإعلامية للثورة العمانية لإعطاء الرأي العام العربي صورة واضحة وحقيقية لما يجري على الساحة العمانية[١٩١].

وإذا كان نضال العمانيين، سواء العسكري أو السياسي، الذي تمتع كما لاحظنا منذ البداية بمساعدة إعلامية وعسكرية من الناصرية، فضلاً عن الدعم المادي السعودي، قد أزال بعض الغموض والشكوك للعرب والأجانب عن طبيعة الحركة العمانية، فإن العدوان الثلاثي على مصر الذي تزامن مع تكثيف العمليات العسكرية ضد الإماميين في عمان، قد كشف عن الوجه الحقيقي لثوار عمان[١٩٢]. فمن خلال الارتباط العضوي بين كفاح الشعبين المصري والعماني ضد العدو الواحد المشترك (بريطانيا) ارتبطت القضية العمانية من يومها ارتباطاً وثيقاً بثورة تموز/يوليو وأفكار عبد الناصر بشكل خاص، وقضايا العرب التحررية بشكل عام.

وقبل أن نتطرق إلى نتائج أحداث السويس وانعكاساتها على عمان نجد لزاماً الحديث أولاً عن رد فعل مسقط شعباً وحكومة. في الحقيقة كان الموقف بشكل عام سلبياً ومناقضاً لمواقف جميع إمارات الخليج العربي، خاصة من جانب الحكومة والسلطان سعيد بن تيمور الذي أبدى هو وأسرته والموالون له من الشعب، خصوصاً سكان الساحل والعاصمة مسقط، انتقادات إلى جمال عبد الناصر. وكان هذا الموقف يرجع أساساً إلى المساعدات التي كانت مصر تقدمها إلى الإماميين الذين كانوا لا يزالون في حرب مستمرة مع حكومة مسقط بغية الحصول على الاستقلال التام لعمان الداخل[١٩٣]. ويذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أن «مسقط بلد يبقى نسبياً غير متأثر بالدعاية المصرية للقومية العربية، لذلك إن كثيراً منهم لم يأسفوا للإجراء القوي الذي اتخذناه في القناة، والواقع أن المرء يستطيع أن يذهب إلى حد القول بأن في مسقط وحدها خرجت تظاهرة التأييد الإيجابي لسياسة حكومة جلالة الملكة»[١٩٤].

يبدو أن هناك شيئاً من المبالغة بالنسبة الى التظاهرات المؤيدة لبريطانيا؛ فعلى

---

(١٩١) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩١.

(١٩٢) غباش، **عُمان الديمقراطية والإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣١٥ - ٣١٦.

(١٩٣) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، من واقع الوثائق البريطانية،» ص ٢٣٠.

(١٩٤) نقلاً عن: صفوة، «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،» ص ١١٢

الرغم من أن الموقف الرسمي كان مبرراً، فإن الشعب في مسقط كان في أكثريته مع عبد الناصر بصورة أو بأخرى. ولا أدل على ذلك مما يرويه المقيم البريطاني بنفسه، فعندما دعا القنصل البريطاني في مسقط للتبرع للبريطانيين لمواصلة العدوان على مصر، لم يتبرع أبناء الشعب إلا قليلاً منهم، مما جعل البعض من حاشية السلطان ووجهاء العاصمة يضاعفون المبلغ المخصص لنيل ثقة القنصل(١٩٥).

ومن المفارقات أن القنصل الهندي في مسقط كان له دور كبير في التقليل من الدعاية المضادة للقومية العربية، إذ قام بحملة للتبرع لمصر. وبالمناسبة استدعى السلطان سعيد بن تيمور القنصل البريطاني قائلاً له: «أظن أنك يجب أن تعلم أن القنصل الهندي استأذنني في القيام بحملة لجمع التبرعات لمصر، وإنني قلت له: إن مسقط لا يهمها النزاع الحالي في الشرق الأوسط، وإن مصر لم تكن صديقة لمسقط، ثم سكت»(١٩٦).

من أهم نتائج العدوان الثلاثي على مصر كان انعقاد الصلة في الوعي بين حملة السويس والعدوان على عمان، وتوطد الفكر القومي جراء ذلك، من مصر إلى منطقة الخليج العربي. وفي الحالتين كانت الضربات على الأرض مصحوبة بقفزة نوعية كبيرة في الوعي والفكر السياسي، لا بين مناضلي الحركات القومية فقط، بل في صفوف الشعوب أيضاً، إذ ارتبط نضال الشعب العماني منذئذٍ بنضالات الجزائريين والفلسطينيين وسائر شعوب البلدان العربية التي فجر طاقاتها وألهب نضالها الفكر الناصري الذي أصبح حافزاً ونبراساً لمقارعة الظلم والاستبداد الأجنبي.

لقد كان للتيار الشعبي العربي الذي انطلق بعد أحداث السويس، دور بارز في الضغط على الحكومات العربية، ولا سيما تلك التي لها ارتباطات مع الحكومة البريطانية في أن تلتزم، ولو في الحدود الدنيا، الاعتراف بحق الشعب العماني في الدفاع عن حريته وشرعية نضاله ضد الاحتلال والسيطرة البريطانية. وقد اتضح ذلك داخل جامعة الدول العربية، إذ تخلت بعض الدول العربية عن تحفظاتها، فضلاً عن تغير الموقف العدائي العراقي الذي وقف ضد انضمام الإمامة إلى الجامعة، وإن لم يخرج عن كونه موقفاً سياسياً فرضه الشارع العربي. ومع تطور الأحداث أصبح هناك رأي عام عربي رسمي داعم للقضية العمانية تتزعمه بالدرجة الأولى مصر

(١٩٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١٩٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٢.

وقيادتها[١٩٧]. إلا أن الأهم من ذلك هو التحول الكامل في الموقف السعودي، إذ وجدت العربية السعودية نفسها مدفوعة إلى قطع علاقاتها مع بريطانيا بسبب ضغط الشارع السعودي، وبحكم علاقاتها مع القاهرة. ونتج من ذلك أن أصبحت المساعدات السعودية للإمامة بصورة علنية، أما قبلها فإنها آثرت المساعدات غير المكشوفة وكانت أميل إلى الاحتفاظ بعلاقاتها مع بريطانيا[١٩٨]. والتحوّل الأخير فتح المجال واسعاً للمساعدات العسكرية المصرية لأن تأخذ طريقها إلى الثوار في عمان عبر الأراضي السعودية وبالتعاون مع حكومتها.

وإذا كان البعض يرى أن الخلاف بين السعودية وبريطانيا على واحة البُرِيمِي كان تنافساً بريطانياً أمريكياً على النفط،وبالتالي عربياً، فإن الرئيس جمال عبد الناصر قد وظّف بذكاء ذلك التناقض لمصلحة قضية التحرر في الخليج العربي، وبصورة خاصة للثورة العمانية التي رفعت السلاح بوجه الإنكليز[١٩٩].

وهكذا أصبحت الأراضي السعودية عمقاً استراتيجياً مهماً بالنسبة الى الإمامة، إذ أخذ قائد قوات الإمامة طالب بن علي في إعداد «جيش تحرير عمان» الذي تكون من عدد من الشباب والمتطوعين العمانيين (حوالى خمسمئة مقاتل)، وقد أشرف على تدريبهم العسكري والفني ضباط البعثة المصرية الموجودون في السعودية، كما أقاموا معسكرات خاصة للتدريب في الدمّام وبعض المناطق الأخرى. أما السلطات السعودية فقد تكفلت بالمساعدات المالية، فضلاً عن إيعازها لمخافر شرطتها الحدودية لتقديم تسهيلات خاصة لزيارة ممثلي الحكومة المصرية لعمان الداخل للاتصال والتنسيق مع الإمام[٢٠٠].

أمكن بفضل مساعدات القاهرة، السياسية والعسكرية والإعلامية، تفجير الثورة في عمان في الثامن عشر من تموز/يوليو ١٩٥٧، ورفع الشعب العماني السلاح مرة أخرى بهدف طرد السلطان وقوات الاحتلال البريطاني الحامية له. وكان أول انتصار حققه الثوار هو دخول طالب بن علي شقيق الإمام العاصمة نزوى على رأس مئة وخمسين مقاتلاً أُعدوا إعداداً خاصاً، مما أدى إلى انسحاب قوات السلطان وهروب

(١٩٧) غباش، **عُمان الديمقراطية والإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣١٧.

(١٩٨) انظر: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٢٨٠، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٤٠.

(١٩٩) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٣، ص ٢٣٤٩.

(٢٠٠) مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠١.

حاكمها الذي نصّبه سعيد بن تيمور[٢٠١]. وبعد استرجاع نزوى، تمكنت قوات الإمامة من السيطرة على جميع مدن عمان ومقاطعات الجبل الأخضر التي رفرف عليها علم الإمامة الأبيض. واعترف أحد الرسميين البريطانيين في مسقط، بأن الثوار يسيطرون على كل المنطقة الداخلية، بعد أن تكبدت قوات السلطان التي يقودها بل تشسمان خسائر كبيرة أثناء المعارك التي دارت بينها وبين العمانيين[٢٠٢].

هكذا استطاعت الثورة في أسبوعها الأول توجيه ضربة قوية الى الاستراتيجية البريطانية في الخليج العربي بعد أن نجح الثوار في قطع الطريق الذي يمتد من البُرِيمِي إلى مركز عمليات شركات النفط في منطقة «فهود»، واستولى الوطنيون على حصن بهلى واستسلم لهم جميع عمال النفط في هذه المنطقة، وبدوا على وشك الانقضاض على منطقة الساحل لمطاردة السلطان، ولعل ذلك ما دفعه إلى طلب المساعدة البريطانية[٢٠٣].

ورداً على ذلك، أعلن وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بعد اجتماع له في مجلس العموم البريطاني في الثالث والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٧، أن القوات البريطانية قد تحركت، واتخذت مواقعها في الصحراء العربية لاتخاذ الإجراء المناسب ومساعدة السلطان ضد الإمام. وفي اليوم نفسه قامت الطائرات البريطانية بإلقاء منشورات تتضمن إنذاراً للعمانيين بضربهم بالقنابل والصواريخ إذا لم يكفوا عن الثورة والانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها خلال الأيام الأخيرة[٢٠٤]. إلا أن الثوار استمروا في القتال، عندئذٍ أعلن سلوين لويد «أن الأوامر قد صدرت للطائرات البريطانية بإلقاء قنابلها على القبائل الثائرة في عمان الوسطى»[٢٠٥].

بدأ القصف العشوائي لسلاح الطيران البريطاني على السكان الآمنين، فضلاً عن الغارات العنيفة على المواقع الجبلية التي احتلها الثوار. وكان هذا مجرد إجراء مؤقت لوقف تقدم قوات الإمامة ريثما يمكن الوصول إلى وضع الخطة العسكرية لمجابهة

---

(٢٠١) انظر: الحوراني المصدر نفسه، ص ٢٣٤٩، والشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩١.

(٢٠٢) انظر: حافظ والشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة**، ص ٣٢٨، وPeterson, Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 289.

(٢٠٣) انظر: حافظ والشرقاوي، المصدر نفسه، ص ٣٢٩، و Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance,* p. 228.

(٢٠٤) حافظ والشرقاوي، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٢٠٥) انظر: **النهار**، ٢٤/٧/١٩٥٧، والبوهلال، **المسألة العمانية: بحث مفصل لقضية إمامة عُمان في جميع مراحلها**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

الوضع في عمان الذي تساعد القاهرة على استمراره وتزايده بكل الوسائل. وقد أشرف الرئيس عبد الناصر بنفسه على تنظيم عمليات إيصال الإمدادات المادية للمقاومة[٢٠٦]. وفي هذا السياق، من المهم أن نشير إلى أن الحكومة البريطانية كشفت عن أن الدعاية المصرية تأتي في مقدمة الأسباب لتفجير الأوضاع داخل عمان التي أصبحت تهدد مركز بريطانيا في منطقة الخليج العربي بأكملها. ووصف بلاغ رسمي للحكومة البريطانية الوضع بأنه خطير تبريراً لعملياتها العسكرية، وقد جاء فيه: «إن هيبة بريطانيا في الخليج العربي تتعرض للخطر في اللحظة الراهنة، فإن أخفقت بريطانيا في إخماد هذه الثورة فلسوف يقضى علينا في الخليج. إن بريطانيا تملك ثروة نفطية هائلة في الخليج»[٢٠٧].

لقد جانبت بريطانيا الحقيقة عندما ألقت باللائمة على الدعاية المصرية ودورها في ما يجري على الساحة العمانية، وتجاهلت العوامل الأساسية الأخرى لما كان يجري. ففي أعقاب قيام الثورة مباشرة، وتحديداً في السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٧، شنّ الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له بالإسكندرية حملة ضد السياسة البريطانية في عمان، وتحدث عن القضية العُمانية بكل تفاصيلها، وأوضح كيف أن هذه الدولة العربية المستقلة تتعرض لعملية غزو منظم. ثم أكد أن بريطانيا لن تستطيع أبداً، مهما حشدت ومهما أبادت، أن تقهر إرادة شعب عمان المؤمن بالقومية العربية[٢٠٨]. وبعد أن شرح تفاصيل المؤامرة البريطانية قال: «عندما تكون المعركة في الجزائر، نعتقد أن الواجب الرئيسي علينا أنا نسند إخواننا في الجزائر لأنهم منا، من دمنا، جزء منا، وجزء من قوميتنا... واليوم توجد حرب أخرى في عمان. الأخبار تقول إن ثوار عمان ضُربوا بالصواريخ وضُربوا بالقنابل، أتعرفون ما هو أمر ثوار عمان؟ إنهم يطالبون بأن يعودوا إلى وضعهم المستقل الذي كانوا فيه سنة ١٩٥٥ قبل الهجوم البريطاني... أهل الجزائر في بلدهم ثوار، وأهل عمان في بلدهم ثوار. نعتقد أن الواجب الرئيسي علينا أن نسندهم لأنهم جزء منا وجزء من قوميتنا. في هذه المعركة سننتصر بإذن الله وبعون الله لأن القومية العربية قويت في نفس كل عربي. في إمارة عمان فيه قومية عربية، وفي قطر، وفي كل

(٢٠٦) **النهار**، ٢٤/٧/١٩٥٧.

(٢٠٧) نقلاً عن: John Barrett Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» *Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 2 (May 1976), p. 215; Peterson, «Britian and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 290, and

سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، ص ١٧١.

(٢٠٨) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٨٢.

مكان من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. لن تستطيع الدولارات أن تقضي على القومية العربية، ولن تستطيع المؤامرات أن تقضي على القومية العربية»[٢٠٩].

هكذا إذاً كان جمال عبد الناصر الرئيس العربي الوحيد الذي يضع حقائق الثورة العمانية أمام الشعب العربي، ويكشف مؤامرات الاستعمار البريطاني ومخططاته ضد ثوار عمان، مؤكداً حقهم في الدفاع عن حرية واستقلال بلدهم بحسب المواثيق والأعراف الدولية. وعندما ساوى عبد الناصر بين ثوار الجزائر وثوار عمان، ودعا إلى ضرورة مساندتهم، كان يرمي إلى وضع الثورة العمانية في مكانها الذي يليق بها، بوصفها قضية تحرير عربية لا تقل أهمية عما يدور في الجزائر؛ فالمعركة العربية واحدة وإن اختلفت الأوطان، والاستعمار واحد وإن اختلفت التسميات.

وحين أكد عبد الناصر على معركة العرب الواحدة، لم يكن ذلك للاستهلاك الإعلامي، وإنما هي الحقيقة بعينها، وهو ما أكدته ساحة المعارك. فكما شارك سلاح حلف الأطلسي في ضرب الثوار الجزائريين، فقد تأكد أيضاً بما لا يدع أي مجال للشك مشاركة سلاح الطيران الفرنسي إلى جانب الطائرات البريطانية لقمع الثورة العمانية وإنهاء المقاومة الوطنية[٢١٠]. لذلك حذر عبد الناصر في الخطاب نفسه الحكومات العربية الموالية للغرب، ثم التي بدأت في الخروج على الصف العربي، للسير قدماً مع ما يخدم الأهداف الاستعمارية في المنطقة، مشيراً إلى أنه سوف يمنع ذلك بكل الوسائل. لقد قال: «نحن ننادي عندما نجد انحرافاً فنحذر قائلين: فيه انحراف عن القومية العربية، ونعلن رأينا بصراحة وشجاعة، لأننا نعتبر أننا بهذا نوقظ الوعي في الشعوب العربية... لكننا لن نقبل أبداً، بأي حال من الأحوال، أن يشترك عربي ليخدم خطط الاستعمار أو ليحقق أهداف الاستعمار»[٢١١].

يبدو أن التحذير كان موجهاً أساساً إلى حكومة العراق التي اتخذت، كما أسلفنا، موقفاً سلبياً من الثورة العمانية، وكذلك إلى الحكومة السعودية، ذلك أن الملك سعود على الرغم من وقوفه إلى جانب العمانيين، قد اندفع في تأييد مبدأ أيزنهاور اعتقاداً منه أن ذلك سيضمن له وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبه في استرجاع واحة البُرِيمِي. ولكن الواقع كان عكس ذلك، إذ إن استسلام سعود

(٢٠٩) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٢١٠) دار الكتب والوثائق، «مذكرة من جامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية العراقية عن آخر تطورات الموقف في عُمان،» الملف رقم ٢٨٢٧/٣١١، الوثيقة رقم ١٣، ص ٣٠.

(٢١١) **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

للولايات المتحدة قد أطلق يدها في ترتيب أوضاعها وتنسيقها مع بريطانيا في الخليج العربي[٢١٢]، ولا يستبعد أن يكون استخدام الدولار تحديداً في خطاب عبد الناصر الأخير عند توقفه عند المسألة العمانية تلميحاً إلى ذلك، وإلى دور الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى رغم العزلة التي فرضتها بريطانيا على عمان لمنع تسرب أنباء العمليات العسكرية، فقد استطاعت القاهرة أن تتجاوز ذلك بنقلها تفاصيل المعارك وصمود المقاومة العمانية، وذلك عن طريق نشر وسائل الإعلام المصرية جميع الأخبار والبيانات التي أصدرها مكتب إمامة عمان في القاهرة؛ الأمر الذي كانت له نتائجه على الصعيدين العربي والعالمي، بل أيضاً على الرأي العام البريطاني نفسه، الذي كان يرى فيها عمليات منذورة للفشل أمام صمود تيار القومية العربية، واحتج بشدة على سياسة حكومته[٢١٣]. ويمكن على سبيل المثال الاستشهاد برسالة وجهها أحد المواطنين إلى الحكومة البريطانية جاء فيها: «إن الأحداث قد برهنت على لاأخلاقية مغامرة السويس وسوء حسابها. هل يجب أن تتكرر هذه اللامبالاة المحزنة بالحياة الإنسانية... من خلال التدخل الحالي، وسط خصومة محلية وباسم المصلحة النفطية المقدسة؟ هل يجوز أن تكون الحياة الإنسانية آخر مشاغل هذه الحكومة؟ ألن تتعلم أبداً؟ أم أنها حقاً مجردة من كل إحساس وضمير؟»[٢١٤].

أما طلب سلطان مسقط للمساعدة البريطانية، وقد جاء بعد أقل من عام من حرب السويس، فقد استقبل بجدل ساخن داخل مجلس العموم البريطاني، وقاد حزب العمال حملة المعارضة ضد التدخل في شؤون عمان الداخلية. وأبدى النائب العمالي ويد بين (W. Been) خوفه من حدوث «سويس ثانية»، لكن الحكومة ردت بأن الوضع في عمان «لا يتعدى كونه فوضى عشائرية»! وعندما برر سلوين لويد ذلك بأن حكومته تقدم المعونة العسكرية لسلطان مسقط كونه صديقاً، رد عليه الزعيم العمالي بيفان: كيف ندفع بجنودنا إلى الموت لمجرد الرغبة في مساعدة صديق؟[٢١٥].

---

(٢١٢) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني،** مج ٣، ص ٢٣٥

(٢١٣) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩١.

(٢١٤) نقلاً عن: غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣١٣.

(٢١٥) انظر: حافظ والشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة،** ص ٣٢٩، و Peterson, Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 289.

أما جريدة **واشنطن بوست،** فقد أقرت صراحة بتأثير الفكر الناصري على أحداث عمان حين نشرت مقالة في السابع والعشرين من تموز/يوليو عما يجري في عمان ذكرت فيها أنه إذا كان ممكناً في الماضي سحق أي ثورة بالقوة، فإن فشل الهجوم الأنجلو ـ فرنسي على مصر قد جعل سياسة العنف هذه مستحيلةً في أيامنا. إن المواقع الاستعمارية الموروثة من القرن التاسع عشر أخذت تتأكل بسرعة كبيرة وتفقد مبرراتها. لقد تغير اتجاه الرياح وأصبح الاستعمار الكلاسيكي يعيش أيامه الأخيرة في ظل تصاعد تيار القومية العربية في عمان التي يحمل لواءها الرئيس جمال عبد الناصر[٢١٦].

وفي السياق نفسه، كتب أنطوني ناتنغ مقالة في جريدة **نيويورك هيرالد تريبيون** حول العدوان البريطاني على عمان جاء فيها: «إن القتال الناشب في عمان يدفع بالملك سعود إلى معسكر جمال عبد الناصر، كما أنه يسبب حرجاً للملك حسين، ويوفر سلاحاً للدعاية المعادية للغرب، وهو فوق كل هذا يؤذي أصدقاءنا ويساعد أعداءنا. لقد قلت من قبل نتيجة لملاحظاتي الشخصية عن كثب أن بريطانيا لا تستطيع، ويجب ألاّ تحاول، أن تمارس كل مسؤوليات الدفاع عن مشيخات «الخليج الفارسي» ودعم النظام الذي يعتمد عليه حكام هذه المشيخات»[٢١٧]. وأضاف ناتنغ أنه ليس هناك سوى حل واحد، وهو تدويل مسؤولية الدفاع عن «الخليج الفارسي» ودعوة سعود للانضمام. لن يرفض هذه الدعوة، فقد وافقني كل الموافقة أثناء حديثي معه في نيسان/أبريل الماضي على أن مصلحة العربية السعودية ومصلحة بريطانيا على السواء أن يسود السلام منطقة «الخليج الفارسي»، وأن عبد الناصر والشيوعيين هم وحدهم الذين يستفيدون من هذا النزاع. وكانت شكواه هي أن بريطانيا تصرفت تصرفاً تعسفياً استبدادياً بطرد المملكة من البُرِيمِي، إذن فكيف يرفض الملك سعود الانضمام إلى اتفاقية خماسية لضمان السلام في منطقة «الخليج الفارسي» تشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة وإيران والعراق؟»[٢١٨].

وأنهى ناتنغ مقالته بالتأكيد على أنه لا يمكن القول إن أوان لمثل هذه التسوية لهذه المنطقة العظيمة الأهمية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي بكامله قد فات، كما أنه لم يفت أوانُ أن لكي تسعى بريطانيا والولايات المتحدة

---

(٢١٦) نقلاً عن: **الرأي العام،** ١٩٥٧/٧/٢٦.

(٢١٧) نقلاً عن: **الرأي العام،** ١٩٥٧/٧/٢٧، والحوراني، **ومذكرات أكرم الحوراني،** مج ٣، ص ٢٣٥١.

(٢١٨) **الرأي العام** ، ١٩٥٧/٧/٢٧.

الأمريكية لوضع سياسة تتفقان عليها بالنسبة الى «الخليج الفارسي» قبل أن تمتد الثورة إلى كل المنطقة وتصبح بيد عبد الناصر. وقد برر هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية أمام الرأي العام البريطاني بقوله: «في هذا الزمن الذي تزداد فيه قوة القومية العربية بسرعة تفوق سرعة انخفاض موازنة الدفاع البريطانية، فهذه اللعبة (يقصد الثورة) لا بدّ لها إن عاجلاً أو آجلاً، أن تنتهي بفوز اللصوص»[٢١٩].

مما تقدم، تتضح الهوية الحقيقية للثورة العمانية التي أفزعت كل القوى الاستعمارية، القديمة منها والجديدة، ومثلت خطراً حقيقياً على الاحتكارات النفطية المرتبطة بالرأسمالية العالمية، وبوصفها جزءاً من حركة التحرر العربية التي تناضل ضد الهيمنة الغربية بدعم وإسناد سياسي من القيادة الناصرية. لذلك ارتفعت الأصوات والدعوات ذات الإرث الاستعماري بضرورة تكثيف الجهود والتنسيق مع دول المنطقة ذات الصلة بالاحتكارات الغربية من أجل وأد الثورة، ووضع حد للخطر الناصري المشترك الذي أخذ يتزايد في الخليج العربي، ولا سيما بعد أحداث البحرين والكويت، وإضرابات العمال في السعودية التي أكدت طابعها القومي وتأثرها بالتوجهات التحررية لثورة ٢٣ تموز/يوليو بقيادة عبد الناصر.

وبعد أسبوع كامل من القصف الجوي المتواصل استطاع الطيران البريطاني المنطلق من قاعدتي الشارقة وعدن فتح بعض الثغرات في أسوار الإمامة. وطوال تلك المدة كانت الإجراءات تجري على قدم وساق لوضع الترتيبات اللازمة لبدء الهجوم البري بهدف إنهاء المقاومة العمانية، فقد تمّ جلب قوات نظامية ضمت عناصر من كتيبة الكامرون وكشافة ساحل عمان وألحقت بقوات السلطان، ثم وضع على رأس هذه القوات واحد من كبار الضباط البريطانيين جيء به من قبرص لهذه المهمة، وهو القائد ج. أ. ر روبرتسون ((J. A. R. Robertson)[٢٢٠].

بدأ الهجوم البري يوم التاسع والعشرين من تموز/يوليو سنة ١٩٥٧، وكان الهدف الرئيسي لقوات السلطان احتلال العاصمة نزوى مقر قيادة قوات الإمامة. لذلك تمّ تشديد الحصار على كل المنافذ لمنع دخول المساعدات العسكرية وقطع الإمدادات عن الإمام[٢٢١]، إلا أن تلك القوات جوبهت بصمود الثوار العمانيين مدة

(٢١٩) نقلاً عن: **الرأي العام**، ٢٧/٧/١٩٥٧، والحوراني، المصدر نفسه، مج ٣، ص ٢٣٥٢.

(٢٢٠) انظر: Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance,* p. 228, and Peterson, *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State,* p. 183.

(٢٢١) **الرأي العام**، ٢٩/٧/١٩٥٧.

أسبوع، وهو ما أدى إلى تجديد الغارات الجوية في الخامس من آب/أغسطس ١٩٥٧ بشكل مكثف على العاصمة نزوى وجميع معاقل الثوار، مما اضطرهم إلى الانسحاب باتجاه الجبل الأخضر، ومنذ ذلك اليوم اتخذت المقاومة العمانية شكلاً جديداً هو حرب العصابات التي فرضتها طبيعة الموقف واختلاف موازين القوى[٢٢٢]. ومن مقره الجديد، وجه الإمام غالب بن علي نداءً إلى كل العمانيين ناشدهم فيه باسم الدين، والقومية العربية، الوقوف صفاً واحداً في وجه المعتدين البريطانيين[٢٢٣].

إزاء العدوان البريطاني السافر على عمان، عقد مجلس الأمة المصري جلسة استثنائية وافق فيها بالإجماع على القرار التالي: «يقرر مجلس الأمة لجمهورية مصر أنه باسم الشعب المصري يستنكر أشد الاستنكار الاعتداءات الوحشية على الشعب العربي المسلم في عمان، واستخدامها أسلحة الدمار في تخريب المدن والقرى والفتك بالسكان الآمنين الذين لا ذنب لهم إلا سعيهم للتحرر من السيطرة الأجنبية. ومجلس الأمة يهيب بالهيئات النيابية في العالم أن تشاركه الاحتجاج على تلك الفضائح وحمل حكوماتها على التدخل لوضع حد لها تحقيقاً لمبادىء الأمم المتحدة واحتراماً لحقوق الإنسان»[٢٢٤].

ومن جانب آخر، ساعدت السلطات المصرية السيد محمد الحارثي، ممثل الإمامة في القاهرة، على اللقاء بالقائم بأعمال السفارة السوفياتية ومستشار السفارة الأمريكية في مصر في السادس من آب/أغسطس ١٩٥٧ كلاً على انفراد، وتسليم مذكرة من الإمام غالب طالب فيها بتدخل الحكومتين لوقف الأعمال العدوانية ضد الوطنيين في عمان[٢٢٥]. وفي السياق نفسه، نجحت الجهود المصرية داخل أروقة جامعة الدول العربية في إيجاد رأي عام عربي رسمي موحّد، كمقدمة لنقل القضية العمانية من المجال العربي إلى المجال الدولي، بهدف تكتيل الرأي العام الدولي خلف الثورة العمانية، بوصفها ثورة تحررية تواجه عدواناً استعمارياً شرساً، يعيد إلى الأذهان قصة عدوان السويس[٢٢٦]. وبفضل تلك الجهود، وبناء على طلب إحدى عشرة دولة عربية، اجتمع مجلس الأمن في العشرين من آب/أغسطس لمناقشة العدوان البريطاني

---

(٢٢٢) **الرأي العام**، ٦/٨/١٩٥٧.

(٢٢٣) حافظ والشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة**، ص ٣٣١.

(٢٢٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٢، و**الرأي العام**، ٧/٨/١٩٥٧.

(٢٢٥) انظر: الداود، **أحاديث عن الخليج العربي**، ص ٧٥، وحافظ والشرقاوي، المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٢٢٦) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩٢.

على عمان. وعلى الرغم من استماع المجلس في جلستين متتاليتين إلى وجهات النظر المختلفة، ووقوف العديد من الدول، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، إلى جانب الدول العربية، فإن التنسيق البريطاني ـ الأمريكي مع بقية الدول التي تدور في فلكها أدى إلى عدم إدراج القضية العمانية في جدول أعمال مجلس الأمن[(٢٢٧)].

وما تجدر الإشارة إليه، أن وزارة الخارجية البريطانية قامت بإذاعة بيان على لسان سلطان مسقط ادّعت فيه أن الثوار سلموا أنفسهم، وقد تزامن ذلك مع تقديم الشكوى العربية إلى مجلس الأمن. وكما هو واضح فإن الغرض من ذلك البيان هو وضع الرأي العام العالمي ومجلس الأمن أمام الأمر الواقع، والإيهام بأن القضية المزمع مناقشتها في المجلس لم يعد لها وجود[(٢٢٨)]؛ ذلك أن بريطانيا كانت تتفادى وصول القضية العمانية إلى منبر الأمم المتحدة، الأمر الذي كان من شأنه أن يعرضها لإدانة دولية. وعلى الرغم من عدم إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن، فإن المسألة طرحت بكل أبعادها التاريخية والسياسية والقانونية. وكان مدار الأمر على مصير الإمامة وعلى مصير السلطان سواء بسواء؛ ذلك أن مشكلة الوجود السياسي والفعلي للنظامين هي التي كانت مطروحة للنقاش[(٢٢٩)]. وعليه يمكن القول إن هذه الخطوة كانت تعد مكسباً سياسياً مهماً حققته الإمامة بمساعدة القاهرة على الصعيد الدولي، وضربة قاسية توجّه إلى بريطانيا وحليفها سلطان مسقط.

لم يثن الموقف السلبي لمجلس الأمن من عزم العمانيين؛ إذ استمرت مقاومتهم في التصدي للغزو البريطاني بعد أن تحصنوا في معاقلهم في الجبل الأخضر. وهذا ما أكده مدير مكتب الإمامة في القاهرة في تعقيب له على قرار المجلس بقوله: «إن كفاح شعب عمان الذي بدأ منذ سنوات لم يوقفه قرار مجلس الأمن، بل سيزيده إصراراً على النضال في سبيل استقلاله وحريته»[(٢٣٠)].

من جهة أخرى، قال الأمير صالح بن عيسى الحارثي نائب إمام عمان: «إننا لن نقبل الصلح ووقف القتال، حتى نحصل على حقوقنا كاملة في الحرية والاستقلال»، وأكد أن الوطنيين في عمان «لم يتلقوا أية مساعدة من دول أجنبية،

---

(٢٢٧) انظر: البوهلال، **المسألة العمانية: بحث مفصل لقضية إمامة عُمان في جميع مراحلها**، ص ١٠٥، والداود، **محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عُمان ألقاها محمود علي الداود على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية**، ص ٤٧.

(٢٢٨) حافظ والشرقاوي، **المشكلات العالمية المعاصرة**، ص ٣٣٥.

(٢٢٩) غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٣٠.

(٢٣٠) نقلاً عن: حافظ والشرقاوي، المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

ولم نفكر في طلب مثل هذه المساعدات، وإن سلاحنا الإيمان والعزيمة وما نحصل عليه من عدونا»[٢٣١]. كما أعلن الحارثي أنه يقدم الشكر للرئيس جمال عبد الناصر، بالنيابة عن الإمام غالب وشعب عمان، على موقف مصر والدول العربية، قائلاً: إن مصر أولت قضية عمان اهتماماً وعناية خاصين، مما كان له «أكبر الأثر في الميدانين العربي والدولي»[٢٣٢].

في الحقيقة، أن هناك مسألة في غاية الأهمية قد أشار إليها نائب الإمام، ينبغي التوقف عندها بهدف توضيحها، وهي قوله: «إن الوطنيين في عمان لم يتلقوا أية مساعدة من دول أجنبية». وهو رد على بعض الجهات التي ادعت أن ما يدور على الساحة العمانية لا يعدو كونه صراعاً نفطياً بين الشركات البريطانية والأمريكية. ومن هذا المنطلق وضعت الثورة العمانية في إطار الصراع الإمبريالي، واتهمت أنها تتلقى المساعدات العسكرية من الجانب الأمريكي، إلا أن الوقائع والأحداث فنّدت تلك الادعاءات والتفسيرات الخطأ، بل المقصودة أحياناً، بهدف تشويه نضال الشعب العماني ضد الإمبريالية. إن الثورة العمانية هي التي أنهت التنافس البريطاني ـ الأمريكي، وأفضت إلى تعاون وتنسيق كامل بينهما بعدما اشتدت المقاومة وتجلت فيها صورة القومية العربية التي دعمتها القاهرة. وتأكيداً لسياسة التقارب بين البلدين، صرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس بأن المشكلة العُمانية ما هي إلا مشكلة محلية[٢٣٣]. وكان الهدف من هذا التصريح حصر ثورة عمان ضمن حدودها الجغرافية والحؤول دون توسع آثارها إلى بقية الدول الخليجية، خاصة العربية السعودية حيث مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية، وقد أظهرت حماساً شعبياً للأطروحات الناصرية، خصوصاً في صفوف العمال وضباط الجيش. وقد عبّر السيد يوجين روستو عن تلك المخاوف بصورة أوضح عندما قال: «إن اتساع نطاق الثورة وتشجيع بعض الساسة العرب للثوار من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية الأساسية وحلفاءها في المنطقة، وإن استمرار ذلك قد يؤدي إلى انتصار الناصرية في الأردن والسعودية والخليج... وسيشكل تهديداً حقيقياً للأمن، وخطراً كبيراً على السلام في المنطقة»[٢٣٤].

---

(٢٣١) نقلاً عن: **النهار**، ١٩٥٧/٨/٢٣.

(٢٣٢) المصدر نفسه.

(٢٣٣) لازم لفتة ذياب، «المعارضة السياسية في سلطنة عمان، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٤)، ص ٧٨.

(٢٣٤) انظر: **النهار**، ١٩٥٧/٨/٢٨، والجبهة الشعبية في البحرين، **الصراع على الخليج العربي: دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الأمن الخليجي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٧٢.

وبالإضافة إلى تلك التصريحات المعادية للثورة العمانية، احتجّت الحكومة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية عندما عثر على أسلحة أمريكية عند المقاومة، وبدأت التحقيق في كيفية وصول هذه الأسلحة إلى داخل عمان[٢٣٥]. كما وقفت الإدراة الأمريكية ضد إدراج قضية عمان في جدول أعمال مجلس الأمن، إذ امتنعت عن التصويت «مجاملة للسعودية» وأوعزت الى الدول السائرة في فلكها بأن تصوت إلى جانب بريطانيا، وبذلك سقطت القضية ولم تعرض أمام المجلس[٢٣٦].

وأمام استمرارية المقاومة العمانية، ووقوف القاهرة إلى جانب الثوار، مادياً وإعلامياً، سارعت الحكومة البريطانية إلى الأخذ بآراء أنطوني ناتنغ من أجل وضع سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في كامل منطقة الخليج العربي. وقد كانت هذه المسألة على رأس جدول أعمال «مؤتمر برمودة» الذي جمع بين رئيس الحكومة البريطانية هارولد ماكميلان والرئيس الأمريكي أيزنهاور في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، وقد انتهى بوضع استراتيجية جديدة، ودشن مرحلة تعاون وثيق بين البلدين عبّر عنها البيان الختامي بما يلي: «يؤكد الترابط العضوي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن مفهوم الاكتفاء الذاتي القديم قد سقط، وباعتبار أن بلدان العالم الحر لا تستطيع المحافظة على أمنها إلا بتنسيق طاقاتها وبتقاسم المهمات فيما بينها، ولقد اتفقت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة على العمل، من الآن فصاعداً، وفق هذا المبدأ»[٢٣٧].

يذكر أن هذا المبدأ قد رسم بالفعل منطقتي النفوذ البريطاني والنفوذ الأمريكي بوضوح، فوضع عمان والساحل العماني واليمن وقطر والكويت والبحرين تحت النفوذ البريطاني، على أن تبقى العربية السعودية وإيران تابعتين للنفوذ الأمريكي. أما التنسيق بين الطرفين، فيشمل كيفية مواجهة «أي عدوان خارجي» محتمل يمكن أن «يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها»[٢٣٨]. من هنا يتضح أن كل ما قيل عن مساعدات أمريكية لعمان هو محض افتراء أريد به إلصاق الشبهات بالثورة لشق الصفوف بين قادتها لاضعافها وإنهاك قواها في صراعات داخلية تمهيداً للقضاء عليها.

على رغم كل المحاولات الاستعمارية، استمرت المقاومة العمانية، بدعم مصري

---

(٢٣٥) ذياب، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٣٦) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج ٣، ص ٢٣٥٠.

(٢٣٧) نقلاً عن: غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٢٤.

(٢٣٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

مباشر، تشنّ هجماتها ضد القوات البريطانية التي تكبدت خسائر كبيرة في العدد والعتاد، وكلفت الخزانة البريطانية ٢٧٠ ألف جنيه[٢٣٩]، مما دفع سلطان مسقط، بالاتفاق مع السلطات البريطانية، إلى إيفاد مبعوث إلى الإمام غالب بن علي يحمل مشروعاً للصلح يقضي بأن يوقف الثوار القتال من دون قيد أو شرط والبدء فوراً بالتفاوض. إلا أن الإمام رفض مشروع السلطان سعيد بن تيمور، وأعلن الاستمرار في الجهاد إلى أن تحرر البلاد من الاستعمار البريطاني والمتعاونين معه[٢٤٠]. وإذا كان الثوار عاجزين عن شن هجوم مضاد لاسترجاع عاصمتهم، فإنهم استطاعوا إنهاك القوات البريطانية عن طريق نصب الكمائن وزرع الألغام على الطرقات كافة[٢٤١]، خاصة في الفترة الممتدة من شهر أيار/مايو إلى شهر تموز/يوليو ١٩٥٨؛ إذ نفذت المقاومة العديد من العمليات الناجحة، كان أبرزها قيام مجموعة بنسف شحنة من الأسلحة والمعدات التي أنزلتها بواخر بريطانية في جزيرة مصيرة لنقلها إلى مسقط[٢٤٢].

أمام ازدياد نشاط الإمامة الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً على النفوذ البريطاني في الخليج العربي، ولا سيما بعد تصاعد التيار الشعبي المعادي للنفوذ الأجنبي بفعل التطورات التي شهدتها الساحة العربية، ممثلة في انبثاق الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وجدت الحكومة البريطانية أن البديل الوحيد لعدم تورط قواتها البرية في حرب عصابات هو زيادة الغارات الجوية على معاقل المقاومة وتقوية قوات السلطان حتى تحين الفرصة المناسبة للقضاء على الإمامة. وفي هذا الإطار، ترأس جوليان أمري (Julian Amery)، وكيل وزارة الحربية البريطانية، بعثة إلى مسقط في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٨ لبحث ومناقشة فكرة إنهاء المقاومة المسلحة[٢٤٣]. وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه وقع الطرفان اتفاقية خاصة بالمعونات الفنية والعسكرية، تعهدت بموجبها بريطانيا زيادة مساعداتها العسكرية للسلطان مقابل منح سلاح الطيران البريطاني حق

(٢٣٩) Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 291

(٢٤٠) **الرأي العام**، ٦/١١/١٩٥٧.

(٢٤١) هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٠٧.

(٢٤٢) Peterson, *Oman in the Twentieth Century, Political Foundations of an Emerging State,* pp. 54-55.

(٢٤٣) هاليداي، المصدر نفسه، ص ٢٠٧. في المصدر وردت «وزير الدفاع»، وربما كان خطأ في الترجمة.

استخدام جزيرة مصيرة قاعدة جوية[٢٤٤].

ابتداءً من خريف عام ١٩٥٨ أخذت التعزيزات العسكرية طريقها إلى مسقط، حيث نزل ثلاثمئة جندي بريطاني على أرض عمان، فضلاً عن جلب عدد كبير من الطائرات من قواعدها في قبرص وكينيا والبحرين[٢٤٥]. أما على الصعيد الداخلي، فقد فرضت بريطانيا حصاراً بحرياً على السواحل، وستاراً حديدياً برياً، خاصة على منطقة البُرِيمِي، لمنع وصول أية مساعدات من جهة، ولعدم السماح لرجال الصحافة ومراسلي وكالات الأنباء بدخول عمان من جهة أخرى، حتى لا يكشفوا سياستها الاستعمارية ضد المواطنين، ولكي تُبقي الرأي العام العالمي بعيداً عما يجري في عمان[٢٤٦]. وإلى جانب هذا كله، أخذت السلطات البريطانية في استخدام حرب الدعاية النفسية لإثارة النعرات القبلية وإدخال الشكوك والمخاوف في نفوس المواطنين، بل اعتمدت أيضاً أكثر من ذلك بكثير في استعمال «سلاح المال» لشراء الذمم واصطناع الأعوان والعملاء في هذا المضمار، من أجل تأليب القبائل ضد المقاومة. وفي هذا السياق، خصصت مكافآت مالية مغرية لكل من يستطيع القبض على قادة الثورة، إذ خُصّص مبلغ ثلاثة عشر ألف دولار بالنسبة الى طالب بن علي، وخمسة آلاف دولار عن كل من الإمام وسليمان بن حمير[٢٤٧].

بعد أن هيأت السلطات الاستعمارية الاستعدادات اللازمة، بدأت أعمالها العسكرية في ليلة السادس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، وأخذت القوات المشتركة في التقدم نحو معاقل الثوار. وبعد أسابيع من المقاومة استطاع المظليون البريطانيون احتلال منطقة الجبل الأخضر والتمركز فيه. وبعد سقوط هذه المنطقة الاستراتيجية، أُرغم الإمام غالب بن علي على اللجوء إلى العربية السعودية مع أخيه طالب وسليمان بن حمير[٢٤٨].

أقام السلطان سعيد بن تيمور، بمساعدة بريطانيا، حاميات ثابتة في الداخل

---

(٢٤٤) يشير ذياب، في ص ٥٣، إلى أن السلطان قام بزيارة لندن لعقد الاتفاقية في حين أن الاتفاقية أخذت شكل تبادل رسالتين بين سلوين لويد، وزير الخارجية، وسعيد بن تيمور، سلطان مسقط وعمان. لمزيد من التفاصيل، انظر نص الرسالتين في: قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، قسم الوثائق، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢٤٥) Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 292.

(٢٤٦) رضا، **عُمان والخليج: «قضايا ومناقشات،»** ص ٢٢١.

(٢٤٧) Peterson, Ibid., p. 292.

(٢٤٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٢، و Kelly. «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» p. 292.

العماني، وبذلك استطاع أن يبسط نفوذه على معظم أنحاء البلاد. ومنذئذٍ صار وجود الإمامة ملموساً في إذاعة «صوت العرب» أكثر منه على أرض عمان. إلا أن ذلك لا يعني أن المقاومة الشعبية توقفت، فقد ظلت بعض القبائل تقاوم سياسة التعسف والاضطهاد التي مارسها السلطان ضدها[٢٤٩].

أما قادة الثورة، وعلى رأسهم الإمام غالب، الذين استقروا في العربية السعودية، فقد تحركوا في اتجاهين: **أولهما** عسكري يهدف الى إمداد القبائل بالسلاح لضمان استمرارية المقاومة، **وثانيهما** سياسي من أجل كسب التأييد العربي والدولي وضمان الدعم المالي والمادي. وقد تحركت الجمهورية العربية المتحدة نحو هذين الهدفين بكل ثقلها العسكري والسياسي لمساعدة الشعب العماني، وفضح سياسة بريطانيا الاستعمارية. وهناك حادثة تبرز هذا الدور؛ فعندما قرر الإمام غالب إرسال وفد إلى الاتحاد السوفياتي لطلب المساعدة العسكرية والمالية، وقد اتجه إلى موسكو فعلاً في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، كان رد الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف على الوفد أن عليه التوجه إلى القاهرة وسوف يجد الرئيس جمال عبد الناصر أكثر حرصاً على المساعدة والدعم[٢٥٠]. إن هذه الشهادة من الزعيم السوفياتي تؤكد صدقية القيادة الناصرية وصدق توجهاتها نحو دعم ومساندة حركات التحرر، وبصفة خاصة العربية منها، فضلاً عن سياسة موسكو التي كانت لا ترغب في أن تزداد أسباب تفاقم الحرب الباردة القائمة يومذاك.

لم يقتصر الدور الناصري على الدعم المادي والعسكري، وإنما شمل أيضاً الحفاظ على استقلالية الثورة العمانية وسلامة نهجها القومي بعيداً عن التيارات والأيديولوجيات التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع العماني[٢٥١]. ومن هذا المنطلق، رفض نائب الإمام صالح بن عيسى الحارثي، الذي ترأس وفداً إلى بكين في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، المساعدة العسكرية التي عرضها عليه المسؤولون الصينيون، في حين قبل بالمساعدات المالية[٢٥٢]. ولم يكن رفضه

(٢٤٩) انظر: العقاد، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، ص ٩٩، وقاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**، ص ٢٨٧.

(٢٥٠) انظر: مقابلة مع د. عودة، بطرس عودة بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٠، **والتضامن** (لندن)، ٨/٨/١٩٨٦، ص ٥٢.

(٢٥١) سوف نبين لاحقاً كيف أن غياب عبد الناصر فتح باب الصراع على مصراعيه بين الصين والاتحاد السوفياتي لتقديم المساعدات إلى جبهة تحرير ظفار من أجل استقطاب أعضائها.

(٢٥٢) ذياب، «المعارضة السياسية في سلطنة عُمان، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥،» ص ٧٦.

للمساعدات العسكرية إلا استناداً إلى أحد أمرين: فإما أن تكون لديه تعليمات من القاهرة بأن تكون المساعدات قاصرة على الجانب المالي، وإما أن صالح بن عيسى رفض تلك المساعدة لعلمه بالفتور النسبي في العلاقات بين بكين والقاهرة، وعليه كان من الصعب قبول العرض من دون التشاور مع الرئيس جمال عبد الناصر.

أما على الصعيد السياسي، فقد كثف زعماء الإمامة نشاطهم من أجل كسب المزيد من التأييد العربي والدولي. وفي هذا المجال تابعوا إصدار جوازات سفر عمانية للاجئين العمانيين الذين دمرت منازلهم وأحرقت مزارعهم من جراء القصف البريطاني[٢٥٣]، كما افتتحت الإمامة مكاتب جديدة لها في الدمام التي أصبحت مقر الإمام غالب بن علي، إلى جانب مكتبين في كل من دمشق وبيروت[٢٥٤]. وكان تسلم الأمير سليمان بن حمير نائب الإمام رئاسة مكتب القاهرة خطوة مهمة لتفعيل النشاط السياسي؛ إذ أعقب هذه الخطوة مباشرة زيارة الإمام غالب بن علي للقاهرة، وقد التقى الرئيس جمال عبد الناصر في الإسكندرية في العشرين من آب/أغسطس ١٩٥٩، وبحث معه آخر التطورات على الساحة العمانية، كما ناقش وضع اللاجئين وإمكانية تقديم المساعدة لهم، وقد وعده الرئيس جمال عبد الناصر بتقديم المساعدات اللازمة والتسهيلات المناسبة لتقوية موقف الإمامة العسكري[٢٥٥].

وإلى جانب الدعم المادي والعسكري، ألقت القاهرة بكل ثقلها السياسي والإعلامي للتعريف أكثر بقضية الشعب العماني، وفضح الممارسات الاستعمارية البريطانية التي ترتكب بحقه، في محاولة منها لإعادة القضية إلى منبر الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إشراك قيادة العمل الوطني للثورة في المؤتمرات الدولية بمختلف أنواعها، مع العمل على حشد تأييد أكبر عدد ممكن من الدول للقضية العمانية[٢٥٦]. وكان أول نجاح تحقق في هذا المضمار حضور وفد عماني مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٥٩، إذ وافق المؤتمر على إدراج

---

(٢٥٣) كان هناك حوالى عشرة آلاف لاجىء عُماني في العربية السعودية، وخمسة آلاف في الكويت، ومئتان في الجمهورية العربية المتحدة، وثلاثمئة في العراق.

(٢٥٤) لم يفتح مكتب للإمامة في بغداد إلا في أواخر شهر آذار/مارس ١٩٦٢، وربما كان السبب هو سوء العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة.

(٢٥٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٧، و Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 292.

(٢٥٦) انظر: **التضامن**، ١٩٨٦/٨/٨، ص ٥٢، ورضا، **عُمان والخليج**: «**قضايا ومناقشات**»، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

القضية العمانية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تقرر اعتبار الثامن عشر من تموز/يوليو من كل عام، وهو يوم إعلان الثورة على الاستعمار البريطاني، يوماً خاصّاً بعمان يستغل لجمع التبرعات من أجل مواصلة الكفاح المسلح. والأهم من ذلك هو قيام أجهزة الإعلام الخاصة في الدول المشاركة بتعريف شعوبها بحقائق ما يحدث في عمان. وفي مؤتمر مكافحة الاستعمار الذي عقد في بلغراد أواخر عام ١٩٥٩، دعيت عمان لحضوره لشرح سياسة العدوان البريطاني، وقد أعلن المؤتمر بالإجماع وقوفه إلى جانب كفاح الشعب العماني(٢٥٧).

هكذا يتّضح أن وقوف القاهرة إلى جانب المقاومة العمانية، وتبني الرئيس عبد الناصر لقضيتهم، بوصفه أحد أبرز أقطاب قادة حركة التحرر في العالم الثالث، قد أكسبها عطف وتقدير الكتلة الآسيوية ـ الأفريقية إلى جانب المعسكر الاشتراكي. وبفضل تلك الجهود حققت المقاومة العمانية أبرز انتصاراتها في العامين ١٩٦٠ و١٩٦١. فعلى الصعيد العسكري، توسعت المقاومة في داخل عمان لتشمل ضرب العديد من المصالح والمراكز البريطانية في إمارات الخليج العربي، إذ نجح الثوار في تنفيذ سلسلة من التفجيرات التي استهدفت البواخر وأنابيب النفط، والبنوك وشركات الطيران(٢٥٨). أما على الصعيد السياسي، فقد قررت جامعة الدول العربية في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦٠ تخصيص ميزانية ثابتة لدعم إمامة عمان، وبالتعاون مع المجموعة الآسيوية ـ الأفريقية تقدمت الدول العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ بطلب إدراج القضية العمانية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية، إلا أنه تم تأجيل مناقشتها إلى الدورة السادسة عشرة على الرغم من الموقف البريطاني السلبي، ومحاولة منع الوفد العماني من الحضور أصلاً؛ إذ إن جهودها باءت بالفشل، وتمكن الوفد العماني برئاسة السيد محمد أمين عبدالله من التحدث أمام اللجنة السياسية عن عدالة قضية الشعب العماني واستقلال بلاده الذي تضمنته «معاهدة السيب»(٢٥٩). أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أوضحت أن حل قضية عمان يتمثل في ثلاث نقاط، هي: عودة الأمور في عمان إلى ما كانت عليه

---

(٢٥٧) انظر: عبد الله فهد النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٤١، ورضا، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٢٥٨) Peterson, «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement,» p. 293.

(٢٥٩) انظر: غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٢٢، والبوهلال، **المسألة العمانية: بحث مفصل لقضية إمامة عُمان في جميع مراحلها**، ص ١١٤ ـ ١١٥.

قبل العدوان، والاعتراف باستقلال عمان، وأخيراً سحب قوات الاحتلال البريطاني من هناك[٢٦٠].

حيال هذه التطورات العسكرية والسياسية، وأمام موقف عبد الناصر الصلب الواضح، أعربت بريطانيا عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي الثورة العمانية. وقد تمت بعض المباحثات بالفعل، واتضح منها أن بريطانيا تستهدف تمييع القضية العمانية والالتفاف على الإدانة الدولية لتفادي هجمات القاهرة ودعمها للثوار الذين أمسوا خطراً حقيقياً على مركزها في الخليج العربي، ولا سيما بعد امتداد العمليات التفجيرية إلى الإمارات المجاورة[٢٦١].

لقد كان مقدراً للقضية العمانية أن تحرز نجاحاً سياسياً يعززه استمرار الثورة، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل نظراً لانحياز الذين تصدوا لقيادة الثورة للمعسكر العربي المحافظ بزعامة السعودية أثناء الانقسام الذي شهده الوطن العربي بسبب الثورة في اليمن[٢٦٢]. ويعود هذا الانحياز أساساً إلى تقليدية قادة الإمامة وعجزهم عن فهم وإدراك ما يجري على الساحة العربية. وبالنتيجة انتهى الكفاح المسلح بشكل نهائي، ذلك أن اندلاع الحرب في اليمن قد أدى إلى الإجهاز التام على الوفاق المصري ـ السعودي ضد بريطانيا،وحوّل العربية السعودية من خصم تقليدي إلى شريك لها في الحرب ضد الجمهورية العربية المتحدة في اليمن[٢٦٣]. وإزاء هذه التطورات اتجه قادة الثورة إلى إقامة دولة الإمامة في المنفى، وفي هذا السياق تمّ عقد مؤتمر في الدمّام العربية السعودية في الثامن والعشرين من تموز/يوليو ١٩٦٣، شكل على أثره مجلس أعلى مؤلف من خمسة أعضاء برئاسة الإمام غالب[٢٦٤]. وفي شهر أيلول/سبتمبر تمّ تشكيل جبهة تحرير عمان التي حددت برنامجها السياسي بتحرير عمان داخلاً وساحلاً من الاستعمار البريطاني، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الممتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وتنظيم الكفاح الشعبي في عمان بما ينسجم مع هذه الأهداف، والعمل لإقامة دعائم الجمهورية العربية العمانية، واعتبار القومية العربية أساساً لبناء المجتمع العربي الإسلامي. وعهد المجلس

(٢٦٠) الشحات، «عبد الناصر وقضية التحرير في جزيرة العرب،» ص ٤٩٣.

(٢٦١) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٣، والنفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، ص ٤١.

(٢٦٢) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر**، ص ٣٩٤.

(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٢٦٤) الوثائق العربية، لعام ١٩٦٥، الوثيقة رقم ١٤٥، ص ٦٣٠.

الوطني بالقيادة إلى الأمير صالح بن عيسى، كما أسندت الأمانة المؤقتة للجبهة إلى إبراهيم الحارثي[٢٦٥].

لم يكن هذا البرنامج السياسي الذي صيغ بأيديولوجية قومية من نتاج فكر الإمامة التقليدي، بقدر ما عبّر من عقلية جديدة مثلها شباب عمان في الدول العربية ممن تأثروا بالفكر الناصري، وبدأوا يجدون في الإمامة نظاماً مر عليه الزمن، وإن لم يرفضوا شرعية الإمام. من هذا المنطلق، اتخذوا الإمامة واجهة لهم بحكم تمثيلها الرسمي للعمانيين في الخارج، فضلاً عن قوة الولاء القبلي العماني في الداخل[٢٦٦]. ويذكر أن الإمام قد وافق في البداية على برنامج الجبهة، وصرح بأنه مستعد لقبول إرادة الشعب الذي يريد أن يعيش مع عصره، وأنه مستعد أيضاً لترك الحكم إذا رغب الشعب في استبداله، إلا أنه إزاء الضغط السعودي جمد موافقته ولم يوقع عليه، ثم بدأت الخلافات بين القيادات تطفو إلى السطح، وما لبثت الأحداث أن تجاوزرت «حكومة المنفى» هذه، التي تأخر تشكيلها ولم يكتب لها أن تعمر[٢٦٧]. وهكذا انهارت جبهة تحرير عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، وتهمّش دور الإمام غالب بن علي وتراجع إلى الظل، مما أفسح المجال لبروز حركة مسلحة جديدة انطلقت من القاهرة.

٣ ـ جبهة تحرير ظفار

إذا كانت الإمامة قد فشلت في تحرير عمان من نير الاستعمار البريطاني، فإن المقاومة التي قادتها سنوات عدة أفرزت نتائج في غاية الأهمية على الصعيدين الفكري والسياسي؛ فقد فتحت ثغرة في طوق العزلة الكاملة التي فرضها كل من السلطان والسلطات البريطانية على الشعب العماني، مما أفسح المجال للعمانيين للاتصال ومتابعة ما يجري على الساحة العربية من أحداث وتطورات. ونتيجة لتلك الحرب المدمرة لجأ العديد من الشباب العماني إلى السعودية والكويت وقطر بحثاً عن العمل، فضلاً عن لجوء البعض الآخر إلى القاهرة ودمشق ثم بغداد[٢٦٨]. كل هذه

(٢٦٥) الوثائق العربية، لعام ١٩٦٣، الوثيقة رقم ١٩٨، ص ٦٨٢.

(٢٦٦) غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٣٣.

(٢٦٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٢، وباروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٩٥.

(٢٦٨) غباش، المصدر نفسه، ص ٣٢١.

المستجدات أثمرت معطيات سياسية وثقافية جديدة أثرت، إذ ذاك، على المجتمع العماني بشكل عام والشبيبة العمانية في المنفى بشكل خاص؛ ذلك أن انتشار الوعي القومي اللاحق لمرحلة النهضة التي جسدها عبد الناصر، قد أثّر بعمق في تفكير هؤلاء الشباب المتحمسين، ولا سيما أولئك الذين احتضنتهم القاهرة، فأخذوا ينفتحون على تيار القومية العربية بعيداً عن مؤسسة الإمامة التقليدية.

لقد أصبحت القاهرة، ابتداء من عام ١٩٦٤، مقتنعة بأن الإمامة لم يعد في مقدورها عمل أي شيء، خاصة بعد انتقال قضية عمان من مسرح النضال المسلح إلى المسرح السياسي الدولي، ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة التي تتحكم في اتخاذها لأي قرار المصالح المتشابكة للدول الأعضاء، مما أفقد القضية الكثير من حيويتها وجعلها خلال أربع سنوات تتناقلها اللجان السياسية بلا فاعلية. وهكذا تميّع مصير القضية بفعل المؤثرات الجانبية للمصالح البريطانية[٢٦٩]. من هذا المنطلق أخذت القاهرة تهيىء بعض الشباب العمانيين لمعاودة الكفاح المسلح انطلاقاً من منطقة ظفار، وقد تمّ اختيار ظفار لعدة اعتبارات أساسية، أهمها ظفارية معظم الكوادر العمانية، وطبيعة ظفار الجبلية الملائمة لحرب العصابات، واستثمار العداء القبلي الظفاري التقليدي ضد السلطنة، وبهدف إقامة جسر يصل بالكفاح المسلح في جنوب اليمن الذي قادته الجبهة القومية بإسناد من الجمهورية العربية المتحدة[٢٧٠]. وفي هذا الإطار، بدأت الجمعية الخيرية الظفارية جمع التبرعات اللازمة لشراء السلاح، تحت ستار بناء المساجد، في حين أنها كانت تحضر للكفاح. وكان لهذه الجمعية مكتب في القاهرة يرأسه يوسف بن علوي الذي كان على صلة وثيقة بالأجهزة المصرية التي تمكنت أيضاً من كسب ولاء مسلم بن نفل شيخ قبيلة آل كثيّر، وكان يتمتع بنفوذ كبير في المنطقة[٢٧١]. وفي السياق نفسه، تمكنت «حركة القوميين العرب» فرع الخليج والجزيرة العربية من تجنيد بعض الشباب الظفاريين المهاجرين إلى أقطار الخليج العربي، وكان على رأس هذا التنظيم محمد أحمد الغساني. وحين وقع الخلاف في الحركة الأم وقفت هذه المجموعة مع الجيل الثاني الذي نادى بالالتحام مع الناصرية، وبذلك أصبحت ذات اتجاه ناصري صرف[٢٧٢]. أما التنظيم الثالث فهو «منظمة

---

(٢٦٩) مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٩.

(٢٧٠) هاشم بهبهاني، **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**، ترجمة سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢٧١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٣، وباروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٩٦.

(٢٧٢) فرد هاليداي، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**، ترجمة محمد الرميحي (الكويت: دار الوطن للصحافة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٥٨.

الجنود الظفاريين» ممن خدموا في قوة كشافة ساحل عمان، وقوات قطر، وكان يربط جنود هذه المنظمة ذات التوجه الوطني الجهوي(٢٧٣) مسألة استقلال ظفار بسبب سياسة سلطان مسقط التعسفية تجاههم(٢٧٤). وطبقاً لبعض المصادر فإن الجمهورية العربية المتحدة دفعت فرع «حركة القوميين العرب» و«منظمة الجنود الظفاريين» للتّحالف مع «الجمعية الخيرية الظفارية» كشرط مسبق لتقديم المساعدة من أجل إيجاد جبهة وطنية متماسكة على غرار الجبهة القومية لجنوب اليمن المحتل(٢٧٥). وعلى الرغم من ائتلاف المنظمات الثلاث في عام ١٩٦٤ فإن إعلان عن «جبهة تحرير ظفار» لم يتم إلا بعد عقد مؤتمرها التأسيسي في الأول من حزيران/يونيو ١٩٦٥، وقد انبثقت عنه لجنة تنفيذية مؤلفة من ثمانية عشر عضواً، بينهم يوسف بن علوي أحد قادة «الجمعية الخيرية» ومحمد أحمد الغساني من «حركة القوميين العرب»، وسيمثل هذان العضوان الجناحين المتصارعين في الجبهة لاحقاً(٢٧٦).

تمّت العملية الأولى للجبهة في التاسع من حزيران/يونيو ١٩٦٥، واعتبر هذا اليوم تاريخاً لبدء الثورة في ظفار، وكانت العملية عبارة عن كمين لدورية عسكرية. وعلى أثرها أصدرت الجبهة بيانها الأول، ومن خلال هذا البيان يمكن تحديد مسارها الفكري. لقد ركز البيان على الهوية العربية لظفار، فخاطب باسم الأمة العربية والوطن العربي والشعب العربي في ظفار العربية «بوصفها جزءاً من الوطن العربي الكبير» تستمد قوتها من أهداف القومية العربية، كما خاطب البيان «الجماهير العربية المناضلة» مؤكداً أن «جبهة تحرير ظفار» «تؤمن أيماناً راسخاً بوحدة الأمة العربية ووحدة نضال أبناء العروبة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي»، وانتهى بشعار «عاشت ظفار حرة عربية، عاشت الأمة العربية»(٢٧٧).

ليس من الصعب على المتتبع أن يقرأ في ثنايا هذا البيان فكر عبد الناصر، بل حتى عباراته. وهكذا فإن البيان يعكس بوضوح لا لبس فيه فكر الجبهة العروبي

(٢٧٣) الجهوي، أو الجهوية، كلمة تستخدم كثيراً في المغرب العربي، وهي أدق وأكثر تخصيصاً من كلمة إقليمي ذات المعنى الأعم جغرافياً. وتعني هنا المنطقة، أو الانتماء إلى منطقة جغرافية أو حضرية.

(٢٧٤) النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، ص ٥٣.

(٢٧٥) انظر: بهبهاني، **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**؛ هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ص ٢٣٢، و Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» p. 223.

(٢٧٦) هاليداي، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٢٧٧) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، **وثائق النضال الوطني، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٩ ـ ١١.

القومي. وإذا كان التشديد واضحاً على الهوية العربية لظفار، فإن ذلك لا يعدو كونه تأكيداً على مساواة الظفاريين بالعمانيين الذين كانوا ينظرون إلى أهل ظفار نظرة دونية تغذيها الفروقات القبلية[٢٧٨]. وبذلك طرحت الجبهة هوية أيديولوجية سياسية نضالية متميزة من مؤسسة الإمامة لا على المستوى الفكري والتنظيمي فحسب، بل شمل الجانب العسكري أيضاً. فإذا كان رفع السلاح بوجه العدو من قبل الإمامة بقي في مجمله تقليداً قبلياً، فإنه بالنسبة الى الجبهة قد شهد تطويراً نوعياً وجذرياً، وتتحدد نوعيته وجذريته في أنه يدرج التقليد العسكري القبلي في إطار مخطط نضالي مدروس. فجديده يكمن إذاً فيه بحد ذاته، بل يكمن تحديداً في الوعي التنظيمي الأيديولوجي السياسي الذي يوظفه ويحوله من وعي قبلي متعلق بتحرك محدود إلى وعي قومي متعلق بثورة، أو حرب عصابات طويلة الأمد، وهو ما طبقته «جبهة تحرير ظفار» على أرض الواقع ولو إلى حين.

من هنا يتّضح الفعل الناصري على مستويين: **أولهما** يظهر في بعض العناصر القيادية التي أثبتت وعيها السياسي في التعامل مع واقع المجتمع العمّاني، **وثانيهما** المساعدة التنظيمية متمثلة في الضغط على الجميع، بمن فيهم أبناء بعض القبائل، لإنشاء ما يشبه الجبهة الوطنية، وإخضاع خلافاتهم الجانبية في هذه المرحلة لمصلحة شنّ الكفاح المسلح الفوري ضد البريطانيين وحكم السلطان الرجعي في آنٍ معاً. وقد كان لهذا التوجيه الذي حظيت به القوى الوطنية في عمان دور مميز في توحيد صفوفها[٢٧٩]. وتجدر الإشارة الى أن ذلك لم يكن ممكناً لولا ضراوة معركة التحرير التي كان يقودها الشعب اليمني بجزأيه الشمالي والجنوبي تحت راية الناصرية، إذ تركت تلك الانتصارات أثراً كبيراً في إلهاب حماس الجماهير الشعبية العمانية، وتهيئة الجو لانبعاث الكفاح المسلح من جديد بقيادة «جبهة تحرير ظفار»[٢٨٠].

وإلى جانب الدعم العسكري والإعلامي من قبل الجمهورية العربية المتحدة، وفي إطار التنسيق مع «حركة القوميين العرب» في العراق، قام صبحي عبد الحميد، مدير الحركات العسكرية في حكومة أحمد حسن البكر عام ١٩٦٣[٢٨١]، وهو من

---

(٢٧٨) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٩٨.

(٢٧٩) مقابلة مع حامد محمود، بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٩.

(٢٨٠) الجبهة الشعبية في البحرين، **الصراع على الخليج العربي: دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الأمن الخليجي**، ص ٧٤.

(٢٨١) ورد خطأ في المصدر بأن صبحي عبد الحميد كان مديراً للحركات العسكرية في عهد حكومة طاهر يحيى، ما يقتضي التنويه بعد اتصالنا المباشر به من خلال مقابلة بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٠.

الناصريين المعروفين، بتدريب العديد من كوادر الجبهة الذين قدر عددهم بمئة وستين عنصراً، كما تمّ إمدادهم بالسلاح[٢٨٢]. إلا أن هناك جهة ثالثة قدمت بعض المساعدات المالية وهي العربية السعودية[٢٨٣]، وكان دعم هذه الأخيرة جزءاً من سياستها القائمة على أساس إقامة علاقات وثيقة مع القوى المعادية للسلطان، والأهم من ذلك هو رغبتها في احتواء الجبهة للحدّ من امتداد الفكر الناصري الذي انتشر بصورة واسعة في أقطار الخليج العربي[٢٨٤].

من الواضح أن ما أقدمت عليه السلطات السعودية لا يمكن أن يعد ضمن الدعم المقدم إلى الجبهة، بقدر ما هو مناورة رجعية تدخل في إطار الإغراءات المالية بهدف فصم عرى «جبهة تحرير ظفار» واستقطاب بعض شيوخ العشائر من أجل تقوية مركز الإمام غالب الذي ضعف مركزه في الدمّام، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل، وبالنتيجة توقفت السلطات السعودية عن دفع الأموال لشراء الذمم.

وعلى الرغم من أن «جبهة تحرير ظفار» بقيت تفتقر إلى الدعم العسكري في سنواتها الأولى، فإنها نجحت في شنّ سلسلة من الهجمات على المراكز الحكومية شمالي شرقي صلالة عاصمة ظفار ابتداء من خريف ١٩٦٥. إلا أن أبرز عملية نفذتها الجبهة هي قيام خلية عسكرية سرية منها بمحاولة اغتيال السلطان سعيد بن تيمور في السادس والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٦٦، إبان حفل وداعي لأحد الضباط الباكستانيين المتقاعدين، مما أدى إلى قتل الضابط وجرح السلطان[٢٨٥]. وكان من نتائج تلك العملية تنفيذ حملة جرت اعتقالات واسعة ضد الظفاريين الذين طردهم السلطان من قواته واستبدلهم بفصائل عمانية قبلية. وبتحريض من السلطات البريطانية، صور السلطان الصراع بينه وبين الجبهة على أنه صراع بين القبائل العمانية والقبائل الظفارية[٢٨٦]. فضلاً عن ذلك، أخذت السلطات البريطانية بتعزيز قواتها الجوية تحت غطاء حماية السلطان، وقامت بتدمير بعض مراكز الجبهة، كما شددت

---

(٢٨٢) انظر: مقابلة مع العميد المتقاعد صبحي عبد الحميد، بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٠، وبهبهاني، **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٣٣.

(٢٨٣) النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، ص ٥٤.

(٢٨٤) ذياب، «المعارضة السياسية في سلطنة عُمان، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥،» ص ٩٠.

(٢٨٥) انظر: باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٩٩، و Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» p. 223.

(٢٨٦) هاليداي، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**، ص ٢٦٠.

الحصار على مدينة صلالة، وتمّ تسوير المدينة بالأسلاك الشائكة لحماية بعض منشآتها الخدمية(٢٨٧).

دفعت تلك الإجراءات أغلبية الظفاريين، الذين تحفظوا في البداية على الكفاح المسلح، الى الانضمام إلى الجبهة وتصعيد مقاومتهم ضد السلطات البريطانية وحليفها السلطان. وقد أدى ذلك إلى تعزيز موقف الجبهة، إذ اشتدت هجماتها، واستطاعت تفجير سبع شاحنات عسكرية وقتل وجرح تسعة وخمسين شخصاً من قوات السلطان النظامية في شهر /١٩٦٦تموز(٢٨٨). وإزاء صاعد نشاط يوليو الثوار الذي غدا يشكل خطراً محسوساً على مركز بريطانيا في المنطقة، اتجهت الأخيرة إلى قطع خط التموين الذي يصل ظفار بالجبهة القومية في اليمن الجنوبي. وبالفعل قام البريطانيون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ بهجوم على منطقة حدودية اعتقلوا خلاله اثنين وعشرين شخصاً تابعين للجبهة(٢٨٩). وهكذا أصبحت الجبهة محاصرة من كل الأطراف، فتراجع نشاطها العسكري بسبب نقص التسليح؛ لذلك اعتمدت ابتداءً من عام ١٩٦٧ استراتيجية جديدة عبّرت عنها إذاعة «صوت العرب» بالقول: «إن السلاح المستولى عليه يجب استعماله في تسليح وتجهيز وحدات جديدة من جيش التحرير. إن هدفنا في حرب التحرير يجب أن ينصب دائماً على مؤخرة العدو، وكما لا يجب أن ندخل معه في معارك يقررها هو وتكون ذات نتائج يتوخاها هو سلفاً... إن حربنا مع الاستعمار هي حرب طويلة... وهي حرب حياة أو موت، يجب أن نعتمد فيها التكتيكات العسكرية المثلى لحرب الشعب، وهي أن نضرب ونهرب»(٢٩٠).

ازداد وضع الجبهة حرجاً بعد نكسة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتوقفت المساعدة العسكرية للجمهورية العربية المتحدة إثر الانسحاب من اليمن، وظل الأمر كذلك حتى استقلال اليمن الجنوبي وتسلم الجبهة القومية مقاليد الحكم في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وبذلك ضمنت «جبهة تحرير ظفار» لأول مرة خطوط تموينها من جهة الحدود اليمنية. وتمّ من الناحية الفعلية تطوير استراتيجية متبادلة ما بينها وبين الحكومة الجديدة في اليمن، وفي مواجهة تهديدات

(٢٨٧) هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية : السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٣٥.

(٢٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٢٨٩) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٩٩.

(٢٩٠) نقلاً عن: هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ، ص ٢٣٤.

كل من السلطان والسعودية[٢٩١]. غير أن التناقضات الأيديولوجية بدأت تطفو على السطح بين أعضاء الجبهة نتيجة لنكسة حزيران/يونيو؛ فقبل اندلاع الحرب بأسبوع واحد أذاع يوسف بن علوي، الناطق الرسمي للجبهة، بياناً موجهاً من «صوت العرب» إلى الثوار جاء فيه: «أيها الأخوة الأحرار، إن المعركة الحاسمة التي تخوضها الأمة العربية تتجسد الآن في طلائع جيش العروبة التي تتقدم في سيناء، أبطال العروبة، ضباط الجمهورية العربية المتحدة الذين يقفون بتصميم وثبات وإيمان في وجه العدو الإمبريالي الصهيوني... أيها الأبطال الأحرار في الجبال والقرى، أيها الجنود البواسل في جيش تحرير ظفار، لقد لقنتم الإمبريالية البريطانية دروساً لن تنساها، واليوم يوم العروبة، إنه يوم الثأر لشهدائنا الأحرار، إنها فرصتنا الآن للثأر من المجرمين الصهاينة ومن أسيادهم البريطانيين والأمريكيين. فليكن يومنا هذا يوماً للثأر...»[٢٩٢].

إن المضمون القومي الناصري لهذا البيان واضح لا لبس فيه، وهو بذلك يعكس الخلفية الفكرية والسياسية لـ«جبهة تحرير ظفار»، إلا أن هذا الخط الأيديولوجي شهد تغيرات جذرية بعد نكسة حزيران/يونيو. فنظراً لارتباط الجبهة بـ«حركة القوميين العرب»، فإن ما حل بالحركة الأم من انقسامات أيديولوجية انعكس بدوره على الجبهة التي شهدت أيضاً انقسامات تنظيمية ظهرت بوضوح في المؤتمر الثاني للجبهة الذي عقد في وادي حمرين في المنطقة الوسطى من ظفار ما بين الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٨ والعشرين منه[٢٩٣]. وقد اتضح من سير أعمال المؤتمر أن هناك مجموعة من اليساريين الماركسيين يحاولون، بدعم من عدن، القفز على القيادة وتغيير المفاهيم الأساسية للجبهة. وبالفعل تمّ إقصاء كل الأعضاء المؤسسين ما عدا محمد أحمد الغساني الذي أصبح أميناً عاماً للجبهة التي تغير اسمها إلى «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» التي تبنّت الماركسية - اللينينية دليلاً نظرياً لها، والتزمت بـ«العنف الثوري المنظم باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية والرجعية والبرجوازية والأقطاع» حسب قناعتها[٢٩٤].

مع حدوث هذه الطفرة الفكرية والسياسية للجبهة غير الواقعية التي لم تتفق مع

(٢٩١) انظر: بهبهاني، **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**، ص ١٥٦ ـ ١٥٧، والنفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، ص ٥٤.

(٢٩٢) نقلاً عن: هاليداي، المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٢٩٣) خالد يحيى العزي، **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان: دراسة ومشاهدات** (بغداد: الدار القومية للكاتب العربي، ١٩٨٦)، ص ١٤٣.

(٢٩٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤، والنفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، ص ٥٥.

الواقع الاجتماعي والحضاري للمجتمع العماني، انسحب الأعضاء ذوو التوجهات القومية، وعلى رأسهم يوسف بن علوي، وواصلوا الكفاح وفق منطلقات «جبهة تحرير ظفار»، لا من منطلق انفصالي كما اتهمه أعضاء «الجبهة الشعبية» الجدد[٢٩٥]. وقد كانت مجموعة يوسف بن علوي على حق عندما رفضت الأفكار الجديدة التي عدتها غريبة عن مجتمعها، وثبت بالفعل أن تلك التغييرات لم تكن سوى شعارات سياسية، إذ بدأت الجبهة الشعبية تفقد استقلالها التنظيمي، وبدا قرارها السياسي وكأنه مفروض عليها من الخارج ومن جهات تكمن مصلحتها في استنزاف الشعب العماني، وأخرى تريد أن تفرض آراءها السياسية والأيديولوجية على الجبهة تحت غطاء تزويدها بالمساعدات والأسلحة. وبدا ذلك واضحاً في التنافس السوفياتي ـ الصيني[٢٩٦].

وهنا يبرز بوضوح الفراغ الذي تركته القيادة الناصرية التي انشغلت بالوضع الداخلي بسبب تداعيات نكسة حزيران/يونيو. فطوال فترة وجود الجيش المصري في اليمن والمساعدة الناصرية المباشرة للقوى الوطنية في المنطقة، لم تتمكن أية جهة سياسية خارجية من فرض معتقداتها الفكرية على تلك القوى، وتحديداً «جبهة تحرير ظفار» التي حافظت، منذ انطلاقتها الأولى، على استقلالها التنظيمي، وبالتالي على قرارها السياسي الذي كان ينبع من ظروف أوضاع المنطقة. وعليه فقد كانت فاعلة ومؤثرة وحازت على تأييد الكثير من الأطراف الخليجية والعربية والدولية.

ومهما يكن من أمر، فإن «الجبهة الشعبية» التي فرضت وجودها على الساحة العمانية بفضل الانتصارات العسكرية في السنتين ١٩٦٩ و١٩٧٠، قد حظيت هي الأخرى بمساعدة القاهرة الإعلامية، وفتحت لها مكتباً باسمها مستقلاً عن مكتب «جبهة ظفار»[٢٩٧]. وعلى الرغم من تجسيدها لآمال بعض العمانيين من جيل الستينيات، فإن أفكارها التي زاوجت بين اللينينية والماوية لم تكن سوى إسقاط على التاريخ والمجتمع العماني. وإذا كان لهذه الجبهة من إيجابيات، فهي أنها قد عجلت في حركة التغيير التي أزاحت السلطان سعيد بن تيمور العائق الوحيد أمام التغيير

---

(٢٩٥) العزي، المصدر نفسه، ص ١٤٣. يذكر أن الكاتب الإنكليزي فرد هاليداي رأى من خلال اعتماده وجهة النظر الماركسية، أن نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ حررت «جبهة تحرير ظفار» من السلطة المصرية، ويتهم أعضاء الجبهة الذين رفضوا قرارات مؤتمر حمرين بأنهم انفصاليون ومناصرون للإمبريالية الإيطالية بعد أن انضموا إلى حكومة قابوس. لمزيد من التفاصيل، انظر: هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

(٢٩٦) النفيسي، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٢٩٧) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٤٠٧.

والتطور، واعتلاء ابنه السلطان قابوس سدة الحكم في الثالث والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٧٠.

وبغض النظر عن أسباب وخلفية من كان يقف وراء هذا التغيير، فإن السلطان قابوس كان متعاطفاً مع مطالب الحركة الوطنية لإدراكه تخلف نظام أبيه. لذلك سارع إلى إنشاء مؤسسات الدولة، فضلاً عن بعثه للعديد من المشاريع الاقتصادية لتحسين أوضاع الشعب، وتحديداً في منطقة ظفار التي عانت التخلف أكثر من غيرها[٢٩٨]. وهكذا استطاع الحكم الجديد أن يعطي لنفسه وجهاً أكثر عصرية ينسجم مع متطلبات المرحلة التي تمرّ بها عمان والخليج العربي، وطرح مشروعاً وطنياً من أجل بناء الدولة الجديدة، وبذلك كسب مجموعة يوسف بن علوي[٢٩٩] التي شجعتها القاهرة على التعاون مع النظام الجديد[٣٠٠]. كما التحق به العديد من الشباب من خريجي جامعات القاهرة وموسكو وبوخارست، في حين رفضت «الجبهة الشعبية» أي لقاء سياسي مع السلطان قابوس الذي أبدى تفاهماً لجميع فصائل الحركة الوطنية[٣٠١]، ولم يكن هناك معنى لهذا الرفض سوى التزمت العقائدي.

مما سبق كله يتضح الإسهام الكبير، المتعدد الجوانب ـ العسكري والسياسي والإعلامي ـ الذي قدمته القيادة الناصرية بدءاً من ثورة الإمام غالب بن علي، مروراً بـ«جبهة تحرير ظفار»، وانتهاء بـ«الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» وهي التي اختلفت فكرياً وسياسياً مع نظام عبد الناصر نفسه. ولم يقتصر الجهد الناصري على الدعم، بل تعداه إلى إيجاد صيغ للتعاون بين جميع الفصائل الوطنية العمانية بصرف النظر عن منطلقاتها الفكرية والسياسية من أجل توحيد الصف الوطني في وجه الوجود البريطاني في عمان بشكل خاص، والخليج العربي بشكل عام. وهكذا أدى الفكر الناصري دوره المطلوب تاريخياً على الساحة العمانية، وكان له تأثير مباشر في كل تطور إيجابي شهدته المنطقة في تلك المرحلة.

---

(٢٩٨) النفيسي، المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٢٩٩) يشغل الآن منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

(٣٠٠) مقابلة مع الكاتب عبد العظيم مناف، بتاريخ ٢٣/ ٢٠٠٠.

(٣٠١) النفيسي، المصدر نفسه، ص ٧٩، والعزي، **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان: دراسة ومشاهدات،** ص ١٤٦.

الخـــاتمـــة

من خلال ما ورد في متن الدراسة، يمكن القول إنه على الرغم من العزلة التي فرضتها بريطانيا على منطقة الخليج العربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن الانتفاضات والحركات التحررية العربية التي قامت ما بين الحربين العالميتين كانت لها صداها لدى النخبة المثقة في الخليج العربي، ولا سيما في الكويت والبحرين والحجاز؛ تلك النخبة التي تابعت التطورات والأحداث العربية من خلال الإنتاج الأدبي والثقافي والسياسي للكتّاب العرب، خاصة المصريين منهم، عن طريق المجلات والجرائد العربية. وهكذا أخذ التواصل والتفاعل الفكري والسياسي بين أبناء الخليج العربي مع بقية الأقطار العربية. ومن هنا لم تكن الحركات الإصلاحية التي شهدتها المنطقة قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد التي عبرت عن تطلعات وطنية في قالب إصلاحي، إلا انعكاساً لما يدور على الساحة العربية، وعليه تمّ قمعها بالقوة.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت منطقة الخليج العربي تمرّ بمرحلة تحول تاريخي غير مسبوقة، فقد شهدت توسعاً شاملاً في استخراج النفط وتوزيعه، وظهرت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في أعين الدول الاستعمارية بشكل واضح. وعلى الرغم من أن هذه الدول كانت قد قسمت المنطقة تحت نفوذها وفيما بينها، وبالتالي تجنبت الصراع المباشر، فإن الخوف من دخول قوة خارجية، أو انبثاق قوة داخلية تعطل الاستفادة الكاملة من النفط، كان يمثل الدافع الأول لتشديد القبضة على المنطقة. وفي المقابل، ونتيجة لتأثيرات النفط الجانبية على البناء الاجتماعي، ظهرت فئات واسعة من السكان الذين خسروا مواقعهم التقليدية في المجتمع، فيما تطورت في المقابل شرائح وفئات اجتماعية أخرى مثل العمال والطلاب، ومن هؤلاء تكونت نواة الطبقة الوسطى الجديدة التي شكلت مع الفئة التجارية المصدر الأساس للمعارضة بعد مأساة فلسطين، ثم ما لبثت أن تحولت إلى تيار ثوري شبه منظم، هدد لأول مرة المصالح الأجنبية وأنظمة الحكم الوراثية المتحالفة مع

الاستعمار، بعد ظهور عبد الناصر على مسرح الكفاح السياسي والاجتماعي على الساحة العربية.

لقيت شخصية جمال عبد الناصر وأفكاره التحررية شعبية واسعة في الخليج العربي، خاصة بين صفوف المثقفين والعمال والطلاب، وانتشر الفكر الناصري على نطاق واسع في أصقاع المنطقة كافة؛ ذلك أن الناصرية كانت تعني لأبناء المنطقة حلم التخلص من الاستعمار البريطاني والقضاء على الاحتكارات الأجنبية، وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الثروات، والتخلص من الحكم القبلي الوراثي والبنى الاجتماعية التقليدية، والتوجه إلى بناء الدولة الحديثة عن طريق المشاركة السياسية. من هنا وجدت تلك الفئات الاجتماعية في الفكر الناصري ما يعبّر عن مصالحها وتطلعاتها السياسية وآمالها في الحرية والوحدة.

ساعد على انتشار الفكر الناصري في الخليج العربي عوامل عدة، تأتي في المقدمة منها ماكينة الإعلام الناصري ولا سيّما إذاعة «صوت العرب» التي نشأت عن طريق برامجها الثورية التحريضية، وأسست علاقة مباشرة بين عبد الناصر والجماهير الخليجية التي كانت تستجيب عفوياً للحوادث الجسام التي مرت بها مصر الثورة في خضم صراعها مع الاستعمار والصهيونية، مما سهل وصول صوت عبد الناصر إلى البوادي والقرى على امتداد الخليج العربي. كانت خُطب عبد الناصر تسمع وتتابع بانتباه، وبلغت هذه المتابعة ذروتها عندما أفضت قضية السويس من التأميم إلى العدوان الثلاثي. كانت «صوت العرب» بغير تهوين أو تهويل، قد أسهمت بشكل فاعل في تنمية الحسّ الوطني والقومي وفضح سياسة بريطانيا الاستعمارية في المنطقة.

من العوامل التي أسهمت أيضاً في إيصال الفكر الناصري إلى المنطقة البعثات المصرية من المدرسين والفنيين، إلى جانب الفلسطينيين، خاصة في العربية السعودية والكويت وإمارات الساحل العماني؛ فكان لوجود هؤلاء في مراكز مهمة مثل المدارس والمعاهد ومراكز العمل النفطية دور كبير في نقل الأفكار القومية والخبرات السياسية. وقد أدت «حركة القوميين العرب» التي ما لبثت أن تحالفت مع الناصرية، دوراً متميزاً في نشر الفكر الناصري في مختلف قطاعات المجتمع الخليجي. وفي السياق نفسه، كان فتح أبواب الجامعات والمعاهد المصرية أمام الراغبين في التعليم من أبناء الخليج العربي، أن تأثر العديد من هؤلاء الطلاب بالأفكار الناصرية، وبعد عودتهم من القاهرة بدأوا التبشير بتلك الأفكار داخل الأندية والجمعيات الثقافية وعلى صفحات الجرائد ذات التوجه الوطني والقومي، وفي بعض الأحيان في مؤسسة الدولة نفسها.

بدأت جماهير الخليج العربي تتابع باهتمام خطوات الثورة المصرية ومشاريعها الأولى، خاصة الدعوة إلى جلاء البريطانيين عن أرض مصر، ثم ازداد التفاعل بعد معركة الأحلاف الغربية، ولم تكن منطقة الخليج العربي ببعيدة عن تلك الخطة الاستعمارية. ومع وضوح سياسة مصر العربية، وتحقيق الإنجازات الناصرية في ميادين الحياد وكسر احتكار السلاح والانفتاح على المعسكر الاشتراكي والاعتراف بالصين، أخذ تأثير المدّ الناصري الثوري يزداد تغلغلاً وتجذراً في الأوساط الشعبية. وقد بدا ذلك واضحاً في التأييد الشعبي لصفقة الأسلحة التشيكية التي عدتها الجماهير الشعبية ضربة موجّهة للاستعمار، وخطوة أولى باتجاه التحرر العربي والتخلص من السيطرة الاستعمارية. لذلك سارع أبناء الخليج إلى حمل التبرعات من أجل تسليح الجيس المصري الذي عدّوه جيش كل العرب.

ويمكن أن يستدل على مدى تأثير الفكر الناصري في تلك الفترة من خلال تزايد الإضرابات العمالية التي شهدتها إمارات الخليج في أوساط عمال النفط في عام ١٩٥٥، وتزايد نشاط مختلف القوى السياسية في كل من الكويت والبحرين والعربية السعودية، وبداية الكفاح المسلح في عمان. كلّ هذه القوى السياسية التي أخذت شكل التصادم مع أنظمة الحكم المتحالفة مع السلطات البريطانية والأمريكية كانت ترفع الشعارات الناصرية نفسها، مثل إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية، وطرد المستشارين الإنكليز، والمطالبة بالحريات السياسية والحقوق النقابية، وهي بذلك كانت مرتبطة عقائدياً بالناصرية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

كان من أبرز علامات تأثر الخليجيين بالفكر القومي الناصري تلك المسيرات الشعبية التي خرجت تضم العمال والطلاب وغيرهم من فئات الشعب الخليجي، لتعلن تأييدها لعبد الناصر نتيجة تأميمه للقناة وموقفه المعادي للإمبريالية والاستعمار. واكتسحت الخليج العربي موجة حماسية قومية عارمة، وأصبح واضحاً للأغلبية الساحقة من الخليجيين الذين خبروا أكثر من غيرهم الاحتلال والتسلط البريطانيين، ولأول مرة، أن الخضوع للغرب لا يشكل قدَراً لا يمكن تجنبه. وهكذا أسهم الفكر الناصري في إيقاظ الشعور الكامن بالتضامن القومي، وأسقط حاجز الخوف التقليدي من سلطة لا تمثلهم إما لأنها أجنبية أو لأنها متحالفة مع الاستعمار. ومرة أخرى، أكد الفكر الناصري حضوره بقوة في نفوس جميع أبناء الخليج العربي، وإن اختلفت أساليبهم وإمكاناتهم في التعبير عن الناصرية فكراً وقيادة. فما إن تأكد وقوع المؤامرة على مصر حتى انفجر الموقف في الخليج العربي بصورة خطيرة بلغت ذروتها مع بدء العدوان وبعده. وعلى الرغم من كل الإجراءات الاحترازية التي وضعت بناء على تقديرات المخابرات البريطانية وخبراء وزارة المستعمرات، بأن عبد الناصر

يستهدف توجيه ضربة قاصمة لها وللاحتكارات النفطية، فإن الموقف ما لبث أن انفجر بصورة غير مسبوقة. ولم يتوقع الاستعماريون أن يكون بتلك القوة والحماسة، فقد نددت الجماهير الخليجية بالاستعمار والصهيونية، وخرجت كل القوى الوطنية، خاصة في الكويت والبحرين والسعودية وقطر، عن طاعة الدول الاستعمارية، واستمرت الإضرابات العمالية في شركات النفط طوال أيام العدوان، وتعرضت المصالح الغربية لأضرار بالغة. وتحت تلك الضغوط قطعت كل من السعودية والكويت تصدير النفط لكل من بريطانيا وفرنسا رداً على عدوانهما، وكان ذلك أول موقف سياسي معلن تتخذه حكومتان خليجيتان نصرة لقضية عربية.

شكّلت معركة السويس نقطة تحول بارزة في تاريخ المنطقة، ساعدت على تدفق تيار القومية العربية بقوة، وانسابت رياح التغيير باتجاه الخليج العربي، وتحول الفكر الناصري من تيار عفوي إلى فكر ثوري تحرري كوّن أساساً نظرياً سليماً وصلباً لمعركة تحرير الخليج بأكمله بعدما أصبح نضال باقي العرب من أجل الاستقلال والتحرر من السيطرة الأجنبية وتأميم الثروات، مثار اهتمام أغلبية الوطنيين في الخليج العربي.

لذا لا غرو في أن تقدم السلطات البريطانية بعد خروج الناصرية بانتصار السويس مباشرة، على الإجهاز على كل القوى الوطنية الخليجية في محاولة منها للتصدي لامتداداتها في المنطقة، فضربت بقسوة الحركة الشعبية في كل من البحرين وقطر، ثم في الكويت وعمان من أجل تقوية قبضتها وتكريس احتكاراتها. ولم تترك بريطانيا جريمة إلا ارتكبتها في الخليج العربي. فشتتت رموز الحركة الوطنية البحرانية بين السجون والمنفى، وشردت آلاف العمانيين، وكل ذلك للحؤول دون قيام رأي عام ناصري ثوري يفتح لها العديد من الجبهات، خاصة في مناطق إنتاج النفط، وهي المناطق التي شددت عليها الحراسة وأقيمت حولها القواعد العسكرية.

كان لقيام دولة الوحدة عام ١٩٥٨، بوصفها معركة جديدة تخوضها الناصرية من أجل تثبيت الاستقلال الحقيقي، وما أحدثته من زخم ثوري على الساحة العربية، أن دخلت القوى الوطنية في الخليج العربي مرحلة جديدة في نضالها، تعد نقلة نوعية عما كانت عليه من قبل؛ إذ تحولت مطالبها من قضايا الإصلاحات الإدارية والحريات العامة وتحسين الأوضاع المادية، إلى طرح قضية الاستقلال التام والناجز وتأميم النفط بالكامل. وهكذا تطورت في **السعودية** على وجه السرعة حركة تقدمية واسعة النطاق عبرت عنها الإضرابات وسط عمال النفط وأشكال السخط في الجيش. وتمثلت شكوى هؤلاء في غياب التحديث وخضوع البلاد للغرب وبوجه

خاص للشركات الإمبريالية الأمريكية، فضلاً عن جمود النظام ومعارضته للقضايا القومية، مما أفضى بالنتيجة إلى تسلم فيصل رئاسة الوزراء، وقد اعتبر حينها مكسباً للأمراء الشباب والنخبة المثقفة إلى جانب كونه نصراً للقضية القومية. كذلك الشأن بالنسبة إلى **الكويت**، حيث وجدت العناصر القومية في الوحدة فرصة للضغط على الأسرة الحاكمة من أجل إنهاء اتفاقية الحماية وإعلان الاستقلال واللحاق بدولة الوحدة. أما في **عمان**، فقد تصاعد الكفاح المسلح الذي شكل بؤرة ملتهبة ضد الوجود الاستعماري في عموم منطقة الخليج العربي.

هكذا نلاحظ أن الفكر الناصري وأجهزة إعلامه قد نجحت في التهيئة النفسية لأبناء الخليج العربي من أجل النضال ضد القوى الاستعمارية، ثم جاء الفعل الناصري الذي جسد حركة القومية العربية عملياً بإعلان التأميم وإنجاز الوحدة، فأوجد حالة من الغليان الثوري في صفوف النخبة الخليجية ابتداءً من النصف الثاني من الخمسينيات، عبّرت عن نفسها في شكل تنظيمات شبه سياسية ونقابية ذات توجهات ومطالب قومية ارتبطت بشكل مباشر بالفكر الناصري، وإن غلب على سلوكها التذبذب الفكري والأسلوب العاطفي.

شهد عقد الستينيات عدة تحولات سواء في الناصرية كمفهوم، أو في علاقاتها بالخليج العربي. فإلى جانب النهج الاشتراكي، تمّ وضع الميثاق الذي تبلورت فيه بصورة أوضح مهام وتوجهات ثورة تموز/يوليو الوطنية والقومية كرد على الانفصال، وانحسار حركة التحرر العربية. فتصاعد الخطاب الناصري ضد الأنظمة الرجعية حليفة الاستعمار، وتمّ التركيز بشكل خاص على إقليم النفط. وكان من نتائج ذلك أن بدأ الوعي السياسي في الخليج العربي يدخل في طور جديد، كان أبرز مظاهره تزايد روح السخط المشحون بالانتقام ضد كل شيء يرمز إلى الاستعمار، ومواجهة تردّي الأوضاع الداخلية التي كانت شعوب المنطقة تعتقد أن الاستعمار هو مهندس استمرارها وتغذيتها عن طريق تدعيم أدوات الحكم فيها وحمايتها. لذلك لم يكن من الغريب أن تستلهم كل النخب الواعية والمعبرة عن ذلك السخط جلّ تحركاتها من القاهرة، وأن تتمحور أغلب توجهاتها السياسية حول الأطروحات الفكرية التي كان يطرحها جمال عبد الناصر من خلال خطاباته السياسية المتمحورة أساساً حول مهاجمة الاستعمار، والدعوة إلى القضاء على الحكومات الوراثية الرجعية التي تلعب بمقدرات الأمة. فلا غرو إذاً أن أصبح الشارع الخليجي مع مرور الأيام أسيراً للتوجهات الناصرية.

ومن النتائج المهمة والمباشرة للدعوة الناصرية في المنطقة، الثورتان: العسكرية

في اليمن، والدستورية في الكويت. فإذا كان العمل السياسي اللاحق للدستور قد استقطب القوى الاجتماعية والوطنية الكويتية الجديدة، وأغلبيتها ذات توجهات ناصرية، فإن الثورة في اليمن قد تمخضت عنها هزات رئيسية داخل النظام السعودي المناهض فكرياً للأطروحات الناصرية بدءاً من تنظيم الأمراء الأحرار، مروراً بالقوى الجوية التي انهارت كلياً بعد انتقال معظم ضباطها إلى القاهرة، وانتهاءً بإقصاء الملك سعود وتسلم الملك فيصل زمام السلطة وإعلانه برنامجه العشري باتجاه الإصلاح السياسي والإداري والمالي، وتحديث البلاد حفاظاً على عرش الأسرة المالكة. وكان كل ذلك حصيلة معاضدة عبد الناصر للثورة في اليمن.

لقد أسهم وجود الجيش المصري في اليمن في توفير المناخ الثوري اللازم لتحرك القوى الثورية في منطقة الخليج العربي بكاملها، فلا غرابة إذاً أن شكلت الطبقات الوسطى العمود الفقري للتيار القومي الناصري، مستخدمة هذا الفكر نفسه للتعبير عن تمردها ومعارضتها للأوضاع القائمة. وتطورت مطالبها لأول مرة بإعادة النظر في أنظمة الحكم بل تغييرها، إلا أن حظر العمل السياسي وتضييق الخناق على القوى الوطنية ذات التوجهات القومية من قبل الأنظمة الحاكمة، بالتنسيق مع السلطات الاستعمارية، قد أدى إما إلى العمل السري، وإما إلى العمل من الخارج، وتحديداً من القاهرة، مما قلل من خطورتها على الأنظمة الخليجية، وتستثنى من ذلك المعارضة الكويتية التي ظلت إلى حين تمارس نشاطها السياسي داخل البرلمان.

في منتصف الستينيات عمدت بريطانيا، في محاولاتها لمواجهة المدّ الناصري، إلى التعاون مع القوى الطامعة في الخليج العربي والمهددة لعروبته، وذلك بهدف خلق قوة ردع لأي تحرك شعبي يقف وراءه عبد الناصر. إلا أن القيادة الناصرية ردت على ذلك بشنّ حملة شديدة على الوجود البريطاني والغربي عامة في الخليج العربي، خاصة خلال الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ وبأساليب متعددة، بدءاً من جامعة الدول العربية التي تدخلت من أجل وقف التسلل الإيراني-الصهيوني إلى إمارات الساحل. وإذا كانت تلك السلطات قد نجحت في إفشال سعي الجامعة لأن يكون لها حضور في المنطقة عبر مشروعات التنمية، فإن تجربة الجامعة في حدّ ذاتها قد أوجدت حالة من الغليان الشعبي والحماسة الوطنية والقومية، وأسهمت بشكل واضح في تعزيز التيار القومي المناهض للنفوذ البريطاني، ولا سيما بعد أن أقدمت تلك السلطات على عزل بعض الحكام الذين وقفوا إلى جانب الجامعة، مما زاد في تأديب الشارع الخليجي ضد الاستعمار، وأوجد حالة عداء ضد بريطانيا وكل من يدور في فلكها. ففي خضم تلك المعركة السياسية، قامت الانتفاضة الشعبية في البحرين، وانطلق الكفاح المسلح في ظفار، وتصاعدت المعارضة السعودية التي نجحت في ضرب

المصالح الغربية في العمق السعودي. وقد تمّ ذلك من خلال التنسيق والتعاون بين القاهرة وتلك التنظيمات الوطنية والقومية الخليجية التي حازت على الدعم الإعلامي والعسكري والمادي. وإذا كان التأييد الناصري لحركات المعارضة في الخليج العربي هو حقيقة لا جدال فيها، فإن ذلك التأييد قد راوح بين مجرد التأييد السياسي وتسجيل المواقف المبدئية وبين الدعم المادي والعسكري. وقد توقف ذلك على الملابسات التي أحاطت بكل حالة على حدة، وطبيعة القضية المطروحة، وعلى صلابة المناضلين على أرض المواجهة، وطبيعة العلاقات العربية والدولية.

وتحت ضغط الأحداث، اضطرت بريطانيا إلى انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه إمارات الساحل، عبر عزل الشيخ شخبوط الذي أضحى عائقاً أمام أي تطور، وجلبت أخاه زايد بن سلطان الذي بدأ عملية تحديث غير مسبوقة. وهنا يمكن أن نشير إلى أن التجربة الناصرية في الخليج العربي قد أثبتت أن من الممكن أن تكون جامعة الدول العربية صمام أمان لأمن قومي عربي موحد شريطة أن يتوفر لها الحد الأدنى من التعاون العربي.

أمام هذه الانتصارات التي حققتها القوى الوطنية في الخليج العربي تحت تأثير المد القومي الناصري وبدعم مباشر من جمال عبد الناصر، وبعد أن عجزت السعودية عن إخراج المصريين من اليمن، أصبح من الضروري أن يعيد المعسكر الإمبريالي برمته حساباته وسياسته تجاه إقليم النفط؛ هكذا وجهت الضربة للقيادة الناصرية من خلال العدوان الصهيوني ـ الإمبريالي في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفرضت على عبد الناصر تركيز جهوده داخلياً من جهة، ومحاولته للمّ الشمل العربي من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى المساومة مع الأنظمة الخليجية، وفي مقدمتها العربية السعودية التي اتّضح دورها بعد الفراغ الذي تركته الناصرية وتراجع المدّ القومي. إلا أن ذلك لم يعن تراجعاً كاملاً، فقد واصلت القاهرة دعمها السياسي والإعلامي للعديد من التنظيمات القومية واليسارية التي ظهرت على الساحة الخليجية مهما كان لونها أو اتجاهها السياسي ما دامت موجهة ضد الوجود الاستعماري، كما كان موقف جمال عبد الناصر إيجابياً ومتفهماً لبعض قضايا الأنظمة الخليجية التي أخذت تهيىء نفسها لمرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني، فرحب باتحاد الإمارات الذي أعلنته بريطانيا، وقد اعتبر خطوة نحو الاستقلال. كما وقف إلى جانب قضية البحرين، ولا سيما بعد أن تراجع العديد من القيادات الوطنية من ساحات النضال بعد أن حققت مصالحها الذاتية، فتخلت عن نشاطها السياسي. وتمكنت الحكومات الخليجية من اجتذاب العديد من عناصرها للعمل في مراكز حكومية مرموقة، فعينتهم وزراء وسفراء مع بدء الاستقلال مقابل استقرار أنظمتها. ولكن لا هذا ولا الانعطافات

الفكرية لبعض التنظيمات القومية، ولا سيما «حركة القوميين العرب»، استطاعت أن تنزع أطرها من الأيمان بالناصرية أو تحجيم الفكر الناصري في المنطقة، فقد أفلتت كوادر كثيرة من الحركة في الخليج العربي تحديداً، مفضلة الالتزام بالنهج والفكر الناصريين بشكل عام على ترويج الأدبيات اليسارية الماركسية.

وفي الوقت الذي أخذت فيه بريطانيا تلملم نفسها لتحمل عصاها على كاهلها وترحل من الخليج العربي من دون رجعة، رحل جمال عبد الناصر وظهرت بعده بعام واحد ثلاث إمارات مستقلة في الخليج العربي هي: البحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، كلها بدستور ومجلس شورى منتخب أو معين، وقد سبقها إلى ذلك حركة التغيير التي تمت في سلطنة عمان باتجاه تحديث البلاد، وقد كانت الأفكار الناصرية أحد أسباب هذا التحولات.

ومن الممكن أن نقتفي أثر الفكر الناصري في منطقة الخليج العربي بعد وفاة عبد الناصر، التي صدمت الكثيرين في الخليج ـ كما هو الشأن في الوطن العربي ـ من المقالات والقصائد الشعبية التي نشرت في صحف الخليج العربي رثاء لجمال عبد الناصر، ومن خلالها يمكن القول إن الناصرية بقيت في ضمير شعب الخليج، ولا سيما الفئات والطبقات الوسطى منه، كما نستشف الأثر الحقيقي لصدى الإنجازات الناصرية على رغم هول النكسة.

فلا غرابة إذاً أن نشطت فئات وطنية في الخليج العربي لإحياء تنظيمات سياسية تكون أهدافها مبادىء وأفكاراً ناصرية صرفة، وتسعى لتحقيق أهداف مرحلية وطنية، وتظهر في أكثر أشكالها تنظيماً في «التجمع الوطني» في الكويت، و«التجمع الناصري» في البحرين، و«اتحاد شعب الجزيرة العربية» في العربية السعودية.

المـــراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب

آل سعود، طلال بن عبد العزيز. **رسالة إلى مواطن**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٣.

الإبراهيم، حسن علي. **الكويت: دراسة سياسية**. ط ٣. الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠.

إبراهيم، زاهدة. **دليل الجرائد والمجلات العراقية، ١٨٦٩ ـ ١٩٧٨**. ط ٢. الكويت: دار النشر والمطبوعات الكويتية، ١٩٨٢.

ابن باز، عبد العزيز. **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**. ط ٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠.

ابن حارب، عبد الرحمن يوسف. **الخليج العربي: التطورات السياسية، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**. الشارقة: دار الثقافة العربية، [د.ت.].

أبو خاطر جوزيف. **لقاءات مع جمال عبد الناصر في صميم الأحداث**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.

أبو عز الدين، نجلاء. **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**. ترجمة سعيد الصباغ. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨١.

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. **الخليج العربي، أو فلسطين ثانية**. بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦٩.

أحمد، أحمد يوسف. **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

أحمد، كمال مظهر. **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسة تحليلية.** بغداد: منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧.

إدريس، محمد السعيد. **النظام الإقليمي للخليج العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤)

أرسكين، تشايلدرز. **الحقيقة عن العالم العربي.** ترجمة خيري حماد. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٠ .

ـــــ. ـــــ. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢.

إمام، عبد الله. **عبد الناصر: كيف حكم مصر.** بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية.** تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤.

باديب، سعيد محمد. **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠).** لندن: دار الساقي، ١٩٩٠.

باروت، محمد جمال. **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر.** دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ١٩٩٧.

الباكر، عبد الرحمن. **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة».** بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥].

البحارنة، تقي محمد. **نادي العروبة، ٦٠، ١٩٣٩ ـ ١٩٩٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين.** بالتنسيق مع إدارة النادي. البحرين: النادي، [١٩٩٩].

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية الدستورية فيها.** بيروت: شركة التنمية والتطوير بروديكو، ١٩٧٣.

بركات، حليم. **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بهبهاني، هاشم. **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥.** ترجمة سامي مسلم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

البوهلال، إسماعيل. **المسألة العمانية: بحث مفصل لقضية إمامة عمان في جميع مراحلها.** بغداد: مكتبة دولة إمامة عمان، ١٩٦٢.

التكريتي، بثينة عبد الرحمن. **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

التل، سهير سلطي. **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة الثقافة القومية، ٣١)

التميمي، عبد المالك خلف. **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي.** بيروت: دار الشباب، ١٩٨٦.

ثابت، أحمد. **من يحمي عروش الخليج؟ «النفط والتبعية».** القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩١.

الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية.** ط ٦. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة نعمة يافث التذكارية. **الوثائق العربية.** إشراف وليد الخالدي [وآخرون]. بيروت: الجامعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧١.

الجبهة الشعبية في البحرين. **الصراع على الخليج العربي: دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الأمن الخليجي.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. **وثائق النضال الوطني، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

جرجس، فواز. **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

الحارثي، إبراهيم بن حمد. **عُمان: الثورة في طريق الحرية.** دمشق: [د.ن.]، ١٩٦٤.

حافظ، حمدي ومحمود الشرقاوي. **المشكلات العالمية المعاصرة.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الخليج العربي والجزيرة العربية. **التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت.** [الكويت]: المكتب، ١٩٨٠.

الحكيم، مصطفى محمود. **عبد الناصر: قضايا.. ومواقف.** بيروت: منشورات جريدة صوت العروبة، ١٩٧١.

حماد، مجدي. **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤ (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٢)

حمروش، أحمد. **قصة ثورة ٢٣ يوليو.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. ٥ ج.

ج ٣: **عبد الناصر العرب.**

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠. ٤ مج.

خضر، بشارة. **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد.** نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

الخوري، فؤاد اسحق. **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣.

خوري، يوسف (معد). **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٧٨: دراسة توثيقية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الداود، محمود علي. **أحاديث عن الخليج العربي.** بغداد: وزارة الإرشاد الإسلامي، ١٩٦٠ (سلسلة الثقافة الشعبية؛ ٣٣)

الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. الكويت: جمعية الاجتماعيين الكويتيين، ١٩٧٥.

ـــــــ. **الخليج العربي والعمل العربي المشترك.** البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠. (مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤)

ـــــــ. **محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عمان: ألقاها محمود علي الداود على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية.** القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤.

دياب، محمد عبد الحكيم. **الناصرية: الفكر والممارسة.** ط ٣. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧. (سلسلة مكتبة المعلم؛ ١)

رضا، عادل. **عمان والخليج: «قضايا ومناقشات».** القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩. (في المعركة)

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث

والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ـــــــ. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة.** الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.

ـــــــ. **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ــ ١٩٧٠.** الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

ـــــــ. **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** الكويت: شركة الكاظمة، ١٩٧٧.

الريحاني، أمين. **ملوك العرب، أو، رحلة في البلاد العربية.** أشرف على تصحيحها ألبرت الريحاني. ط ٤. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠. ٢ ج.

الزيدي، مفيد. **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ــ ١٩٧١.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)

سالم بن علي العويس: وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ ــ ١٩٥٩. جمع وإعداد عبد الإله عبد القادر. الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٨.

السالم، يوسف. **معجم أدباء وشعراء الكويت.** الكويت: مطبعة النعمان، ١٩٧٣.

ستيفنس، روبرت ومحمد عودة. **حوار حول عبد الناصر.** بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.

سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: الكويت والخليج العربي. بيروت: دار الأبحاث والنشر، ١٩٦٦.

السداني، نورية. **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى.** الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٨.

سعيد، أمين محمد. **تاريخ الدولة السعودية.** بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٤. ٣ ج.

ج٣: **عهد سعود بن عبد العزيز.**

ـــــــ. **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة.** بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.

السعيد، ناصر. **تاريخ آل سعود.** [د.م.]: منشورات اتحاد شعب الجزيرة العربية، ١٩٧٩.

السقاف، أحمد. **دراسة ومختارات**. الكويت: شركة الريعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٠. (سلسلة شعراء من الكويت)

سلام. **مناضل من الجزيرة.** [د.م.]: منشورات صوت الطليعة، [د.ت.].

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

سيف الدولة، عصمت [وآخرون]. **عبد الناصر وما بعد**. إشراف أنيس صايغ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. (كتاب قضايا عربية)

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**.ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة، ١٩٨٣.

شامية، جبران. **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم.** لندن: رياض الريس، ١٩٨٦.

الشرباصي، أحمد. **أيام الكويت.** القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٣.

الشمراني، عبد الرحمن ناصر. **فيصل: القاتل والقتيل.** بيروت: دار الإنسان، ١٩٨٨.

الشيخ، توفيق. **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية.** لندن: الصفاء للنشر، ١٩٨٨.

الطبطبائي، عادل. **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها.** الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.

الطريقي، عبد الله. **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**. تحرير وليد خدوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (وقفية عبد الله الطريقي)

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد الله، محمد حسن. **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت.** دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٧٤.

ـــــــ. **الشعر والشعراء في الكويت.** الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧.

عبد الله، محمد مرسي. **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها.** الكويت: دار القلم، ١٩٨١. ٢ ج.

عبد التواب، إسماعيل. **سعود ملك المؤامرات.** القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٣.

عبد الجبار، عبد الله. **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩.

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة.** ط ٩. القاهرة: الدار القومية، [د.ت.]. (كتب قومية. مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر؛ العدد ٣٠٣)

العبيدي، إبراهيم خلف. **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١.** بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦.

العتيبة، مانع سعيد. **اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً.** ط ٢. بيروت: مطابع التجارة والصناعة، ١٩٧٣.

العزي، خالد يحيى. **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان: دراسة ومشاهدات.** بغداد: الدار القومية للكاتب العربي، ١٩٨٦.

عسة، أحمد. **معجزة فوق الرمال.** ط ٢. بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦.

العطار، عدنان. **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣.** بيروت: مؤسسة مطابع معتوق إخوان، [١٩٧٤].

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصورة الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.** القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٦٥.

ـــــــ. **معالم التغيير في دول الخليج العربي.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

غباش، حسين عبيد غانم. **عمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، (١٥٠٠ ــ ١٩٧٠).** ترجمة انطوان حمصي. طبعة منقحة. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

فاسيلييف، ألكسي. **تاريخ العربية السعودية.** ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.

فياض، علي. **حرب الشعب في عمان... وينتصر الحفاة.** بيروت: الاتحاد العام

للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥.

قاسم، جمال زكريا. **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

ـــــــ. **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

قلعجي، قدري. **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت.** بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب.** بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٧٤.

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون).** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠. ٧ ج.

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣.

المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر. المحرر تحرير أحمد يوسف أحمد؛ المساعدان مرفت عبد العزيز وأحمد السيد. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٣ ج. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

ج ١: **١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، بناء الثورة في مصر.**

ـــــــ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي.**

المحافظة، علي. **العلاقات الأردنية ـ البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

محمد، عبد الله سنان. **نفحات الخليج.** الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤.

محيي الدين، جهاد مجيد. **العراق والسياسة العربية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨.** البصرة: جامعة

البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١.

المديرس، فلاح عبد الله. **ملامح أولية حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥.** الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

مصطفى، عبد المجيد وعثمان فيض الله. **دراسات عن الكويت والخليج العربي.** القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٥.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** ط ٦. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

مطر، فؤاد. **بصراحة عن عبد الناصر: حوار على مدى ٢٠ ساعة مع محمد حسنين هيكل.** ط ٦. بغداد: دار شؤون الثقافة العامة، ١٩٨٩.

ـــــــ. **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش.** لندن: منشورات هاي لايت، ١٩٨٤.

ملفات العالم العربي، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١. بيروت: الدار العربية للوثائق، ١٩٨٢.

موريس، جيمس. **سلطان في عمان: قصة عمان والبريمي يرويها كاتب إنكليزي.** بيروت: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [د.ت.].

الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، ١٩٧٣.

النجار، غانم. **مدخل للتطور السياسي في الكويت.** الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٤.

النجار، مصطفى [وآخرون]. **تاريخ الخليج لعربي الحديث والمعاصر.** البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤.

نخله، إميل. **أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.** بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

نصر، مارلين. **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة.** ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢)

النفيسي، عبد الله فهد. **تثمين الصراع في ظفار.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

ـــــــ. **الكويت... الرأي الآخر.** لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩ (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

نوفل، سيد. **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**. ط ٣. القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧.

ـــــــ. **الخليج العربي، أو الحدود الشرقية للوطن العربي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩.

هاليداي، فرد. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**. ترجمة سعد محيو وحازم صاغية. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.

ـــــــ. **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**. ترجمة محمد الرميحي. الكويت: دار الوطن للصحافة والنشر، ١٩٧٦.

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

هويدي، أمين. **حروب عبد الناصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.

هيكل، محمد حسنين. **الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٠. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــــ. **حديث المبادرة**. ط ٥. بيروت؛ أبو ظبي: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤.

ـــــــ. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٢.

ـــــــ. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٨. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــــ. **عبد الناصر والعالم**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

ـــــــ. **لمصر... لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها**. ط ٥. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥.

ـــــــ. **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.

ـــــــ. **ملفات السويس**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــــ. **يا صاحب الجلالة.** القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٣.

الياسيني، أيمن. **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**. نقله إلى العربية كمال اليازجي. ط ٢. لندن؛ بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠.

دوريـات

آدامز، مايكل. «حرب السويس نزعت مخالب بريطانيا.» **الرأي العام** (الكويت): ١٩٨٧/٥/٣.

أبو حديد، محمد فريد. «الحركة الوحدوية في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩.

أحمد، أحمد يوسف. «السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤، حزيران/يونيو ١٩٨٢.

الأخبار (بغداد): ١١/ ١٠/ ١٩٥٦، و٢٦/ ٦/ ١٩٦١.

الاستقلال (بغداد): ٢٧/ ٢/ ١٩٣٩.

الأنصاري، محمد جابر. «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠.» **المؤرخ العربي**: العدد ١٠، ١٩٨٠.

الأهـــرام: ١/ ٨/ ١٩٥٦؛ ١٦/ ٨/ ١٩٥٦؛ ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٦؛ ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦؛ ٨/ ١١/ ١٩٥٦؛ ٩/ ١١/ ١٩٥٦، ١٣/ ١١/ ١٩٥٦؛ ١٤/ ١١/ ١٩٥٦؛ ١٣/ ٥/ ١٩٦٦؛ ١٧/ ٥/ ١٩٦٦؛ ١٨/ ٥/ ١٩٦٦؛ ٢٣/ ٥/ ١٩٦٦، و١٥/ ٦/ ١٩٦٦.

بطرس ـ غالي، بطرس. «الناصرية وسياسة مصر الخارجية.» **السياسة الدولية**: العدد ٢١، كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

ـــــــ. «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/مارس ١٩٨٤.

ـــــــ. «تطور علاقات الكويت بالأقطار العربية قبل الاستقلال.» **دراسات تاريخية (دمشق)**: العددان ٩ ـ ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢.

بلقزيز، عبد الإله. «الناصرية والأوضاع الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٦، شباط/فبراير ١٩٨٧.

التضامن (لندن): ٨/ ٨/ ١٩٨٦.

«تقرير عن الحركة العمالية السعودية.» (الحلقة الأولى)، **الفكر الجديد**: ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٣.

ــــــــ. (الحلقة الثالثة)، **الفكر الجديد**: ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٣.

التميمي، عبد المالك خلف. «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٣٤، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

الثورة (بغداد): ١١/٦/١٩٦٧، و١٤/٦/١٩٦٧

الجمهورية (بغداد): ٧/٦/١٩٦٧: ١٢/٦/١٩٦٧، و١٧/٦/١٩٦٧.

«الحركة الطلابية الكويتية إلى أين؟.» **الوطن**: (الكويت): ٣/٣/١٩٨٠.

الحمد، تركي. «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

حمروش، أحمد. «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٧٩.

«دراسة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزيرة العربية.» **الجزيرة العربية**: العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٤.

الدستور (لندن): العدد ٤٤٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

الرأي العام (دمشق): ٢٦/٧/١٩٥٧؛ ٢٧/٧/١٩٥٧؛ ٢٩/٧/١٩٥٧؛ ٦/٨/١٩٥٧؛ ٦/٨/١٩٥٧؛ ٧/٨/١٩٥٧؛ ٦/١١/١٩٥٧؛ ١٧/٣/١٩٥٨؛ ٢٤/٣/١٩٥٨؛ ٢٨/٣/١٩٥٨؛ ٢٩/٣/١٩٥٨؛ ١/٤/١٩٥٨، و١٤/٤/١٩٥٨.

الرميحي، محمد غانم. «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت): العدد ٤، السنة ٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

ــــــــ. « عبد الناصر وإقليم النفطي.» **قضايا عربية**: السنة ٧، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

ــــــــ. «الناصرية في الخليج العربي.» **الثقافة العربية** (ليبيا): السنة ١، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

الريس، رياض نجيب. «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة

والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/أبريل ١٩٨٧.

زحلان، روز ماري سعيد. «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨).» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٦، نيسان/أبريل ١٩٨١.

السامرائي، عبد الله سلوم. «تطور الفكر القومي العربي: دور الحركات السياسية القومية: حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٤، شباط/فبراير ١٩٨٦.

السعيد، رفعت. «عبد الناصر وحركة التحرير الوطني.» **دراسات عربية**: العددان ١٠ ـ ١١، آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧.

شقلية، أحمد رمضان. «صناعة الغوص في الإمارات العربية في الخليج العربي.» **مجلة الخليج العربي** (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة): العدد ٨، ١٩٧٧.

شكري، غالي. «الناصرية والناصريون بين الممكن والمستحيل.» **دراسات عربية**: العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٨٢.

شهداد، إبراهيم. «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، من واقع الوثائق البريطانية.» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (قطر): السنة ٥، العدد ١٥، ١٩٩٢.

ـــــــــ. «سياسة بريطانيا التنموية في مناطق النفط بالخليج العربي ودوافعها بعد الحرب العالمية الثانية: دراسة وثائقية.» **دراسات تاريخية**: العددان ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ـــــــــ. «موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية في إمارات ساحل الخليج العربي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، في ضوء الوثائق البريطانية.» **دراسات تاريخية**: العددان ٦٥ ـ ٦٦، أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

صبحي، محيي الدين. «القيادة الناصرية القومية بعد ١٠ سنوات.» **قضايا عربية**: السنة ٧، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

صفوة، نجدة فتحي. «ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؟.» **الباحث**: السنة ٣، العدد ١ (١٣)، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

الصلح، منح. «عبد الناصر والجماهير العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٨٩، تموز/يوليو ١٩٨٦.

صوت الطليعة: العدد ١، آذار/مارس ١٩٧٣؛ العددان ١٣ ـ ١٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦؛ العددان ١٥ ـ ١٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، والعدد ١٩، نيسان/أبريل ١٩٧٩.

الطليعة: ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٢، والعدد ٣٠، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٢.

عبد الله، عبد الخالق. «النظام الإقليمي الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

عبيدان، يوسف محمد. «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

العبيدي، إبراهيم خلف. «التيارات السياسية في الخليج العربي.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): السنة ٤٥، العدد ٢، ١٩٩٨.

العقاد، صلاح. «اتحاد إمارات الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: العدد ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٧١.

ـــــــ. «الاستعمار والبترول في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٦٧.

ـــــــ.«الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

ـــــــ. «التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات.» **السياسة الدولية**: السنة ١٥، العدد ٥٧، تموز/يوليو ١٩٧٩.

«العلاقات العربية ـ البريطانية بعد أزمة السويس.» **الرأي العام**: ١/ ٢ /١٩٨٧.

غلوم، إبراهيم عبد الله. «الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط/فبراير ١٩٩٢.

فارس، أحمد. «رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمي العربي، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٢٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

الفجر (الكويت): ١٣/ ٥/ ١٩٥٨؛ ٣/ ٨/ ١٩٥٨، و٢/ ١١/ ١٩٥٨.

الفهد، عبد الرازق مطلك. «تاريخ الحركة العمالية في البحرين.» **دراسات عربية**:

العددان ١٠ ـ ١١، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

فييل، بول. «البترول والطبقة الوظيفية.» ترجمة خضر خضر. **دراسات عربية**: العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

«قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط.» **المنار** (باريس): السنة ١٦، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٥.

الكتبي، ابتسام سهيل. «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٠.

«الكويت بلاد العرب، ألم تعد بلاد العرب.» **الطليعة** (الكويت): ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٣.

«لماذا تآمر الملك سعود لاغتيال جمال عبد الناصر.» **القادسية** (بغداد): ٤/ ٤/ ١٩٩٢.

النهار : ٢٤/ ٧/ ١٩٥٧؛ ٢٣/ ٨/ ١٩٥٧؛ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٧، و١١/ ٥/ ١٩٦٦.

الهاشمي، طارق. «الفكر القومي العربي لجمال عبد الناصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٤، شباط/فبراير ١٩٨٦.

هاليداي، فرد. «المعارضة السعودية: إمكانياتها، آفاقها، مستقبلها.» **الكفاح العربي**: أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

الهدى (نيويورك): ٦/ ٣/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٨؛ ٢٦/ ٣/ ١٩٥٨؛ ١٦/ ٨/ ١٩٦٢؛ ٢١/ ٨/ ١٩٦٢؛ ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢؛ ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢؛ ١١/ ١٠/ ١٩٦٢، و٩/ ١١/ ١٩٦٢.

هويدي، أمين. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): عبد الناصر ومصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

هيلر، مارك ونداف سافران: «الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية.» **المنار** (باريس): العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨.

«الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية.» (الحلقة الأولى)، **الأنباء**: ٨/ ٤/ ١٩٨٥.

ـــــــ. (الحلقة الثانية)، **الأنباء**: ٨/ ٤ / ١٩٨٥.

الوحدة (بغداد): ٦/ ٣/ ١٩٦٣، و٨/ ٣/ ١٩٦٣.

«وفي زمن الردة ينمو جمال ويتكاثر، ٢٧ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو.» **الأزمنة العربية**: ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٩.

الونداني، مؤيد إبراهيم. «حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.» **آفاق عربية** (بغداد): العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

نـــدوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٤. بيروت: المركز، ١٩٩٩.

جامعة الدول العربية، الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراست الوحدة العربية؛ جامعة صنعاء، ١٩٨٩.

رسائل وأطروحات

البكاء، طاهر خلف. «التطورات الداخلية في إيران، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠).

الدليمي، حميد عبد حمادي. «التطورات الداخلية في قطر، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٧٥).

ذياب، لازم لفتة. «المعارضة السياسية في سلطنة عمان، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٤).

عبد الله، طيبة خلف. «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧٦.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٦).

الهيصمي، خديجة أحمد علي. «العلاقات اليمنية ـ السعودية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

وثائق

ملفات البلاط الملكي. تقارير المفوضية العراقية في جدة: ٢٦٤٠/٣١١؛ ٢٦٤١/٣١١؛ ٢٦٤٢/٣١١؛ ٢٦٤٣/٣١١؛ ٢٦٤٥/٣١١، و٢٦٤٦/٣١١.

ـــــــ. تقارير السفارة العراقية في دمشق: ٢٦٦٤/٣١١.

ـــــــ. تقارير المفوضية العراقية في عمان: ٢٧٢٧/٣١١.

ـــــــ. تقارير السفارة العراقية في القاهرة: ٢٦٤٧/٣١١، و٤٨٠٢/٣١١.

ـــــــ. تقرير عن دولة عمان الإمامية مرفوع إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية: ٤٨٢٧/٣١١.

ـــــــ. مذكرة جامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية العراقية عن آخر تطورات الموقف في عمان: ٢٨٢٧/٣١١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Berreby, Jean Jacques. *Le Golfe Persique: Mer de légende réservoir de pétrole: Iran, Irak, Arabie Séoudite, Koweit, Bahrien, Qatar, Côte des pirates, Mascate et Oman avec 4 cartes et 11 photos*. Préf. de Jacques Vernant. Paris: Payot, 1959 (Bibliothèque historique)

———. *La Péninsule Arabique; terre sainte de l'islam, patrie de l'arabisme et empire du pétrole*. Préf. de Pierre Rondot. Paris: Payot, 1958 (Bibliothèque historique)

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell, 1984. (Westview Special Studies on the Middle East)

De Gaury, Gerald. *Faisal: King of Saudi Arabia*. London: Barker, [1966].

Feuillet, Claude. *Le Systéme saoud*. Lausanne: P. - M. Fave, 1983.

Flory, Mourice [et al.]. *Les Régimes politiques arabes*. Paris: Presses

Universitaires de France, 1983. (Thémis, science politique)

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New haven, CT Yale University Press, 1977.

Humaidan, Ali. *Les Princes de l'or noir, évolution politique du Golfe Persique*. Paris: Hachette, 1968

Lacy, Robert. *Le Royaume - la grand aventure de L'Arabie Saoudite, 1744-1982*. Paris: Presses de la renaissance, 1982.

Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: Cresset Press, 1962.

Mordechai, Abir. *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*. London: Croom Helm, 1988.

Mourre, Michel. *Dictionnaire d'histoire universelle*. Paris: Editions universitaires, 1968.

Nutting, Anthony. *I Saw for Myself; the Aftermath of Suez*. London: Hollis and Carter, [1958].

Peterson, J. E. *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State*. London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1978.

Sabah, Salem al-Jabir. *Les Emirates du Golfe: Histoire d'un peuple*. [Paris]: Fayard, 1980.

Safran, Nadav. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988. (Cornell Paper Backs).

Zahlan, Rosemarie Said. *The Creation of Qatar*. London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979.

Periodicals

Kelidar, A. R. «The Problem of Succession in Saudi Arabia.» *Asian Affairs*: vol. 9, no. 1, February 1978.

Kelly, John Barrett. Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution.» *Middle Eastern Studies*: vol. 12, no. 2, May 1976.

Middle East Economic Survey: vol. 10, no. 12, January 196, and vol. 10, no. 14, 3 February 1967.

Le Monde: 15/8/1962, et 16/8/1962.

Peterson, John. «Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement.» *Asian Affairs*: vol. 63, no. 3, October 1976.

El-Rayyes, Riad Nejeb. «Arab Nationalism and the Gulf.» *Journal of Arab*

Affairs: vol. 6, no. 2, Fall 1987.

Rugh, William. «Emergence of a New Middle Class in Suadi Arabia.» *Middle East Journal*: Winter, 1973.

Zahlan, Rosemarie Said. «1938 Reform Movement in Dubai.» *Al-Abhath*: vol. 23, no. 44, December 1970.

Documents and Reports

F.O. 371/109810/69213.

F.O. 371/120558.

F.O. 371/120557.

F.O. 371/120567.

F.O. 371/126871.

F.O. 371/12549.

F.O. 371/1327.

F.O. 371/1017.

U.S. Department of State, Office of Intelligence Research. «Arab Nationalism as a Factor in the Middle East Situation.» OIR Report, no. 8049, 19 August 1958.

———. «Current Trends in Arabic Unity.» OIR Report, no. 8035, 23 June 1959.

———. «Reactions to the Egyptian Crisis.» OIR Report, no. 7317, 21 August 1956.

———. «Saudi Arabia: Disruptive Force in Western Arab Relations.» OIR Report, no. 7144, 18 January 1956.

———. «Saudi Arabia: Talal Ibn Abdel-Aziz Al Saud: Brother of the King.» OIR Report, Ferbruary 1965.

فهـرس

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب جهداً للتعرف إلى مدى تأثير الفكر الناصري وإنجازات ثورة تموز/ يوليو المصرية في منطقة الخليج العربي على المستويين الشعبي والرسمي، أو بعبارة أخرى يمكن أن تلخص هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى أسهم الفكر الناصري في إيقاظ الحس الوطني والشعور القومي ضد الاستعمار الغربي بشكل عام، والوجود البريطاني بشكل خاص؛ ذلك الفكر الذي طالما حاربته كل من بريطانيا والولايات المتحدة بغير وسيلة للحؤول دون وصوله إلى منطقة الخليج العربي التي عانت أكثر من غيرها من النير الاستعماري؟

ينطوي الإطار الزمني للدراسة على المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧١، على أساس أن البداية تمثل قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو كحدث قومي بارز في الحياة العربية، تهدف بالدرجة الأولى إلى تحرير كامل الوطن العربي من النفوذ الاستعماري كخطوة أولى نحو بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، في حين يمثل العام ١٩٧١ انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، واستقلال كل من البحرين وقطر، ثم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وقبلها تغيير نظام الحكم في عُمان، وبعدها بدأت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة نحو التحديث وبناء الدولة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها



ISBN 9953-431-69-8